



المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين ألمانيا

أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

مؤلف جماعي

تنسيق وتحرير:

أميرة حرزلي ومحمد جبار الخافقي

رقم التسجيل: VR 13819 B

الطبعة الأولى: 2020



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

*The Impact of regional and International changes
on the future of the Gulf Cooperation Council*

مؤلف جماعي

الطبعة الأولى 2020

رقم التسجيل: VR.33819.B

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ. عمار شرعان

رئيس اللجنة العلمية:

أ. م. د. سليم كاطع علي

أ. م. د. علي فارس حميد

أ. د. ستار جبار الجابري

د. سامي الوافي

أ. م. د. عامر هاشم عواد

أ. م. د. مروان عوني كامل

أ. م. د. اياد عبد الكريم مجيد

أ. م. د. سداد مولود سبع

أ. د. ابتسام محمد العامري

د. محمد الامير احمد عبد العزيز

أ. م. د. اياد خازر المجالي

تنسيق وتحرير

أ. محمد كريم جبار الخاقاني

أ. أميرة أحمد حرزلي

المؤلفون:

أ. جاسم محمد حاتم

أ. أميرة أحمد حرزلي

د. حنان مباركة كركوري

أ. عبید الحلیمي

د. هشام بولنوار

د. إياد طارق عبد المجيد

د. فراس هاشم عباس

أ. فايضة والي

د. آسيا لعمراني

د. شنازبن قانة

المحاور

➤ مقدمة

المحور الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. المكانة الجيو- استراتيجية و الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة. أ. أميرة أحمد حرزلي

المحور الثاني : المتغيرات الاقليمية والدولية ومجلس التعاون الخليجي

1. استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي. أ. عبيد الحلبي
2. البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي . د. إياد طارق عبد المجيد
3. الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمينية: اعادة توزيع للدوارام تضارب للمصالح (2015-2019) . أ. فايذة والي

المحور الثالث: الدور السياسي و الإقتصادي و الأمني لمجلس التعاون الخليجي بعد 2003

1. دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي . (2010 - 2019) د. شنازين قانة

المحور الرابع: العلاقات الاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. العلاقات التركية - الخليجية بين الثوابت والمتغيرات.

أ. جاسم محمد حاتم

المحور الخامس: العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) .
د. حنان كركوري مباركة

2. العلاقات الروسية .الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ 2011 .
أ. أميرة أحمد حرزلي

3. العلاقات الأوروبية – الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا
د. هشام بولنوار

المحور السادس: دول مجلس التعاون الخليجي في الازمة الامريكية - الإيرانية

1. مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية)
د. فراس عباس هاشم

المحور السابع: رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي

1. الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك.

د. آسيا لعمراني

➤ الخاتمة

المقدمة

" بعد مرور نحو 37 عاما على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تثبت المخاطر التي تهدد أمن و استقرار المنطقة ، و التحديات الاقتصادية التي تمر بها، أهمية التمسك بمسيرة المجلس المباركة وتعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك المخاطر و التحديات ، وتلبية تطلعات مواطني دول المجلس في تحقيق المزيد من مكاسب التكامل الخليجي "

من اعلان قمة الرياض للدورة التاسعة والثلاثون

مقدمة:

يحتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية كبيرة في تفاعلات العلاقات الإقليمية والدولية، وذلك لما تتمتع به دوله من ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز)، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي إذ تمثل منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث ونقطة إلتقاء طرق التجارة المختلفة، إذ تضم أهم المضائق المائية الدولية التي تتحكم بنقل النفط إلى الدول الصناعية، فضلاً عن القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لهذه المنطقة من حيث كثرة الجزر ذات الأهمية العسكرية التي تتحكم بمدخل الخليج وبخطوط الملاحة الدولية. وقد استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية ناهيك عن قربه من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية، كالصراع العربي - الإسرائيلي، مما جعل الخليج العربي ذا أهمية كبرى من خلال قربه من خطوط المواصلات البحرية العالمية، مما أدى إلى ارتباط أمن الخليج ارتباطاً وثيقاً بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في الخليج العربي هو امتداد لأمنها القومي.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تحتلها دوله في هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وقد مثل عام 2003 نقطة تحول جديدة في البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي، إذ أدت المتغيرات الإقليمية والدولية بالاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من تداعيات غير محسوبة إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتقويض ركائز الوضع الأمني الذي كان سائداً في المنطقة قبل ذلك العام. وبالتزامن مع الحرب في العراق وتصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني، حدثت العديد من التداعيات الخطيرة وعلى المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، مما أدى الى حدوث تغير في المنظور الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤشر ان دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت تواجه تحديات نابع من البيئتين الإقليمية والدولية فضلاً عن التحديات النابعة من البيئة الداخلية.

مقدمة ————— أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

ومما يزيد من خطورة الأمر أن البحث عن الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات والاحداث الاقليمية والدولية أصبح يشكل معضلة حقيقية في هذه المنطقة الحساسة من العالم، في ظل استمرار غياب هيكل مستقر للأمن، وتعدد مصادر الاخطار والتهديدات، وتباين رؤى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهذا الأمر، فضلاً عن تداخل قضايا الأمن في منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من اعتبارات متعددة أهمها انه يعالج موضوعاً حيويًا وعلى قدر كبير من الأهمية، يتمثل في التعرف على مكانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه نظاماً إقليمياً فرعياً وبالخصائص التي تميزه من غيره من الأنظمة الإقليمية، هو أن دوله مجتمعة تعد من المناطق الغنية بالثروات الطاقوية والطبيعية، فضلاً عن أن موقعها الذي يعد من أهم المواقع الجيوبوليتيكية على خريطة العالم السياسية ويؤدي دوراً كبيراً في العلاقات الدولية. كما انها تكشف عن الادوار التي مارستها القوى العالمية والاقليمية التي تحاول السيطرة عليها؛ لانها تعد منطقة مصالح حيوية عالمياً وذات قيمة استراتيجية كبيرة للقوة التي تسيطر عليها.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في إدراك دول مجلس التعاون الخليجي لطبيعة التحولات والمتغيرات في البيئتين الاقليمية والدولية وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني ضرورة تنوع خيارات تلك الدول لتحقيق الامن بمفهومه الخليجي. وهنا تحاول الإشكالية إثارة جملة من التساؤلات منها: ما هي طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية التي اتسمت بها المنطقة؟ وما هي انعكاساتها المحتملة على مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للتهديدات والتحديات التي تواجهها دول المجلس؟، وما هي الخيارات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق امنها الاقليمي؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان المتغيرات الاقليمية والدولية كان لها انعكاسات كبيرة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من ان امن دول المجلس يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى استقرار

مقدمة ————— أثر المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

الامن الاقليمي والدولي، إذ كلما تعرضت البيئة الاقليمية والدولية لعوامل عدم الاستقرار سوف ينعكس بالضرورة على امن واستقرار دول المجلس.

المحور الأول:

المكانة الجيوبوليتيكية لدول مجلس التعاون الخليجي

" لا ثقافة بلا جغرافيا... ولا سياسة بلا جغرافيا... ولا تاريخ بلا جغرافيا ... ولا عمران بلا جغرافيا... ولا اقتصاد بلا جغرافيا " .
د. جمال حمدان / مفكر و جغرافي مصري

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة

Geo-strategic and economic status of the GCC countries and their importance in the security of the Arab Gulf region in light of the current tensions

أميرة أحمد حرزلي ، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - دراسات متوسطة

جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

amira_harzli_sp@outlook.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالمكانة الجيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من موقع جيوبوليتيكي و وما يحيط بها من مضائق وبحار كمضيق هرمز الحيوي و البحر الأحمر الاستراتيجي...، كما تعرض الدراسة بالأرقام والإحصاءات ثروة النفط والغاز الطبيعي كأهم الموارد الاقتصادية التي تتميز به دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر تلك الدول وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية أكبر المنتجين و المصدرين داخل منظمة الاوبك، وعليه تسعى الدراسة للبحث في كيفية تأثير تلك المكانة و الموارد في أمن الخليج العربي في ظل التوترات الحاصلة في المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص على خلفية التنافس الدولي للهيمنة عليه ، التوتر الايراني - الغربي، و الحرب على اليمن والقرصنة البحرية .

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي، الموقع الاستراتيجي، النفط و الغاز الطبيعي، التوتر الإيراني - الغربي ، الحرب على اليمن ، القرصنة البحرية .

Abstract :

This study aims to introduce the geo-strategic position of the Gulf Cooperation Council Countries from the Geopolitical site and the surrounding straits and seas such as the Strait of Hormuz and the Red Sea ...

The study also shows the numbers and statistics of oil and natural gas wealth as the most important economic resource that characterized the Gulf Cooperation Council countries It is considered that these countries, especially Saudi Arabia, are the largest producers and exporters within OPEC, and therefore the study seeks to study how this status and resources affect the security of the Arabian Gulf in light of the tensions in the Arab and Gulf region in particular, on Against the background of international competition for hegemony and the Iraninan-Western tension ,add to that the war against Yemen, and lastly maritime piracy in it .

KeyWords : *of the Gulf Cooperation Council Countries , the strategic position, the oil and natural gas , the Iraninan-Western tension , the war against Yemen, maritime piracy.*

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

مقدمة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من اكثر الدول الحيوية على المستوى العالمي، فالعوامل الجيواستراتيجية تضطلع بمكانة أساسية في ذلك ، حيث ان تموقعها الجغرافي المحاذي لاهم المنافذ الاستراتيجية البحرية كالبحر الأحمر و مضيق هرمز وقناة السويس التي تعد شريان أساسي في تصدير واستيراد السلع و المواد الطاقوية في الاقتصاد العالمي ، وهو ما يؤهلها حتما للاضطلاع بدور مهم على الساحة الإقليمية و الدولية .

فضلا عن الموقع الجغرافي المميز تزخر دول مجلس التعاون الخليجي بموارد طاقوية كبيرة لاسيما البترول و الغاز الطبيعي على راسها المملكة العربية السعودية التي تتمتع بأكبر مساحة جغرافية تنتج ما يربو عن 10 ملايين برميل يوميا من النفط في جوان / يونيو من العام 2019 وتعتبر اكبر منتج ومصدر في منظمة أوبك ، كذلك تحقق سلطنة عمان اكبر انتاج خلال الثلاثي الأول من العام الجاري حيث فاق انتاجها 29 مليون برميل خلال شهر افريل 2018. حسب وزارة الطاقة العمانية، اما الامارات فتنتج ما يعادل 3.043 من النفط يوميا حسب موقع الامارات اليوم ، الكويت من جهتها صنفتها شركة غلوبل داتا في المرتبة التاسعة ضمن اكبر منتجي النفط في العالم بواقع 2.9 مليون برميل يوميا.

تسعى البحرين التي تعتبر اول دولة خليجية اكتشف فيها النفط سنة 1931 تسعى لزيادة انتاجها من النفط في اول بئر مكتشف والواقع بجبل دخان حوالي 35 الف برميل يوميا، وتخطط مملكة البحرين زيادة انتاجها عبر اكتشافات لآبار نفطية جديدة في البلاد التي من المتوقع حسب خبراء تختزن كميات هائلة تصل الى 80 مليار برميل من النفط فضلا اقتراحات بفتح الاستثمار خاص في هذا المجال ، اما قطر فرغم مساحتها الصغيرة جدا الا ان انتاجها من النفط معتبر حيث تنتج 330 الف برميل من النفط يوميا وتعد رائدة في انتاج الغاز الطبيعي سواء عبر اكبر حقل غازي لها في الشمال الموجود بالبحر او عبر شبكة خطوط النفط الواسعة المنشرة حولها. وتبقى هذه المعطيات تتغير وفق المتغيرات السياسية لمنطقة الخليج العربي ومناخ الأسواق العالمية.

ومن هنا يمكن فهم أهمية ومكانة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج العربي عموما باعتبارها واحدة من أكثر الأقاليم الجيوبوليتيكية حيوية في العالم جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وهو ما يؤهلها للاضطلاع بأدوار مهمة على الساحتين الإقليمية الدولية.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

مشكلة الدراسة:

رغم ما تمتلكه دول مجلس التعاون الخليجي من عناصر قوة جيو. استراتيجية واقتصادية الا ان هناك تحديات خطيرة تهدد أمنها واقعيًا بفعل عدة عوامل وأزمات ابرزها، التنافس الدولي على النفط و الغاز وحرب ناقلات النفط بين ايران و الغرب في منطقة الخليج العربي، هو ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي في مأزق حقيقي بين ثروة النفط وما تحققة لها من مكاسب من جهة وتنافس القوى العالمية عليها الذي يضعف دورها من جهة أخرى، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الأهمية الجيو استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي على أمن منطقة الخليج العربي

عموما في ظل التوترات الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

1. كلما كان الموقع الجغرافي استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، كلما ساهم ذلك في اضطلاعها بدور مهم على الساحة الإقليمية و الدولية.
2. تتركز كميات كبيرة من احتياطات الطاقة لدى دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه ان يرفع مكانتها في أسواق الطاقة الدولية.
3. قرب دول مجلس التعاون الخليجي من منافذ بحرية استراتيجية من شأنه ان يجعلها محل تنافس إقليمي ودولي .
4. التوتر الإيراني . الغربي الراهن في مياه الخليج العربي من شأنه ان يؤثر سلبا على امن مجلس التعاون الخليجي.

أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة الأهمية الجيو . استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأرقام والاحصائيات وتحليلها، وبالتالي معرفة اليات دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار فيها حفاظا على امنها في ظل التوترات التي تشهدها منطقة الخليج العربي بين ايران و الغرب.

اذن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية والاقتصادية سلاح ذو حدين ترفع مكانة الدول الخليجية إقليمي ودوليا في مختلف المجالات من جهة، وتجعل منطقة الخليج محل تنافس دولي من جهة أخرى، بين هذا وذاك يكمن المفتاح

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

الاستراتيجي في فهم السياسات دول مجلس التعاون الخليجي في توظيف والاستثمار المكانة جيواستراتيجية و الاقتصادية التي تتمتع بها في الحفظ على أمنها.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الى قسمين:

1. حدود زمنية: الدراسة تبحث في موضوع أني و راهن في سنة 2019 وما تتخللها تحديات لدول مجلس التعاون الخليجي.

2. حدود مكانية: دول مجلس التعاون الخليجي الواقعة في الخليج العربي بقارة اسيا.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدد من النظريات والمناهج المهمة لتفسير الموضوع:

1. نظرية العمق الاستراتيجي: ويعرفها احمد داوود اغلو لأنها كل ما تتمتع به الدولة من المكان والزمان كالجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والهوية والثقافة الدينية والحضارية التي تمثل العمق الحقيقي للدولة والتي تستغلها الدولة لأداء دور فعال وتبني قوة كبرى¹.

نستفيد من نظرية العمق الاستراتيجي في فهم كيف تستثمر وتوظيف دول مجلس التعاون الخليجي عوامل القوة الخليجية الجيواستراتيجية والاقتصادية في الحفاظ على امنها القومي.

3. نظرية الوظيفية الجديدة: هي توجه اقتصادي في التكامل الدولي لتخفيف النزاعات و الحروب و إحلال السلام ، ممثلة في انتشار تكتلات إقليمية ذات بعد اقتصادي على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي و الوظيفية الجديدة تركز على عمل المتخصصين الفنيين و الانتعاش الاقتصادي المؤدي للسلام ، تركز الوظيفية الجديدة على اشراك النخب السياسية الذي يساعد على الانتقال من المجال الاقتصادي الفني الى التكامل السياسي عبر نقل الولاء الى مركز جديد تكون له مؤسسات عبر للحدود الوطنية للاعضاء التي تقع على عاتقها نجاح التعاون الاقتصادي² كما

¹. يحي الزهراني، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على امن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 02 ، 2016 ، ص 02 .

². أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة ي ضوء النظريات المعاصرة ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص ص 301 . 303 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

يقول ارنست هاس ، وهو ما سندرسه من خلال مراحل تطور مجلس التعاون الخليجي وما حققه من إنجازات في توحيد العملة الخليجية و فتح سوق مشتركة.

4. نظرية مركب الامن الإقليمي: قام باري بوزان Barry Buzan واوليه ويفر Ole Waver باستحداث و تطوير مفهوم مركب الامن الإقليمي Regional Security Complexes في مؤلفهم The structure of International Security: Regions and Powers مجموعة الدول اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث ان الامن القومي للواحدة لا يمكن ان يكون معتبرا بشكل معقول بعين عن الأخرى¹ . فمجلس التعاون الخليجي باعتباره تكتل إقليمي يهتم بقضايا الخليج و التهديدات الأمنية المحيطة به ، فتحقيق الامن لدولة عضوة في مجلس التعاون الخليجي لا يكون بمنأى عن بقية الدول الأعضاء فيه ، و التهديد المحدق بعضو هو بالأساس محدق بدول مجلس التعاون جميعا و المقصود بالتهديدات هناك تلك العسكرية و غير العسكرية العابرة للحدود الوطنية.

5. المنهج الاحصائي: من خلال المنهج ندرس المكانة الجيواستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بمعطياتها الإحصائية والكمية الاقتصادية على اعتبار انه منطقة حيوية واقتصادية بامتياز ، وعليه سنعرض فيه مجموعة من المعطيات الاقتصادية المجدولة للاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي.

6. منهج تحليل المضمون: نسعى من خلاله لدراسة المكانة الجيواستراتيجية (الموقع الجغرافي ، المنافذ البحرية الاستراتيجية) و الاقتصادية (النفط و الغاز) لدول مجلس التعاون الخليجي و مضامينها وتأثيراتها على امن منطقة الخليج العربي عموما .

➤ الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من عدد من الدراسات السابقة من بينها:

1. مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية²: يبحث الكاتب في دراسته الدوافع والأسباب التي دفعت القادة الخليجيين الى انشاء هذا التنظيم ويأتي في مقدمتها الدافع الأمني الي سيطر على القادة

¹ .عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013 ، ص 50 .

² .عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، 15 / 01 / 2015 ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط الالكتروني :

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

الخليجين في الثمانينات وهي البيئة الأمنية الإقليمية و الدولية المضطربة التي شهدت قيام الثورة الإسلامية في ايران في 1979 و الحرب العراقية الإيرانية 1980، فضلا عن ذلك اضطلعت العوامل الجغرافية و الاقتصادية، الثقافية. الاجتماعية المتشابهة والمشاركة دورا في تأسيس هذا التنظيم.

2. النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة جيوبوليتيكي " ¹: يدرس الباحث في دراسته الابعاد التي شكلت مجلس التعاون الخليجي، واهمية دوله الجغرافية والطاقوية منذ قرون وتفاعلاته الإقليمية و الدولية.
3. السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990. 2002 ²: يدرس الباحث عبر دراسته أهمية منطقة الخليج السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ما تثيره من تنافس سوفييتي و امريكي في حقبة ثنائي القطبية و الأحادية القطبية وادوار النظام الخليجي في النظام الدولي و الأمم المتحدة .
4. معالم استراتيجية في منطقة الخليج العربي ³: يسلط الباحث الضوء على منطقة الخليج العربي ويدرستها دراسة جيواقتصادية و استراتيجية مفصلة حول الموقع و الموارد و الحدود و التوجهات العدائية الأمريكية و الإسرائيلية تجاهها .

➤ تقسيم الدراسة: تقسم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: مجلس التعاون الخليجي: النشأة و الأهمية

1. نشأة مجلس التعاون الخليجي
2. الأهمية جيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

المحور الثاني: الطاقة و الغاز و مكاسب التكامل الخليجي

1. البترول و الغاز و دورهما في ابراز مكانة مجلس التعاون الخليجي إقليميا و دوليا.
2. المكاسب الاقتصادية لتكامل مجلس التعاون الخليجي.

¹ فهد عبد الرحمن ال ثاني، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة جيوبوليتيكي " ، مجلة مركز الوثائق و الدراسات الانسانية ، العدد 13، ص 2001 .

² فاضل الحسن احمد ، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990. 2002 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، 2003 .

³ محمد الهيمص ، معالم استراتيجية في منطقة الخليج العربي ، مجلة ديالي ، العدد 30 ، 2008 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

المحور الثالث: مستقبل المكانة الجيو استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوترات الراهنة

1. التوتر الإيراني. الغربي في مياه الخليج العربي
2. الحرب على اليمن القرصنة البحرية في مياه الخليج العربي .
3. السيناريوهات المستقبلية للمكانة الجيو استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجية في ظل التوترات الراهنة.

المحور الأول: مجلس التعاون الخليجي: النشأة والأهمية:

1. نشأة مجلس التعاون الخليجي: تأسس مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية التي عقدت في ابوظبي / الامارات العربية المتحدة في 25 و26 ماي / أيار 1981 بين ست دول خليجية وهي الدول المكونة لمجلس التعاون الخليجي وتضم كل من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان¹ ما عدا اليمن* و الاتحاد المكون يركز على القضايا الاقتصادية و التربوية و الثقافية و الامنية، وسميت القمة بقمة التأسيس، حيث تم خلالها التوقيع على النظام السياسي للمجلس و اتخذ من الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية مقر له .

الخريطة رقم (01) : الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: خريطة دول الخليج ، 23 / 02 / 2019 موقع المرسل ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.almsal.com/post/782635>

الهدف من تأسيس مجلس التعاون الخليجي هو تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، فالتركيبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتجارها التاريخية وروابطها الجغرافية ودورها المشتركة وانطلاقا من ذلك

¹ - Jeffrey Martini and other, *The Outlook for Arab Gulf Cooperation* , RAND Corporation , 2016, P 02 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

برزت الحاجة والأهمية لتأسيس تنظيم مؤسساتي يحقق مزيد من التكامل بين دوله خدمة لمصالحه المشتركة واستجابة للمعطيات الإقليمية والدولية الراهنة¹.

في إطار عملية التأسيس وبناء التنظيم الخليجي واجه القادة الخليجين تحديات أمنية كبيرة إقليمية ودوليا كان من أبرزها:

- الثورة الإسلامية في إيران في 1979: كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران وتغير نظامها السياسي أثر كبير على المستوى الإقليمي فقد أدى ذلك الى انهيار مبدأ نيكسون القائم على الاعتماد على القوى الإقليمية لضمان أمن الإقليم وظهر بدلا من ذلك التفاهم العراقي .السعودي لمواجهة ايران.
- التدخل السوفياتي في أفغانستان: شكل التدخل السوفياتي في أفغانستان تهديدا مباشرا لدول الخليج على اعتبار اقتراب الاتحاد السوفياتي من منابع النفط بمسافة 800 كلم وهو ما اعتبرته دول الخليج موجه ضدها .
- الحرب العراقية .الإيرانية سنة 1980: تسمى حرب الخليج الأولى 1980. 1988 بدأت على شكل مناورات حدودية بين البلدين ثم تطورت لمواجهة عسكرية بسبب خلافات حول ترسيم الحدود، وخلافات حول أحقية سيادة شط العرب الذي كان خاضعا للحكم العراقي بشكل كامل وقد ارسى اتفاقية الجزائر 1975 تقسيم السيادة بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية والتي تم الغاؤها فيما بعد من طرف صدام حسين حين تولى السلطة. لم تكن دول الخليج بمنأى عن ديناميكيات الحرب فقد ذكر كموقع بي بي سي أن دول مجلس التعاون الخليجي دعمت العراق وساندته سياسيا وعسكريا بحيث ووفرت له الدعم المالي وصل 50 مليار دولار والدعم اللوجستي بحيث استطاع العراق ان يبيع نفطه في الخارج واستخدم الموانئ الخليجية لإيصال مختلف البضائع والأسلحة والمعدات اليه².

حرب الثماني سنوات تلك خيرت معالم المنطقة العربية لاسيما دول الخليج بحيث ذهب ضحيتها أكثر مليون قتيل وجريح وخسائر مادية معتبرة، فضلا عن ذلك ألحقت تهديدا خطيرا بحدود دول مجلس التعاون الخليجي لاسما الحدود الكويتية فقد لخص نائب رئيس الوزراء الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح المشهد الخليجي

¹ - عمر الحسن، مرجع سابق .

² . التمويل الخليجي للعراق بين الحقائق الأمنية وتضخيم التهديد الإيراني ، 23 سبتمبر 2010 ، موقع بي بي سي عربي ، على الرابط الالكتروني :

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100922_gulfstatesandiraq_tc2

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

بتأكيده أن منطقة الخليج تشهد اضطرابا منذ الحرب العراقية. الإيرانية 1980 حيث تمت خسارة جيل كامل من التنمية بسبب عدم الاستقرار والنزاع¹.

● الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003: سبق الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 تفاعلات إقليمية خليجية أعطت مؤشرات إيجابية لمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الجوار (إيران والعراق) قبل ان تسوء بفعل الاحتلال الأمريكي ومن المؤشرات الإيجابية لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي بدول الجوار حدوث تقارب ملحوظ بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك المملكة العربية السعودية مع العراق كالعناق الذي جرى بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك و عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي (سابقا) في مؤتمر القمة العربية في بيروت (اذار 2002)، و التطور الإيجابي فيما سمي " الحالة العراقية - الكويتية " خلال تلك القمة التي تكللت بالمصافحة الشهيرة بين عزت إبراهيم والشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي².

بالإضافة الى ذلك شهدت أنماط العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و ايران و العراق تحول إيجابي في علاقاتهم من علاقات صراعية الى علاقات يمكن وصفها بأنها علاقات تعاونية وقد تمثلت في الزيارات المتبادلة بين كبار مسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي و نظرائهم الإيرانيين و العراقيين ، و توقيع الاتفاقية الامنية المشتركة بين السعودية و ايران و توقيع اتفاقية أمنية و أخرى دفاعية بين الكويت و ايران، و علاقات التعاون الدفاعي بين سلطنة عمان و ايران ثم تفاهمات جديدة بين الامارات و ايران عقب زيارة الشيخ حمد بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي طهران و كذلك حضور ايران الدورة 26 لمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2007 و دعوة العاهل السعودي الملك عبد الرئيس الإيراني أحمددي نجاد لأداء فريضة الحج في نفس السنة.

في هذه الاثناء كانت البيئة الإقليمية تشجع على مزيد من التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي و ايران رغم سياسات الولايات المتحدة المنحازة للكيان الصهيوني و تصنيف كل من ايران و العراق ضمن " محور الشر " قبل أن تغزو الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا العراق في مارس 2003 و اسقاط حكم صدام حسين

¹ عبد الله خليفة الشايجي ، حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل. التدايعات. المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 صيف 2008 ، ص 40 .

² عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول ، 2009 ، ص 597 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

العامل الذي بدد كل فرص التعاون الإقليمي وجعل المنطقة العربية و بالأخص دول مجلس التعاون الخليجي في توتر وضغوط مستمرة ، بحيث رفع من دور و أهمية ايران في ملفات المنطقة العربية الامر الذي يخالف الرؤى الامريكية فيها فعودة الوجود العسكري الأمريكي¹ للمنطقة رفع منسوب التوتر الإيراني . الأمريكي وهدد أمن منطقة الخليج العربي برمتها.

الخريطة رقم (02) : توضح دوافع وظروف تأسيس مجلس التعاون الخليجي



المصدر: عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، 15/ 01 / 2015 ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط الالكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

يحتوي مجلس التعاون الخليجي على عدة أجهزة ومؤسسات سياسية واقتصادية و اجتماعية يُعهد لها بمتابعة كل القضايا التي تهم الشأن الخليجي وهي :

- المجلس الأعلى: ويتكون من زعماء الدول الأعضاء، وراثته دورية وتكون حسب الترتيب الهجائي للأعضاء، واجتماعاته العادية سنوية.
- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تضم ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.
- هيئة تسوية المنازعات: يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

¹. المرجع نفسه ، ص 598.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

- المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.
- الأمانة العامة: وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون. ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وذلك إلى جانب عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، والإنسان والبيئة، والقانونية، والإعلام والثقافة، والمعلومات، والمالية والإدارية، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات.

4. الأهمية جيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

أبرز ما يلفت انتباه الدارس للتجربة التكاملية لدول الخليج والمتمثلة في مجلس التعاون الخليجي هو الموقع الجيواستراتيجي لدوله الست منذ فجر التاريخ وما يوفره من امتيازات ومكاسب سياسية واقتصادية لها.

تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي العربي منذ القدم بأهمية جيواستراتيجية كبرى بحيث برزت كمركز تجاري حيوي بين الشرق والغرب فاستقطبت الاقوام والشعوب للعيش فيها والقوى الدولية التي تتنافس عليها لضمان مصالحها.

فمنذ ظهور الإسلام في القرن السابع قبل الميلاد بدأت تشهد منطقة الخليج العربي أهمية متنامية، بحيث ازدهرت التجارة و الملاحة و السيادة فيها في العهد الاموي و أصبحت العرب يسيطرون عليها ، وعند انتقال الخلافة العربية من دمشق الى بغداد في العهد العباسي زادت أهمية الخليج العربي لتزايد التجارة والملاحة فيه عبر المحيط الهندي ، لذلك يسمى العصر العباسي الذهبي في الخليج العربي لان التجارة فيه توسعت نحو الشرق الى منطقة البحر الأبيض المتوسط وكان الخليج العربي منطقة وسط محورية مترامية الأطراف بين الشرق و الغرب.

ومع بداية العصر الحديث والاكتشافات الجغرافية الحديثة أصبحت منطقة الخليج العربي محل تنافس وتصارع بين القوى الأوروبية للتحكم في المواصلات العالمية بين الشرق و الغرب ، بحيث ظهر البرتغاليون في القرن السادس عشر ثم اعقبهم الهولنديون بالتزامن مع ذلك ظهر البريطانيون في الهند والخليج العربي بكثرة وتلاها النفوذ الفرنسي في القرن الثامن

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

عشر و القيصري الروسي و الألماني في القرن التاسع عشر ، ولكن الشواهد التاريخية تؤكد سيطرة النفوذ البريطاني إقتصاديا وسياسيا و عسكريا على منطقة الخليج العربي في بداية القرن العشرين¹.

ما يمكن استنتاجه من هذه اللمحة التاريخية ان منطقة الخليج العربي منذ القدم كانت منطقة جيواستراتيجية لموقعها الجيوپوليتيكي الممتاز ما يفسر الى حد بعيد الدور الدولي الذي من اضطلعت به دول الخليج العربي وما تزال في الحاضر والمستقبل، ضف الى ذلك اهتمام القوى الدولية بها ومحاولتهم فيها.

تأخذ دول مجلس التعاون الخليجي أهميتها من سلسلة المضائق والبحار الاستراتيجية التي تلتف بها، بحيث يشكل مضيق هرمز* بوابة الخليج العربي (كما هو موضح في الخريطة ادناه)، بحيث يفصل بين مياه الخليج العربي من جهة وبين خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى ويحد إيران من الشمال والشمال الغربي وعمان في الجنوب.

خريطة رقم (03) توضح موقع مضيق هرمز و الدول المحيطة به



المصدر: محمد أحمد طنطاوي، مضيق هرمز.. بوابة مرور نفط الخليج إلى العالم.. يربط المحيط الهندي وبحر العرب بالخليج العربي ويطل على إيران شرقاً وعمان والإمارات غرباً.. تمر خلاله 30 ناقلة نفط يوميا ، موقع اليوم السابع ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.youm7.com/story/2015/3/28/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2->

[%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-](#)

[%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B7/2120561](#)

¹. موسوعة تاريخ الخليج العربي، محمود شاکر، عمان: دار أسامة، 2005، ص ص 03 .04.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

يعد الخليج العربي بحرا شبه مغلق بحيث يشكل مضيق هرمز منفذا مهما لعدد كبير من دول منطقة الخليج العربي كالعراق، الكويت قطر والبحرين بالنظر لان علاقتها بالعالم الخارجي تتم الا عبره، اما دولة كالسعودية وعمان والامارات بالإضافة الى ايران فهي تمتلك منافذ بحرية أخرى خارج مياه الخليج و بذلك يعد مضيق هرمز في نظر القانون الدولي جزئا من أعالي البحار التي تمتلك كل السفن الحق في الحرية البحرية مدام لا يضر بسلامة الدول الساحلية او يمس بنظامها وأمنها¹.

يتمتع مضيق هرمز بأهمية كبيرة اذ يمثل مدخلا لمنطقة الخليج و تحديدا دول مجلس التعاون الخليجي، كما يشكل أهمية كبرى للملاحة الدولية، بحيث يعتبر الممر البحري الوحيد بين الخليج العربي وبحار العام لذلك يمثل حلقة وصل بين القارات الثلاثة الاسيوية و الافريقية و الأوروبية، كذلك موقعه الحيوي يجعل منه مضيقا مهما في السوق العالمية الاقتصادية اذن تصدر دول الخليج العربي نفطها عبره، فضلا عن تجارة الحاويات التي تنقل السلع تامة الصنع الى دول الخليج بنسبة 20% ، ويعبر المضيق سنويا مجموع حمولة يصل وزنها الى أكثر من مليارين ونصف مليار طن سنويا وتشكل شحنات السلع كالحبوب وخام الحديد و الاسمنت نسبة 22% و 27% من الشحنات العابرة التي تنقل الخام حيث ترتفع النسبة الى 50% لدى احتساب مشتقات النفط و الغاز الطبيعي².

من جهة أخرى يمثل مضيق باب المندب* (الخريطة رقم 04) واحدا من أهم المضايق الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي بحيث لا يقل أهمية عن مضيق هرمز على الرغم من ان موقعه الجغرافي محاذي لدولة اليمن* غير العضوة في مجلس التعاون الخليجي، ولكن التفاعلات الجيوسياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والدولية الجارية فيه تجعله لها أهمية كبرى في دراستنا وتأثيرها على كامل منطقة الخليج العربي خاصة في محاولات الهيمنة عليه في خضم الحرب على اليمن.

* أصل تسمية مضيق هرمز: تعود الى بلاد فارس حيث كانت هناك عدة أسماء متداولة في العصور القديمة مثل هرمز، الهرمز، الهرمزان، والهارموز الكبير من ملوك العجم، كما يطلق بعض ملوك الساسانيين باسم هرمز مثل (هرمز الأول) الذي حكم في عام 24 م .

¹ زمن كريم علي طهماز، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الاستراتيجي الإيراني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017، ص ص 10، 11.

² حسين وحيد عزيز الكعبي، الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسات الدولية، مجلة التربية الأساسية، العدد 88، 2015، ص ص 445، 446 .

* هناك روايات متعددة حول تسمية باب المندب بهذا الاسم لكن أشهر تقول ان البحارة قديما يكون ويندبون امواتهم الذي توفوا وهم يعبرونه، كذلك تقول بعض الروايات ان العرب قديما عندما غزو الافارقة استعبدوا أولادهم وبناتهم وقاموا بنقلهم الى الجزيرة العربية عبر مضيق باب المندب، فكانت امهاتهن تبكين وتندبن فراق أولادهن.
* استبعاد اليمن من عضوية مجلس التعاون الخليجي رغم انتمائه الطبيعي لمنطقة الخليج العربي جاء على خلفيات سياسية و اقتصادية متعددة منها الاختلاف في الأنظمة السياسية بين اليمن ذات النظام الجمهوري و الأنظمة الملكية للدول المكونة للمجلس ، كما انه هناك معارضة لعضويته نظر للعدم الاستقرار الذي يعاني منه منذ التسعينات وهو ما قد يؤدي الى يؤثر على دول المجلس أما من الناحية الاقتصادية فالسبب الفجوة الاقتصادية و التنموية بين اليمن و دول مجلس التعاون الخليجي تعد سببا في استبعاده من العضوية.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

يقع مضيق باب المندب قبالة السواحل اليمنية وجيبوتي و اريتريا و يربط البحر الأحمر ببحر العرب، ويعتبر من الممرات الحيوية في العالم فعبره تمر المنتجات التكريري الأوروبية الى الأسواق العالمية، كما يسمح المضيق بمرور لصادرات الخام المتوجهة إلى الأسواق الأوروبية بالمرور اما عن طريق خط الانابيب "سوميد" الذي يربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس.

الخريطة رقم (04) توضح الموقع الجغرافي لمضيق باب المندب والدول المحيطة به



المصدر: تعرف على اهم الممرات المائية في العالم ، موقع أخبارك ، على الرابط الالكتروني :

<https://akhbarak.net/news/2015/08/06/7003261/articles/19447724/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

سجلت إدارة معلومات الطاقة الامريكية في عام 2016 عبور 4.8 مليون برميل يوميا من الخام والمنتجات البترولية مضيق باب المندب، 2.8 مليون منها اتجهت نحو شمالا الى أوروبا ومليونا برميل اتجهت من أوروبا نحو منطقة الشرق الأوسط وآسيا¹.

¹. مايا جريديني ، هذه أهمية مضيق باب المندب لأسواق النفط العالمية، 26 جويلية 2018 ، موقع قناة العربية ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%9F>

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

ظلت أهمية مضيق المندب محدودة الى ان تم افتتاح قناة السويس 1869 ومنذ ذلك الوقت زادت أهميته بالنظر لحركة الملاحة المتزايدة عبره حيث انه ممر بحري بين الدول الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي وشرقي افريقيا، ومع تزايد أهمية نفط الخليج العربي تزايد عدد الناقلات والسفن العابرة له في الاتجاهين، بأكثر من 210000 قطعة بحرية سنويا أي ما يعادل 57 قطعة يوميا¹.

من ناحية أخرى يمثل البحر الأحمر* (الخريطة رقم 05) مدخلا بحريا مهما لدول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث أن موقعه استراتيجي ، يحتل مساحة قدرها 450 ألف كيلو متر مربع (174,000 ميل مربع) ويمتد طوله من قناة السويس في شماله حتى مضيق باب المندب في جنوبه بنحو 1930 كيلو متر (1200 ميل) ، فاصلا افريقيا عن شبه جزيرة العرب في قارة اسيا ، أما عرضه فيبلغ في أوسع مناطقه نحو 306 كيلومترات (190 ميلا) ، بينما يبلغ معدل عمقه حوالي 538 مترا (1765 قدما) ، وتصل أعماق نقطة فيه الى 2600 متر (8500 قدم) ، ويحتوي على خليجين مهمين هما : خليج العقبة الذي يبلغ طوله حوالي 160 كيلو متر ، ويتراوح عرضه بين 25.7 مترا وتقع مضائق تيران الاستراتيجية عند مدخله، وخليج السويس الذي يبلغ طوله 280 كيلو مترا و يتراوح عرضه بين 50.20 كيلو مترا ، ويتصل هذا الخليج بقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .²

يعد إدراك أهمية البحر الأحمر بأبعادها المختلفة احد اهم الأسس التي تمهد لبلورة استراتيجية عربية تأخذ بعين الاعتبار امن منطقة البحر الأحمر واستقرارها على كافة الأصعدة والمستويات ومن هذا المنطلق تكمن أهمية منطقة البحر الأحمر في الخصائص الجيواستراتيجية التي يتمتع بها و التي تكسبه أهمية كبيرة في اطار منظومة السياسات الإقليمية والدولية.

*عرف الجغرافيون القدماء من الاغريق و الرومان البحر الأحمر باسمين عربيين هما بحر الحجاز و الخليج العربي، و الظاهر أن الإشارة الى هذين الاسمين جاءت من واقع النشاطات البحرية العربية التي كانت لها الغلبة وقتئذ على مياه البحر الأحمر على مياه البحر الأحمر وعلى طول شاطئيه ، ويقول عطية القومي بأن تسمية البحر الأحمر هي تسمية مختصرة لاسمه القديم بحر الملك الأحمر ، وهو الاسم القديم للبحر الأحمر هو أريتريا ، كذلك ذكر الهمداني ان البحر الأحمر الكبير يمتد بالنسبة اليه من الفلزم الى الهند ثم أشار اليه باسم بحر الفرما.

¹ محمد جمعة الجبالي، باب المندب...أهمية إستراتيجية، 26 مارس 2015، موقع قناة سكاي نيوز، على الرابط الالكتروني:

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/733581-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8-%D8%A7%D9%94%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

² عماد قدورة ، نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1998، ص ص 11 ، 12 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

يعتبر الموقع الجغرافي الوسيط أهم ما يميز البحر الأحمر (الخريطة رقم 05) إذ يعد نقطة التقاء ثلاث قارات أوروبا من الشمال و إفريقيا من الغرب و اسيا من الشرق ، كما يعد نقطة التقاء وصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس من جهة الشمال ومضيق باب المندب من جهة الجنوب ولعل اهم ما يميز البحر الأحمر اكونه طريقا بحريا و ملاحيا قصير و سريع بين الشرق و الغرب بصفة عامة و بين المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة.

الخريطة رقم (05) خريطة موقع البحر الأحمر الجغرافي و الدول المحيطة به



المصدر: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ، 2008 / 10 / 04 ، موقع قناة الجزيرة ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/10/4/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1>

وعليه أضحي البحر الأحمر كما يقول الباحث زاك فيرتين Zach Vertin حلبة للتنافس الجيوسياسي بحيث نلاحظ انخراطا كبيرا للدول الخليجية والقرن الافريقي بهدف التحكم السياسي والاقتصادي في أحد أكثر المعابر البحرية ازدحاما، كما ان تنافس الحلفاء والأعداء عليه ولد أهمية استراتيجية¹ بالغة بحيث اما ان يزيد فرص التعاون ويقلل المخاطر او يقلل فرص التعاون ويزيد من نسبة المخاطر والتزاع.

¹ Zach Vertin , Toward a Red Sea Form : The Gulf , the horn of Africa and Architecture For a New Regional Order , Number 27, Brookings Doha Center Analysis Paper , November 2019 , P 01 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

فمنذ الحرب العربية. الصهيونية 1973 اجتذبت المنطقة اهتمام العالم لأهمية سياسية واقتصادية وعسكرية، فعلى الصعيد السياسي كانت لحرب 1973 أصبح أمن البحر الأحمر قضية حيوية محل تنافس بين القوى الإقليمية والدولية العربية والإنجليزية بهدف السيطرة والتأثير، واستخدمه الكيان الصهيوني في حرب 1967 لتعقيد القضية الفلسطينية. اما من الناحية العسكرية البحر الأحمر يشكل محل تنافس بين القوتين العظمتين على اعتبار تموقع هذه القوى وهو ما يؤثر أمن البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، من الناحية الاقتصادية فاعن البحر الأحمر شكل عبر التاريخ منطقة التقاء الشعوب الساكنة على سواحلها وتبادل المنافع والتجارة¹

المحور الثاني: المحور الثاني: الطاقة والغاز ومكاسب التكامل الخليجي

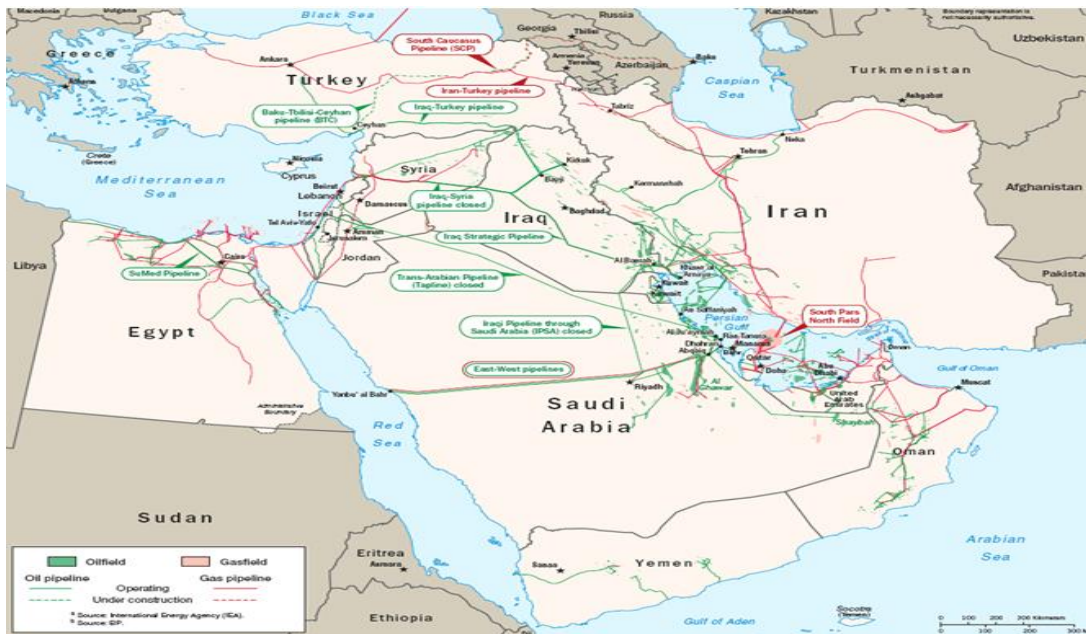
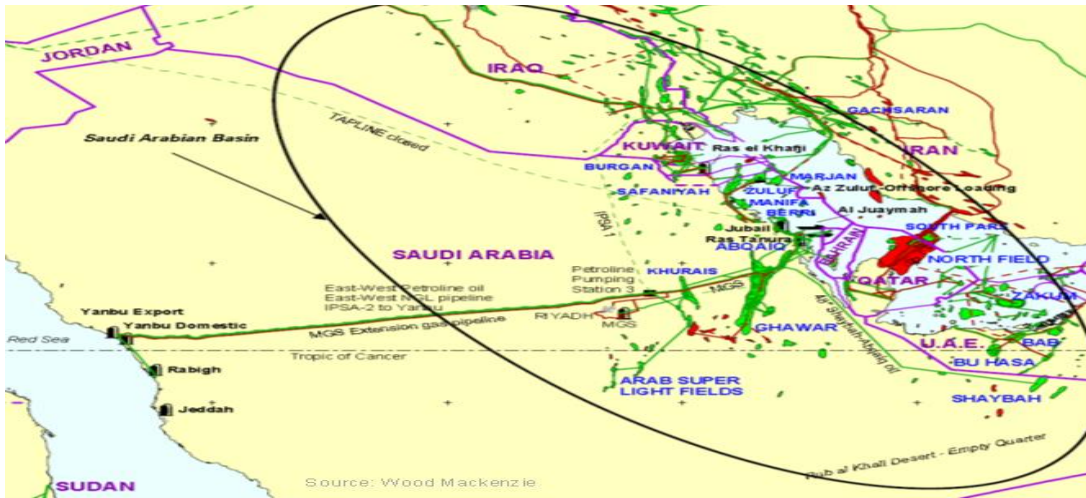
1. البترول والغاز ودورهما في ابراز مكانة مجلس التعاون الخليجي إقليميا ودوليا

ان أهمية الاهتمام بالنفط والغاز في دول الخليج العربي يكمن في مدى استفادة دول مجلس التعاون الخليجي من عائدات النفط و تحقيق مصالح شعوبها بتحقيق التوازن مع حاجاتها و التزاماتها و تبني خطط تنموية شاملة توائم بين الحاجة والقدرة وتبني قاعدة إنتاجية أساسية يكون القطاع النفطي جزءا لا يتجزأ منها،، اما على مستوى الدولي فتكمن في كيفية إقامة علاقات دولية متوازنة بعيدا عن التدخل و التهديد و تطويع هذه العلاقات لخدمة قضايا الامة العربية² إقليم جيو استراتيجي حيوي بحيث توضح الخريطة ان (06) حقول و انابيب الطاقة (البترول و الغاز) في البر و البحر لدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما يدل على حركية و حيوية التصدير و الاستيراد في منطقة الخليج العربي.

¹ عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي. الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 34، 35.
² محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية "وجهة نظر عربية"، الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، 1982، ص 07.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

الخريطتان رقم (06) توضحان: الأولى حقول و الثانية انابيب النفط المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي



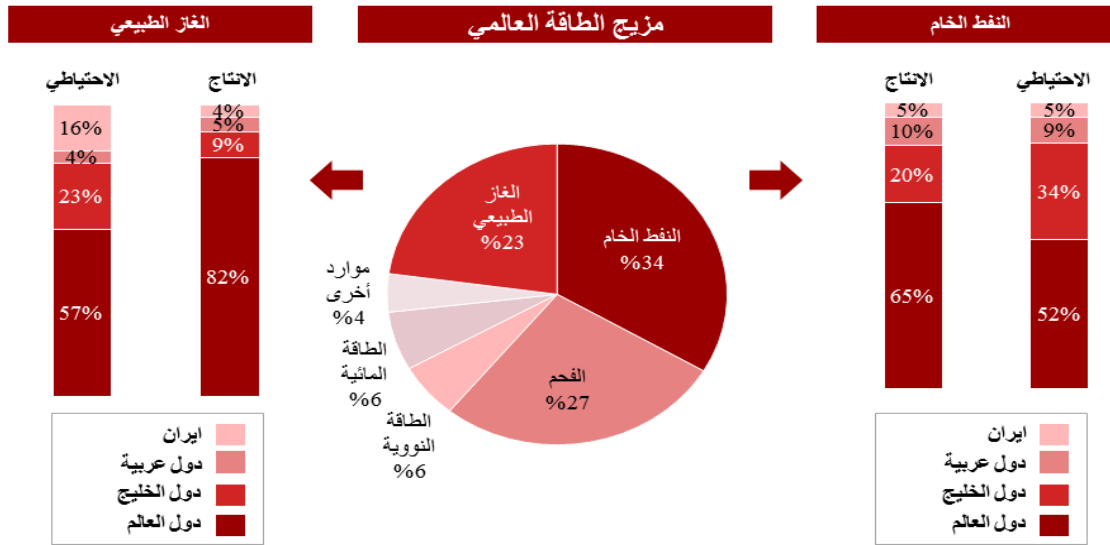
المصدر: قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، على الربط الالكتروني :

http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1748

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

رغم صغر مساحة دول مجلس التعاون الخليجي و قلة سكانه انها تمثل حوالي 20 % من انتاج النفط العالمي، و 34 % من احتياطاته و 09 % من انتاج الغاز الطبيعي العالمي، و 23 % من احتياطاته في سوق الطاقة العالمية حسب احصائيات شركة الذكاء الاقتصادي لعام 2010 .

الشكل (رقم 01) يوضح نسبة انتاج واحتياط النفط والغاز دول مجلس التعاون في سوق الطاقة العالمية



المصدر: قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون ، المرجع نفسه.

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على النفط والغاز بحيث يشكل ما نسبته 40 % من الناتج المحلي الإجمالي و80% من ايرادات التصدير والإيرادات الحكومية باستثناء الامارات وهو ما ثر بشكل ملحوظ على القطاعات غير النفطية.

على مدار 60 عاما تواصل الكثير من حقول النفط في دول مجلس التعاون إنتاجها ويمكن القول إن "النفط السهل" في هذه الحقول قد تم إستخراجه. لذلك يتطلب الحفاظ على إحتياطيات وإنتاج النفط، أو زيادتهما، تقنيات أكثر تقدماً وكلفة، إضافة إلى توظيف أعلى للتكنولوجيا والتقنيات.

في المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر قدرة إنتاجية للنفط في العالم، تتراوح معدلات الإنخفاض سنويًا بين 6 و8%. فعلى سبيل المثال، تم إستنفاد حقل "بقيق"، أقدم الحقول في المملكة، بنسبة 74%. أما حقل "غوار"، الأكبر في

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

المملكة، فقد استنزف بنسبة 48%. لذلك، خصصت المملكة ميزانية مقدارها بين 20 و30 مليار دولار، على مدى السنوات 5 المقبلة، لتعويض معدلات الإنخفاض والحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية.

والجدير بالذكر أن هذه الأرقام والمعدلات تنطلق من فرضية أن هناك ما يسمى بـ "ذروة إنتاج". علمًا أن البعض يعتقد بأنه لا يمكن الجزم بوجود "ذروة إنتاج" في ظل التطور التقني المستمر. فإنتاج النفط والغاز لا ينضب، ولكن ترتفع تكلفته باستمرار مما يؤدي إلى إغلاق حقول محددة في المكمن الهيدروكربوني، وقد يعاد فتحها لاحقًا مع إنخفاض تكلفة الإستخراج. وبناء على ذلك، لا يمكن نظريًا الحديث عن "ذروة إنتاج"¹.

أما دولة الكويت، فقد إعتمدت بشكل كبير على حقل "برقان" - ثاني أكبر حقل في العالم بعد "غوار" - لغالبية طاقتها الإنتاجية. ويرى البعض أن هذا الحقل، وغيره من الحقول التي إكتشفت في الثلاثينيات من القرن الماضي، أخذة في النضوب، وباتت تتطلب تقنيات تحسين الإنتاج على نطاق واسع. لذلك، تتطلع الكويت إلى تطوير حقول الشمال من خلال "مشروع الكويت"، وهو مشروع بمليارات الدولارات يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل يوميًا عام 2020.

من ناحية أخرى تخطط الامارات لزيادة طاقتها الإنتاجية من خلال تطوير البنية التحتية لمنشآتها النفطية وتوسيعها ، وفي قطر، وعلى الرغم من نمو الإنتاج النفطي بشكل مطرد منذ عام 2002، أخذ إنتاج حقل "الدخان" (أكبر حقل سابقًا من حيث الإنتاج) في الانخفاض. ولتعويض التراجعات المتوقعة، يجري النظر حاليًا في تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج على حقلي "الدخان" و"شاهين" وغيرهما.

أما في سلطنة عمان، فتتطلع تقنيات تحسين الإنتاج دورًا كبيرًا في قطاع النفط. وقد تم تنفيذ برنامج ناجح لزيادة الإنتاج عن طريق تقنيات التحسين وتقنيات متطورة أخرى. والجدير بالذكر أن تطبيق هذه التقنيات المتطورة يرفع نسبة تكاليف الإنتاج في شكل كبير، وهي أصلاً من بين أعلى المعدلات في سلطنة عمان بسبب طبيعة حقول النفط فيها (صغيرة ومتفرقة). وتتطلب تقنيات تحسين الإنتاج استخدام كميات كبيرة من المياه، وهي بدورها موارد شحيحة في المنطقة، كما

¹. قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، على الربط الالكتروني:

http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1748

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

تتطلب إستخدام كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، مما أدى إلى إعادة توجيه بعض من صادرات الغاز والغاز المخصص لتوليد الكهرباء في سلطنة عمان إلى الحقن في بعض الحقول لتحسين إنتاجه.

وفي البحرين، تأسست شركة "تطوير" عام 2009، وهي شراكة بين شركتي "مبادلة" و"أكسي" والشركة القابضة للنفط والغاز (Nogaholding) لتحسين إنتاج حقل البحرين من خلال تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج وحفر أكثر من 900 بئر جديدة وإدخال أساليب حديثة¹.

جدول رقم (01) يوضح انتاج النفط واحتياطاته لدول مجلس التعاون الخليجي 2009 . 2012.

الكويت	قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	
104	25.38	5.5	267	0.013	97.8	النفط الاحتياطي (مليار برميل) 2012
2.682	1.631	0.890	11.15	0.045	3.087	الإنتاج النفطي (مليون برميل يومياً) 2011
1.365	0.704	0.702	6.274	0	2.036	الصادرات النفطية (مليون برميل يومياً) 2009
0	0	0	0	0.225	0	الواردات النفطية (مليون برميل يومياً) 2009

المصدر: قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون ، المرجع نفسه.

يوضح الجدول أعلاه انتاج النفط و احتياطاته لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2009 - 2012 ، فقد سجلت السعودية اعلى انتاج في 2011 بإنتاج قدره 11.15 مليون برميل يومياً وتلجها الامارات ب 3.08 مليون برميل و الكويت سجلت في نفس السنة مليونان برميل و قطر ب مليون برميل ، فيما كان انتاج سلطنة عمان والبحرين منعدم . اما الاحتياط النفطي فتسجل السعودية اعلى احتياطي لها باحتياطي 267 مليار برميل لعام 2012 ، ثم تلجها الكويت 104 مليار برميل في نفس السنة، لا تبتعد كثيراً الامارات عن جارتها الكويت حيث تسجل 97.8 مليار برميل في 2012 اما قطر فتسجل احتياطي قدره 25.38 مليار برميل في ذات السنة ، فيما تأتي سلطنة عمان في المركز الخامسة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي باحتياطي بلغ خمسة ونصف مليار برميل في 2012 ، اما البحرين فتأتي في الأخير اذ لم تسجل احتياطي يذكر. وتضطلع عدة عوامل في رفع الإنتاج النفط مثل مساحة الدولة وأساليب وتكنولوجيا الإنتاج، اضافة العوامل السياسية للدولة.

¹. المرجع نفسه.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

و كنظرة استشرافية وبحكم ما تعيشه المنطقة العربية و الخليجية تحديدا من أوضاع سياسية غير مستقرة تؤثر على الاقتصاد الطاقوي فقد توقع الخبراء الاقتصاديون أن احجام انتاج واستهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي ستخفض بشكل ملحوظ في السنوات المقبلة من 2020 و 2025 و 2030 و 2035 بحيث توقع الخبراء ان تسجل 2020 انتاج 20.90 مليون برميل يوميا لمجموع دول الخليج و 9.64 مليون برميل يوميا كاستهلاك ، وفي 2025 يصل انتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي 19.83 مليون برميل يوميا و يقابله 19.13 مليون برميل يوميا في استهلاك النفط ، تستمر الاحجام في الانخفاض بحيث تسجل في انتاج النفط لعام 2030 18.55 مليون برميل يوميا ويقابله 17 مليون برميل في استهلاك النفط و في سنة 2035 يسجل 17 مليون برميل يوميا ويقابله 21 مليون برميل¹ في الاستهلاك ، أي ان الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي في انخفاض يقابله ارتفاع محسوس في استهلاك النفط حسب توقعات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة.

في مجال الغاز الطبيعي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي كافة تحديات كبيرة في تحقيق توازن بين العرض والطلب على الغاز باستثناء قطر التي تملك ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم، من ناحية الطلب يدفع النمو السكاني والصناعي والاقتصادي السريع في دول الخليج العربي إلى تزايد كبير في الإستهلاك المحلي للغاز لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، وكما مادة وسيطة في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة. ونظرًا إلى أن العديد من حقول النفط آخذة في النضوب، يتم حقن كميات كبيرة من الغاز فيها لزيادة الضغط وبالتالي تحسين إنتاجها²

أما من ناحية العرض، فهناك تحديات عدة أيضًا. إذ أن معظم الغاز في بعض هذه الدول، كالمملكة العربية السعودية، هو غاز مصاحب، أي أنه مرتبط بإنتاج النفط (المقيد من أوبك)، وبالتالي لا يمكن الإستفادة منه في أي وقت. أما في سلطنة عمان، فالتزامات التصدير للغاز الطبيعي المسال يُحوّل الغاز الذي يفترض أن يستخدم محليًا لتوليد الكهرباء إلى الأسواق الخارجية. ولعل من أهم التحديات التي تواجهها المنطقة هو أن كل إكتشافات الغاز الجديدة تعتبر أكثر تعقيدًا من الناحية الجيولوجية، أي أن الغاز إما أن يكون في مكان محكم (tight gas) أو أن فيه نسبة عالية من الكبريت. وفي

¹. ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام فائض الإنتاج في السياسة الدولية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015، ص32.

². قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون، المرجع سابق.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

كلا الحالتين، يتطلب الأمر كلفة وتقنية أعلى للتطوير والمعالجة¹، فيما يلي جدول يبين انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي واستهلاكه وعمليات التصدير والاستيراد لدول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (02) : يوضح انتاج الغاز الطبيعي ونسب الاحتياطي في دول مجلس التعاون الخليجي وعمليات الصادرات

والواردات في 2010 . 2012

الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	
6.089	0.092	8.028	0.85	25.2	1.798	الغاز الطبيعي الاحتياطي (تريليون متر مكعب) 2012
51.28	12.25	99.23	27.1	51.28	11.73	انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11
60.54	12.25	99.23	17.52	21.8	12.62	استهلاك الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11
7.65	0	0	11.49	94.9	0	صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11
16.91	0	0	1.9	0	0.89	واردات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) 2010/11

المصدر: قطاع النفط و الغاز في دول مجلس التعاون ، المرجع نفسه.

يوضح الجدول أعلاه نسبة انتاج الغاز الطبيعي و استهلاكه وعمليات الصادرات و الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث يوضح الجدول أعلاه ان نسبة الإنتاج و الاستهلاك الغاز لدول مجلس التعاون الخليجي في عامي 2010 - 2011 نسبة مقبولة جدا فإنتاج و استهلاك السعودية و احتياطها من الغاز 99 مليار متر مكعب، الامارات سجلت 51 مليار متر مكعب في انتاج الغاز و 60.54 مليار متر مكعب في استهلاك الغاز الطبيعي ، اما قطر فقد سجلت 51 مليار متر مكعب في انتاج الغاز و 21 مليار متر مكعب في استهلاكه ، ينخفض حجم انتاج و استهلاك الغاز في كل من البحرين التي سجلت 12 مليار متر مكعب في إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي، اما الكويت سجلت 11 مليار متر مكعب انتاجا و 12 مليار متر مكعب استهلاكا ، وتعدو الاحجم الأقل انخفاضاً لدول مجلس التعاون الخليجي.

2. المكاسب الاقتصادية لتكامل مجلس التعاون الخليجي

يُنظر الى تجربة التكامل الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي في المنطقة العربية بعين الرضا والاستحسان رغم الشوائب التي تشوبها و التحديات التي تواجهها في الحاضر و المستقبل، فقد حصدت العديد من المكاسب الاقتصادية ابرزها انشاء منطقة التجارة الحارة ثم الاتحاد الجمركي وصولاً الى العملة الموحدة.

¹. المرجع نفسه.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

أ / منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي: يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي ، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي . وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيساً لإقامة أي اتحاد جمركي ، حيث إنه ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها. وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسة التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي ، مثل زيادة التخصص ، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة رقعة السوق وكفاءتها . وتظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه ، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الاتحاد الجمركي الأوربي خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من قيامه بنسبة 600% تقريباً¹.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة ، إضافة لما يلي²:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

¹. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.gcc-sg.org/ar->

[sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Achievements/Pages/IITheGCCCustomsUnionJanuary2000.aspx](https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Achievements/Pages/IITheGCCCustomsUnionJanuary2000.aspx)

². المرجع نفسه.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 ، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس . وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 . 2002م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002م.

ب / الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي : تعزيزاً لمسيرة المجلس المباركة ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002م) عن قيام الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من 1 يناير 2003م ، وذلك انطلاقاً من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون ، والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، وتعزيزاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك ، وحرصاً منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس¹

شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهريّة في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس ، فإتفاق دول المجلس على قيام الإتحاد الجمركي في عام 2003م ، يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي ، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية مرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى ، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها ، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الإتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الإتحاد ، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية

¹. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع نفسه.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية ، من خلال آلية المقاصة ، وذلك خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي.

إن ما حققه الإتحاد الجمركي لدول المجلس جاء تنفيذاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس ، والتي نصت على إقامة إتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه يناير 2003م ويتضمن كحد أدنى ما يلي:

- تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

في هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء ، وبمجرد أن يعمل ما يزيد عن ستين منفذاً جمركي بدول المجلس بقانون جمركي موحد وتعرفة جمركية موحدة ، فهو إنجاز تفخر به دول المجلس ، ومن خلاله تم العمل بأنظمة وإجراءات جمركية موحدة في كافة المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء¹.

فيما يخص نقطة الدخول الواحدة التي يتم بها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس ، طبقت جميع دول المجلس هذا المطلب منذ قيام الإتحاد الجمركي بشكل جيد ، حيث تطبق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وتنتقل السلعة فيما بعد دون استيفاء رسوم جمركية عليها في الدول الأعضاء الأخرى التي تنتقل إليها داخل دول المجلس . وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نمواً

¹. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المرجع نفسه.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

ملحوظاً منذ العام 2002م ، الذي سبق قيام الإتحاد الجمركي ، إلى عام 2013 بلغ حوالي 707% ، حيث بلغ حجم التجارة البينية 121 مليار دولار في العام 2013م ، مقارنة بـ 15 مليار دولار في العام 2002 . واستفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الإتحاد الجمركي .

ج/ مشروع العملة الخليجية الموحدة: وهو مشروع بدأ في انشائه 1981 ويريد عبره مجلس التعاون الخليجي تثبيت الوحدة الخليجية والتقدم بتجربته التكاملية، ضف الى ذلك يعتبر المشروع واحد من معايير التقارب الاقتصادي لدول الخليج مما يضيف مكاسب ومزايا اقتصادية تعود بالفائدة على دول المجلس.

تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي الى انشاء اتحاد نقدي يسمح لها بتعزيز العمل التجاري و الاقتصادي فيما بينها ويدعم التبادل و التنمية بين دول المنطقة ، كما يساهم في تعزيز القدرات الهادفة الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الخليجية و العربية ، خاصة بعد تحقيق الاستقرار منذ سنوات سعر الصرف ومعدلات سعر الفائدة الى جانب ذلك إزالة العوائق امام حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و العمالة، وفي نفس الوقت فإن أسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم في دول المجلس اتجهت نحو التقارب ومعدلات التضخم أيضا متقاربة. في ذات الصلة تتمتع دول مجلس التعاون بأنظمة مالية سليمة إضافة إلى وجود رقابة جيدة على القطاع المصرفي. وهي كلها عوامل تشير إلى تحقيق التقارب بين دول المجلس سواء على مستوى السياسات المالية أو النقدية¹.

وبالنظر للمزايا الاقتصادية التي يحققها مشروع العملة الموحدة على غرار النمو الاقتصادي، يتم احتساب نسبة المكاسب حسب الحالات التالية²:

➤ حالة البلدان ذات الاقتصاديات المتشابهة: اذا كانت دول الاتحاد متشابهة وعرضة للصدمات الاقتصادية، فان وجود عملة موحدة يؤثر إيجابا في اقتصادها بحيث لا يسبب الاستقلال الذاتي النقدي أية تكلفة، في حين يستفيد كل الأعضاء من انخفاض نسبة التضخم ، لان البنك المركز المشترك لا يقوم بتحفيز الإنتاج في أي بلد وحده من خلال التوسع النقدي على حساب البلدان الأخرى، وهو ما يعطي فرصة لتساوي أو تقارب المنافع بين بلدان منطقة العملة الموحدة.

¹. أحمد صديقي ، مشروع العملة الأجنبية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي " ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011 ، ص 243 .

². المرجع نفسه، ص 245 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

➤ حالة اختلاف احتياجات التمويل: اذا كان هناك اختلاف في احتياجات التمويل للحكومات، فان الحوافز المشتركة للاتحاد النقدي ستختلف عبر البلدان، و سيستفيد كبار المنفقين من الانضباط، و القيود النقدية الإضافية التي يمارسها البنك المركز الإقليمي الذي يعوض جزئيا تحيز بنوكها المركزية القومية للتضخم، في حين يتكبد صغار المنفقين خسائر إضافية ناجمة عن الطلب المفرط لكبار المنفقين على التمويل النقدي.

➤ حالة الاختلاف في اهداف التضخم: إن تحديد اهداف التضخم يشمل كل الاتحاد يسعى اليه البنك المركز المشترك لن يفيد سوى المكون المشترك لاضطرابات العرض التي تعرف معدل إضرابات التبادل التجاري ويجعل هذا التخلي عن السياسة النقدية المستقلة إزاء الصدمات تختلف حسب البلدان شديدة التكلفة وفي التطبيقات العملية تشير بعض التقديرات التي أجراها الخبراء على مستوى صندوق النقد الدولي إلى أن عدم تماثل صدمات معدلات التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا في المكاسب أو الخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي، التي تهمين عليها الفروق في أهداف الإنفاق الحكومي.

ما يمكن استنتاجه من هذا المحور المتعلق بالنفط و الغاز و مكاسب التكامل الاقتصادي أن النفط الغاز موجود بكميات جد معتبرة في دول مجلس التعاون الخليجي و كان سببا أساسيا في نمو اقتصادها و بالتالي نموها و تقدمها ، ولكن تبقى إشكالية توطين الصناعات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي و الإمساك بزماد العملية من الاكتشاف و التنقيب ثم النقل وصولا الى تسويق المنتجات النفطية تبقى عضية عن توطينها في بلدان المجلس في ظل وجود قوى اجنبية و شركات عالمية تستحوذ على الحصبة الكبيرة منها ، بحيث لم تتمكن الدول المنتجة من إدارة علاقتها مع شركات النفط العالمية بصورة تحقق لها ارادت و أرباحا مستقرة ، و تمكن في ان واحد مواردها البشرية المحلية من الاستيعاب التدريجي للمهارات و التقنية اللازمة لتوطين الصناعة و الحصول على القيمة المضافة لأغلب مراحلها¹.

من ناحية مكاسب التكامل الاقتصادي فقد كانت منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي اهم ما توصلت اليه التجربة الخليجية ، واثمرت عن مكاسب جد معتبرة سواء اقتصاديا او اجتماعيا وحتى ماليا، في انتظار استكمال مشروع الوحدة النقدية الخليجية بالكامل وما ستدره من مكاسب على دول مجلس التعاون الخليجي.

¹ . يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط والقوى الأجنبية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 125 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

المحور الثالث: مستقبل المكانة الجيو استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوترات الراهنة

1. التوتر الإيراني . الغربي في مياه الخليج العربي: ليس جديد ان نسمع ان عن توتر في العلاقات الإيرانية -

الغربية وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية لان التاريخ حافل بأحداثه ولكن الجديد ان تكون منطقة الخليج العربي وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليج في مقدمة الدول التي تتأثر سلبًا من تداعياته ، فالعام الماضي 2019 كان عامًا عصيبًا مليئًا بالتحديات على أمن منطقة الخليج العربي لان التوتر السياسي والعسكري بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية امتد لها بشكل مباشر فيما يعرف بحرب الناقلات فبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في ماي 2018 و إعادة العقوبات الاقتصادية الغربية على ايران و اعلان السعودية و الامارات تغطية حصة ايران في سوق النفط الدولية عبر رفع انتاجها منه ، وفي ظل هذا التوتر عالي المستوى في منطقة الخليج ، حيث شهد عام 2019 سلسلة اعتداءات على ناقلات النفط في الخليج العربي ، ففي 12 من ماي الماضي استهدفت سبع ناقلات نفط متعددة الجنسيات كانت ترسو في ميناء الفجيرة الاماراتي وفي 13 من جوان جرى هناك حادث مشابه في خليج عمان اين استهدفت ناقلتي نفط الأولى ترفع علم جزر المارشال و الثانية ترفع علم بنما¹ وسط اتهامات غربية لإيران بالوقوف خلف الاستهدافين و الأخيرة تنفي ذلك ، بحرب الناقلات هذه التي بدأت باحتجاز بريطانيا لناقلة نفط إيرانية قالت انها متجهة لسوريا التي تقع عليها عقوبات غربية في المقابل وكرد فعل اعتلقت ايران ناقلة نفط بريطانية مع طاقمها كانت تعبر مياه مضيق هرمز ، الحادثان شكلا سابقة خطيرة لأمن الخليج العربي و دول مجلس التعاون الخليجي تحديدًا و زادت احتمالات المخاطر فيه ، وقد اثرت العوامل السياسية بشكل كبير على أسعار النفط بحيث بدت مضطربة أحيانًا تصعيد و أحيانًا تنخفض لأدنى مستوياتها.

2. الحرب على اليمن والقرصنة البحرية* في مياه الخليج : يعيش اليمن منذ عقود طويلة حالة من عدم

الاستقرار السياسي و لكن بعد التحولات الجيوسياسية لما بعد 2011 و الذي اسطت العديد من الأنظمة العربية بما فيها نظام علي عبد صالح الذي اطيح به فيما يسمى ثورة الشباب اليمنية و تولى وقتها نائبه عبد

¹ أميرة أحمد حرزلي ، إيران والغرب: حرب ناقلات النفط في الخليج العربي ، المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط الالكتروني:

<https://democraticac.de/?p=61843>

*القرصنة البحرية: هي استعمال العنف ضد اشخاص او اموال او السفن وذلك بغطف الأشخاص و احتجازهم و خطف السفن و التهديد بالقتل او الحاق الضرر بالسفن و الأموال.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

ربه منصور هادي الحكم بالنيابة و تمت تنحيته بانقلاب من الحوثيين سنة 2014 ، تدهورت الأوضاع بشكل ملحوظ سنة 2014 ، ضف الى ذلك ساهم تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن سنة 2015 ضمن التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في تأزيم الأوضاع اكثر بسبب العمليات العسكرية المتبادلة و وقوع الكثير من المجازر و الضحايا بفعل القصف المتبادل .

فهدف التدخل حسب التحالف هو تخوف دول الخليج من الحوثيين المدعومين من ايران من الوصول الى باب المنذب الاستراتيجي و منه ايران تتحكم حاليا في مضيق هرمز و النفط المتدفق عبره و ان صار لها موطئ قدم في باب المنذب فذلك يطرح مخاطر على الامنين الخليجي و العربي ، من جهة أخرى يرى مناهضو التدخل ان اليمن منطقة نفوذ أصبحت محل تنافس إقليمي و دولي و هكذا تم الإعلان عن عاصفة الحزم للتحذير من فزاعة التمديد الإيراني¹ و تبرير التدخل، و بغض النظر التباينات الحاصلة فاءن الحرب في اليمن اثرت على امن الملاحة في الخليج بفعل تنامي اعمال القرصنة البحرية و المتمثلة في عمليات التهريب الناشطة على ضفتي الخليج العربي بحيث الوضع المضطرب و الفوضوي في اليمن محفز لها فقد عاود القراصنة نشاطهم قبالة السواحل اليمنية مستهدفين السفن في خطوط الملاحة الدولية ، فقد شهد ميناء الحديدية في محافظة الحديدية الساحلية اعمال سطو واعتداء مستغلين الحرب الدائرة لتهريب السلاح و تأزيم الوضع اكثر في اليمن، فمعظم القراصنة الناشطين في تلك المناطق من الصوماليين و السودان وايتيريا وينشطون في باب المنذب و مناطق قريبة منه لتهريب العملات والحشيش و المخدرات و الاتجار بالبشر من افريقيا الى الخليج² ، كما يعتبر ميناء خصب في شبه جزيرة مسندم العمانية التي ينطلق منها المهربون ، كما باتت المنطقة عرضة للهجمات الإرهابية على السفن و ناقلات النفط و قد تكررت في الفترة الأخيرة في خليج عدن و مضيق هرمز³، و عليه القرصنة البحرية في ظل الحرب الدائرة في اليمن تنتعش القرصنة البحرية في الخليج العربي وهو ما يزيد من الصراع السياسية و العسكرية من جهة و تهديد الملاحة البحرية من جهة أخرى.

¹ عبد الله صبري، قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن، مجلة مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو-ديسمبر ، 2016 ، ص 189 .

² ونام عبد الملك ، القرصنة البحرية تنتعش مجددا في اليمن ...ما أسباب ذلك ؟ موقع الموقع بوست ، على الرباط الالكتروني :

<https://almawqaeapost.net/reports/18593>

³ عبد الجليل زيد المدهون، القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيرها في الامن القومي في منطقة الخليج العربي 2008. 2012 ، مجلة رؤى استراتيجية ، ديسمبر 2012 ، ص ص 87 ، 88 .

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

3. السيناريوهات المستقبلية للمكانة الجيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجية في ظل التوترات الراهنة:

أ/ سيناريو التصعيد وتراجع المكانة الجيواستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي : انطلاقا مما حملته سنة 2019 من توترات في منطقة الخليج العربي لاسيما منها المتعلقة بشكل أساسي بمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي و الدول المحيطة به كالحرب الناقلات و الحرب على اليمن، و الازمة في القطرية... فاءنه في ظل استمرار التمشاحنات السياسية وارتفاع نبرة الخطاب السياسي العدائي و سياسة التحالفات بين ايران و محور المقاومة من جهة و بين دول مجلس التعاون الخليجي و الغرب من جهة أخرى فاءن الاحتمالات مفتوحة على مواجهة عسكرية قد لا تكون مباشرة و شاملة ولكن بالوكالة و محدودة ، فالتوترات السياسية بين التحالفات السابقة اثرت على امن دول المشرق العربي كلبنان و العراق و اليمنوهي الدول التي ينتشر فيها النفوذ الإيراني و الخليجي (السعودي و الاماراتي ...) و الأمريكي وهو ما سيضر بشكل كبير بالمكانة الجيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي و امن الخليج العربي الاجتماعي و الطاقوي و الأمني ...

ب/ سيناريو بقاء الحالة الراهنة بين تراجع المكانة الجيواستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوترات الراهنة : تشهد دول مجلس التعاون الخليجي حالة من توتر في علاقتها ببعضها تارة و استقرار تارة أخرى فقبل 2011 كانت العلاقات الخليجية - الخليجية على ما يرام يسودها الاستقرار و التفاهم و تمسك اعضاءه بالوحدة الخليجية التي أسسها مؤسسو مجلس دول مجلس التعاون الخليجي ، اما بعد 2011 و التغييرات الجيوسياسية التي طرأت على المنطقة و بفعل الازمات سابقة الذكر ، فمجلس التعاون الخليجي بات أمنه مهدد ، وعليه فاءن المنطقة مرشحة أن تبقى تتأرجح من جهة بين جهود حفظ امن دول مجلس التعاون الخليجي على أساس مراث الأجداد المؤسسون و بين التحديات و المخاطر السياسية و الاقتصادية التي تحيط به جراء النزاعات الخليجية البينية و التدخلات الخارجية و بين الصدمات الاقتصادية.

ج/ سيناريو الاستقرار و عودة بروز أهمية المكانة الجيواستراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة: تمكنت دول مجلس التعاون الخليجية على مدار أربعين عاما من الحفاظ على وحدتها الخليجية ، وقد تعززت فكرة الوحدة المجلس اكثر في ظل المخاطر الداخلية

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

والخارجية متعددة الابعاد التي تحيط بالمجلس ، فقد شدد قادة المجلس مرار و تكرارا في قمم المجلس الدورية على ضرورة التمسك بالاتحاد و العمل الخليجي المشترك ، وحل الخلافات الخليجية البينية بطرق سياسية دبلوماسية تخضع لحسن الجوار و قوانين المجلس ، كما يؤكد القادة ضرورة مواجهة التحديات الخارجية سواء المتعلقة بعلاقتهم المتوترة بايران و المنظمات التي تدعمها و النزاعات في اليمن و سوريا...وفق القانون الدولي و الشرعية الدولية ، كما أن تحديات الإرهاب و التطرف تبقى ضمن أولويات المجلس على الامن و السلم الإقليميين و الدوليين.

خاتمة:

في ختام دراستنا للمكانة الجيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة نستنتج مايلي :

- دول المجلس التعاون الخليجي تتمتع بوزن جيوبوليتيكي مهم جدا بالنظر الى جيواستراتيجية المنطقة وما يحيط منافذ و مضائق حيوية في سوق الطاقة الدولية.
- يشكل النفط و الغاز الطبيعي اهم الموارد الطبيعية في منطقة الخليج حيث تعتبر السعودية اكبر منتج للطاقة فيها ، لكنه في ذات الوقت يشكل إشكالية بالنظر دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على ارادته أي انها دول ريعية ، ما يجعل معادلة التنوع في الموارد الاقتصادية و بالتالي دور قطاعات أخرى غير بارز ، وهو ما يشكل خلل في الاقتصاد الخليجي ، بالإضافة الى مشكلة اكتشاف و التنقيب و استخراج و نقل المواد الطاقوية التي ماتزال بيد شركات غربية بالتالي توطين الصناعة الطاقوية في دول الخليج غير موجود.
- في قراءتنا لمراحل التطور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي شكلت السوق المشتركة والاتحاد الجمركي أبرز إنجازات التكامل الخليجي في الراهن في انتظار استكمال مشروع الوحدة النقدية أو العملة الخليجية الموحدة و بالحديث عن الوحدة الاقتصادية يفترض ان يكون هناك وحدة او على الأقل عضوية السياسية لدول الخليج حيث تعتبر اليمن دولة خليجية لها طبيعة و مناخ و عادات خليجية متأصلة و اختلاف في النظام السياسي يرى بعض المحللين انه لن يشكل عائقا امام انضمام اليمن ضمن المنظومة الخليجية.
- وكنظرة استشرافية حول المكانة الجيواستراتيجية و الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوترات الراهنة يمكن القول ان الصراع التوتر الإيراني - الغربي يلقي بظلاله على امن منطقة الخليج العربي وانعكس

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

ذلك سلبا عليها ، فاصبح عرضة الى تهديدات امنية خطيرة لعل ابرزها ما بات يعرف بحرب الناقلات في الخليج العربي في الصراع الدائر حول البرنامج النووي الإيراني الذي يرى فيه الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية و محاولة تصفير صادرات ايران النفطية وهو ما أدى الى تخريب ناقلات النفط في الخليج و الاخلال بأمن الملاحة البحرية و سوق الطاقة العالمية حيث باتت تشهد اضطراب بفعل التوتر الإيراني - الغربي فمرة يرتفع برميل و مرة ينخفض الى أدى حدوده، من جهة أخرى لا تقل الحرب على اليمن منذ 2011 خطورة في تهديد الامن القومي في الخليج اذ ان تدخل التحالف السعودي وايران ...في الشأن اليمني زاد من توتير الأوضاع، لذلك السيناريوهات التشاؤمية الرديكالية الممثلة احتمال نشوب مواجهة عسكرية محدودة أو الحرب بالوكالة قائمة انطلاقا من المشهد التصعيدي -العسكري الراهن بعد استهداف الولايات المتحدة الامريكية الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس في الحرس الإيراني و معه القيادي في الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في قصف صاروخي على موكبهما في مطار بغداد الدولي في الثالث جانفي 2020 الامر الذي يرشح المنطقة الى مزيد تصعيد و التوتر أكثر جراء الفعل و الرد الفعل.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

قائمة المراجع:

1. موسوعات:

- موسوعة تاريخ الخليج العربي، محمود شاكر، عمان: دار أسامة، 2005.

2. الكتب:

- الرميحي محمد ، النفط و العلاقات الدولية "وجهة نظر عربية" ، الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، 1982 .
- السلطان عبد الله عبد المحسن ، البحر الأحمر والصراع العربي .الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988.
- اليوسف يوسف خليفة ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط والقوى الأجنبية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 .
- ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام فائض الإنتاج في السياسة الدولية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015
- فرج أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة ي ضوء النظريات المعاصرة ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007 .
- مصباح عامر ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.
- قدورة عماد ، نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1998.

3. دوريات:

- الزهراني يحي ، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على امن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 02 ، 2016.
- المنصور عبد العزيز شحادة، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد الأول ، 2009.
- الهيمص محمد ، معالم استراتيجية في منطقة الخليج العربي ، مجلة دبالى ، العدد 30 ، 2008.

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

- الكعبي حسين وحيد عزيز ، الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسات الدولية، مجلة التربية الأساسية، العدد 88، 2015.
- فهد عبد الرحمن ال ثاني، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة جيوبوليتيكي " ، مجلة مركز الوثائق و الدراسات الانسانية ، العدد 13 ، 2001.
- المدهون عبد الجليل زيد ، القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيرها في الامن القومي في منطقة الخليج العربي 2008.2012 ، مجلة رؤى استراتيجية ، ديسمبر 2012.
- صديقي أحمد، مشروع العملة الأجنبية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي " ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011 .
- صبري عبد الله، قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن، مجلة مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو .ديسمبر ، 2016.

4. مذكرات ماجستير

- زمن كريم علي طهماز، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الاستراتيجي الإيراني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017.
- فاضل الحسن احمد ، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990. 2002 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، 2003.

5. مواقع انترنت :

- الجبالي محمد جمعة ، باب المندب...أهمية إستراتيجية، 26 مارس 2015، موقع قناة سكاي نيوز، على الرابط الإلكتروني :

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/733581-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8-%D8%A7%D9%94%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

- الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ، 2008 / 10 / 04 ، موقع قناة الجزيرة ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/10/4/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9->

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/10/4/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1->

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/10/4/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1>

- أميرة أحمد حرزلي ، إيران والغرب: حرب ناقلات النفط في الخليج العربي ، المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط الالكتروني:

<https://democraticac.de/?p=61843>

- مايا جريديني ، هذه أهمية مضيق باب المنذب لأسواق النفط العالمية، 26 جويلية 2018 ، موقع قناة العربية ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D8%B9%D8%A8%D8%B1->

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2018/07/26/%D9%87%D9%84-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%9F>

- تعرف على اهم الممرات المائية في العالم ، موقع أخبارك ، على الرابط الالكتروني :

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

<https://akhbarak.net/news/2015/08/06/7003261/articles/19447724/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85->

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85](#)

- عمر الحسن، مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية، 15 / 01 / 2015 ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط الالكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

- محمد أحمد طنطاوي، مضيق هرمز.. بوابة مرور نفط الخليج إلى العالم.. يربط المحيط الهندي وبحر العرب بالخليج العربي ويطل على إيران شرقاً وعمان والإمارات غرباً.. تمر خلاله 30 ناقلة نفط يوميا ، موقع اليوم السابع ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.youm7.com/story/2015/3/28/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82->

[%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-](#)

[%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%B7-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B7/2120561](#)

- التمويل الخليجي للعراق بين الحقائق الأمنية وتضخيم التهديد الإيراني ، 23 سبتمبر 2010 ، موقع بي بي سي عربي ، على الرابط الالكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100922_gulfstatesandiraq_tc2

- خريطة دول الخليج ، 23 / 02 / 2019 ، موقع المرسال ، على الرابط الالكتروني:

المكانة الجيو- استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة _____ أ. أميرة احمد حرزلي

<https://www.almrsal.com/post/782635>

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، موقع مجلس دول التعاون الخليجية ، على الرابط الإلكتروني:

<https://www.gcc-sg.org/ar->

[sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Achievements/Pages/IITheGCCCustomsUnionJanuary200.aspx](https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Achievements/Pages/IITheGCCCustomsUnionJanuary200.aspx)

- وئام عبد الملك ، القرصنة البحرية تنتعش مجددا في اليمن... ما أسباب ذلك ؟ موقع الموقع بوست ، على الرابط الإلكتروني :

<https://almawqeaqpost.net/reports/18593>

المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Zach Vertin , **Toward a Red Sea Form : The Gulf , the horn of Africa and Architeture For a New Regional Order** , Number 27, Brookings Doha Center Analysis Paper , November 2019.
- 2- Jeffrey Martini and other, **The Outlook for Arab Gulf Cooperation** , RAND Corporation , 2016.

المحور الثاني:

المتغيرات الاقليمية والدولية ومجلس التعاون الخليجي

" إن مجلس التعاون جاء في وقت نحن في أشد الحاجة إلى التنسيق والتعاون وفق خطط مدروسة واستراتيجية متفق عليها لمواجهة الأطماع والتحديات التي تحيط بالخليج..."

مقتطفات من اقوال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان/ مؤسس الامارات

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي
Survival strategies for new Realists: A Case Study of the GCC countries

أ. عبید الحلبي ، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس/المغرب.

abiddroit@gmail.com

ملخص:

ينطلق هذا البحث من المحددات النظرية للحق في البقاء عند الواقعيين الجدد بغية إبراز الإستراتيجيات التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين بقائها والحفاظ على أمنها وتعظيم قوتها، كما يبين بأن دول الخليج لم تنجح في الاتفاق على إستراتيجية موحدة لمواجهة التحديات الأمنية، ومرد ذلك إلى طبيعة النظام الإقليمي الذي تحاول عدة أطراف تغييره بما يضمن لها القوة، هذا التناقض يرتبط بمحدد أساسي متمثل في الاعتماد على الذات، حيث تثبت الدراسة بأن العلاقات بين دول الخليج في إطار مجلس التعاون لا تؤطرها أرضية التعامل في ما بينها بصفها دول مستقلة وذات سيادة، بل تخضع لثقل ونفوذ كل دولة، الأمر الذي يؤدي إلى رفض بعض دول المجلس للاستراتيجيات الجماعية التي تتحكم في صناعتها الدول الكبرى بالمجلس، في حين تسير دول أخرى هذه الاستراتيجيات في الحدود التي تهم الأمن الجماعي أو التي تتقاطع فيها المصالح المشتركة، لكن ذلك يؤكد مسألة أخرى ترتبط بمراهنة الدول الخليجية على القوى الدولية من خلال إعادة صياغتها لاستراتيجيات القوة بالمنطقة، مما يعزز فرضية أنها تنجح في تحالفاتها الخارجية أكثر ما تنجح في التكتل كقوة إقليمية ضامنة للتوازن، ونظرا لتعقيدات المشكل الأمني فإن الدول الخليجية تصطدم بحسابات القوى الكبرى في ما يخص إعادة هيكلة السياسة الدولية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط عموما، وبالتالي فإنها تجد نفسها مرغمة على مراجعة سياساتها التي ربطت أمنها بضمان إمداد الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الواقعيون الجدد، البقاء، القوة، الثروة، الأمن، استراتيجيات، دول مجلس التعاون الخليجي،

القوى الإقليمية، الدول الكبرى، الدول الصغرى، النفوذ الإقليمي..

Abstract:

This research is based on the theoretical determinants of the right to survive Advanced by the new realists in order to highlight the strategies adopted by the GCC countries to ensure their survival, preserve their security and maximize their strength. It also shows that the Gulf States did not succeed in agreeing on a unified strategy to face the security challenges they are facing, due to the nature of the regional system that several parties are trying to change in order to ensure their strength. This contradiction is linked to the fundamental determinant of self-reliance. The study shows that the relations between the Gulf States within the GCC framework are not framed on the ground that each state is independent and sovereign, but are subject to the weight and influence of each country. This fact lead to the rejection of some of the GCC countries for collective strategies that are dominated by the major powers in the GCC, while others follow these strategies within the limits of collective security or where the interests of common interest. However, this confirms another issue related to the engagement of the Gulf States towards the international powers through the reformulation of power strategies in the region. In fact, this reinforces the hypothesis that they succeed in their external alliances more than they did in the Gulf bloc, especially as a regional guarantor of balance. Face to the complexity of the security problem the Gulf States are clashing with the new expectations of major powers in restructuring international policy in the Gulf region and the Middle East in general. Therefore, they are forced to review their security policies that they linked the energy supply to the United States.

Keywords: *New Realists, Survival, Strength, Wealth, Security, Strategies, GCC, Regional Powers, Major Powers, Small States, Regional Influence..*

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة :

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين دول العالم الغنية بالنفط والغاز، حيث تمتلك السعودية والكويت والإمارات احتياطات هائلة من النفط مع الإشارة إلى أن "النفط الخليجي يمتاز بسهولة تحويله، فتكلفة تحويل النفط السعودي لا تتعدى خمس تحويل النفط الروسي أو عشره"¹، كما تتبوأ قطر قائمة الدول المصدرة للغاز، ينضاف إليها سلطنة عمان، فباستثناء البحرين التي لها ثروة قليلة مقارنة مع جيرانها، فإن هذه الدول قادرة على شل الاقتصاد العالمي إذا أوقفت الإمداد، نظرا لاعتماد أغلب اقتصاديات الدول الكبرى على إمدادات الطاقة الخليجية.

علاوة على ذلك، تتواجد الدول الخليجية الستة ضمن منطقة إستراتيجية من خلال تموقعها بين ثلاث قارات وقربها من أهم الممرات المائية في العالم، كما تواجهها الكثير من التحديات، فمحدد الجغرافية السياسية جعلها من أكثر المناطق المشمولة بصراع القوى الكبرى، ثم أن جوارها الإقليمي غير آمن، حيث تتجاذبه الكثير من المشاكل السياسية والنزاعات المسلحة، وما يزيد الأمر تعقيدا هو تدخل عدة قوى إقليمية في هذه النزاعات، ناهيك عن إشكالات أخرى التي تجعل من هذه الدول معنية بالمتغيرات الناتجة عن الفراغ الذي تركه سقوط نظام صدام حسين. بما فيها التحولات الكبرى التي عرفتها المنطقة ما بعد أحداث "الربيع العربي" لسنة 2011.

إن هذه المتغيرات الإقليمية جعلت من منطقة الشرق الأوسط بؤرة للصراعات، حيث تصنف من ضمن المناطق الأكثر عسكرية في العالم وفق الأرقام الفلكية لاستيراد الأسلحة، فمثلا ما يقارب ثلثي واردات السلاح ما بين 2013 و2017 كانت من نصيب هذه المنطقة، كما أن السعودية والإمارات ومصر تصدرت قائمة مستوردي السلاح خلال هذه الفترة، بينما صنف العراق ضمن الدول العشر وتركيا وإسرائيل ضمن العشرين. بل حتى إيران المفروض عليها العقوبات صنفت من بين الدول المستوردة للسلاح²، لذلك سنحاول في هذه الورقة استعراض الاستراتيجيات التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على بقائها وتأثير تلك الاستراتيجيات على التعاون الخليجي، مع استحضار الواقعية الجديدة باعتبارها من أهم النظريات المهمة بالدراسات الأمنية.

¹. أحمد محمد أبوزيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 17، نونبر 2015، ص 17.

² - Perry Cammack and Michele Dunne, Fueling Middle East Conflicts – or Dousing the Flames, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, 23/10/2018, accessed on 19/10/2019 at: <https://carnegieendowment.org/2018/10/23/fueling-middle-east-conflicts-or-dousing-flames-pub-77548>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في راهنيتها، فالتوترات الإقليمية بمنطقة الخليج تؤثر على السياسة الدولية بحكم امتلاكها لخزان الطاقة، ناهيك على أن الدول الخليجية ذات دور محوري في رسم معالم التوجهات السياسية لجميع القوى، لهذا فإن أي تغير في سياستها يؤدي إلى تغير في سياسة القوى الإقليمية والدولية، كما للموضوع أهمية نظرية وعملية من حيث أولاً، أن النظرية الواقعية تقدم نموذج معرفي قادر على سير أغوار المشاكل الدولية وفهم الكثير من التحديات التي تواجه السياسة الدولية من قبيل الهيمنة الإقليمية والسلوك العدواني والمعضلة الأمنية، وثانياً، فواقع الدول الخليجية المنضوية تحت لواء مجلس التعاون الخليجي يحتم علينا فهم العقبات التي تؤثر عليه وتمنع بروزه كقوة إقليمية ضامنة للتوازن بالمنطقة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى:

. معرفة استراتيجيات الدول الخليجية لمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن المتغيرات الإقليمية، ثم دور القوى الإقليمية في التأثير على التعاون الخليجي، بما في ذلك طبيعة التحالفات التي تتشكل لضمان البقاء.
. الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى بروز الاختلافات بين دول المجلس، والإكراهات التي تواجه التعاون الخليجي، ناهيك عن مكان القوة التي تجعل منها قوى مؤثرة في السياسة الدولية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة استراتيجيات القوة التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين بقاءها في ظل المتغيرات المؤثرة على الجغرافية السياسية بالمنطقة، وترتبط بعدة تساؤلات، منها: إلى أي حد ساهمت المتغيرات الإقليمية في تغيير استراتيجيات البقاء للدول الخليجية؟ وما أثارها على التعاون الخليجي؟ وما هي المحددات التي تتحكم في سلوك الدول الخليجية بمحيطها الإقليمي؟ هل هو الخوف من القوى العدوانية أم البحث عن القوة والنفوذ أم الأمن الجماعي؟ وما مدى تأثير القوى الإقليمية في السلوك الخارجي للدول الخليجية؟ وما هي التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي؟.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

الإطار الزمني للبحث

يغطي هذا البحث بشكل أساسي الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى 2019، ويركز على المتغيرات التي عرفتها هذه الفترة في السياسة الخليجية، لكن لا بد من الإشارة بأن البحث يستعين ببعض المحطات الفاصلة في تاريخ المجلس، ويعود لها فقط من أجل الاستئناس والتذكير بالخلفية التاريخية.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية محورية ترتبط بالواقعية الجديدة في حقل العلاقات الدولية، مفادها، بأن البيئة الإقليمية الفوضوية هي التي تؤثر على سلوك كل دولة من الدول الخليجية، فتنتهج هذه الدول استراتيجيات للبقاء مختلفة بالنظر إلى التفاوت في القوة بين دول المجلس، وهذا ما يؤثر سلباً على التعاون بين الدول الخليجية لمواجهة التحديات الأمنية، فتنحوا هذه الدول في اتجاه تعظيم قوتها خارج الإطار المرسوم للتعاون وذلك عبر إعادة صياغتها لاستراتيجيات البقاء في العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الميدان.

المنهجية المعتمدة

نظراً لطبيعة الموضوع، فإننا سنوظف منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي في المحيط الإقليمي المتوتر، كما سنستعين بالمنهج الوصفي بغية معالجة الوقائع والأحداث، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الدول الخليجية من حيث القوة والنفوذ، وبين الدول الخليجية والقوى الإقليمية الفاعلة، وهذه المقارنة ستشمل كذلك إستراتيجية كل دولة من الدول الخليجية في التعاطي مع المتغيرات الإقليمية.

محاوور البحث:

سنقسم هذه الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: المحددات النظرية للحق في البقاء عند الواقعيين الجدد

المحور الثاني: القوة والثروة لدول مجلس التعاون الخليجي

المحور الثالث: التفاعلات الإقليمية المؤثرة على مجلس التعاون الخليجي

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي

المحور الرابع: دول مجلس التعاون الخليجي وتحديات البقاء

المحور الأول: المحددات النظرية للحق في البقاء عند الواقعيين الجدد

ترتكز الدراسات الواقعية على مجموعة من المسلمات، كما ترتبط بعدة مفاهيم مفتاحية من قبيل القوة والدولتية والفضوية والاعتماد على الذات والبقاء...

أولاً: القوة

يرى الواقعيون الجدد بأن القوة هي وسيلة¹، بينما الهدف منها هو تحقيق الأمن والبقاء، فكلما كانت الدولة قوية إلا وقل احتمال تعرضها للخطر، أما إذا كانت ضعيفة فتكون عرضة للسلوك العدواني، خصوصاً إذا كان بمحيطها الإقليمي دول تمتلك من القوة أكثر منها، وحتى إذا لم تتعرض للاعتداء من طرف تلك القوى، فإن نفوذها سيظل محدوداً ومصالحها الخارجية ستبقى معطلة في ظل التنافس الذي يطبع العلاقات الدولية، لذلك فإن الحرب في هذه الحالة تظل أمراً محتملاً، في حين أن البقاء سيظل هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل دولة².

وفي الحالة التي تكون فيها الدولة المعرضة للخطر أقل قوة، فإنها ستضطر إلى مساندة ركب الدول الكبرى عبر التحالف، لكنها ستتنازل عن قوتها "وفق ميرشايمر". للدول القوية مقابل تأمين بقائها والدفاع عنها ضد المخاطر، فمثلاً، "دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر ميلاً إلى التحالف، وأكثر مساندة لركب أغلب القوى الدولية استعداداً وقدرة لإيجاد الحماية لها والدفاع عنها ضد المخاطر والتهديدات التي تواجهها"³، وذلك بسبب أنها دول ثرية ومنكشفة، حيث تقع بمحيط إقليمي متوتر وتجاورها مجموعة من القوى العدوانية.

ورغم أن هناك أنماط كثيرة من القوة (الناعمة والذكية والحادثة) إلا أن الواقعيون يوظفون مفهومها الصلب (الجيش والسكان والجغرافية والتصنيع)، كما يركز "ميرشايمر" على نوعين من القوة: "الكامنة والعسكرية"، حيث تشكل الأولى أساس الثانية⁴، لكن "ميرشايمر" الذي يحدد القوة الكامنة بالمقومات الاجتماعية والاقتصادية، يعود ليؤكد بأن هناك فرق بين القوة والثروة، فالدول الثرية ليست بالضرورة قوية، إذ هناك العديد من الدول الغنية في

¹ أحمد محمد أبو زيد، كينيت والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية 2009. 1959. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، صيف 2010، ص 105.

² Jack Donnelly, Realism and international relations, Cambridge university press, 2000, p52.

³ أحمد محمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015، ص 22.

⁴ جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ت. مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2012، ص 69.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

الوقت الراهن تعتمد في "أمنها على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية كاليابان لأن جيشها صغير وضعيف نسبياً"، لذلك ينظر للقوة بالمعيار العسكري، في حين أن المحددات الأخرى للقوة الكامنة "كالثروة الوفيرة وعدد السكان الكبير" هي شروط أساسية لبناء "القوة العسكرية الهائلة"، إضافة إلى ذلك، فتحديده للقوة العسكرية يركز على أربع أنواع "البرية والبحرية والجوية والنووية"، غير أنه يعتبر بأن "القوة البرية هي المكون الأساسي للقوة العسكرية"¹، لأن الحروب تحسم في الميدان بفعل جاهزية وصمود القوة البرية.

ويضيف "ميرشايمر"، بأن الدول تنتهج عدة استراتيجيات للقوة أو استراتيجيات البقاء، من بينها: التحريض؛ الاستنزاف؛ الابتزاز؛ فرض التوازن؛ التفادي؛ تمرير المسؤولية؛ الحرب.. هذه الاستراتيجيات يخصص لها فصل خاص بكتابه "مأساة سياسة القوى العظمى"، حيث يضع الحرب في المقام الأول لأنها تزيد بها الدول قوتها، يلجأ التحريض والابتزاز والاستنزاف كاستراتيجيات تزيد من القوة النسبية للدول، في حين أن فرض التوازن وتمرير المسؤولية للأخرين بغية كبح المعتدين فالهدف مهمما هو الحفاظ على التوازن، بينما هناك استراتيجيات أخرى تتنازل فيها الدول عن قوتها كالاسترضاء والانحياز إلى الطرف الأقوى وهي "استراتيجيات الضعفاء"².

كما يحيل أيضا على ما يسمى "بابتكار طرق ذكية لزيادة القوة على حساب الدول المنافسة"، أي الإبداع في خلق استراتيجيات أكثر ذكاء تزيد بها الدول من قوتها على حساب منافسها، ثم استراتيجية التنازل على بعض القوة لصالح دولة أخرى بغية احتواء المعتدي وحدها، وهذا ما قد ينطبق على الدولة التي مررت لها المسؤولية من خلال السماح لها باكتساب قوة أكبر لمواجهة المعتدي وحيدة، خصوصا إذا كانت الدولة التي تنازلت عن القوة لها أولويات أو "تحتاج إلى الوقت لتعبئة الموارد المطلوبة لاحتواء التهديد"³.

بيد أن تعريف "ميرشايمر" للقوة يرتبط بالقوى العظمى المتنافسة في النظام الدولي، بينما الدول الصغرى بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها من المناطق الثلاث المنتجة للثروة إلى جانب دول شمال شرق آسيا وأوروبا الغربية، فإنها لا تعتبر دول قوية بالمفهوم الكامل للقوة، بل هي دول قوية بمفهوم القوة الكامنة، وبالتالي فهذه الدول عرضة للخطر، ويضيف "ميرشايمر" بأن الولايات المتحدة الأمريكية خططت لعقود كي لا يتم السيطرة على هذه المناطق

¹. نفس المرجع، ص 107.

². نفس المرجع، ص 207.

³. نفس المرجع، ص 210.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

الثلاث. التي توجد خارج النصف الغربي من الكرة الغربية. من طرف القوى الكبرى المنافسة خاصة الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة¹.

ورغم ذلك، "فميرشايمر" يحث على ضرورة الحفاظ على توازن القوى بالمناطق الثلاثة، بينما ينتقد التدخل المبالغ فيه للولايات المتحدة الأمريكية بجميع مناطق المعمور، ويرى بأن التحدي الوحيد الذي يواجهها في الوقت الراهن هو الصعود المتزايد للصين، فإذا ما استمر نمو اقتصادها بنفس الوتيرة السريعة فإنها ستسعى إلى الهيمنة الإقليمية على النصف الشرقي من الكرة الأرضية، في حين يطالب بضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية المتعلقة بضمان أمن حلفائها وتشجيعهم على حماية أنفسهم².

ثانيا: الاعتماد على الذات في النظام الفوضوي

إن الفوضى عند الواقعيين الجدد (نموذج والتز) هي الخاصية الأساسية والجوهرية للنظام الدولي، لأنها تخلق ما يسمى ب"المأزق أو المعضلة الأمنية"³، والمقصود بذلك أن الدول ذات السيادة تواجه مصيرها طبقا لقواعدها ورغباتها الخاصة، فقد تلجئ بعض الدول لاستعمال القوة العسكرية لتحقيق غاياتها وذلك بسبب عدم وجود سلطة عليا تمنعها من عمل ذلك، وحتى الدول السلمية عليها أن تتسلح، لأن الاتفاق أو الخلاف بين الدول قد يؤدي أو قد لا يؤدي إلى الحرب⁴، غير أن احتمال وقوع الحرب وارد لأنه لا يوجد شيء قادر على منع حدوثها، لذلك فإن سعي الدول نحو البقاء في النظام الدولي الفوضوي يحتم عليها الاعتماد على الذات، وهذا ما سيمكنها من الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت للخطر.

وعليه، فإن الدول تعيش في نظام ذاتي المساعدة الذي "يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة"⁵، فيفرض عليها أن تتصرف بطريقة عقلانية لأنها تتعامل في نظام دولي

¹. نفس المرجع، ص 183

²- JOHN J.Mearsheimer, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign policy. But can he take on the infamous Washington «Blob»?, THE INTERNATIONAL INTEREST, 27/11/2016, accessed on 25/09/2019 at: <https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502>

³. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014/2015، ص 226.

⁴. أحمد محمد أبوزيد، كينيت والتز، مرجع سابق، ص 101.

⁵. بهولي عبير، النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية: دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013/2014، ص 65.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

بمعطيات منقوصة، وفي هذا الصدد، يتفق الواقعيون الجدد. أمثال "كينيت والتز" و"ستيفن والت" و"جون ميرشايمر". على خمس افتراضات، وهي كالتالي:

أولاً: إن الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، بسبب احتكارها حق استخدام القوة بشكل قانوني، فإذا ما "تعرض الشعب للعنف فإنه سيلجأ إلى سلطات الدولة لتدافع عنه، بينما في النظام الدولي لا شرعية لاستخدام العنف، وتعتمد الدول على ذاتها لصد عنف الغير"¹.

ثانياً: إن النظام الدولي نظام فوضوي وليس نظام تراتبي، والفوضوية عند الواقعيين الجدد لا يراد منها أن النظام مضطرب يسوده النزاع، بل هي مبدأ تنظيمي والمقصود بها أن النظام الدولي يتألف من دول مستقلة وذات سيادة، إذ لا توجد سلطة أعلى منها أو سلطة حاكمة فوق الدولة القومية، فتعتمد على "المساعدة الذاتية بصفته المبدأ الأساسي الذي يؤطر سلوكها بالنظام الفوضوي"².

ثالثاً: إن الهدف الأسى للدول هو الحفاظ على البقاء، لذلك تسعى إلى الحفاظ على أمنها وتعظيم قوتها وتجعل ذلك من أولوياتها.

رابعاً: إن الدول لا تثق في بعضها البعض، فيمكن أن يكون لأحدها نيات سليمة تجاه دولة في وقت معين، وشريرة في وقت آخر تبعاً لتفاعلات الدول داخل البيئة الدولية.

خامساً: إن الدولة فاعل عقلاني ماهر إلى درجة كبيرة في تصميم استراتيجيات تزيد من فرص بقائها، بحكم أنها تتعامل مع نظام دولي غير دقيق، حيث يكون لأعدائها فرصة إخفاء نياتهم الحقيقية عنها³.

3. توازن القوى

يضع "كينيت والتز" حق البقاء ضمن أولويات الدول في بنية دولية فوضوية على الطريقة الهوبسية، إلا أن "التز" يقر بأن سلوكيات الدول تتأثر بالمحيط الخارجي، لهذا فإن ما يدفع الدول إلى الحرب أو التحالف هو وضعها في النظام الدولي الفوضوي، وهذا النظام كلما كان مشكلاً من قوتين إلا وقلت فرص الحرب بسبب قدرة القوتين على ضبط

¹ عبد الرحمن أيمن، فوضوية النظام الدولي عند كينيت والتز، منشورات المعهد المصري للدراسات، 18 ماي 2018، ص4.

² Kenneth N. Waltz, Theory of international politics, Addison-Wesley Publishing Company, 1979, p111.

³ أحمد محمد أبو زيد، كينيت والتز، مرجع سابق، ص106.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

التوازن، بل يكونا بمنزلة معضلة السجينين التي يشترك فيها لاعبين، " فإذا اهتم كل واحد منهما بمصالحه الخاصة فإن الاثنين ينتهيان إلى حالة أسوأ مما لو كان كل منهما عمل لتحقيق المصالح المشتركة"¹، أما إذا ازداد عدد القوتين على الاثنين، فإنه ستزداد حدة عدم اليقين²، الأمر الذي ينتج عنه كثرة الصراعات بين عدد لا محدود من القوى الكبرى والصغرى.

فالتوازن يحقق قدرا من الاستقرار لكنه إذا اختل فالدول المتفوقة ستسعى إلى الهيمنة، ورغم أن الهيمنة العالمية صعبة التحقق وفق "ميرشايمر"، فإن الدول الكبرى تسعى إلى الهيمنة الإقليمية إذا لم توجد دولة قوية لفرض التوازن بمحيطها الإقليمي، أو إذا تراجعت دولة قوية في القيام بفرض التوازن، أو إذا لم توجد دولة قوية في النظام الدولي تقوم بفرض التوازن من خارج المجال الإقليمي، كما هو الشأن للولايات المتحدة الأمريكية التي أدت دور فرض التوازن من وراء البحار لعقود من الزمن، ويختلف الأمر. "حسب والتز". بين النظام الثنائي القطبية والنظام المتعدد الأقطاب، حيث يكون احتمال ضبط التوازن في النظام الثنائي سهلا بينما يصعب تحقيقه في النظام المتعدد الأقطاب، لهذا فإن التغيير في البنية الدولية من خلال "زيادة عدد القوى الكبرى في النظام" يمكن أن يؤدي إلى "تحول جذري في طبيعة الفوضى"³.

وذلك ينطبق على الدول الكبرى، في حين تظل القوى الصغرى تدور في فلك القوى الكبرى ما دامت لا تمتلك مقومات القوة، مما يعني بأن الصراع الدولي الذي يأخذ شكل النزاعات بالعديد من مناطق العالم بما فيه منطقة الخليج، ما هو إلا صراع للدول الكبرى بشكل مباشر أو تخوضه الدول الصغرى إما في إطار المسؤولية الممررة إليها من طرف أحد الدول الكبرى أو على شكل مواجهة غير مباشرة بين القوى الكبرى تخوضها الدول الصغرى تفاديا للاصطدام المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وبين الكبرى والصغرى.

ورغم أن "والتز" يقر بأن نظرية توازن القوى تصلح للتطبيق على جميع الدول، إلا أن طبيعة التنافس الدولي بين القوى الكبرى يجعل من الدول الصغرى بمثابة المسائرة للركب، ويذهب "أحمد محمد أبو زيد" إلى أن تطبيق نظرية توازن القوى على الدول الكبرى "يخبرنا الكثير عن سلوك هذه الدول"، لكن في حالة الدول الصغرى فإن هذه النظرية "تفقد

¹ - Kenneth N.Waltz, Op.Cit, p109.

² ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ت.هاني تاجري، دار الكتاب العربي، لبنان، 2009، ص 231.

³ نفس المرجع، ص 226.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

الكثير من تماسكها وقدراتها التحليلية"، ومرد ذلك إلى منبعها المعرفي والتاريخي "الذي تعامل مع قوى كبرى في حالة مستديمة من الحرب والسلم"¹، لهذا فهناك أطروحات واقعية أخرى حول التوازن التي تصلح للتطبيق على الدول الصغرى. نموذج دول الخليج. كتوازن التهديد عند "ستيفن والت" وتوازن المصالح "لراندل شويلر".

وما يهمنا من هذه النظرية هو فهم طبيعة التوازن في النظام الدولي الذي ينطلق من معرفة طبيعة قوة الدولة إن كانت من القوى الكبرى أم الصغرى، فمثلا، يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى، بينما دول مجلس التعاون الخليجي . من منظور الواقعية الجديدة . "دولا صغيرة، ثرية منكشفة، يحيط بها عدد من القوى الإقليمية العدائية، وهي تعيش في حالة من التوتر بسبب الاختلال العميق في توازن القوى الإقليمي بينها وبين جيرانها"²، حيث توجد بجوارها إيران وتركيا وإسرائيل ومصر وبدرجات أقل العراق كقوى منافسة.

هذا الأمر يثير مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي فيؤدي بها إلى إتباع استراتيجيات لتأمين بقائها، لكن ذلك يؤثر على علاقاتها الثنائية لأسباب عدة من بينها، الصراع حول الزعامة والتموقع الجغرافي لكل دولة في النظام الإقليمي، ناهيك عن اختلال التوازن داخل المجلس نفسه، ثم افتقارها لمصادر القوة القومية لمواجهة جيرانها الأقوياء، لهذا تضطر إلى تنوع حلفائها الإقليميين والدوليين، ويساعدها في ذلك امتلاكها لأكبر احتياطات العالم من النفط الذي تمارس به "نوعا من النفوذ على بنية النظام الاقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"³.

المحور الثاني: القوة والثروة لدول مجلس التعاون الخليجي

لدول المجلس ثروات هائلة من النفط والغاز، تجعل منها دول مؤثرة في السياسة الدولية، كما لها قوة عسكرية محدودة مقارنة مع جيرانها بالمنطقة.

أولا: القوة العسكرية

تتموقع دول الخليج ضمن منطقة إقليمية توجد فيها قوى دولية ذات جيوش عسكرية قوية، ومن بينها، تركيا وإيران ومصر، ثم إسرائيل باعتبارها الكيان الوحيد النووي بالمنطقة، فهذه القوى تمتلك أقوى الجيوش بالمنطقة وفق موقع

¹. أحمد محمد أبوزيد، العلاقات الخارجية والتوازن، مرجع سابق، ص 16.

². أحمد محمد أبوزيد، الواقعية الجديدة، مرجع سابق، ص 16.

³. أحمد محمد أبوزيد، الواقعية الجديدة، مرجع سابق، ص 17.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

Global Firepower الخاص بتصنيف القوة العسكرية في منظورها الكامل، إذ تصدر القائمة بدول بالشرق الأوسط¹، فمقارنة لهذه القوى مع دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هناك تفوق للقوة العسكرية على بلدان الخليج (الجدول (أ))، حيث تحتل السعودية المرتبة الخامسة، بينما تأتي دول الخليج الأخرى في مراتب متأخرة في التصنيف الذي يعتمد على أكثر من أربعين مؤشر كالسكان والمساحة الجغرافية والجيوش (البرية والجوية والبحرية) والإنفاق العسكري والترسانة العسكرية والثروة النفطية².

ويوضح الجدول (أ) بأن عدد الجيوش المشغلة والاحتياطية للدول الستة لا يصل لعدد الجيوش المشغلة لإيران، كما تصنف القوى الأربعة ضمن العشرين دولة في العالم من بين 137 دولة، وتحتل تركيا المرتبة التاسعة، فإذا ما استثنينا السعودية التي تحتل المرتبة الخامسة والعشرين عالميا والخامسة إقليميا فإن جيوش الدول الخمس الأخرى لمجلس التعاون ضعيفة، فمثلا تحتل قطر الرتبة الرابعة عشر قبل لبنان التي تحتل المرتبة الأخيرة من بين 15 قوى إقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، بينما تتقدم سوريا والعراق على الإمارات، واليمن والأردن على عمان والكويت والبحرين³.

تصنيفها بالشرق الأوسط وعالميا	القوة العسكرية الاحتياطية	القوة العسكرية المشغلة	المساحة الجغرافية بكلم مربع	عدد السكان	
الأولى إقليميا والتاسعة عالميا	380.000	355.000	783.562	81.257.239	تركيا
الثانية إقليميا و12 عالميا	480.000	440.000	1.001.450	99.413.317	مصر
الثالثة إقليميا و14 عالميا	353.000	523.000	1.648.195	83.024.745	إيران
الرابعة إقليميا و17 عالميا	445.000	170.000	20.770	8.424.904	إسرائيل
الخامسة إقليميا و25 عالميا	0	230.000	2.149.690	33.091.113	السعودية
الثامنة إقليميا و62 عالميا	0	64.000	83.600	9.701.315	الإمارات
الحادية عشر إقليميا و82 عالميا	0	42.500	309.500	3.494.116	عمان
الثانية عشر إقليميا و84 عالميا	24.000	15.500	17.818	2.916.467	الكويت
الثالثة عشر إقليميا و98 عالميا	0	8.200	760	1.422.659	البحرين

¹- Global Firepower, 2019 Military Strength Ranking, The complete Global Firepower, list for 2019 puts the military powers of the world into full perspective, accessed on 15/10/2019, at:

<https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

²-<https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

³-<https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

قطر	2.363.569	11.586	12.000	0	الرابعة عشر إقليميا و106 عالميا
-----	-----------	--------	--------	---	---------------------------------

الجدول (أ): تصنيف القوى حسب القوة العسكرية بمنظورها الشامل.

ثانيا: الثروة

لا تعتبر القوة العسكرية محددًا وحيدًا للقوة عند الواقعيين الجدد، بل هناك المحددات الاقتصادية ومنها الثروة كقوة كامنة التي تشكل أساسًا للقوة العسكرية، وتمتلك دول الخليج ثروة هائلة من النفط والغاز.

أ. النفط

تعتبر دول الخليج خزان عالمي للنفط بنحو الثلثين، ويبين الجدول (ج) بأن ثلاثة من دول مجلس التعاون هي من أكبر الدول امتلاكها للاحتياطي العالمي، حيث يشكل النفط الخليجي نسبة الربع التي تصل إلى دول العالم، فمثلا، تتبوأ السعودية قائمة المصدرين ضمن دول منظمة أوبك¹، كما يعتبر إنتاجها هو الأكبر من نوعه محتلة الرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأخيرة تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي (الجدول (ب)). في حين تحتل روسيا المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، بينما تعد الصين ثاني أكبر مستهلك وأقل إنتاجية، مما يجعلها من أكبر المستوردين.

تصنيف الدول من حيث إنتاج البترول	إنتاج النفط بالبرميل يوميا	النفط الخام والمكثفات	الغاز النفطي المسال والإيثان والناثا	الاستهلاك اليومي بالبرميل
1. الولايات المتحدة الأمريكية	15.311.000	10.962.000	4.346.000	20.456.000
2. المملكة العربية السعودية	12.287.000	10.534.000	1.753.000	3.724.000
3. روسيا الاتحادية	11.438.000	11.201.000	237.000	3.228.000
4. كندا	5.208.000	4.302.000	906.000	2.447.000
5. إيران	4.715.000	4.156.000	559.000	1.879.000
6. العراق	4.614.000	4.550.000	64.000	777.000
7. الإمارات العربية المتحدة	3.942.000	3.301.000	641.000	991.000
8. الصين	3.798.000	3.798.000	-	13.525.000
9. الكويت	3.049.000	2.737.000	312.000	451.000

¹ تتشكل منظمة أوبك من السعودية، العراق، الكويت، إيران، فنزويلا وهم الأعضاء المؤسسون سنة 1960، ثم ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، إكوادور، الغابون، أنغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو الديمقراطية، وانسحبت منها قطر سنة 2019.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

3.081.000	96.000	2.587.000	2.683.000	10. البرازيل
-----------	--------	-----------	-----------	--------------

الجدول (ب): تصنيف الدول حسب الإنتاج اليومي للنفط وفق إحصائيات 2018.

كما يوضح (الجدول (ب)) بأن دول الشرق الأوسط هي من بين أكبر منتج النفط، حيث احتلت إيران والعراق المراتب الخامسة والسادسة، في حين احتلت الإمارات والكويت المرتبتين الثامنة والتاسعة، أما قطر فتعد هي الأخرى منتجة للنفط، حيث كان يشكل إنتاجها حوالي اثنين في مائة من إنتاج منظمة أوبك، وتنتج عمان النفط بدرجات أقل¹، لهذا فحوالي 30 في المائة من النفط العالمي مصدره الخليج.

الإنتاج بالبرميل يوميا	الاحتياطي العالمي	
1.514.000	303.300.000.000	1. فنزويلا
12.287.000	297.600.000.000	2. المملكة العربية السعودية
5.208.000	167.800.000.000	3. كندا
4.715.000	155.600.000.000	4. إيران
4.614.000	147.200.000.000	5. العراق
11.438.000	106.200.000.000	6. روسيا
3.049.000	101.500.000.000	7. الكويت
3.942.000	97.800.000.000	8. الإمارات العربية المتحدة
15.311.000	61.200.000.000	9. الولايات المتحدة الأمريكية
1.010.000	48.400.000.000	10. ليبيا

الجدول (ج): تصنيف الدول حسب الاحتياطي العالمي للنفط وفق إحصائيات 2018.

ب. الغاز الطبيعي

¹-BP Statistical Review of World Energy, 68th edition, 2019, p16, accessed on 25/10/2019 at : <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

علاوة على ذلك، تكمن قوة دول الخليج في امتلاكها لاحتياطيات الغاز الطبيعي، حيث تمتلك قطر ثالث احتياطي عالمي

للغاز بعد كل من إيران وروسيا التي تتصدر القائمة، إضافة إلى ذلك فقطرتبوا قائمة المصدرين للغاز الطبيعي المسال لدول العالم (الجدولين 1.2)، وتنضاف إليها عمان في المرتبة التاسعة¹.

ترتيب الدول حسب الاحتياطي العالمي	1. روسيا اتحادية	2. إيران	3. قطر	4. تركمنستان	5. الولايات المتحدة الأمريكية	6. فنزويلا	7. الصين	8. المملكة العربية السعودية	9. الإمارات العربية المتحدة	10. نيجيريا
الاحتياطي بالترليون متر مكعب	38.9	31.9	24.7	19.5	11.9	6.3	6.1	5.9	5.9	5.3

الجدول 1: تصنيف الدول حسب الاحتياطي العالمي للغاز وفق معطيات 2018.

ترتيب الدول حسب الصادرات للغاز الطبيعي	1. قطر	2. أستراليا	3. ماليزيا	4. الولايات المتحدة الأمريكية	5. نيجيريا	6. روسيا اتحادية	7. أندونيسيا	8. ترينيداد وتوباغو	9. عمان	10. الجزائر
التصدير بالبيليون متر مكعب	104.8	91.8	33.0	28.4	27.8	24.9	20.8	16.8	13.6	13.5

الجدول 2: تصنيف الدول حسب الصادرات للغاز وفق إحصائيات 2018.

ترتيب الدول حسب الواردات للغاز الطبيعي	1. اليابان	2. الصين	3. كوريا الجنوبية	4. الهند	5. تايوان	6. إسبانيا	7. فرنسا	8. تركيا	9. باكستان	10. إيطاليا
الاستيراد بالبيليون متر مكعب	113.0	73.5	60.2	30.6	22.8	15.0	13.1	11.5	9.4	8.0

الجدول 3: تصنيف الدول حسب الواردات للغاز وفق إحصائيات 2018.

ويبين الجدول (3) بأن العشر دول الأكثر استيرادا للغاز تنتهي جليا لآسيا وأوروبا الغربية، وتتصدر القائمة خمسة

دول آسيوية من أقوى الاقتصاديات العالمية، في حين تلتها إسبانيا وفرنسا، وتأتي تركيا في المرتبة الثامنة قبل باكستان في

إحصائيات 2018 (الجدول 3)، مما يؤكد بأن دول الاقتصاديات القوية والناشئة هي الأكثر حاجة لإمدادات الغاز.

قائمة الدول الأكثر إنتاجا	1. الولايات المتحدة الأمريكية	2. روسيا اتحادية	3. إيران	4. كندا	5. قطر	6. الصين	7. أستراليا	8. النرويج	9. المملكة العربية السعودية	10. الجزائر
الإنتاج بالبيليون متر مكعب	831.8	669.5	239.5	184.7	175.5	161.5	130.1	120.6	112.1	92.3

الجدول 4: تصنيف الدول حسب الإنتاج وفق إحصائيات 2018.

¹ - Ibid, p40.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي

قائمة الدول الأكثر استهلاكاً	1.الولايات المتحدة الأمريكية	2. روسيا اتحادية	3. الصين	4. إيران	5. اليابان	6. كندا	7.المملكة العربية السعودية	8. المكسيك	9. ألمانيا	10. المملكة المتحدة
الاستهلاك بالبيليون متر مكعب	817.1	454.5	283.0	225.6	115.7	115.7	112.1	89.5	88.3	78.9

الجدول* 5: تصنيف الدول حسب الاستهلاك وفق إحصائيات 2018.

ويوضح (الجدولين 5.4) بأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يتصدران قائمة الإنتاج والاستهلاك بما يفيد بأن الأولى تحقق الاكتفاء الذاتي، أما الثانية فيعتمد اقتصادها على عائدات الغاز والنفط، بينما تعد الصين ثالث أكبر مستهلك مع إنتاجية أقل، في حين تتموقع اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة ضمن الدول العشر أكثر استهلاكاً مع غيابهم من قائمة المنتجين، أما قطر فتحل خامسة من حيث الإنتاجية وتغيب عن قائمة الدول الأكثر استهلاكاً، وتحل السعودية في المرتبة التاسعة من حيث الإنتاج بينما تعد سابع مستهلك، كما تعد البحرين أقل إنتاجية، أما الإمارات والكويت من بين الدول المستهلكة بدرجات أكثر من ما تنتج وفق إحصائيات 2018، في حين تعد عمان من الدول المنتجة¹.

ثالثاً: مستويات القوة والنفوذ الإقليمي

يمكن تقسيم دول الخليج إلى دول كبرى (السعودية) من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان والجيوش، ودول صغرى (الإمارات، عمان، الكويت، قطر، البحرين)، أما إذا استحضرننا محدد الثروة، فيمكن تقسيمها إلى دول النفط (السعودية والإمارات والكويت) ودول الغاز (قطر)، ودول الأوبك (السعودية والإمارات والكويت) والدول غير الأوبك (قطر، عمان، البحرين)، وإذا ما نظرنا إلى هذه الدول من داخل بنية المجلس فتنقسم إلى دول متحالفة (السعودية، الإمارات، البحرين) ودول وسيطة أو محايدة (الكويت في الأزمة القطرية، وعمان في الملف الإيراني) ودول محاصرة أو منبوذة (قطر).

كما يمكن تقسيمها إلى دول طموحة (السعودية، الإمارات، قطر) ودول قانعة بالوضع القائم (عمان، الكويت، البحرين)²، والدول الطموحة تنقسم إلى دول تعديلية (قطر) من خلال مناصرة قطر لأحداث "الربيع العربي" ودعمها للقوى الإسلامية، ودول محافظة على الوضع الراهن (السعودية، الإمارات) نظراً لدعم الدولتين للأنظمة التي اجتاحتها

¹ - Ibid, p 32.34.

*الجدول (أ، ب، ج، 1.2.3.4.5) من تصميم الباحث، مصدر المعطيات (BP Statistical Review of World Energy و Global Firepower).
² بالاستعانة بتقسيم راندل شويلر.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي

موجة الاحتجاجات، ثم دول قوية من حيث النفوذ الإقليمي (السعودية، الإمارات، قطر) ودول محدودة القوة (الكويت، عمان، البحرين)، أي القوة بمعناها "الناعمة والحادة والصلبة والذكية"¹، أخذوا بعين الاعتبار محددات أخرى كالإعلام والدين (بلاد الحرمين) ودور الوساطة بالنزاعات الإقليمية..

فتبعاً لذلك، اختلفت دول الخليج القوية في مابينها حول التطورات الناتجة عن "الربيع العربي"، فمثلاً تدخلت بثقلها في الأوضاع الليبية من خلال دعم كل طرف لأحد المكونات السياسية والعسكرية المتصارعة، وينطبق الأمر على سوريا واليمن ومصر، هذا الانقسام الخليجي امتد أيضاً إلى الفصائل الفلسطينية، لكن لا بد من الإشارة إلى حالة البحرين (2011) باعتبارها وحدت جميع دول الخليج، وهذه الحالة يمكن إدراجها ضمن تهديد الأمن الجماعي، لأن تلك الأحداث شكلت خطراً على باقي الأنظمة الخليجية، كما اتحدت في موقفها من الأحداث السورية مع بداية الأزمة، إذ وقفت جلها ضد نظام الأسد وعلى النقيض من إيران وروسيا المدعمين للنظام السوري، مع الإشارة إلى أن روسيا ثبتت تواجدها عسكرياً بسوريا عبر القاعدة الجوية حميميم وميناء طرطوس منذ 2015، أما التوافق بشأن الأزمة اليمنية فإنه تفكك بحكم انسحاب قطر ورفض عمان المشاركة في العملية العسكرية.

علاوة على ذلك، فإن دول الخليج لم تنجح منذ تأسيس المجلس في حل مشاكلها الثنائية البالغة التعقيد، فعلى غرار المشاكل مع إيران بمياه الخليج، فإن مشكلات الحدود والحق في الموارد الطبيعية تعتبر من بين التحديات التي تواجه دول المجلس، حيث تتنازع السعودية والكويت حول إنتاج النفط بـ"المنطقة المقسمة"، بسبب الاختلاف بين البلدين حول كيفية تقسيم الموارد الطبيعية الموجودة بالمنطقة، كما تتنازع قطر والبحرين حول جزيرة "حوار"، والإمارات والمملكة العربية السعودية حول الحقوق في المياه الإقليمية وخط الساحل المجاور، ثم الاختلاف بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان على واحة "البريمي"².

أضف إلى ذلك مشاكل أخرى من قبيل خوف الدول الصغرى من الهيمنة السعودية بمنطقة الخليج، وهذا التخوف واجهته باقي الدول الخليجية بزيادة التواجد العسكري الأجنبي على أراضيها، خاصة القواعد الأمريكية التي اقترنت بميزتين اثنتين: "ردع الظهور المحتمل من جديد للتهديدات الأمنية التقليدية التي تطرحها إيران والعراق، ومنح دول مجلس

¹عبد العزيز عبد المولى، مرجع سابق، ص 4.

²Jeffrey Martini, Becca Wasser, Dalia Dassa Kaye, Daniel Egel, Cordaye Oglette, The Outlook for Arab Gulf Cooperation, RAND Corporation 2016, p10.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

التعاون الخليجي الأصغر نوع من الاحتواء في وجه الهيمنة السعودية¹، حيث يتواجد بدول الخليج آلاف الجنود والقواعد الأمريكية²، بالإضافة إلى قواعد بريطانية (قاعدة بالبحرين) وفرنسية (قاعدة بالإمارات) وأسترالية (قاعدة بالإمارات) وتركية (قاعدة بقطر)، كما ترتبط هذه الدول بصفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية³، وبتفقيات لتسهيل استعمال الموانئ والمرافق والمطارات لأغراض عسكرية⁴.

المحور الثالث: التفاعلات الإقليمية المؤثرة على مجلس التعاون الخليجي

تتواجد أربعة قوى إقليمية مؤثرة على مجلس التعاون الخليجي، فباستثناء مصر المنشغلة أكثر بمشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية، فإن القوى الثلاثة الأخرى توظف إمكانياتها لبطء نفوذها، خصوصا بعد انحصار الدور العراقي مع انهيار نظام صدام حسين، وتراجع الدور السوري بعد اندلاع الأحداث الدموية التي تشهدها البلاد منذ 2011.

أولا: التأثير التركي على دول مجلس التعاون الخليجي

لا بد من الإشارة إلى أن تركيا قوة صاعدة، فاقتصادها يسجل معدلات نمو قوية وجيشها من أقوى عشر جيوش في العالم، لهذا فإنها ذات تأثير قوي بمنطقة الشرق الأوسط، حيث اتضح ذلك بشكل جلي عبر دعمها للحركات الإسلامية بالعالم العربي⁵، والذي استبق ببناء حلف قطري تركي شكل جسرا لدعم الإسلاميين المعتدلين، لكنه وازاه مخاوف من الجانب السعودي الإماراتي من جهة، ومن جهة ثانية أنتج توترات في العلاقات مع مصر وإسرائيل، خصوصا مع الدعم القطري التركي لحركة حماس الفلسطينية وللإخوان المسلمين بمصر.

لهذا فإن التأثير التركي سيلقي بظلاله أيضا على دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال توتر العلاقات بين أعضائه، ومرد ذلك إلى اصطفااف قطر إلى جانب تركيا في دعم الإسلاميين على خلاف الدعم السعودي والإماراتي للأنظمة التي اجتاحتها احتجاجات "الربيع العربي" أو لتيارات أخرى، فانجلى ذلك بوضوح بكل من مصر وتونس وليبيا وسوريا

¹ - Ibid, p11.

² .قاعدتين بقطر وقاعدة جوية بالإمارات وقاعدتين بالكويت وقاعدة بالبحرين، بالإضافة إلى القواعد البحرية بالخليج، وتواجد الجنود والملحقين العسكريين بجميع الدول الخليجية في إطار مهمات التدريب والتكوين وتبادل الخبرات.

³ .تستورد السعودية حوالي 61 في المائة من أسلحتها من أمريكا، وتستورد الإمارات 58 في المائة من أسلحتها من أمريكا، في حين تستورد قطر حوالي 67 في المائة من أسلحتها من أمريكا

⁴ .محمد فهد، القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 2018/04/15، تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/>

⁵ .ماجد هديب، واقع العلاقات التركية .الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات الإقليمية والمحلية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2018/04/16،

تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي: <https://democraticac.de/?p=53689>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

واليمن، كما أدى بالتموقع القطري إلى التوتر في العلاقات مع مصر باعتبارها أحد حلفاء السعودية والإمارات، لهذا ستؤدي كل هذه المتغيرات بالسعودية والإمارات والبحرين ومعهم مصر و"حكومة شرق ليبيا" إلى مقاطعة قطر.

هذا الوضع كان له انعكاسات أخرى من خلال إنشاء تركيا لقاعدة عسكرية بقطر . بصفتها القاعدة العسكرية التركية الوحيدة بمنطقة الخليج . مباشرة بعد اندلاع الأزمة الخليجية سنة 2017، التي سبقها توقيع تركيا سنة 2014 اتفاقية عسكرية مع قطر¹، الأمر الذي يثير مخاوف الجانب السعودي والإماراتي، يقابلها مخاوف للجانب التركي من السعودية والإمارات في العلاقة مع الملف الكردي، وهذه المخاوف هي الأخرى تصطدم بخوف الجانب السعودي والإماراتي من التقارب التركي . الإيراني، لهذا فإن التحالف السعودي يركز على الخطر الإيراني أكثر من تركيزه على النفوذ التركي.

ثانيا: التدخل الإيراني بالمنطقة وتأثيره على مجلس التعاون الخليجي

لعل التدخل الإيراني هو الأكثر بروزا بمنطقة الشرق الأوسط، فإذا ما استثنينا تدخل الجيش التركي بسوريا والعدوان الإسرائيلي بالمنطقة، فإن الحضور العسكري الإيراني هو السمة البارزة، سواء بطريقة مباشرة عبر وجود أفراد من عناصر جيشها بالأراضي السورية لدعم نظام بشار الأسد، أو بطريقة غير مباشرة عبر دعم جماعات مسلحة موالية، وتخوض إيران الصراع عبر عدة جهات (السورية واللبنانية واليمنية والعراقية)، كما تقدم الدعم للأقليات الشيعية المتواجدة ببعض بلدان الخليج كالسعودية والبحرين والكويت، ويبدو بأنها تدير المعركة باحترافية عالية لدفع الخطر بعيدا عن حدودها، حيث استطاعت أن تجعل من الشرق الأوسط ساحة للحرب بالوكالة مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك، تطل إيران في حدودها البحرية على الخليج العربي، وهذا ما يثير الكثير من المشاكل بسبب غنى بحر الخليج بالنفط والغاز، من ذلك مثلا، مشاكل حول حقل النفط الذرة في بحر الخليج مع الكويت والسعودية، وتشارك إيران مع قطر في أكبر حقل غازي في العالم (حقل الشمال)²، كما تستخدم مضيق هرمز كورقة للابتزاز من خلال التهديد بإغلاقه، فرغم أن خطوة إغلاق المضيق ليست بالأمر السهل، نظرا لما سيكون لها من تداعيات على الملاحة

¹. جاسم محمد حاتم العزاوي، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى 2019، ص 130.

². محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الإيرانية . الخليجية، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، تاريخ النشر 2019/04/19، تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي: <https://afaip.com/author/admin/>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي
البحرية والاقتصاد العالمي، إلا أن هذه الورقة تستعملها بغية رفع الحظر عن صادرات نفطها جراء العقوبات الأمريكية، ثم لابتزاز الدول الخليجية المصدرة للنفط.

وتعد إيران العدو الرئيسي للسعودية لأسباب تاريخية ومذهبية وسياسية، كما تتموقع الإمارات والبحرين والكويت بدرجات أقل في نفس الموقف السعودي من إيران، بينما تشكل سلطنة عمان استثناء، أما قطر فقد ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها بلدان الخليج الثلاث في التقارب مع إيران من خلال فتحها لها المجال الجوي والبحري، فأدت هذه الأزمة إلى التقارب التركي الإيراني القطري، من خلال توافق الرؤية التركية الإيرانية حول الأزمة من أجل فك الحصار عن قطر¹.

إن إيران تدرك بأن بقائها يعتمد بشكل أساسي على قوة حضورها بالمنطقة، لذلك فإنها توظف كل إمكانياتها بما فيها العقائدية لتقوية هذا الحضور، الأمر الذي ينعكس سلباً على المنطقة من خلال إدخالها في حروب طائفية، أكثر من ذلك، فإن السياسة الإيرانية تفرض على دول الخليج البحث عن استراتيجيات بديلة، ومنها الدخول في الحرب ذات البعد الديني مع وكلاء إيران، من خلال توظيف السعودية لتنفيذها الديني بصفتها دولة سنية وقبلة للعالم الإسلامي، لذا تبحث على تحالفات عسكرية بالاعتماد على حلفائها من خارج المجلس لمواجهة التهديد الإيراني.

ثالثاً: محدودية التأثير المصري على مجلس التعاون الخليجي

تعتبر مصر قوة عسكرية من حيث العدد، لكن اقتصادها ضعيف خصوصاً بعد الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن أحداث "الربيع العربي" وما تلاها من صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، ثم الإطاحة بحكم الإسلاميين وصعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، كما تتموقع مصر جغرافياً بين قارتي آسيا وإفريقيا، فجزء من أراضيها يوجد. شبه جزيرة سيناء. بالقارة الآسيوية والجزء الآخر بالقارة الإفريقية، وتمر عبر أراضيها قناة السويس التي تفصل النصف الآسيوي منها عن النصف الإفريقي، حيث تعتبر واحدة من أهم الممرات المائية في العالم².

¹ محمد جاسم العزاوي، مرجع سابق، ص 135.

² دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2015/12/29، تاريخ الولوج 2019/10/17، بالموقع التالي: <https://democraticac.de/?p=25161>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

وقد اتسم تاريخ العلاقات المصرية الخليجية بالكثير من التوتر، لكن في الوقت الحالي تربط مصر علاقات قوية مع السعودية والإمارات، هذه العلاقات تعززت بانضمام مصر إلى التحالف السعودي الإماراتي باليمن لدعم الحكومة الشرعية في مواجهة الحوثيين، فرغم أن هذا التحالف كان يضم حوالي عشرة دول، إلا أنه انسحب منه البعض وبقي حضور البعض الآخر بشكل رمزي، بينما تطورت الأحداث في اتجاه التصعيد خصوصاً مع استهداف المنشآت النفطية السعودية التابعة لشركة أرامكو الذي نتج عنه تعطيل نصف الإنتاج السعودي، وهو الهجوم الذي اهتمت إيران بتنفيذه نظراً "لبعد الموقع عن اليمن وتعقيد التنفيذ"، ثم "أن مصدرها كان من شمال غرب المملكة العربية السعودية"¹.

إن التحول الأهم الذي طرأ على دول التحالف هو انسحاب قطر منه بعد اتهامها بدعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للسعودية والإمارات ومصر، هذه الأزمة زادت من تعميق الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، بينما اتجه الجانب القطري إلى إعادة النظر في سياسته الخارجية مع إيران، فأثمر ذلك عن تقارب قطري تركي إيراني خصوصاً بعد الأزمة القطرية وأزمة انفصال إقليم كردستان العراق، ومن جهة ثانية تبلور تحالف مصري سعودي إماراتي بسبب موقفهم من الإخوان المسلمين وتوافق سياستهم في القضايا الإقليمية بما في ذلك بشرق ليبيا واليمن.

رابعا: التأثير الإسرائيلي على مجلس التعاون الخليجي

تصطدم الطموحات التوسعية الإسرائيلية مع نفس الطموحات الإيرانية، فالعقيدة السياسية للنظامين متشابهة إلى حد ما، لأن القوتين معا يستمدان المشروعية لأنظمتهم من العرق واللغة والدين، وحينما نقر بتشابههما، إنما نقصد أنهما متشابهان من حيث طبيعة نظام الحكم والطموحات التوسعية، بينما هناك اختلاف من حيث الأهداف والوسائل، فإيران تهدف إلى تعزيز وجودها من خلال دعم تنظيمات موالية لها كي تفك الحصار المفروض عليها وتفتح جبهات المواجهة بعيداً عن حدودها، في حين تنهج إسرائيل سياسة عدوانية تجاه الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية.

لهذا تنتهج إسرائيل ثلاثة استراتيجيات بغية إضعاف إيران، أولها هي الاستنزاف، من خلال الرهان على استنزافها في المعارك المفتوحة على عدة جبهات، بما في ذلك العسكرية والدبلوماسية المتعلقة بملفها النووي والحصار الاقتصادي، والثانية هي التحريض، حيث تعمل إسرائيل على تخويف المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية من النفوذ الإيراني، ثم الضغط على الإدارة الأمريكية لفرض العقوبات عليها، كما أن هذه الاستراتيجية تقرب إسرائيل بشكل أكثر من التحالف

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الإيرانية. السعودية بعد هجمات "أرامكو" واحتمالات التصعيد، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 23 شتنبر 2019، ص1.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

السعودي الإماراتي من حيث "اتفاقهما حول عدوهما المشترك بالمنطقة، مما أتاح أرضية مشتركة لتطوير روابط أمنية أوثق"¹.

أما الإستراتيجية الثالثة فتتمثل في تمرير المسؤولية في المواجهة المباشرة وغير المباشرة لدول أخرى، فتؤدي دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا السعودية دور الدول الممرر إليها المسؤولية، بل حتى الولايات المتحدة الأمريكية تراهن على هذه الدول لوضع حد للنفوذ الإيراني، لأن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في المواجهة العسكرية ضد إيران سيحول منطقة الشرق الأوسط إلى بركان لن يخمد ناره، خصوصا مع "احتمال استعانة إيران بشبكة وكلائها الممتدة من اليمن إلى العراق وسوريا ولبنان، والأكثر من ذلك سيعرض القواعد والقطع العسكرية والمصالح الأمريكية للخطر"².

المحور الرابع: دول مجلس التعاون الخليجي وتحديات البقاء

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من التحديات في محيط إقليمي متوتر.

أولا: البحرين

أثبتت الأحداث التي اندلعت في 14 فبراير 2011 بأن البحرين هي الحلقة الأضعف ضمن المنظومة الخليجية، فهذه الدولة الحديثة الاستقلال (1972) تعاني من إشكالات نبوية على المستوى الداخلي (الأغلبية الشيعية؛ المشاكل الاقتصادية؛ الأزمة السياسية)، وكادت احتجاجات سنة 2011 أن تعصف بنظام الحكم بهذه الدولة المحدودة الموارد بالمقارنة مع جيرانها، حيث استنجدت بدول المجلس من خلال "تدخل قوات الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية درع الجزيرة يوم 14 مارس 2011" للأراضي البحرينية لاحتواء والسيطرة على الأزمة³.

وتساير البحرين السياسة السعودية في مواجهة إيران، كما ليس بمقدورها تأمين بقائها بالاعتماد على الذات في بيئة إقليمية فوضوية بالنظر لمحدودية قوتها، حيث تواجهها مشاكل داخلية (المعارضة السياسية)، وأخطار خارجية خصوصا من إيران والعراق، كما يعاني اقتصادها من مشاكل معقدة (العجز المالي؛ تفاقم المديونية العامة؛ تراجع

¹-Omar H.Rahman, What's behind relationship Between Israel and Arab Gulf states?, Brooking Doha Center, accessed on 17/10/2019 at:

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/01/28/whats-behind-the-relationship-between-israel-and-arab-gulf-states/>

².المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الإيرانية. السعودية، مرجع سابق، ص3.

³.حسن علي رضى، أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، ورقة مقدمة لمنتدى التنمية، الدوحة، قطر، 2012، ص17.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

الاحتياطي النقدي؛ ارتفاع الإنفاق العسكري) جعلها تعتمد على المساعدات المالية والدعم الاقتصادي لدول الخليج خاصة السعودية¹، لكن هذا الدعم السعودي يوازيه تموقع البحرين في المحور السعودي الإماراتي ضد قطر.

ثانياً: عمان

تنحوا عمان في سياستها الخارجية إستراتيجية مختلفة، من خلال احتفاظها بعلاقات دبلوماسية مع جميع القوى الإقليمية بما في ذلك إيران وإسرائيل، هذه السياسة تجعل من سلطنة عمان بمعزل عن التوترات الإقليمية بالمنطقة، فلا هي مع التحالف السعودي الإماراتي المصري، ولا هي ضمن المحور القطري التركي، ولا هي مع أو ضد الكيان الإسرائيلي، وربما تحاول عمان بلورة نموذجها الخاص كي تضمن لنفسها استقلالية القرار السياسي بعيداً عن تأثير الدول القوية بمجلس التعاون الخليجي من جهة، والقوى الإقليمية من جهة ثانية، أكثر من ذلك، تحاول عمان القيام بدور الوساطة السلمية في القضايا الإقليمية، سواء في ما يخص الصراع الخليجي . الإيراني أو الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني العربي، دون إغفال "وساطتها في الملف النووي الإيراني باستضافتها في العامين 2012 و2013 لمحادثات نووية سرية بين مسؤولين إيرانيين وأمريكيين"².

وتنتهج عمان ما يعرف ب"إستراتيجية الاحتواء"، من خلال حفاظها على نفس المستوى من العلاقات مع السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتنقلها عبر هذا الثلاثي لتحقيق قدر من الأمن والقوة، إضافة إلى ذلك، فإن عمان رفضت المشاركة في الحلف الذي "تقوده السعودية للحرب ضد الحوثيين باليمن" منذ 2015، وتحتفظ في الوقت الراهن على "علاقات إيجابية مع إيران" على عكس جيرانها³، كما رفضت مساندة السعودية والإمارات والبحرين في محاصرة قطر، لهذا فإن عمان تتجه أكثر إلى تفادي التورط في الأزمات الإقليمية، وربما قد تؤدي السياسة العمانية إلى الانسحاب أو الطرد من المجلس.

ثالثاً: الكويت

تعد الكويت من بين الدول الخليجية الأكثر انفتاحاً من حيث الحرية السياسية، لهذا فإن معارضة دعوات الاتحاد التام . في المجالات التي تهم الشأن الداخلي . غالباً ما تأتي من البرلمان، بحكم تخوف المجتمع السياسي الكويتي من النفوذ

¹صباح نعوش، الأزمة المالية في البحرين: الازمات المستمرة للمساعدات الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات، 25 شتنبر 2018، ص07.

²-Jeffrey Martini, Becca Wasser, Dalia Dassa Kaye, Daniel Egel, Cordaye Ogllette, Op.Cit, p19.

³-Ibid, p49.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

السعودي على المجلس الخليجي، خصوصا أن السعودية أكثر الدول محافظة، ناهيك عن المشاكل المستمرة بين السعودية والكويت حول "إنتاج النفط بالمنطقة المشتركة المحايدة وهي منطقة لم ترسم حدودها إلى حدود الآن"، حيث اندلعت أزمة في سنة 2015 حول منع بناء لمصفاة النفط بالمنطقة، فنتج عنها "إغلاق مطول لحقلي الوفرة والخفجي الكويتيين"، وكادت الأمور أن تعصف بالعلاقات الثنائية بين البلدين¹.

أضف إلى ذلك مسألة السيادة التي تثير قلق الكويت بصفتها دولة غنية وصغيرة الحجم وتثير أطماع القوى المحيطة بها (كالغزو العراقي سنوات التسعينات)، لهذا فإن هذا الإشكال يجعلها تتعامل بحذر مع القضايا الإقليمية، فمثلا تميل الكويت إلى الدفع في اتجاه التكتل الخليجي في القضايا التي تطرح معضلة الأمن الجماعي كالحرب على الإرهاب والتدخل في البحرين سنة 2011، والحرب على الحوثيين باليمن سنة 2015، وفي نفس الوقت، تقوم بدور الوساطة بين الخليجين (الأزمة القطرية) مع احتفاظها بنوع من التوازن في العلاقات مع باقي دول المجلس.

على غرار ذلك، تحاول الكويت أن توازن في سياستها الخارجية ما بين السعودية وإيران، كما تقوم بدور الوساطة بينهما لغاية تخفيف التوتر وحل بعض الملفات التي تدخل ضمن المنافسة السعودية الإيرانية بالمنطقة كالملف اليمني²، إلا أن الكويت عادة ما تفضل في مسعاها، نظرا إما لتعقيدات الصراع أو لأسباب سياسية أخرى من قبيل الاتهامات المتبادلة بين الجانبين الكويتي والإيراني، بشأن اتهامات كويتية لإيران بدعم المعارضة الشيعية وبزرع شبكات التجسس بأراضيها، أو اتهامات إيرانية للكويت بدعم المعارضة الأهوازية من خلال السماح بتنظيم مؤتمر في 2016 ب"الكويت حول استقلال إقليم الاهواز الإيراني ذات الأغلبية العربية"³.

رابعا: قطر

تتسم السياسة القطرية بمعاكسة التحالف السعودي الإماراتي في القضايا التي تهم الشأن الإقليمي، ورغم أن قطر دولة صغيرة الحجم، إلا أنها تسجل مؤشرات جيدة في التنمية، ثم أنها تنهج سياسة الانفتاح على عدة شركاء دوليين، كما يربطها علاقات قوية مع تركيا ويؤطر سياستها مع إيران نفس المستوى من الحذر القطري من السعودية، وقد أثبتت هذه

¹- Cinzia Bianco, Intra-GCC Relations : Between Cooperation and Competition Stand Sovereignty, ALSHARQ FORUM, accessed on 18/10/2019 at: <https://research.sharqforum.org/2018/11/20/intra-gcc-relations-between-cooperation-and-competition-stands-sovereignty/>

². حمد حميد البلوشي، العلاقات الكويتية الإيرانية: تفسير المنظور البنائي أم مدخل المصلحة الوطنية؟، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 46 العدد 1، السنة 2018، ص205.

³. نفس المرجع، ص204.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحليبي

السياسة نجاتها وفعاليتها أثناء "صمود قطر أمام الحلف الرباعي" السعودية والإمارات ومصر والبحرين" الذي حاصرها بداية من سنة 2017¹، إذ لم يؤدي الحصار الجوي والبحري والبري إلى انهيار اقتصاد قطر، بل أدى ذلك إلى تقارب قطري إيراني تركي من خلال، أولاً، بفتح الأجواء الجوية والبحرية الإيرانية أمام قطر، وثانياً، بتعزيز التواجد التركي بمنطقة الخليج عبر بناء القاعدة العسكرية الوحيدة لتقديم الحماية الأمنية لقطر.

فتموقع قطر الجغرافي ما بين قوتين إقليميتين (السعودية وإيران) يجعلها أكثر الدول تعرضاً لتداعيات الصراع بين الدولتين المتنافستين، لهذا تحاول تعزيز قوتها بتنوع شراكاتها مع دول أوروبا الغربية والدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة ثانية توظف قوتها الناعمة للتفاعل مع الأحداث بالمحيط الإقليمي بغية تغييرها بما يتماشى مع طموحاتها، لكن هذه السياسة تواجه برفض سعودي إماراتي بصفتهم دولتين حطرتا تنظيمات الإخوان المسلمين، ويصل هذا الرفض مداه إلى اتهام قطر من طرف دول المجلس بدعم "منظمات الإخوان التي تضر بأمنها الداخلي وبأن قطر لا تلتزم بمبادئ المجلس"²، هذه الاتهامات أسفرت سنة 2014 عن أزمة سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين، ثم أزمة حصار قطر 2017 بانضمام مصر إلى الثلاثي المناهض للسياسة الخارجية القطرية.

خامساً: الإمارات

تبدو السياسة الإماراتية هي الأكثر اندفاعاً في القضايا الإقليمية، بما في ذلك حضور قواتها بالجنوب اليمني مقابل الدعم السعودي للحكومة المعترف بها دولياً، قبل أن يتم التصالح واتفق الوحدة بين الجنوبيين والحكومة اليمنية برعاية سعودية إماراتية وتوحدتهم في مواجهة الحوثيين، لكن لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات الإماراتية الإيرانية هي الأكثر تطوراً مقارنة مع باقي دول المجلس، حيث يحتفظ البلدين بعلاقات تجارية قوية رغم الجمود في العلاقات السياسية، لهذا فانخرطت الإمارات في مواجهة التوسع الإيراني مرده إلى توافق السياسة السعودية والإماراتية بشأن القضايا الإقليمية، وبتقديرات مرتبطة بمسيرة السياسة الأمريكية في عهد إدارة ترامب ومنها التهديد بشن هجوم عسكري على

¹ عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص6.

² Jeffrey Martini, Becca Wasser, Dalia Dassa Kaye, Daniel Egel, Cordaye Oglette, Op.Cit. p17.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

إيران وفرض العقوبات على الاقتصاد الإيراني التي كانت "الإمارات من بين المتضررين منها بحكم حجم معاملاتها التجارية والمصرفية مع إيران"¹.

وهذا ما يفسر الانفراج في العلاقات الإماراتية الإيرانية خلال النصف الثاني من سنة 2019، بعدما تبين للإمارات بأن أمريكا غير جادة في تبني سياسة ردع تجاه إيران أو الرد العسكري على هجماتها، كتعرض ناقلة نفط تحمل "أعلام إماراتية وسعودية ونرويجية" لهجوم في ماي 2019 قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي الذي "تصدر منه الإمارات حوالي سبعون في المائة من نفطها"، واحتجاز إيران لناقلة نفط تحمل أعلام بريطانية في يوليو 2019، ثم "إسقاط طائرة درونز الاستطلاعية الأمريكية" في يونيو 2019 التي وازاها تقديم تحذير إيراني شديد اللهجة للإمارات، متهمتها إياها بالمسؤولية في "انطلاق الطائرة من قاعدة الظفرة الإماراتية"²، ناهيك عن استهداف مطارات ومنشآت سعودية أخرىها استهداف منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية في 14 شتبر 2019.

لذلك فإن الإمارات تدرك بأن الاصطدام المباشر مع إيران سيعرض مصالحها الحيوية للخطر، فتتعامل بجدية مع التهديد الإيراني، عكس ذلك، فإنها تتشدد أكثر في العلاقة بموضوع الإخوان المسلمين، حيث صنفتهم سنة 2014 كمنظمة إرهابية إلى جانب منظمات إسلامية أخرى³، كما تتنافس الإمارات مع قطر . والسعودية . في الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي نموذج مصر وليبيا واليمن، فبينما تساند قطر والسعودية للقوى ذات المرجعيات الإسلامية، فإن الإمارات تنحوا عكس ذلك، وفي بعض الأحيان تدعم أحزاب ذات مرجعية علمانية "بالنظر إلى معارضتها الإيديولوجية القوية للإسلاميين من مختلف الخطوط"⁴.

سادسا: السعودية

تنتهج السعودية إستراتيجية الحرب ضد وكلاء إيران، ومرد ذلك إلى التخوف السعودي من التوسع الإيراني الناتج عن اختلال موازين القوى بالمنطقة، وليست السعودية وحدها التي يقلقها النفوذ الإيراني المتزايد، بل حتى إسرائيل والإدارة الأمريكية في عهد ترامب، لهذا فإن معادلة الصراع بالمنطقة تتمحور كما يلي: "السعودية . إيران، وإسرائيل . إيران،

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملامح التحول في سياسة الإمارات العربية المتحدة: الحسابات والدوافع، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 20 غشت 2019، ص3.

² نفس المرجع، ص2.

³ Kristian Coates Ulrichsen, Transformations in UAE's Foreign Policy, Aljazeera Centre Studies, 2017, p4.

⁴ Jeffrey Martini, Becca Wasser, Dalia Dassa Kaye, Daniel Egel, Cordaye Oglette, Op.Cit. p33.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

وإيران. الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية. روسيا¹، لكن الصراع السعودي الإيراني لا يرتبط فقط بطبيعة الصراع بين القوى الكبرى الذي ينعكس على القوى الصغرى، بل هو أعمق من ذلك، فمثلا حينما اتجهت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما إلى توقيع الاتفاق النووي مع إيران بمعية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، فإن السعودية كانت من بين المعارضين للاتفاق والرافضين لرفع العقوبات عن إيران، مبررة موقفها بأن ذلك سيشكل خطرا على أمنها، الأمر الذي يؤكد بأن السعودية ترفض إدخال إيران في معادلة التوازن الإقليمي، فتسقط سياساتها أمام حسابات القوى الكبرى.

وقد شعرت السعودية. والإمارات. بخذلان الإدارة الأمريكية خلال ولاية بارك أوباما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع إيران، ودعمه للتطورات الناتجة عن "أحداث الربيع العربي" بما في ذلك صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم بمصر²، فراهنت على ترامب لإعادة بوصلة السياسة الأمريكية إلى ما قبل الاتفاق، لكن سياسة ترامب لم تردع إيران رغم انسحابه من الاتفاق وإعادة فرضه للعقوبات، ثم تهديده بشن هجوم عسكري عليها، بل أثبت عدم جديته في خوض الحرب، ففي حين تراهن السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة الحملة العسكرية على إيران بحكم تواجد جنودها وقواعدها بمنطقة الخليج، فإن ترامب يؤكد بأنها لم تستهدف المصالح الاستراتيجية لأمريكا بالمنطقة، فطالب السعودية. بعد تعرض منشآتها النفطية التابعة لشركة أرامكو. بأخذ زمام المبادرة مادامت "باعتها الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأسلحة المتطورة التي تمكنها من الرد على الهجوم الإيراني، لو أرادت ذلك فعلا"³.

علاوة على ذلك، شكل هجوم أرامكو فرصة للتقارب السعودي الروسي من خلال توقيع حوالي عشرون اتفاقية تعاون مشتركة أثناء زيارة الرئيس الروسي إلى السعودية يوم 14 أكتوبر 2019، التي قادته أيضا إلى الإمارات، كما سبق هذه الزيارة حديث عن مباحثات روسية مع دول الخليج بشأن "بيع نظم الأسلحة الجديدة المضادة للطائرات المسيرة"، باعتباره السلاح الفعال المضاد للطائرات الاستطلاعية والهجومية المسيرة "لضمان حماية المنشآت ذات الأولوية القصوى"⁴، أكثر من ذلك فالسعودية. والإمارات والكويت وقطر. تتجه نحو تنويع لتحالفاتها الآسيوية خاصة مع الصين،

¹-Perry Cammack and Michele Dunne, Op.Cit, <https://carnegieendowment.org/2018/10/23/fueling-middle-east-conflicts-or-dousing-flames-pub-77548>

². عبد الله أربغا، العلاقات الأمريكية الخليجية في عهد أوباما وترامب. تاريخ النشر 2019/03/15. تاريخ الولوج 2019/10/17، بالموقع التالي: <https://www.alestiklal.net/ar/view/431/dep-news-1552571012>

³. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الإيرانية. السعودية. مرجع سابق، ص3.

⁴- Luke Baker, After Saudi attacks, Russia makes its regional presence felt, Reuters, 30/09/2019, accessed on 18/10/2019 at: <https://www.reuters.com/article/us-mideast-russia-geopolitics-analysis/>

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

فهدا التوجه "لم يصبح ترفا بل ضرورة حتمتها المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة"¹، منها الارتفاع المتزايد للطلب الصيني على النفط الخليجي عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي يقترب إنتاجها من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثم أن الصين تبني علاقاتها على أسس موضوعية، فمثلا ترفع السعودية من حجم صادراتها النفطية إلى الصين لكي تقوم هذه الأخيرة "ببناء مخزون استراتيجي"، مقابل ذلك تقوم الصين "ببيع ونقل التكنولوجيا العسكرية إلى السعودية لكي تبني صناعة عسكرية خاصة استنادا على التكنولوجيا الصينية"²، لكن التقارب مع الصين .وروسيا .تواجهه الكثير من التحديات، منها الحرب التجارية الأمريكية على الصين. ثم ضبابية الموقف الصيني .والروسي . من إيران بغية أن تحافظ على نفس المستوى من العلاقات مع الجميع، وهذا ما يفسر على أنه نوع من التقارب الصيني الإيراني، الأمر الذي يؤثر على مستقبل العلاقات الصينية الخليجية (خاصة السعودية)، على الطريقة نفسها التي تأثرت بها العلاقات الأوروبية السعودية إبان التقارب الأوربي مع إيران بعد توقيع الاتفاق النووي.

خاتمة:

تبين الدراسة بأن دول الخليج لم تنجح في الاتفاق على إستراتيجية موحدة في إطار مجلس التعاون لمواجهة التحديات الأمنية التي تطرحها الجغرافية السياسية، وهذا الاختلاف مرده إلى طبيعة النظام الإقليمي الذي تحاول عدة أطراف تغييره بما يضمن لها القوة، فينتج عنه تباين في السلوك الخارجي لكل دولة خليجية مع اختلاف في طبيعة التحالفات مع القوى الكبرى والإقليمية الفاعلة في النظام الإقليمي، بل يؤدي أحيانا إلى الاصطدام في ما بينهم خصوصا بين القوى الخليجية الطموحة والمؤثرة في الأحداث الجارية على أرض الميدان بالمنطقة العربية، هذا الاصطدام لا يتم فقط بين المحور السعودي الإماراتي والمحور القطري، بل يتم أيضا بين قطر .السعودية والإمارات . قطر والسعودية الإمارات، ناهيك عن الاصطدام مع القوى الإقليمية الفاعلة كإيران وتركيا وإسرائيل ومصر.

ويرتبط هذا التناقض بمحدد أساسي متمثل في الاعتماد على الذات، حيث تثبت الدراسة بأن العلاقات بين دول الخليج في إطار مجلس التعاون لا تؤطرها أرضية التعامل في ما بينها بصفتها دول مستقلة وذات سيادة، بل تخضع لمنطق آخر مرتبط بثقل ونفوذ كل دولة من الدول الستة، هذا الأمر يصطدم برفض بعض الدول من داخل المجلس للتماهي مع

¹. زينب عبد الله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية أنموذجا)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية العدد الخامس، غشت 2018، ص65.

². نفس المرجع، ص73.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

المواقف والاستراتيجيات الجماعية التي تتحكم في صناعتها الدول الكبرى بالمجلس، في حين تسير دول أخرى هذه المواقف في الحدود التي تهم الأمن الجماعي أو التي تتقاطع فيها المصالح المشتركة في القضايا الداخلية والإقليمية، لكن هذا الإشكال يثبت لنا مسألة أخرى ترتبط بمراهنة الدول الخليجية على القوى الدولية من خلال إعادة صياغتها لاستراتيجيات القوة والنفوذ بالمنطقة، مما يعزز فرضية أن دول المجلس تنجح في تحالفاتها الخارجية لتحقيق القوة والأمن أكثر ما تنجح في تحالفاتها في إطار المجلس للتكتل كقوة إقليمية ضامنة للتوازن.

إن هذه الإشكاليات بقدر ما أنها تثير القلق حول مستقبل التعاون بالمجلس الخليجي وتندرج بتفككه عبر انسحاب أو طرد أحد أعضائه، بقدر ما أنها تشكل أحد نقاط ضعف المجلس في مواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن الفراغ الذي تركه سقوط النظام العراقي، فتتجه الدول الخليجية منفردة للبحث عن استراتيجيات كفيلة بحماية أمنها وضمان بقائها، لكن نظرا لتعقيدات المشكل الأمني بمنطقة الخليج، فإن الدول الخليجية تصطدم بحسابات القوى الكبرى في ما يخص إعادة هيكلة السياسة الدولية بالشرق الأوسط بشكل عام، وبالتالي فإنها تجد نفسها مرغمة على مراجعة سياساتها التي ربطت أمنها بضمان إمداد الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية، فمادامت هذه الأخيرة تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن المتضرر من تعطيل الإمداد الطاقوي هي الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وأوروبا الغربية واقتصاديات الدول الناشئة.

بناء على ذلك يمكن استنتاج مايلي:

إن عدم توافق دول مجلس التعاون الخليجي على رؤية موحدة لتحقيق الاتحاد في أبعد مداه، مرده إلى عاملين اثنين، الأول مرتبط بالمعضلة الأمنية التي تواجه دول الخليج مجتمعة أو منفردة والارتباط التاريخي لجل أعضائه بالولايات المتحدة الأمريكية بصفتها مظلة أمنية، والثاني، متعلق بهاجس الخوف للدول الصغرى من نفوذ الدول الكبرى بالمجلس، هذا الخوف يجد مبرراته في السلوك السعودي الذي يتسم في الكثير من الأحيان بالطموح الأناني للبروز كفاعل وحيد.

إن التوسع الإيراني المتزايد بالمنطقة يطرح تحديات البقاء في وجه الدول الخليجية، فبينما تختار السعودية خيار المواجهة مع شبكات وكلاء إيران، فإن الدول الصغرى تحفظ كثيرا، نظرا لأنها أكثر عرضة للخطر إذا ما اندلعت مواجهة مباشرة مع إيران.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

أ. عبيد الحلبي

إن النفوذ التركي يضع أعضاء المجلس أمام خيار إعادة ترتيب الأولويات للحفاظ على توازن القوة بالمنطقة، وإلا

فإنها ستجد نفسها في مواجهة فاعلين إقليميين (إيران وتركيا).

إن تقارب بعض دول الخليج مع إسرائيل بمرور أنها ليست أكثر خطرا من إيران سيعطي مساحات أكثر لإيران

لشرعنة سياستها التوسعية، كما سيساهم في توسيع شبكات وكلائها بالمنطقة، نظرا لغياب أي فاعل قوي يفرض

التوازن على إسرائيل ويردع سياستها العدوانية.

إن الاصطفاف الإماراتي السعودي المصري في مواجهة المد الإخواني سيكون له تداعيات مستقبلية، حيث سيؤدي

إلى تغذية نزوعات التطرف، الأمر الذي سينتج عنه حرب استنزافية مع التعصب الديني، وذلك ما سيؤثر على الجهود

التي تبذلها هذه الدول لتحقيق التنمية والاستقرار على المستوى الداخلي، وتحقيق الوحدة على المستوى الخارجي بما في

ذلك في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

إن تنويع دول الخليج للشركاء الدوليين أمله ضرورة، خصوصا الانفتاح على القوى الدولية التي ظلت بعيدة عن

الشرق الأوسط، فهذه القوى لا تفرض شروط مسبقة على أنظمة الخليج، بل توطر علاقاتها على أساس المصالح

المتبادلة.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

المراجع بالعربية:

الكتب:

.حاتم العزاوي جاسم محمد، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى

.2019

الكتب المترجمة:

.ليتيل ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ت.تابري هاني، دار الكتاب

العربي، لبنان، 2009.

.ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ت.محمد قاسم مصطفى، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك

سعود، السعودية، 2012.

المجلات:

.أبوزيد أحمد محمد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مجلة شؤون الأوسط،

العدد 159، ص.ص 407، شتاء وربيع 2019.

.أبوزيد أحمد محمد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة

سياسات عربية، العدد 17، ص.ص 27.13، نونبر 2015.

.أبوزيد أحمد محمد، كينيت والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية 2009 . 1959، المجلة العربية للعلوم

السياسية، العدد 27، ص.ص 109.93، صيف 2010.

.البلوشي حمد حميد، العلاقات الكويتية . الإيرانية: تفسير المنظور البنائي أم مدخل المصلحة الوطنية؟، مجلة

العلوم الاجتماعية، مجلد 46 العدد 1، ص.ص 216.176، السنة 2018.

.عبد الله زينب، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية أنموذجا)، المركز الديمقراطي

العربي، مجلة اتجاهات سياسية العدد الخامس، ص.ص 79-51، غشت 2018.

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي ————— أ. عبيد الحلبي الأطروحات والرسائل:

- . عبير بهولي، النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية: دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، مذكرة
مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2014/2013.
- . عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة
لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

المنشورات:

- . حسن علي رضى، أحداث البحرين: الأزمة والمخرج، ورقة مقدمة لمنتدى التنمية، الدوحة، قطر، 2012.
- . صباح نعوش، الأزمة المالية في البحرين: الارتهان المستمر للمساعدات الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات، 25
شتنبر 2018.
- . عبد الرحمن أيمن، فوضوية النظام الدولي عند كينيت والتز، المعهد المصري للدراسات، 18 ماي 2018.
- . عز الدين عبد المولى، الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو
2018.

الإصدارات:

- . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الإيرانية. السعودية بعد هجمات "أرامكو" واحتمالات التصعيد،
سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 23 شتنبر 2019، قطر.
- . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملامح التحول في سياسة الإمارات العربية المتحدة: الحسابات
والدوافع، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 20 غشت 2019، قطر.

المقالات:

- . أربغا عبد الله، العلاقات الأمريكية الخليجية في عهد أوباما وترامب، تاريخ الولوج 2019/10/17، بالموقع التالي:

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي

<https://www.alestiklal.net/ar/view/431/dep-news-1552571012>

. دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة المملكة العربية

السعودية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الولوج 2019/10/17، بالموقع التالي:

<https://democraticac.de/?p=25161>

. ماجد هديب، واقع العلاقات التركية . الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات الإقليمية والمحلية،

المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي:

<https://democraticac.de/?p=53689>

. محمد فهد، القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج، وكالة الأناضول، تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/>

. محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الإيرانية . الخليجية، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية،

تاريخ الولوج 2019/10/16 بالموقع التالي:

[/https://afaip.com/author/admin](https://afaip.com/author/admin)

المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

- Donnelly Jack, Realism and international relations, Cambridge university press, 2000.
- Martini Jeffrey, Wasser Becca, Kaye Dalia Dassa, Egel Daniel, Oglette Cordaye, The Outlook for Arab Gulf Cooperation, RAND Corporation 2016.
- Waltz Kenneth, Theory of international politics, Addison-Wesley Publishing Company, 1979.

Articles:

- Baker Luke, After Saudi attacks, Russia makes its regional presence felt, Reuters, accessed on 18/10/2019 at: <https://www.reuters.com/article/us-mideast-russia-geopolitics-analysis/>
- Bianco Cinzia, Intra-GCC Relations : Between Cooperation and Competition Stand Sovereignty, ALSHARQ FORUM, accessed on 18/10/2019 at: <https://research.sharqforum.org/2018/11/20/intra-gcc-relations-between-cooperation-and-competition-stands-sovereignty/>
- Cammack Perry and Dunne Michele, Fuelling Middle East Conflicts – or Dousing the Flames, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, accessed on 19/10/2019 at : <https://carnegieendowment.org/2018/10/23/fueling-middle-east-conflicts-or-dousing-flames-pub-77548>
- Coates Ulrichsen Kristian, Transformations in UAE's Foreign Policy, Aljazeera Centre Studies, 2017.
- Mearsheimer JOHN, Donald Trump Should Embrace a Realist Foreign policy. But can he take on the infamous Washington «Blob»? , THE INTERNATIONAL INTEREST, accessed on 25/10/2019 at: <https://nationalinterest.org/feature/donald-trump-should-embrace-realist-foreign-policy-18502>
- Rahman Omar, What's behind relationship Between Israel and Arab Gulf states?, Brooking Doha Center, accessed on 28/01/2019 at: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/01/28/whats-behind-the-relationship-between-israel-and-arab-gulf-states/>

Reports:

استراتيجيات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون
الخليجي أ. عبيد الحلبي

- BP Statistical Review of World Energy, 68th edition, p.p14-41, 2019.

<https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>

Websites:

- The complete Global Firepower, list for 2019 puts the military powers of the world into full perspective, accessed on 15/10/2019, at: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي

Iran's nuclear program and its repercussions on the Gulf Cooperation countries

م.د. اياد طارق عبد المجيد

كلية دجلة الجامعة

ayad.tariq@duc.edu.iq

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي, وذلك في اطار السعي الإيراني للحصول على القدرات النووية, ومدى تأثير هذ البرنامج على المجتمع الدولي بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة من خلال ادراك تلك الدول بانها ستتعرض للمخاطر السياسية والامنية والاقتصادية والبيئية بحكم معطيات الحدود المشتركة بينها وبين دول الخليج, ذلك ان ايران تطمح لموقع نفوذ يتجاوز القرب الجغرافي ويتوافق مع مصالحها الحيوية في منطقة الخليج.

كما تطرقت الدراسة الى مواقف وروى دول مجلس التعاون الخليجي التي خلقت توجسا وقلقا من البرنامج النووي الإيراني من خلال متابعة تصريحات قادة هذه الدول وصولا الى الاتفاق الاطاري للبرنامج النووي الإيراني , وتفاقم هذه الازمة مع الولايات المتحدة بما قد يدفع لمواجهة محتملة لاتحمد عواقبها, وما لذلك من تداعيات تؤدي الى تهديد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي, دول مجلس التعاون, الاتفاق النووي, ايران, العقوبات الامريكية.

Abstract

The study examines Iranian nuclear program and its repercussions on the Gulf Cooperation Council countries, in the framework of the Iranian pursuit of nuclear capabilities and the extent of the impact of the program on the international community in general and the Gulf countries in particular by recognizing that these countries will be the first countries to be shocked by political and security risks. By virtue of their shared border, Iran is looking for a position of influence that transcends geographic proximity and corresponds to its vital interests in the Gulf.

The study also deals with the vision of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, which created concern and concern about the Iranian nuclear program following up the statements of their leaders to reach a framework agreement for the Iranian nuclear program and exacerbated of the current crisis with the United States which may possible confrontation. the stability of the GCC and the region .

Keywords: *The nuclear program, The Gulf Cooperation Council countries, The nuclear agreement , Iran , US sanctions.*

المقدمة

يعدّ البرنامج النووي الإيراني من أكثر المواضيع جدلا في الساحة السياسية الإقليمية و الدولية وذلك في ظل التناقضات التي يثيرها، فإيران ترى في برنامجها النووي انه للاغراض السلمية في حين تصر الاطراف الإقليمية والدولية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه الاتهام الى إيران على ان برنامجها النووي يحوي في ثناياه أو يواكبه خط متوازي ببرنامج نووي عسكري يهدف في المحصلة النهائية لامتلاك السلاح النووي.

كما يعد البرنامج النووي الإيراني العقبة التي تقف أمام نظام أمن الخليج وامام العلاقات الإيرانية الخليجية التي اتسمت بالتشابك والتعقيد اذ يبرز ذلك في حالة التباين التي تشهدها منطقة الخليج العربي من هذا البرنامج النووي خاصة مع تدخل الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية إضافة إلى التخوف من تأثير البرنامج النووي على أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها وهو ما تبين في مواقف الدول الخليجية، وما يشكله من تهديد وتحدي حقيقي لمستقبل هذه الدول.

ولاشك أن هناك ثمة صعوبة في تحديد أي من الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها ازمة البرنامج النووي الإيراني في المستقبل، خاصة وأن تطوراتها لا تزال تتفاعل مما يبقي كل الخيارات والاحتمالات قائمة ومفتوحة وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإيران تصر على حقها في امتلاك القدرات التكنولوجية النووية وتطويرها، بينما تعبر الدول الأخرى عن قلقها ومخاوفها الأمنية من البرنامج النووي الإيراني. و مازاد في التعقيد هو استمرار إيران في برنامجها النووي بالرغم من التهديدات الأمريكية ومتحدية لكل العقوبات المفروضة عليها.

بناءً على ذلك انطلق البحث في السؤال الرئيس التالي : ماهو اثر البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي؟ و تتفرع منه الاسئلة التالية: ماهي مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني؟، ما هي اثار البرنامج النووي على منطقة الخليج العربي؟ ما هي المواقف التي تتخذها دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني ؟

اكتسب البحث أهميته على اعتبار منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة ومن ثم فان امتلاك إيران لهذه الاسلحة سوف يؤثر على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي الست(السعودية، والكويت، والامارات والبحرين وقطر وعمان). وقد حدد الباحث أهداف هذا البحث الذي يسعى الى :- استعراض نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، وقراءة مدى تأثير البرنامج النووي على المنطقة، ورصد مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان البرنامج النووي الإيراني بما يحققه لايران من اهداف فانه يشكل تهديدا امنيا وسياسيا، وعبئا اقتصاديا على منطقة الخليج العربي.

واعتمد البحث المنهج التاريخي لتتبع نشأة البرنامج النووي الإيراني، وأيضا تم استخدام المنهج التحليلي لما يحمله من تداخل مع فقرات البحث، ولاهيمته في هذه الدراسة، ومن ثم التفسير واستخلاص النتائج.

وتأسيساً على ماتقدم فقد تم تقسيم هيكلية البحث على ثلاثة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة، يتناول المبحث الاول نشأة البرنامج النووي الإيراني، أما الثاني فتطرق لاثار البرنامج النووي على المنطقة، لنفرد المبحث الثالث بالتركيز على المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.

المحور الاول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني الى زمن حكم الشاه (محمد رضا بهلوي)¹. والذي ابدى إهتمام مبكر ببرنامج (الذرة من أجل السلام) الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تروج له، وقد حصل الشاه من الولايات المتحدة في عام 1957 على أول مفاعل أبحاث نووي لمركز أمير اباد للابحاث النووية في طهران، وبأشر المفاعل الذي كان بقدرة (5 ميغا واط) أعماله في عام 1967².

وللتأكيد على حسن نوايا البرنامج النووي الايراني، قامت ايران في عام 1970 بالتوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في 1968/7/1، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1970/3/5 بعد مصادقة البرلمان الايراني³.

وكان هدف الشاه من تطوير البرنامج النووي هو تقليل الاستهلاك الداخلي للنفط وتوسيع البنية الاساسية الصناعية لإيران، وأدى ذلك الى وضع خطة طموحة تهدف الى انشاء 23 محطة طاقة نووية في كل أنحاء ايران كان من المفروض أن تعمل في منتصف التسعينات⁴.

كذلك تم التعاون النووي بين إيران وكل من فرنسا والمانيا الغربية يسير على قدم وساق. فقد اتجهت جهود التعاون النووي الايراني نحو فرنسا، حيث اتفقت الحكومة الايرانية في عام 1974 مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية على

1. نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية: الطموحات الامبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، 2008، ص228.

2- فهد مزبان خزار، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الأيراني: رؤية جيوبولتيكية استشرافية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة المجلد 39، العدد 1-2، 2011، ص21.

3- فاطمة ابراهيم جمعة، المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الايراني، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص4.

4- كريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية-الإسرائيلية- الأمريكية، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2011، ص130.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

انشاء محطة للطاقة النووية في إيران، وفق صيغة قدمت إيران بموجبها قرصاً للمفوضية بحوالي بليون دولار، على ان تحصل حكومة ايران على 10% من أسهم المحطة ، مع إمكانية رفع نصيب ايران الى حوالي 15% في السنوات اللاحقة، كما طلبت من فرنسا انذاك مساعدة ايران في المسائل المتعلقة بمعالجة اليورانيوم وهو ما قاد لاحقاً الى موافقة ايران في عام 1977 على تقديم دفعات مالية إضافية للمفوضية الفرنسية اضافة الى الخدمات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، ولكن التعاون الاكثر أهمية هو ذلك التعاون الذي تم بين إيران وألمانيا العربية ، حيث وقعت في تشرين الثاني 1974 اتفاقات لشراء مفاعلين في منطقة بوشهر في جنوب إيران، وقد بدأ فريق الماني في اب 1975 العمل في مفاعلات بوشهر عقب التوقيع على خطاب نوايا بين الجانبين.¹

وفي هذا الإطار سار البرنامج النووي الإيراني في اتجاهين متوازيين لتحقيق هذا الهدف: الأول: يتمثل في وضع أسس البنية الأساسية والتنظيمية الوطنية الإيرانية في المجال النووي. الثاني: التوسع في التعاون مع العالم الخارجي في المجالات النووية من أجل الحصول على المعرفة النووية المتطورة، والاعتماد بصفة خاصة في ذلك على الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، لذا تم وضع خطة لإقامة أكثر من عشرين مفاعلاً نووياً عبر البلاد توقع لها أن تبدأ في العمل منتصف التسعينات، وتمكن الشاه من شراء ستة مفاعلات إضافة إلى التباحث مع ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة لشراء عشرة مفاعلات أخرى بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 30 بليون دولار، تخصص لهذا الغرض على مدار العقد القادمين، وإرسال آلاف الإيرانيين لاكتساب الخبرات العملية في المجال النووي في فرنسا وألمانيا والهند والمملكة المتحدة وأمريكا.²

إلا ان قيام الثورة الاسلامية الايرانية في 1979 جاءت بسياسة مغايرة للتوجه النووي الإيراني بسبب المواقف الجديدة للثورة الاسلامية وسياسة رجال الدين في إيران تجاه الغرب، التي شهدت تراجعاً كبيراً في التوجه النووي من خلال إنهاء الاتفاقيات مع الولايات المتحدة بما فيها الاتفاقيات النووية وإنهاء عمل الشركات التي كانت تستعد لبناء مفاعلين، وعلى الرغم من التصريحات التي أطلقتها إيران حول عدم رغبتها في مواصلة البرنامج النووي، إلا انها كانت مهتمة بمواصلة العمل وبدأت باستئناف العمل في مفاعل بوشهر عام 1984، التي يعدها بعض المختصين إعادة احياء

1 - عدنان أبو ناصر، الملف النووي الإيراني من التأسيس الى التسييس، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 46-47، 2013، ص 149.

2- عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني.. النشأة والتطور، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019، ص4.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

البرنامج النووي¹. وبدأت تسعى للحصول على الدعم الخارجي من عدة دول فوِّقت مع باكستان عام 1986 اتفاقية تعاون في المجال النووي تقوم باكستان بمقتضاه بتدريب العلماء والفنيين الإيرانيين ومن ثم وقعت اتفاقاً مع الأرجنتين عام 1987 للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب للأغراض السلمية، كما سعت إلى توقيع اتفاق آخر مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من عام (1988 – 1989) للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لأجراء التجارب النووية².

وجاء الاهتمام بتوسيع نطاق التعاون النووي مع العالم الخارجي للمساعدة في تنفيذ برنامجها النووي، فرفض الغرب مساعدة إيران في إكمال بناء مفاعلها الأول، فما كان من إيران إلا أن لجأت إلى الدول غير الغربية، ومنها الاتحاد السوفيتي (السابق) ومن بعده روسيا، والصين، والأرجنتين، والهند³.

وكان التعاون النووي الصيني الإيراني الأكبر نطاقاً والأكثر اتساعاً فقد حصلت إيران من الصين في عام 1987 على جهاز صغير للطرد المركزي لأغراض تجريبية في مجال فصل نظائر اليورانيوم، وجري تركيبه في مركز أصفهان للبحوث النووية، وأدى هذا التطور إلى شيوع تكهنات لدى العديد من المحللين الغربيين بأن مركز أصفهان للبحوث النووية أصبح يحتوي على قدرات للمعالجة في جميع مراحل دورة الوقود النووي، وكان التخوف وقتذاك من هذا التعاون على الرغم من أن الجهاز أصغر بكثير من القيام بتخصيب اليورانيوم بمستوي عالي حيث أن قدرته لا تزيد عن 36.5 % ولكن التخوف من أن تتمكن إيران من خلال تكنولوجيا الهندسة العكسية من أن تنتج أعداد أكبر من هذه الأجهزة. وفي عام 1991 باعت الصين لإيران جهاز سيكلترون يتم تركيبه في مدينة خرج بحلول عام 1991 كما بدأت الصين في بناء مفاعل نووي طاقته 27 ميغا وات في أصفهان في سبتمبر 1991. وقد تركز التعاون النووي بين الدولتين في جانب هام منه على تدريب الكوادر البشرية، حيث دأبت إيران على إرسال المهندسين والفنيين التابعين لمنظمة الطاقة النووية للتدريب في الصين على المجالات المرتبة بالمفاعلات النووية⁴.

1- بهاء عدنان السعري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 ايلول عام 2001، سلسلة جامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2012، ص179.

2- عبد الله فالج المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص10.

3- فاطمة إبراهيم جمعة، مصدر سبق ذكره، ص11.

4- عمر الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص11-12.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وبالتالي، فإن التعاون الإيراني - الروسي كان بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992 فقد وفر ذلك لإيران إحتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً وليس فقط المفاعلات البحثية صغيرة الحجم، وبسبب الضغوط الأمريكية لم يتم الإعلان رسمياً عن وجه التعاون الحقيقي حتى تشرين الثاني 1994 حيث أعلنت إيران ان روسيا قد أقرت الاتفاقية بمبلغ (800 مليون دولار) لإكمال مفاعل بوشهر وجرى التوقيع الفعلي عليها عام 1995 كما كانت هناك جهود إيرانية من أجل شراء مفاعلين نوويين من روسيا بقدرة (440 ميغا واط) لكلا منهما ومفاعل آخر كبير الحجم للبحوث، أو ما مجموعه خمسة مفاعلات كبيرة لكل منهما قدرة (1300 ميغا واط)¹.

ويتضح مما تقدم أنها استفادت الى أقصى حدّ من المتغيرات الدولية والاقليمية، في تطوير برنامجها النووي، سواء من حيث بناء البنية التحتية أم بذل الجهود للحصول على مواد التشغيل من الخارج، ونجحت في ذلك الى حد كبير.

ودخل البرنامج النووي الإيراني في نقلة حقيقية جديدة منذ عام 2002 اثر قيام جماعة إيرانية معارضة، بكشف معلومات مفصلة عن وجود منشأتين نوويتين غير معلنتين، وقد تم تشخيص إحدى هاتين المنشأتين، والتي تقع على مقربة من مدينة اراك، كمصنع لانتاج الماء الثقيل، أما الأخرى والتي كانت لا تزال قيد الانشاء قرب مدينة ناتانز فقد حددت كمنشأة تحت الارض لغرض انتاج الوقود النووي².

وهكذا ظهر للعلن للمرة الاولى البرنامج النووي الإيراني بعد قيام الثورة الاسلامية، ويقول بعض المراقبين ان المعلومات التي تم كشفها من الجماعة المعارضة كان لها دور في بدء حملات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية اذ قام المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي بتفقد موقعي ناتانز و اراك في شباط 2003 حيث اكتشف فريق المفتشين خرقاً لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وقد اعرب عن الحالة المتقدمة للبرنامج النووي، ومن ثم جاء تقرير الوكالة بتقصير إيران في الإيفاء بالتزاماتها³.

1- منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(200-1979)، مركز الخليج للابحاث، دبي، ص 186.

2- منعم خميس مخلف و ابتهال محمد رضا، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، مجلة قضايا سياسية، جامعة الهيرين، العراق، العدد 34، 2014، ص 192.

3- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسم شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007، ص 14-15.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وعلى الرغم من كل الظروف والملايسات فإن إيران لم تخفِ عزمها عن استمرار جهودها الرامية الى تطوير برنامجها النووي واعتبرت ذلك حقا من حقوقها كدولة مستقلة ذات سيادة وحاولت اخفاء نشاطها النووي عن مراقبي الأمم المتحدة ورفضت تفتيش المراقبين الدوليين لأجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها لتخصيب اليورانيوم الا انها عادت واعلنت في نيسان عام 2004 انها ستوقف أنشطة أجهزة الطرد المركزي وذلك قبل موعد زيارة المفتشين التابع للامم المتحدة، كما قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوجيه الادانة الى ايران بسبب اخفاء معلومات خاصة ببرنامجها النووي، وقررت الوكالة عقد اجتماع من اجل اتخاذ قرار بشأن احالة موضوع فرض عقوبات على ايران الى مجلس الامن¹.

وبحلول عام 2005 اكتسبت تفاعلات البرنامج النووي الإيراني المزيد من التوتر وذلك بسبب اصرار إيران على المضي قدما في عمليات تخصيب اليورانيوم على أراضيها، أذ اعلن الايرانيون مرارا أن بمقدورهم قبول أي حلول سلمية للالزمة النووية بشرط منها ألا تتضمن شروطا تقضي بضرورة وقفهم لعمليات تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلاتهم. وحذرت إيران من احالة ملفها الى مجلس الأمن وهذا ماصرح عنه نائب الرئيس الإيراني غلام رضا زادة في ايلول من عام 2005 بالقول " ان احالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الامن سيزيد التوتر في الشرق الأوسط، كما سيولد موجات عنف ستقود الى تفجير الوضع السياسي المتفجر اصلا في المنطقة"، و مع بداية عام 2006 بدأت إيران بإنشاء مصنع لانتاج الماء الثقيل في مجمع اراك، ويشير رئيس منظمة الطاقة الذرية ويتوقع أن ينتج المصنع 80 طناً سنوياً من الماء الثقيل بنسبة نقاء 80%، و17 طناً بنسبة نقاء 15% وبذلك يكون البرنامج النووي الإيراني قد دخل مرحلة جديدة²

وفي عام 2007، اعلن الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمددي نجاد) دخول بلاده مرحلة الانتاج الصناعي للوقود النووي، في منشأة (ناتانز) النووية بمدينة اصفهان، فيما هدد امين عام المجلس الاعلى للأمن القومي الإيراني، بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اذا ما واصلت الدول الغربية معارضتها لانشطة إيران النووية³.

1. محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2009، ص23.

2. إياد طارق عبد المجيد، الانتشار النووي واثره في استراتيجية الردع والامن الاقليمي مابعد الحرب الباردة: دراسة في الشرق الاوسط نموذجاً، اطروحة دكتوراه،

كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص136.

3. مخاوف أمريكية من انتاج إيران اليورانيوم المخصب بمعدلات صناعية، موقع ايلاف، 9/ابريل/2007.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وعلى الرغم من زيادة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن وتشديد الرقابة على التعاملات الاقتصادية والمصرفية فإن إيران لم تستجب لعروض مجموعة 1+5 (خمسة أعضاء مجلس الأمن وألمانيا) عام 2008 التي كانت تهدف منه إيقاف إيران تخصيصها لليورانيوم مقابل تعاون هذه الدول معها في برنامجها النووي , وقدمت كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا في تشرين الأول 2009 مقترح حول تخصيص اليورانيوم الإيراني في الخارج ولكن إيران رفضت ذلك على لسان وزير خارجيتها آنذاك منوشهر متقي مما دفع الحكومة الأمريكية الى الضغط على أعضاء مجلس الأمن لفرض عقوبات أكثر قسوة على إيران¹.

وجاء الرد الإيراني بتوقيع إيران اتفاقاً مع كل من تركيا والبرازيل في ايار 2010 نص على نقل إيران لليورانيوم مُنخفض التخصيب بنسبة (3.5%) إلى تركيا لمُبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة (20%)، وكانت إيران رفضت اقتراحاً يُنص على إرسال 1200 كيلوجرام من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول في المقابل على وقود من روسيا وفرنسا لمُفاعل الأبحاث الطبية في طهران، وهو ما يُؤكد إصرار إيران على إمتلاك القُدرات النووية وخصوصاً عمليات التخصيب².

اعتبرت الدول الغربية هذا الاتفاق مراوغة من إيران لكسب المزيد من الوقت، حيث زادت نسبة اليورانيوم المخصب التي تمتلكها إيران أكثر من 1200 كلف التي كانت تنوي إيران تسليمها الى تركيا بغرض التبادل مع مجموعة فيينا، في ظل استمرار إيران تخصيصها لليورانيوم منذ طرح مسودة اتفاق فيينا في تشرين الأول 2009 الى موعد اتفاق تبادل اليورانيوم في ايار 2010³.

ومع نهاية عام 2011 تزايدت بشكل كبير مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه بعض جوانب البرنامج النووي الإيراني وانتقلت هذه النخاوف الى اتهامات صريحة لإيران بعدم التعاون مع الوكالة الدولية لتبديد المخاوف، وقبامها بالعديد من

1.. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص28.

2. بهاء عدنان السعيري، مصدر سبق ذكره، ص181.

3. عبد الفتاح علي الرشيدان ورنا عبد العزيز خماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016، المركز العربي لايبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012، ص23.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

الانشطة والتجارب, واجراء ابحاث تضمنت نماذج محاكاة بالكمبيوتر, وقيام ايران بالاعداد لاجراء تجارب نووية من خلال اختبار أجهزة خاصة في ممرات تحت الارض, و هو مازاد من مخاوف المجتمع الدولي وقوض الثقة بالادعاءات ليرانية بسلمية برنامجهم النووي¹.

وفي عام 2012 قدمت مجموعة 1+5 عرضا لطهران يقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% بدلا من وقفه في مقابل تخفيف العقوبات على قطاع البتروكيماويات, الا ان إيران رفضت العرض لان قطاع العقوبات الذي يشمل الرفع لايشكل جوهر العقوبات المفروضة على إيران, وقدمت إيران في المقابل في تموز 2012 اقتراحا يتضمن تسع خطوات, تقضي برفع تدريجي للعقوبات الغربية يقابله وقف التخصيب في منشأة فردو وتضمن الاقتراح امكانية استئناف إيران برنامج التخصيب بالكامل في حال اخفاق المفاوضات, غير ان الادارة الامريكية رفضت الاقتراح الإيراني لعدم توافره على ضمانات تؤكد ان إيران لايمكن ان تنتج سلاحا نوويا, واستمرت جولات المفاوضات الإيرانية – الغربية, من دون ان تحقق ما يؤدي الى حل فعلي لازمة البرنامج النووي الإيراني².

وفي تشرين الثاني عام 2013 توصلت إيران ومجموعة 1+5 الى خطة عمل مشتركة, اذ تعهدت إيران بموجها بتعليق برامجها النووية بشكل جزئي وبعد اشهر طويلة من المفاوضات, توصلت الاطراف اخير في 2 نيسان 2015 الى اتفاقية نووية سياسية, تنص على ابرام اتفاق نهائي يفلق الملف النووي الإيراني في حزيران 2015 وقد عرف هذا الاتفاق باتفاقية لوزان والذي اعتبر اتفاقا اطارياً مهد الطريق لاتفاق النهائي في فيينا يوم الثلاثاء 14 تموز والذي اطلق عليه اسم خطة العمل المشترك الشاملة والتي حظيت بموافقة مجلس الامن الدولي بالاجماع 2015³.

ومن ثم هناك مجموعة من الدوافع التي تُقف وراء اصرار إيران على تطوير البرنامج النووي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. وسام العكلة, التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟, دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر, دير الزور, ط1, 2013 ص244.
2. جمال مظلوم وممدوح حامد عطية, أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج, المكتبة الاكاديمية, القاهرة, ط1, 2011, ص164.
3. تطورت الاحداث في ملف البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب الولايات المتحدة الاحادي من الاتفاق النووي مع مجموعة 1+5 وصولا الى فرض العقوبات الاقتصادية كان أبرزها في اغسطس 2018 وتبعها في نوفمبر 2018 ومن ثم عقوبات في ابريل 2019 وذلك رغم معارضة الجانب الاوربي للانسحاب.
4. سناء نوبي, المشروع النووي الإيراني وانعكاسه على منطقة الشرق الأوسط (1957-2010), مذكرة لنيل شهادة الماجستير, جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2015, ص35.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

1-الدوافع الاقتصادية: تشير الحكومة الإيرانية الى ان البرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين نحو 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، لاسيما في ضوء الزيادة السكانية الكبيرة وخطط التنمية الاقتصادية ستزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران، وتشير الحكومة الإيرانية الى أنها لاتسعى فقط الى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، وتوجيهها نحو التصدير من اجل الحصول على العائدات المالية , لاسيما في ظل التاكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات الأمريكية التي أدت الى منع إيران من زيادة قدراتها الانتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي¹.

2- الدوافع العسكرية: هناك ما يُشبه الإجماع على أن دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى أن الفكر الإستراتيجي الإيراني يرى ان على إيران لا بد وأن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، اذ ان رؤية ايران الاستراتيجية واضحة في كونها تريد ان تكون القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة، فايران تتعامل مع الضغوطات الدولية من خلال تكتيك يقوم على التهمين من قيمة وفاعلية الاجراءات من خلال تعاملها مع الازمة من موقف القوة تجاه الاجراءات العقابية المحتملة ضدها , كما انطلقت من واقع البحث عن المصالح المشتركة مع الاطراف المعنية , وطبقت في ذلك مايعرف باستراتيجية" الادارة بالطمأنة" والتي هي في واقع الامر تقوم على مبدأ بناء الثقة لدى مختلف الاطراف كتأكيد إيران على ان كل ماتقوم به واضح بأن برنامجها النووي هو للاغراض السلمية فقط وليس لاغراض التسليح النووي².

3- الدوافع السياسية والاستراتيجية: حيث تندرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمية ودولياً، اذ تسعى السياسة الخارجية الإيرانية على بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية. والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الإستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وهي لتحقيقها ذلك تسعى الى وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي الناتج عن امكانية الافادة من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية، ويتحدد ذلك بمقومات القوة التي تملكها إيران من جهة وبطبيعة علاقاتها في محيطها الاقليمي من جهة اخرى، والثاني استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي

1 - سناء نوبي، المشروع النووي الإيراني وانعكاسه على منطقة الشرق الأوسط (1957- 2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص35.

2. دلال بحري وكريمة عباسي، التفكير الاستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، 2017، ص67.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

مستمد من الإسلام. ولذلك، فإن البرنامج النووي يُمكن أن يُقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية¹.

4-الدوافع القومية والدينية : تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها ماثلة دوماً في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن، وتكشف عن ذلك تصريحات القيادة الإيرانية المناهضة للدول الكبرى، وسعيها لإيراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واستمرارها بكيل الاتهامات، واتهام الغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة².

وعند تتبع سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني في السابق، فضلاً عن استغلال نفوذها وتأثيرها الديني. كما ينبع هدف تملك القدرة النووية من الفكر الثوري الإيراني، والذي تهدف من خلاله إيران إلى قيادة العالم الإسلامي في مواجهه التيارات الإسلامية وتري إيران أن باكستان قد سبقتها في مجال التقنية النووية بامتلاك السلاح النووي وهي لابد من أن تلحق بها، وكذلك فإن التقدير السياسي للموقف عند إحياء الحركة الإسلامية الإيرانية أن الدول العربية والغربية ستصدي لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لذا فإن على إيران امتلاك وسيلة الردع النووي لمواجهة هذه الدول³.

المحور الثاني: اثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي

ان اثار البرنامج النووي الايراني على الخليج والمنطقة تنطلق من طبيعة البرنامج العسكرية وهذا ماتؤكدده وجهة النظر الغربية وخاصة الامريكية منها وذلك لان الطبيعة السلمية للبرنامج ترجح ان لا يكون له تأثير على هذه المنطقة وانه يقتصر على توليد الطاقة الكهربائية وفق وجهة النظر الإيرانية وبهذا قديصبح عاملا يفضي الى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة عندما يصدر الفائض من هذه الطاقة الى الدول المجاورة التي تعاني نقصا منها , ومن الجانب الاخر فأن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني وعدم اكتمال جوانبه الفنية يسهم في استمرار الشكوك حول أهداف هذا البرنامج ويجعل من الاثار التي يخلقها أمرا غير محدد الملامح, مما يبقي الاحتمالات مفتوحة

1- محمد صادق اسماعيل، إيران الى اين من الشاه الى نجاد، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2010، ص218.

2- عمرو محمد إبراهيم وأمال محمود محمد عبد المجيد، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2016/2/27.

<http://democraticas.ed>

3- عمر الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص31.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

على نهايتها وهذه الاحتمالات تكون مرتبطة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية , وبالتحولات التي تحصل في بيئة ايران الخارجية اقليميا ودوليا وعليه فان البرنامج النووي الإيراني قد خلق توجسا وقلقا لدى دول مجلس التعاون الخليجي من الاثار المحتملة التي ترافقه, وماقد ينجم عنه من من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي وذلك استنادا لخبرتها التاريخية مع الطموحات الإيرانية في المنطقة¹.

لاشك ان البرنامج النووي يثير الكثير من القلق في منطقة الخليج العربي, هذا وتتعامل دول المنطقة مع هذا الملف بحذر شديد حيث تخشى اثاره الامنية والبيئية خاصة في ظل التهديدات التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات الى المواقع النووية الإيرانية وهو مايشكل كارثة بكل المقاييس خاصة بالنسبة لدول الجوار التي سوف تكون معنية بالضرر مباشرة².

وفي هذا الاطار, فقد اشار الامين المساعد للشؤون السياسية في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي سعد العمار الى " ان البرنامج النووي الإيراني والتسلح الإيراني , الذي يفوق حاجة إيران الدفاعية المشروعة. يثير قلق ومخاوف دول المجلس, لان لهذا البرنامج مخاطره البيئية والامنية المباشرة على دول الخليج, وهي مخاطر قد تنتج من تسرب نووي في مياه الخليج, او من مواجهة مسلحة غير محسوبة العواقب³.

تعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

أ-تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج وذلك من خلال: الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، اذ أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو للشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى ، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب⁴.

1 - علي زياد العلي، أمن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والاقليمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص.ص237-238.

2 - فراحنية فوزي، البرنامج النووي الإيراني في ظل التحديات الاقليمية والدولية (1967-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد مضياف، الجزائر، ص65.

3 - سليم كاطع علي، البرنامج النووي الإيراني واثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق العدد55، 2016، ص83.

4 - وسام العكلة، مصدر سبق ذكره، ص345.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية و القطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية ، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، لأن إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية أخرى، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد¹.

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة ، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج التي ترى في الوجود الاجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات²

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي .

1- عدنان أبو ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 149.

2- اياد رشيد محمد الكريم، أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، العدد 10، 2017، ص 17.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وثانها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها¹.

وثالثها: امتلاك إيران للسلح النووي من شأنه أن يقوض الخطوات كافة التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض².

ج- الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة.

وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين³.

د- مآزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب:

يعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلح النووي، إذ أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، ، لطالما شددت ولا تزال تشدد فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية ، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً. بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة

1- خليل حسين، قمة الرياض والهواجس الامنية الخليجية الإيرانية، ميدل ستار اونلاين، 2006/12/15.

<https://middle-east-online.com>

2- وسام العكلة، مصدر سبق ذكره، ص348.

3- سيد حسين، إيران والعرب، حدود الدم والدين والسياسة، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص377.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي

م.د. إياد طارق عبد المجيد

استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنية ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي¹.

المحور الثالث: المواقف الرسمية لدول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعبها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية². لذلك نجد مواقفها العلنية تُحذ الخيارات الدبلوماسية على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التحوُّف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقدرات نووية عسكرية.

على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفاً علنياً من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلح النووي. وان كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية³.

1- محمد السعيد ادريس، الخليج والازمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 165، 2006، ص102.

2- سناء نويجي، مصدر سبق ذكره، ص66.

3- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص122.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في يناير 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمبي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي¹.

وفي أعقاب اجتماع مجلس التعاون الخليجي في 2006 في الرياض، أبدى قادة دول مجلس التعاون قلقهم وهواجسهم إزاء طموحات إيران النووية وطالبوا بأن تكون برامجها ذات مصداقية من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما عارضوا مسألة القيام بتوجيه ضربة عسكرية استباقية من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل².

وجاء في توصيات البيان الختامي الحادي والثلاثين لدول مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي في 2010 الذي دعا إلى ضرورة استمرار المشاورات بين الدول الغربية وإيران بهدف التوصل إلى حل سلمي وتحقيق أمن واستقرار المنطقة ودعوة إيران إلى الاستجابة لمساعي دول الخليج والمجتمع الدولي وحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والتأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، فرغم

1- محمد أمين أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص94.

2- عمار حميد ياسين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاسه على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص101.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

القلق الخليجي من البرنامج النووي الإيراني إلا أنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران وذلك انطلاقاً من العلاقات المتنوعة بينها وبين إيران¹.

وتعكس تصريحات المسؤولين في الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني فقد تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني , وان كان الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها , وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحة لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي , وايد الفيصل ضرورة الحل الدبلوماسي للامزمة , وانه لم يخف تشاؤمه وتخوفه من هذا الحل, ودعا الرئيس الإيراني أحمدني نجاد الى اتباع سياسة معتدلة كما دعا الى جعل منطقة الخليج خالية من اسلحة الدمار الشامل².

أما الموقف العماني فقد ذكره الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا محن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميغاوات"³.

وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زيارته للولايات المتحدة "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران. كما أكد وزير خارجية قطر اننا نحرص دائما على ان يتم حل كل المواضيع التي تتعلق بالمنطقة بشكل سلمي, وخصوصا ان علاقات مهمة تربطنا بإيران كما دعا الى الحوار بين دول الخليج وإيران بشأن برنامجها النووي تفاديا لزج المنطقة في حرب جديدة كما شدد على اهمية وجود علاقات واضحة وصريحة مع النظام الإيراني⁴.

1- فراحتيه فوزي, مصدر سبق ذكره, ص50 .

2- مغازي البدرابي, النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي, مجلة اراء الخليج, العدد 17, 2006, ص96.

3- جمال مظلوم وممدوح حامد عطية, الصراع النووي في قارة اسيا, المكتبة الاكاديمية, القاهرة, 2010, ص 283.

4- عرفات علي جرجون, قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء .. أعداء, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ط1, 2016, ص141.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وفي كلمة وجهها الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لرؤساء تحرير الصحف الكويتية بتاريخ 2007/9/9 حدد موقف دولة الكويت من هذا البرنامج في ثلاثة مبادئ هي تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري لازمة، الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المطالبة بشرق اوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل¹.

أما الموقف البحريني فقد ذكره وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة "إذا كان البرنامج مخصصاً للاستخدامات السلمية فليس هناك ثمة تهديد وليس هناك ما يمنع من التفكير بمصادر طاقة جديدة لدى إيران أو سواها من الدول"، واضاف ان الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين أكد في لقائه المفتوح مع رؤساء تحرير الصحف العربية ان على إيران كسب ثقة المجتمع الدولي لأن هناك اجراءات يجب ان تتبع لضمان تأييدنا، والترحيب بالاستخدام النووي السلمي ومن هنا فإن الخطورة الحقيقية هي انتشار الاسلحة النووية في المنطقة والتهديد باستخدامها في النزاعات الاقليمية وبالتالي فإن الاضرار التي تلحق بالمنطقة ليست من كونها طرفاً في الصراع بل لأنها تقع في ساحة الصراع².

أما الموقف الاماراتي فقد ذكره رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان بقوله ان موقف الامارات يدعو الى نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الاوسط مشيراً في الوقت نفسه الى ان البرنامج النووي الإيراني بات مسألة دولية خارج عن النطاق الاقليمي للخليج³.

وهكذا نجد موقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء البرنامج النووي يتلخص بأن هذه الدول تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق اقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الاوسط عامة ويشمل (اسرائيل) بشكل خاص، هدفه ترسيخ الاسس القانونية لاعلان المنطقة منزوعة السلاح النووي، أو منطقة خالية من أسلحة الدمار

1- عبد الله سعد العتيبي، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: دولة الكويت دراسة حالة (2011-1997)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص90.

2- وزير الداخلية البحريني، أزمة الملف النووي الإيراني تؤثر في استقرار المنطقة، صحيفة الاتحاد، 2006/9/10.

Alittihad.ae/article/72018/2006

3- فهد ميزان خزار، مصدر سبق ذكره، ص37.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

الشامل، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن يتم ابتكار آلية دائمة وفعالة لتنفيذ ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية خاصة للاغراض السلمية.¹

وعليه فإن موقف دول الخليج من البرنامج النووي الإيراني عكس النظرة السياسية التي تنتهجها دول مجلس التعاون، فمهما يكن من تباينات فإنها لا تلغي واقع الجغرافيا السياسية للمنطقة بخاصة ان العلاقات الإيرانية-الخليجية ليست مقتصرة على الملف النووي وحده فعلى الرغم من ان العلاقات الإيرانية الخليجية قد شابهت بعض التوتر منذ قيام الثورة الاسلامية الإيرانية، إلا أن بعض دول الخليج مثل قطر وعمان قد حافظت على علاقات قوية مع ايران خاصة وان مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والامني بين إيران وعمان تحديداً كما تعكس الملامح العامة للتفاعلات السابقة بين ايران والدول الخليجية حرصاً ايرانياً على توطيد العلاقات مع تلك الدول، وفي هذا المجال حرصت إيران بشكل دائم على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي عبر الاطر الدبلوماسية والوفود الرسمية.²

أما بخصوص الاتفاق النووي فمن الأجدد بداية، ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج من هذا الاتفاق. بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية، فقد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية. والتوصل لمرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.³

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، لا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة، أخذ التمايز والتباين في المواقف الخليجية يظهر، حيث سارعت الإمارات

1- هيفاء مهودر، موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 1-2، 2009، ص 147.

2- هاشم اجريد الخوالدة، السياسة الامريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (2012-1991)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013، ص 51.

3- محمد عز العرب، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، مجلة اوراق الشرق الاوسط العدد 62، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، 2014، ص 130.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة، فقد أكد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد ترحيب الإمارات بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي¹. وأكدت الكويت مراراً على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما أكدت البحرين لمجلس التعاون إن الاتفاق النووي مع إيران يصب في استقرار المنطقة، وكذلك أكدت قطر عن ترحيبها بالاتفاق النووي وأعربت عن أملها ان يسهم هذا الاتفاق في السلام والاستقرار في المنطقة.

في حين كانت سلطنة عمان طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات الرسمية منذ البداية بالتوازي مع المفاوضات العلنية، الامر الذي لم تطلع السلطنة عليه دول مجلس التعاون وذلك لمقتضيات السرية، وعلى الرغم من ذلك أكد وزير الخارجية في سلطنة عمان ان الاطراف التي شاركت في المفاوضات كانت لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حل سياسي للأزمة، الامر الذي سينعكس على الاستقرار في عموم المنطقة².

أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق النووي، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية أنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني³.

إن ما ينبغي إبرازه من الاتفاق النووي الإيراني الغربي تداعياته على دول الخليج، إذ أعربت مجموعة من دول الخليج بأن يبقى الاتفاق مصدر قلق للدول الخليجية بسبب أن الاتفاق ركز على المصالح الأمريكية ولم يراعِ هواجس دول الخليج، ولاسيما فيما يتعلق بتعاضم نفوذ إيران من دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، أي لأن ثمة تخوفات خليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية تعدّها أحد الأوراق الرئيسية متمثلة في سورية ولبنان والعراق واليمن، ثم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح طهران هامشاً أكبر للمناورة¹.

3 - احمد رشدي عرفات وعلاء الدين، تأثير البرنامج النووي الإيراني على الامن القومي لدول الخليج العربي، المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2017/7/5.

<http://efsregypt.org>

4 - زينب عبد الله، موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 1، 2018، ص342.

5- مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية- الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص63.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

وفي اطار ماتقدم فان ملف البرنامج النووي الإيراني يعد من أعقد الملفات التي تواجه صانع القرار في دول الخليج لما يحتوي عليه من تناقضات وبينما تشعر دول المجلس بالقلق ازاء استمرار ايران في تطوير برنامجها النووي إلا انها تشعر بنفس الدرجة من القلق إزاء احتمال تعرض المنشآت الإيرانية النووية للهجوم , لان مثل هذا العنف قد يتسبب في قلاقل عبر الحدود , إما في شكل رد فعل إيراني ضدهم أو ضد المصالح الامريكية في المنطقة أو في شكل حالة من الفوضى الاقليمية التي قد تقدم إيران على احداثها, ومعظم دول الخليج تؤيد الحل الدبلوماسي للزمة الإيرانية ولكن ذلك لا يمنع المخاوف بأن يأتي هذا الحل على حساب مصالح هذه الدول, على الاقل من خلال اذعان الولايات المتحدة واعترافها بالهيمنة الايرانية على الخليج من هنا جاء اختيار دول مجلس التعاون المتوازن بأن تجري التهدئة وابرارز دعمها للجهود الدبلوماسية لحل الزمة النووية مع جهود لابعاد شظايا الزمة النووية بقدر الامكان².

الخاتمة

توصلت الدراسة التي تناولت البحث في واحد من اهم القضايا على الساحة الاقليمية والدولية وهو البرنامج النووي الإيراني الذي يعد أحد أبرز المخاطر و التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فقد خلق البرنامج فرض وقائع جديدة في سباق التسليح في المنطقة, بما يشكل تهديداً حقيقياً للمصالح القومية لدول الخليج نظراً للطبيعة التي ربما يحملها ذلك البرنامج والتي لا تخرج عن الطبيعة العسكرية.

لقد ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية في غالبه يسوده التوتر, رغم الروابط التي تفرضها الجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة, وظل التعقيد حائلاً دون تحسن هذه العلاقات في كثير من الأحيان ووصولها إلى مستوى التعاون يمكن من خلاله الوصول للحلول لكثير من القضايا المتعلقة ابرزها البرنامج النووي الايراني.

ولاشك في أن دول الخليج تدرك أن المساعي الايرانية بامتلاك الطاقة النووية للاغراض السلمية هو حق من حقوق أي دولة, إلا ان تطوير القدرة النووية الايرانية بعيداً عن الالتزامات الدولية يعد عاملاً اخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة, ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المنظور البعيد, ومع التسليم بتلك القناعة إلا ان الدول الخليجية لم تقر الية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها بين الولايات المتحدة وإيران وهو أمر محتمل وتبقى الدول الخليجية الست في ظل المناخ الاقليمي المتوتر وحالة الاستقطاب الحادة بالرغم من قلقها من البرنامج فانها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد ايران, وذلك انطلاقاً من تباين وجهات نظر تلك الدول, و العلاقات المتنوعة بين

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

ايران والدول الخليجية الست , وكما ان تلك الدول ترى ان انهاء هذا الملف وتداعياته على المنطقة يتم من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية هو الحل الامثل.

إنّ الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية لم يضع حلولاً للتحديات التي تواجه أمن دول مجلس الخليج العربي، بل يمكن اعتباره مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين دول مجلس التعاون وإيران، وبالتالي فإن ما تردد من أن الاتفاق النووي من شأنه تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة أمر ليس صحيحاً، حيث أن ذلك الاتفاق يعد مأسسة للدور الإقليمي السلمي لإيران حيث اشترطت دول المنطقة ان يكون الاتفاق بوابة لجعل المنطقة خالية من الاسلحة النووية .

ويبقى الأثر المباشر لإرادة إيران من امتلاكها للبرنامج النووي من خلال سعيها في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج العربي، وهذا ما يزيد من معضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وذلك في ظل غموض النوايا الإيرانية، واستمرار الخلاف ما بين إيران ودول الخليج العربي حول ما يتعلق بالترتيبات الأمنية في المنطقة وعدم التدخل الإيراني بشؤون دول المنطقة.

1. إياد رشيد محمد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص23.

2 سعد مجبل فلاح الهبيدة، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2013، ص99.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

المصادر

اولا:الكتب العربية والمترجمة

- 1- بهاء عدنان السعبري, الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 ايلول عام 2001, سلسلة جامعية, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012.
- 2- جمال مظلوم وممدوح حامد عطية, أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج, المكتبة الاكاديمية, القاهرة, ط1, 2011.
- 3- _____, الصراع النووي في قارة اسيا, المكتبة الاكاديمية, القاهرة, 2010.
- 4- رياض الراوي, البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط. دار الاوائل للنشر والتوزيع, دمشق, ط2, 2008.
- 5- زكريا حسين, أزمة البرنامج النووي الإيراني: التحديات المتبادلة الإيرانية- الإسرائيلية- الأمريكية, مؤسسة حورس الدولية, الاسكندرية, 2011.
- 6- سيد حسين, ايران والعرب, حدود الدم والدين والسياسة , دار كنوز للنشر والتوزيع, القاهرة, 2011.
- 7- عبد الفتاح علي الرشيدان وورنا عبد العزيز خماش, تركيا والبرنامج النووي الإيراني : حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016, المركز العربي لالبحاث ودراسة السياسات, بيروت, ط1, 2012.
- 8- عرفات علي جرغون, قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء .. أعداء, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, ط1, 2016.
- 9- عصام نايل المجالي, تأثير التسليح الإيراني على الامن الخليجي, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, ط1, 2012.
- 10- عطا محمد زهرة, البرنامج النووي الإيراني, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, 2015.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

11- علي زياد العلي, أمن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والاقليمية, دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان, ط1, 2016.

12- محمد صادق اسماعيل, إيران الى اين من الشاه الى نجاد, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2010.

13- محمد نور الدين عبد المنعم, النشاط النووي الايراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, 2009.

14- منصور حسن العتيبي, السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-200), مركز الخليج للابحاث, دبي

15- نزار عبد القادر, إيران والقنبلة النووية: الطموحات الامبراطورية, المكتبة الدولية, بيروت, 2008.

16- وسام العكلة, التحدي النووي الايراني: حقيقة أم وهم؟ دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر, دير الزور, ط1, 2013.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- اياد طارق عبد المجيد, الانتشار النووي واثره على استراتيجية الردع والامن الاقليمي مابعد الحرب الباردة : دراسة في الشرق الاوسط نموذجاً, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2016.

2- سعد مجبل فلاح الهبيدة, البرنامج النووي الايراني واثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012), رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2013.

3- سناء نويجي, المشروع النووي الايراني وانعكاسه على منطقة الشرق الأوسط (1957-2010), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد خيضر, الجزائر, 2015.

4- عبد الله سعد العتيبي, الازمة الامريكية الايرانية وانعكاسها على أمن الخليج العربي: دولة الكويت دراسة حالة (1997-2011), رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, 2012.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

5- عبد الله فالح المطيري, أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني, رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2011.

6- فاطمة ابراهيم جمعة, المثلث الاوراسي والبرنامج النووي الإيراني, رسالة ماجستير في الدراسات الدولية, جامعة بيرزيت, فلسطين, 2011.

7- فراحتية فوزي, البرنامج النووي الإيراني في ظل التحديات الاقليمية والدولية (1967-2009), مذكرة لنيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة محمد مضياف, الجزائر, 2018.

8- محمد أمين أحمد هليل, العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق (2003-2011), رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2011.

9- هاشم اجريد الخوالدة, السياسة الامريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991-2012), رسالة ماجستير في العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2013.

ثالثا: الدوريات

1- اياد رشيد محمد الكريم, أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني, مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية, مركز جيل البحث العلمي, طرابلس, العدد 10, 2017.

2- دلال بحري وكريمة عباسي, التفكير الاستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والايديولوجيا, المجلة الجزائرية للامم والتنمية, جامعة باتنة, الجزائر, العدد 11, 2017.

3- زينب عبد الله, موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني, مجلة مدارات إيرانية, المركز الديمقراطي العربي, برلين, العدد 1, 2018.

4- سليم كاطع علي, البرنامج النووي الإيراني واثره على دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العراق العدد 55, 2016.

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي

م.د. إياد طارق عبد المجيد

5- عدنان ابو ناصر, الملف النووي الإيراني من التأسيس الى التسييس, مجلة الفكر السياسي, اتحاد الكتاب العرب, دمشق, العددان 46-47, 2013.

6- عمار حميد ياسين, البرنامج النووي الايراني وانعكاسه على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي, المجلة السياسية والدولية, جامعة المستنصرية, بغداد, 2011.

7- عمر الشيخ, البرنامج النووي الإيراني.. النشأة والتطور, المعهد المصري للدراسات, القاهرة, 2019.

8- فهد مزبان خزار, موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء أزمة البرنامج النووي الأيراني: رؤية جيوبولتيكية استشرافية, مجلة الخليج العربي, جامعة البصرة, المجلد 39, العدد 1-2, 2011.

9- محمد السعيد ادريس, الخليج والازمة النووية الايرانية, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد 165, 2006.

10- محمد عز العرب, التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الايراني على دول الخليج, مجلة اوراق الشرق الاوسط العدد 62, المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط, 2014.

11- مريم يوسف البلوشي, أثر العلاقات العمانية- الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2017.

12- منعم خميس مخلف و ابتهاج محمد رضا, البرنامج النووي الايراني والعقوبات الاقتصادية, مجلة قضايا سياسية, جامعة النهريين, العراق, العدد 34, 2014.

13- مغازي البدرابي, النووي الايراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي, مجلة آراء الخليج, العدد 17, 2006.

14- هيفاء مهودر, موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني, مركز دراسات الخليج العربي, جامعة البصرة, العدد 1-2, 2009.

رابعاً: المواقع الالكترونية

البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي م.د. إياد طارق عبد المجيد

1-رشدي عرفات وعلاء الدين, تأثير البرنامج النووي الإيراني على الامن القومي لدول الخليج العربي, المركز المصري
للدراستات والابحاث الاستراتيجية, 5/يوليو/2017.

<http://democraticas.ed>

2--خليل حسين, قمة الرياض والهواجس الامنية الخليجية الايرانية, ميدل ستار اونلاين, 15/12/2006.

<https://middle-east-online.com>

3--عمرو محمد ابراهيم وامال محمود محمد عبد المجيد, البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط, المركز
الديمقراطي العربي, برلين, 27/2/2016.

<http://efsregypt.org>

4--مخاوف أمريكية من انتاج إيران اليورانيوم المخصب بمعدلات صناعية, موقع ايلاف, 9/ابريل/2007

<https://elaph.com/amp/Web/Politics/2007/4/225164.html>

5--وزير الداخلية البحريني, أزمة الملف النووي الإيراني تؤثر في استقرار المنطقة, صحيفة الاتحاد, 10/9/2006.

Alittihad.ae/article/72018/2006

الخلافا الاماراتي السعودي حول الازمة اليمانية: اعادة توزيع للأدوارام تضارب للمصالح (2015-
(2019

Emirati – Saudi disagreement over the Yemeni crisis : redistribution of roles or
conflicts of interests 2015 2019

أ. فايزة والي، باحثة دكتوراه في الدراسات السياسية المقارنة
جامعة امحمد بوقرة /بومرداس الجزائر
fayzaspd2016@gmail.com

الملخص

ستناقش هذه الدراسة الازمة اليمانية ومسار العلاقة بين السعودية و الامارات عند بداية تطور الاحداث باليمن وتزايد مؤشرات انهيار الدولة واتجاهها لمصاف الدولة الفاشله وهو ما ادي تكوين تحالف مركزه السعودية و الامارات بالدرجة الاولى، غير انه لوحظ بوادر لخلاف تلوح في الافق خصوصا منذ اقاله رئيس الوزراء السابق خالد بحاح و تشكل المجلس الانتقالي الجنوبي... الخ من احداث وتطورات زادت من بروز هذه الخلافات على السطح ، وبالتالي يكمن الهدف من الدراسة و اهميتها في معرفة مدى اعتبار المصلحة السعودية و الاماراتية في اليمن محدد لطبيعة العلاقة بالمقابل استمرارية السعودية في الاعتماد على الامارات كقوة بالتحالف ومدى تعزيز المحدد العقائدي في اسباب بروز مؤشرات تصدع وخلاف بين القوتين ومدى تاثير تلك المؤشرات ها على مستقبل التحالف وعملياته باليمن .

الكلمات المفتاحية : السعودية ، الامارات، اليمن ، المصالح ، الدور ، الخلاف ، توزيع

Summary

This study will discuss the Yemeni crisis and the course of the relationship between Saudi Arabia and the UAE at the beginning of the development of events in Yemen and the increasing indicators of the collapse of the state and its direction to the net of the failed state, which led to the formation of an alliance centered primarily Saudi Arabia and the United Arab Emirates, but noted signs of disagreement looming Especially since the sacking of former Prime Minister Khaled Bahh and the formation of the Southern Transitional Council... The refore, the purpose of the study and its importance lies in knowing the extent to which the Saudi and Emirati interests in Yemen are considered to be specific to the nature of the relationship in return for Saudi continuity in relying on the UAE as a force in the alliance and the extent to which the specific strengthening The ideological reasons for the emergence of indicators of rift and disagreement between the two forces and the extent of the impact of these indicators on the future of the alliance and its operations in The United States.

Keywords: Saudi Arabia, UAE, Yemen, Interests, Role, Controversy, Distribution

تكتسي اليمن بعدا حضاريا و تاريخيا و استراتيجيا اكسبها اهمية كبرى في نظر القوى الاقليمية والدولية على مدى تاريخها نتيجة موقعها الاستراتيجي و خصوصيته . فمعرفة جغرافيتها يعني فهم كل ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية و اقتصادية و اقليمية و دولية ، ما جعلها محط تنافس دولي واقليمي ما أثر على علاقات الدول الاقليمية على مستوى الدائرة الخليجية . فاليمن من خلال موقعه يعد ممسكا بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الاحمر وما يشكله ذلك من تداخل وثيق بين مضيق هرمز و باب المندب الذي يمثل طريق نقل وهو ما جعله مطمح لعدة دول ومحطة لخدمة مصالحها.

لقد عززت تلك المطامح و المطامح نتيجة الطبيعة التعددية المجتمعية على المستوى القبلي و المذهبي والعقائدي التي تم تسييسها من طرف النظام في الاستثمار بها و الفشل في معالجة اشكالية الإدماج الوطني و كذا استثمارها من طرف القوى الاقليمية كالإمارات و السعودية ، كل ذلك قد أثر على ضعف وأداء مؤسسات الدولة و على مؤسسة الجيش و بروز الولاءات فوق الدولية و دون الدولية . هذه الولاءات اصبغت بطابع مذهبي عقائدي و الذي اصبح محدد لمواقف و سلوك الفاعلين الاقليميين باليمن على راسها السعودية و الامارات .والذي كشف عن مدى اختلاف الاجندات والاهداف الاستراتيجية بينهما.

انطلاقا مما سبق فانه لاشك من وجود تقاطع في الاهداف و الاساليب و الاستراتيجيات لدى قوى التحالف وهو ما ابرز مؤشرات اختلاف بين السعودية و الامارات ركيزتا عمليات التحالف باليمن منذ 2016 بعد عاصفة الحزم نظرا للاهمية التي تكتسبها في اجندات كل من القوتين وما تريدان تحقيقه من اهداف والتي تتقاطع مع بعضها البعض سواء على مستوى الوسائل والأساليب و الاستراتيجيات والادوات العسكرية و الاقتصادية التي تخدم مصالحهما كل ذلك عبر اليمن ، وهو ما من شأنه التاثر في متانة التحالف مستقبلا وعملياته ونفوذ كلا الطرفين .
وعليه فالاشكال المطروح والمراد معالجته و الاجابة عنه .

هل الخلاف بين القوتين ينم عن اعادة توزيع للأدوار و التموقع ام هو نتيجة تضارب المصالح؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة الازمة اليمنية ؟

- الى اي مدى تتقاطع اهداف كل من السعودية و الامارات ؟

الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للأدوار ام تضارب للمصالح (2015-2019) أ. فايزة والي

- ماهي دلالات الخلاف الاماراتي السعودي و مؤشراتته ؟

- ما مستقبل التحالفين الطرفين في ظل مؤشرات الخلاف ؟

وستناقش على ضوء الفرضية التالية

كلما كان الخلاف حول مصالح حيوية فانه يعد تضارب للمصالح وكلما كان الخلاف حول مصالح ثانوية يمكن الاتفاق عليها فيعد ذلك مؤشر على اعادة توزيع للدوار و التموقع ويعد من الخيارات التكتيكية المطروحة للطرفين التي اتفق عليها المحدد لعقائدي لدى السياسه الخارجية الاماراتية و السعودية احد اهم مؤشرات الخلاف واحد اسبابه

الاطار النظري المستخدم

الموضوع من خلال نظرية الدور بحيث اننا سنتطرق لدور واهداف كلا الطرفين باليمن بالاضافة على النظرية الواقعية وتحديد متغير المصلحة، دون اهمال الاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي بحث ان اليمن لها من المقومات ما يجعلها محط اطماع القوتين وهو ما سنستشفه في خضم تطرقنا لمحاو ومضمون الدراسة كذلك سنستخدم في التحليل احد اهم مرنكزات النظرية البنائية التي تتاسس على دور الافكار و الهويات و العقائد على النهج الذي تسلكه السياسة الخارجية للدول .

الاطار المنهجي

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوقوف على حيثيات الازمة اليمنية في بداية الدراسة و توصيف حيثيات هذا الخلاف و كذا المنهج المقارن للاعتماد عليه في عملية المقارنة بين اهداف الامارات و السعودية في اليمن و كذا المنهج السلوكي الذي يستخدم في دراسة سلوكيات كلا القوتين واهم محدداتها اتجاه اليمن وتماشا مع ما سبق فان الدراسة قسمت على المحاور التالية

المحور الأول : طبيعة الازمة اليمنية خصوصيتها

المحور الثاني: اهداف السعودية و الامارات من عملية التحالف وعاصفة الحزم

المحور الثالث: مؤشرات تصدع التحالف الاماراتي السعودي في اليمن

المحور الرابع: مستقبل التحالف السعودي الاماراتي في اليمن

الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للأدوار ام تضارب للمصالح (2015-2019) أ. فايزة والي

المحور الاول: طبيعة الازمة اليمنية وخصوصيتها

تعد الانطلاقة الرسمية للحراك الشعبي اليمني في 15 جانفي 2011 . غير أن القوى الثورية اتفقت على ان تكون تسميتها بثورة 11 فبراير وهو يوم اسقاط الرئيس السابق حسني مبارك من الحكم ،حيث خرجت جموع من اليمنيين الى الساحات والميادين في امانه العاصمة ومحافظات الجمهورية حيث اتفقت على مطلب واحد هو اسقاط النظام وكانت اهم تشكيلات هذا الحراك الشعبي السياسي

المستقلين من مختلف شرائح المجتمع وفئاته

احزاب اللقاء المشترك الي يضم حزب التجمع اليمني للإصلاح،الحزب الإشتراكي اليمني،التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري،حزب البعث العربي الإشتراكي القومي،حزب التجمع السبتمبري،اتحاد القوى الشعبية ،حزب الحق

وحدات منشقة على النظام والتحقت بصفوف الثورة

الذين قدموا استقلالهم من حزب المؤتمر الشعبي العام من دبلوماسيين وموظفين في جهاز الدولة

مشايخ قبائل اليمن التي اعلنت تأييدها للثورة

الحوثيون والحراك الجنوبي¹.

اهم خصائص وسميات المشهد اليمني :

الانقسام : انتج الحراك السياسي قطيعة وفصلا وحدود بين مجموعة القوى القبلية والعسكرية التي عززتها طبيعة المجتمع المتعدد قليا و عشائريا و مذهبيا ، حيث مثلت المجموعة الاولى من القوى التي تحت السلطة الحاكمة انذاك بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة من القوى السياسية خارج اطار السلطة اليمنية التباين كان الصراع بين الشرعيتين احدهما شرعية مثلها السلطة الحاكمة والثانية شرعية ثورية مستغلة الحراك الشعبي الحاصل في الوطن العربي ،ولم يكن الانقسام طائفيا على الرغم من بروز مظاهرها بل كان سياسيا ومثل اعلى درجات الصراع على السلطة واتخذ الانقسام طابعا جغرافيا،بعد انتهت مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على اجراءات من شأنها ان تؤسس لبناء سياسي دستوري في البلاد ،وانحرف المسار اثر هذه الانقسامات الى العنف و اتجهت الامور نحو التسليح و العسكرية في دماج و عمران التي سقطت في أيدي الحوثيين في سبتمبر 2014 فاعل في مرحلة الانتقالية والسيطرة في

¹ فؤاد عبد الجليل الصلاحي، " الثورة اليمنية الخلفية والافاق"، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث، (2012)، ص152-153

صنعاء، كل هذه السياقات حملت انقسامات حزبية فهناك انصار للرئيس السابق عبد الله صالح وهناك خصوم لآل الأحمر وهناك خصوم للتجمع اليمني للإصلاح دون اغفال العامل الجغرافي يتمثل بين الشمال والجنوب و بين الجبل والتل.¹

ومثلما كان هناك انقسام سياسي و جغرافي حصل انقسام على مستوى الجيش منذ اندلاع الثورة الشبابية حيث تعددت ولاءات الجيش الذي يعد اهم عوامل انتصار الحركة الحوثية رغم ما تملك من قوة بشرية ومعدات عسكرية وانضمام عسكريين لصفوف الحركة الحوثية²، وقد لوح علي عبد صالح منذ بداية الحراك السياسي باكتسابه لدعم الجيش فلو حظ من البداية ان الجيش منحاز للرئيس السابق علي عبد الله صالح³ الذي عمل ابان فترة حكمه على تشكيل جيش يكاد يكون جيش عائلي حتى يسيطر على مؤسسات الأمن غير انه في مارس 2011 بدأت بوادر الانشقاق بين مواليين لصالح ومواليين للمتظاهرين حيث اعلن عبد المحسن الأحمر أن قواته ستحمي المتظاهرين و أعلن انشقاقه وأن قواته ستحمي المتظاهرين⁴، إن انقسام و ضعف الجيش تعود الى نواة نشأته المبتية على اساس الولاء العشائري القبلي لضمان الولاء للرئيس السابق⁵، وأبانت عنه الثورة فكان قطاع امن الجيش موالي لعلي محسن الأحمر وقطاع الحرس الجمهوري موالي لعلي عبد الله صالح⁶.

ظهور الفواعل دون الدولة: متمثلة في الحركة الحوثية والحراك الجنوبي و تنظيم القاعدة

الحركة الحوثية⁷: المعروف ان الحركة الحوثية واجهت النظام السياسي اليمني في حكم صالح 6 مواجهات ، غير انها ظهرت كفاعل في معادل الصراع نتيجة ضعف حكومة عبد ربه منصور هادي⁸ فقد ضمنوا نسبة في مؤتمر الحوار الوطني ما بين 2013-2014 ب 25 مقعد اي نسبة 6%، وقد استغلت الحركة سياقات الثورة الشبابية لكسب قاعدة شعبية فأيدت الثورة و شاركو بها ، كما تم الاستثمار في انكشاف الدولة اليمنية و تم الاستيلاء على صنعاء في سبتمبر 2014 بعد

¹ محمد جميع ، "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،سلسلة تحليل السياسات ، 2014.

² حمود ناصر القديمي "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن" ، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2015 ، ص 54

³ بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية"، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، 2018/8/8، شوهد في 20/03/2018 في <http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx>

⁴ Lucas winter, "restructuring Yemen's Military leadership", foreign Military studies office.p02

⁵ Look at :khaled Fattah,A political History of civil Military relation in yemen, Alternative politices, issue1,25-47,(November2010) p.p25-45

⁶ الجيش و الثورة الشعبية في اليمن ،تقدير موقف، المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات،معهد الدوحة ،مارس 2011،ص 5

⁷ حركة زيدية مسلحة تحمل اسم منشها حسين الحوثي الذي قتله النظام السابق في عام 2004، ويحل مكانه الان أخوه عبدالملك الحوثي، ويتبع حوالي 40% من سكان اليمن المذهب الزيدي (وهو فرع من الشيعة متمركز بشكل رئيسي في الشمال الغربي من اليمن في مدينة صعدة تحديدا). ولقراءة لمحة تاريخية يمكنكم الاطلاع على الموقع التالي: <http://www.lesclesdumoyenorient.com/Yemen-des-fractures-toujours.html>

⁸ Aleksander Mitreski, "civil war in Yamen,A comlex conflit wiht multiple futur", policy analyse, Arab center for reserch E policy studies,p01

سلسلة احتجاجات على خلفية ارتفاع اسعار النفط ومشتقاته ورفه الدعم عنها، وتعد اهم عوامل صعودها مابلي : المستوى الداخلي فيتمثل في العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية المذكورة آنفا و عوامل جغرافية ترتبط بانطلاق نشاط الحوثية من صعده ما اكسبها السلاح من الجيش ، و التحالف المصلحي مع على عبد الله صالح ، أما على المستوى الإقليمي فقد نظرت بعض الدول للحركة الحوثية على أنها موازن للنفوذ التيار الاخواني في اليمن المتمثل " الإصلاح " حيث تمكن الإخوان المسلمين بمصر للوصول للحكم وهو ما يشكل تهديد ما إذا وصل الإخوان في اليمن من تهديد لاستقرار العديد من الدول .¹وقدا إدراك الحوثيون ثقلهم السياسي والعسكري الذي يتجلى في اتفاق السلم والشراكة الوطنية القاضي بتشكيل حكومة كفاءات وهو أهم مطالبها، تعيين مستشاري الرئيس من الحراك الجنوبي و الحركة الحوثية إلا أن رفض هذه الأخيرة الجانب الأمني من الاتفاق القاضي باسترجاع وتسليم الأسلحة المنهوبة وهذا إن دل على شيء يدل على ان الكلمة الأولى للسلاح وهو ما برهنت عليه المستجدات الميدانية أدت إلى فرض الإقامة الجبرية على عبد ربه منصور هادي التي كسرهما بالاستقالة وتوجه لعدن مباشرة إجراءات شملت تعيينات ما أدى إلى رد فعل قوي من الحوثيين تمثلت في اقتحام عدن .ما أدى الى اتخاذ السعودية إلى بدء عملية عاصفة الحزم²

الحراك الجنوبي: لقد للثورة الشبابية دلالة على شرعية الذي اسس لفصيل سياسي وعسكري منذ 2007 للمطالبة بالإنفصال مستندا على الدعم الإيراني في بدايته فقد تم قطع هذه العلاقة بعد عاصفة الحزم واحتواء قيادات الحراك من قبل السعودية ودول خليجية اخرى كا الإمارات التي اصبح لها نفوذ بعد استغلالها للثقل الاقتصادي و السياسي و العسكري . وقد تعززت قوته وقدراته بعد تلقيه دعم لوجيستي في اطار الحرب على الحوثية ومعارك تحرير عدن و المحافظات الجنوبية³، وبعد تنحية الرئيس السابق علي عبد الله صالح 2012 ووصول عبد ربه منصور هادي للحكم ادرك قادة الحراك انه لن يكتف له تأثير في مسار الحراك ومطالبه على اعتبار جنوبي الاصل وساند الشمال ضد الجنوب في محاولة انفصالهم ،وقد قاطعت فصائل الحراك الجنوبي مؤتمر الحوار الوطني الامر الذي قوض الوصول الى حل للمشكلة الجنوبية⁴ .

¹ ربما كان استيلاء الحوثيين على صنعاء من دون شبه مقاومة تذكر هو فخ لاستدراج حزب الإصلاح للمعركة ضد الحوثية وهذا لكسر النفو الإيراني من جهة و منع تمدد و ثقل حزب الإصلاح وتيار الاخوان المسلمين دون التفاوضي عن سياق لحرب على الارهابة بالتالي امكانية ادراج حزب الإصلاح والحوثية في لوائح الإرهاب

² احمد يوسف أحمد ، "أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية "، آفاق المستقبل، العدد 27، (سبتمبر 2005)، ص 27-28

³ "تحولات المشهد اليمني بعد عاصفة الحزم" ، مركز البحوث و الدراسات، 2016/16/2 شوهد في 2018/03/20 في www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3511

⁴ فارس مسلحي، "القضية الجنوبية" ، مركز كارينغي للشرق الأوسط، "18/07/2017 شوهد في 2018/03/22 في

<http://carnegie-mec.org/diwan/61205>

قد ادركت كل من السعودية ودول خليجية اخرى الثقل والدور الذي يلعبه الحراك الجنوبي مع بروز الحوثيين المدعومين من ايران وتقدمهم في الشمال الذي بات صعبًا استرجاعه وعليه محاولة ان لا يقع الجنوب اليمني تحت النفوذ الإيراني ،فإدراك السعودي وموقفه الداعم كان نتيجة ضغط ودعوة رجال اعمال يمينيين من منطقة حضر موت، بالتزامن مع دعم السعودية للحكومة اليمنية الموحدة والذي يناقض مطالب الانفصال الجنوبية ،بالرغم من أن القوة العسكرية بالجنوب هي الأقدر على مجابهة الحوثيين في ظل إنشقاق الجيش التابع لهادي وقد يرهنت على قوتها في مواقف في مناطق المعارك التي كانت في الظالع هذا إن دل على شيء يدل على أن التدخل السعودي هو مصلحي بإمتهار¹.

القاعدة : لقد اتاحت احداث العنف باليمن فرصة مواتيه خاصة بعد عاصفة الحزم الذي تحاول اضعاف الحوثيين،ونسجها لعلاقات مع القبائل المواجهة للحوثية ، وتمكنت من تجنيد المقاتلين و الحصول على السلاح في ظل فوضر انتشاره التي تجتلع اليمن على اعتبار ان المجتمع اليمني مسلح ويوفر اسواق لتجارة السلاح وبالتالي فالقاعدة ستعزز تواجدها خصوصا في المكلا و أبين بالجنوب كما ذلك سيفتح المجال لتنظيم داعش وإيجاد موطن قدم تعززه محاربه التمدد الشيعي²

انفتاح الصراع اليمني على فواعل اقليمية و دولية : يتجلى ذلك في ولاءات الفواعل المحلية ومحاولة هذه القوى الاستحواذ على النفوذ اهم هذه الفواعل اهمها الامارات بالجنوب والسعودية من خلال دعم حكومة عبد ربيع منصور هادي وإيران من خلال الحركة الحوثية كما تجدر الاشارة انه في سياق الحرب على الارهاب تجد اليوم أ موطن قدم بالإضافة لبريطانيا بحكم البعد التاريخي الاستعماري لليمن . وان تدخل هذه الدول وبالتحديد الاقليمية في اليمن لها بعد ومحدد عقائدي مصلحي يراد تحقيقه عبر اليمن .

المحور الثاني : اهداف السعودية و الامارات من عملية التحالف وعاصفة الحزم

تدخلت السعودية و الإمارات في اليمن من تحالف عسكري بقيادة السعودية رفقة دول الخليج باستثناء سلطنة عمان ، وبعض الدول العربية كمصر ...الخ. وذلك استجابة لنداء عبد ربه منصور هادي نتيجة استحواذ واستيلاء الحوثيين على السلطة ومؤسسات الدولة وبالتالي فالهدف من عاصفة الحزم هو وقف التمدد الحوثي المدعوم من ايران بناء على ما ادعته المملكة و بروز مؤشرات ذلك نظراً للتقارب المذهبي و بالتالي ايضا وقف التمدد و النفوذ الايراني بالمنطقة .

¹ لمرجع نفسه

² سفيان أحمد الشنباري، "السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015"، رسالة ماجستير دراسات الشرق الأوسط ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص147

الخلافا الاماراتي السعودي حول الازمة اليمانية: اعادة توزيع للأدوارام تضارب للمصالح (2015-

2019) أ. فايضة والي

وتمحورت الاهداف المعلن عنها من عاصفة الحزم في اعادة الشرعية . ومنع الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة

¹وبالتالي فاهداف العامة للسعودية من العملية تمحور في

- وقف التمدد الحوثي

- تحجيم النفوذ والتواجد الايراني

- استعادة المملكة لدورها الاقليمي .

منذ بدأ التحالف لعملياته اتضح ان ادارة العمليات تنحصر بين السعودية و الإمارات . فتركزت عمليات الامارات

بالمحافظات الجنوبية اما السعودية فكانت تتمحور عملياتها في المناطق المحاذية لحدودها الجنوبية بحجة و صعدة

الجوف و مأرب ونهم وصنعاء².

لا شك أن هناك حسابات مصالح وراء الحرب على اليمن وهو ما اشار اليه المبعوث الاممي الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ

الى أن اطرافا تشتغل على الوضع في اليمن لبسط نفوذها بالمنطقة. وهو ما يؤكد ان التدخل ليس فقط لدعم الشرعية

بل تقف وراءه تحقيق مصالح واهداف خاصة واستراتيجية خصوصا بالنسبة لقطبي التحالف الامارات و السعودية³.

فبالنسبة للسعودية تضع ضمن استراتيجيتها عدم خروج اليمن من عبائها على اعتبارها الفنا الخلفي لها . وتقوم

الاهداف الاستراتيجية التي تريد السعودية تحقيقها من اليمن في مايلي :

- هزيمة ودحض الحركة الحوثية التي تعد حركة شيعية مدعومة ايرانيا

- حفظ امنها القومي في الحدود الجنوبية لها

- الحفاظ على علاقاتها مع شيوخ القبائل و بعض الحركات السلفية و بعض الزيدية –

- الحفاظ على امن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن

- استبعاد دور فعال لحزب الاصلاح في المشهد السياسي اليمني ويكون في ظل دولة ذات طابع تقليدي ذو ولا

للسعودية⁴

¹ اليمن بعد عاصفة الحزم ، تقرير الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2015، ص09

²تقليص الإمارات لقواتها في اليمن صناعة سلام ام توليد للصراعات ، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، ص04

³علي الذهب ،دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمانية زمخاطره ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 10 جوان 2017 ، ص4-5

⁴ عادل دشيلة، اهداف اطراف الصراع المحلي و الإقليمي في اليمن ، مجلة رؤية تركية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2015، ص137

- الحصول على منفذ على بحر العرب و المحيط الهندي لقلعها من سيطرة ايران على مضيق هرمز ومد انبوب نفطها عبر محافظة المهرة وتتحول محافظة جرجير بنجران لمخزن نفط¹.

اما الامارات فهي الاخرى دخلت التحالف ومعها اجندتها و اهدافها التي يراد تحقيقها من التدخل باليمن التي فتركز العمليات الاماراتية تحت مظلة التحالف على المناطق الجنوبية ارجعه البعض الى "تسهيل الوصول للمحيط الهندي عبر ميناء عدن الذي يعد امتداد لميناء دبي بالنسبة للامارات"². كما ان اهتمام بالجنوب اليمني مرده للتجربة الاشتراكية التي اعاققت من تمدد شعبية حزب الاصلاح وهو الحزب الذي تعاديه الامارات نظرا لإرتباطه بالاخوان رغم نفيه ذلك وقد قام التدخل الاماراتي في اليمن بناءً على هدفين استراتيجيين هما :

- تعزيز نفوذها الجيو سياسي وما ينجر عنه من تعزيز من موقفها ومكانتها العسكرية مقابل ايران و تركيا وحتى السعودية ودعم مركزها في مجلس التعاون الخليجي وباقي التكتلات العربية مقابل السعودية ومصر فتواجهها العسكري من خلال القواعد العسكرية في شرق افريقيا كارتيريا سيتعزز بشكل فعال بفرض سيطرتها على الموانئ اليمنية ما يحقق تكاملا على مستوى القواعد العسكرية ما يمكنها من ممارسة نفوذها في جنوب البحر الاحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب ويكسبها اهمية على مستوى الملاحة الدولية ، كذلك يحقق تفوقها على قوى تقليدية منافسة لها على منطقة جنوب البحر الاحمر وشرق افريقيا كتركيا و السعودية ايضا³.

- ارساء نظم اتحادي باليمن على شاكلة الاتحاد الإماراتي واستغلاله لخدمة مصالحها وخدمة نفوذها . لذا هناك لمعالم غبة إيرانية في تقسيم اليمن على الاقل ارجاع الوضع باليمن ال ما قبل 1990 .

ولتحقيق الامارات لاهدافها باليمن من خلال عمليات التحالف اعتمدت الامارات على استراتيجية الهيمنة المبنية اساسا على القوة العسكرية و الحرب على الإرهاب واعتمدت علفي ادارتها وعملياتها في الازمة اليمنية على قوة الحزام الامني التي يديرها المجلس الانتقالي و مرتزقة الشركات الاجنبية هذا زيادة على القوة السودانية و قوات النخبة (الشبوانية و الحضرمية و العمالقة و قوات الحرس الجمهوري التابعة لطارق صالح⁴.

¹ سلمان العماري ، واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن ، تقدير موقف ، مركز رؤيا للبحوث و الدراسات ، 2015 ، <https://m.mandabpress.com>

² Bill law, what exactly is the UAE doing fighting a war in yemen ? , 16 March 2016, vu 18/11/2019 <https://www.middleesteye.net>

³ النفوذ الإماراتي في اليمن المركز و الحصاد ، وحدة الاستراتيجية ، مركز ابعاد للدراسات و الأبحاث ، 2018 ، ص 19-20

⁴ علي الذهب ، مرجع سابق ، ص 05

الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للأدوار ام تضارب للمصالح (2015-

2019) أ.فايزة والي

اضافة لاعتماد الامارات على القوة و الاليات الصلبة فانها استخدمت ايضا القوة الناعمة المتمثلة في الترسانة الاعلامية

و المال السياسي . واعتماها على قوى سياسية بديلة تخدم اجندتها

هذه الاليات اتضح في انها تخدم استراتيجياتها التي اتضح في

- التركيز على اضعاف موقف الرئيس هادي وحكومته و خلق ظروف امنية تهدد وتحط من مكانته مقابل مساومات سياسية و قوى عسكرية و سياسية وتقيد صلاحياته
- دعم النزعة الانفصالية التي تهدد الوحدة الوطنية و استقطاب قادة وقوى سياسية وعسكرية على اساس مذهبي عقائدي سياسي
- كسب ولاء جماعات سلفية بالشمال و التي انخرطت مع المقاومة الشعبية بتعز
- تموضع القوات الاماراتية في المناطق الساحلية و الجزر ومضيق باب المندب¹

المحور الثالث: مؤشرات تصدع التحالف الاماراتي السعودي باليمن

- تعيين علي محسن الاحمر واستبعاد خالد بجاح : يعد هذا اول مؤر ودلالة للخلاف حيث اقدم عبد ربه منصور هادي المدعوم من السعودية على اقالة خالد بجاح من منصبه الذي يعد اهم رجل للامارات باليمن التي اعتمدت عليه في رسم المشهد السياسي اليمني وتعيين على محسن الأحمر قائد للجيش ثم نائب للرئيس ما خلق نوعا من التوتر و التتوجس من طر الامارات نظرا لميول هذا الاخير لحزب الاصلاح ذو الميول الاخوانية.²
- التقارب الاماراتي مع عائلة على عبد الله صالح : فعند بداية عاصفة الحزم ومقاتلة الامارات ضمن التحالف القوات الحوثية و على عبد الله صالح الا ان اسرته بقيت بالامارات . سواء بناء على اقامة جبرية التي روج لها غير انه الان اصبح عمله بحرية . هذا ما من شاناه ازعاج السعودية التي تريد اقضاء عائلة صالح وصالح من اي دور مستقبلي في اليمن فاصبح ابن على عبد الله صالح ورقة ضغط بالتزامن مع تعيين على محسن الاحمر .

¹ المرجع نفسه ، ص-06-07

² غاندي عنتر، الصراع السعودي الاماراتي في اليمن ، تقديرات سياسية ، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية ، سبتمبر 2016، ص04

- تصريحات انور قرقاش / تقليص الامارات لقواتها واعادة تموضعها : حيث صرح انور قرقاش كانت المؤشر الابرز على الخلاف الاماراتي السعودي حيث صرح هذا الاخير ان الحرب في اليمنية انتهت بالنسبة للامارات منذ 2016¹. هذا اضافة لتقليصها واعادة تموضع قواتها واقد يعزوه البعض الى:

● تحسين الامارات لصورتها و الترويج على انها راعية سلام خصوصا بعد التداعيات الانسانية جراء عمليات التحالف

● التقليل من مسؤولتها عن اي محاولة للانفصال تحدث ضد الحكومة وبالعاصمة عدن

● التقليل من وتيرة التهديدات الامنية بالمنطقة

كل ذلك يؤدي كتحصيل حاصل لتورط اكثر فاكثر للسعودية وتحمل وتير التصعيد و التهديدات التي تحيط بدول الخليج².

- الرؤى حول الوحدة اليمنية و تأثيرها على مجريات ومواقف بعض الأحداث

● ازمة تعز : وهي المدينة التي حوصرت من طرف الحوثيين وحملت احدها مؤشرات رغبة الإمارات في بسط سيطرتها على اليمن الجنوبي ومؤشرات رغبة التقسيم وذلك بعد استعادة مدينتي عدن ولحج القريين من تعز و التي تعد مدخل العاصمة هو ما يدل على حالة رفض الامارات تحرير تعز الذي يرجه البعض للخلاف العقائدي ورفض التعامل مع حزب الاصلاح³.

● فشل المفاوضات الكويتية: لقد ارجع الكثير من المتابعين ان الخلاف السعودي اليمني حول الاجندات السياسية واهدافهم اثر على مجريات مفاوضات الكويت وفشلها حيث هدفت السعودية الى تفعيل دور القبائل الموالية لها في المستقبل اليمن ليكون القرار السياسي لليمن بيد الرياض . في حين الامارات حملت اجندتها الرغبة في تقييم اليمن لدولتين اوعدة دويلات ويصبح لكل طرف دور سياسي للمستقبل اليمن يخدم مصالحه فالطرف الداعم لهادي دفع لما الت اليه المفاوضات بالتزامن مع دعم الامارات الغير مباشر لصالح لكسب الوقت وتوريث السعودية او حسم الحرب وفق الرؤية الاماراتية ومصالحها⁴.

¹ الامارات : " الحرب في اليمن انتهت بالسبة لقواتنا " 16 حزيران 2016 ، <https://www.lbcgroup.tv>

²تقليص الامارات لقواتها صناعة سلام ام توليد للصراعات ، المرجع نفسه ، ص 06

³غاندي عنتر ، المرجع نفسه ، ص 02

⁴ المرجع نفسه ، ص 04

• قضية عدن ومحاولة الانقلاب من طرف المجلس الانتقالي: حاول المجلس الانتقالي المدعوم اماراتيا الانقلاب في عدن على اثرها اهتمت الوزارة الامارات برعاية الانقلاب وقد جاء هذا الفعل الانقلابي بعد اتمام المجلس الإنتقالي لهادي بالتحالف مع حزب آخر بالتواصل مع الحوثيين و الهجوم على قواتهم ، فانتمت بذلك الامارات الفشل الحكومي لهادي كما تدخلت علانية لصاح المجلس الانتقالي الذين انقلبوا على حكومة هادي المدعومة سعوديا وشنت غارات قوية على قوات الحكومة وحاولت استعادة سيطرتها على عدن الساحلية ومو الحدث الذي من شأنه التأثير على تماسكك ومتانة التحالف غير ان السعودية أثار الجناح للحوار لحل المشكل¹ . كما ان اتمام الامارات للجيش الوطني باليمن يقوض مبرر الحرب على الحوثيين هذا من جهة ومن جهة اخرى فتماهي الجيش الوطني اليمني مع الاجنحة السعودية ومشروعها بعد سيعد تدخلا وغزوا اجنبيا في المستقبل وهو التحليل والاتجاه الذي ذهبت اليه بعض التحليلات والدراسات القراءات للمواقف والتصريحات من عدة شخصيات اماراتية .

- حزب الاصلاح كمحدد للخلاف بين الامارات والسعودية :

- في حين تشهد العلاقات بين حزب الاصلاح والسعودية تارة والانسجام نتيجة المصلحة حيث ان السعودية تسعى لضرب الحوثيين عبر قوات موالية للاصلاح ونظرا للتحارب المذهبي والصراع الحوثي الاصلاح . وبالتالي فالعلاقات السعودية تتسم بالتحفظ والمرونة خصوصا ي ظل مواقة الحزب على المبادرة الخليجية و تاييد عاصفة الحزم وكذا مشاركة اعضاء من الحزب كمستشارين لهادي . ورغم اشتراك السعودية ولامارات في العداء لحركة الاسلام السياسي الا أن طريقة التعامل تختلف فالامارات ترفض اي تعاون² وتنسيق و دور سياسي لحزب الاصلاح باليمن غير انها استقطبت السلفيين او قوات هاني بن بريط والحزام الامني والتي اوكلت لهم تأمين عدن ومحيطها ونفس الشئ كان بحضر موت وتعز.وقد سعت ابوظظبي لتعيين عيروس الزبيدي محافظ لعدن وسلالا مانع مدير للامن بعدن كل ذلك اتاح لاحكام الامارات لسيطرتها الامنية وفتح معسكرات تدريبية ورفض القوات المعتمد عليها اماراتيا تبعيتها للجيش الوطني والشرعية³ .

¹ تحليل سياسي: الحرب اليمنية تغير دور الإمارات ، <https://www.qantara.de>

² عامر الدميني ، حزب الإصلاح والسعودية .. تاريخ من علاقات تحكمها المصلحة وتحركها السياسة ، 11 نوفمبر 2017 ، <https://www.almawqea.net>

³ النفوذ الإماراتي في اليمن المركز والحصاد ، مرجع سابق ، ص 19-20

الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للأدوار ام تضارب للمصالح (2015-2019) أ. فايضة والي

كل هذا التعارض في الرؤى و الاجندات بين السعودية و الامارات قبول بغموض الموقف السعودي وصمته وهذا ما فسرته الى 4 افتراضات

- البعض لاتفاق مسبق بين الدولتين في عدة قضايا
- انشغال القيادة السعودية بترتيب البيت الداخلي و انتقال الحكم
- عمق العلاقات بين الامارات و الوم أ الذي يستغل من طرف السعودية في فترات فتور علاقتها بالوم

أ

-انتشار وتغلغل النفوذ الاماراتي بالسعودية وهو ما ضعف موقفها و ما يدل عليه هو الاصلاحات والانفتاح للسعودي الذي تنتهجه وهو على شاكلة الاصلاحات الاماراتية ضف الى ذلك امشاريع الاقتصادية للامارات بالسعودية. كما يلاحظ في ارتقاء مستوى العداء لحركات الاسلام السياسي من طرف السعودية الذي اصبح بمستوى الروح العدائية للامارات ضد حركات الاسلام السياسي¹.

المحور الرابع مستقبل التحالف الاماراتي السعودي باليمن

اعتمادا على عدة مؤشرات و دراسات و تحليلات يمكن حصر مستقبل التحالف الاماراتي السعودي في سيناريوهات سيناريو المواجهة : استمرار الخلاف و الوصول لمعركة بين القوتين خصوصا اذا استمرت وصممت الغمارات على الماضي قدما على تنفيذ استراتيجيتها و السيطرة على الجنوب اليمني ما يؤدي الى وصولها لمنافذ بحرية في الشرق الاوسط والاقناع في اهليتها القيام بالدور كقوة اقليمية و التي تقوم به السعودية مستغلة امكانياتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية في ذلك².

فهذا الهدف يتقاطع مصالح السعودية الحيوية ما يعزز من احتمالية مواجهة بين القوتين على ارض اليمن . وهو سيناريو مستبعد للخسائر الكبيرة لكلا الطرفين

سيناريو خفض التعاون: ويتحقق هذا عبر التغاضي عن الخلافات و التركيز على الاهداف المشتركة و محاولة تحقيقها دون الحاق الضرر بمصالح الطرف الآخر

¹ المرجع نفسه ص 20-21

² اليمن ساحة صراع بين السعودية و الامارات ، 2018/01/01. <https://www.al-sharq.com>

سيناريو زيادة التعاون : هو السيناريو المشروط ببقاء النظام في اليمن موالى للسعودية ومحاولة توحيد الأجنداث بين الطرفين حول مستقبل اليمن¹

سيناريو تفكك التحالف: فبناء على مؤشرات تلك الخلافات قد تؤدي الى تفكك التحالف اما عبر الانسحاب الاماراتي او الطرد السعودي على شاكلة طرد قطر من التحالف ابان الازمة . فهجوم كتمرد عدن واتهام الامارات الجيش اليمني بالإرهاب يقو ض مشروعية الحرب على الحوثية . وتماهي الاجنדה السعودية مع الجيش الوطني اليمني بما يخدم مشروعها فسيعد مستقبلا غوا سعوديا ، من ناحية اخرى فطرد الامارات سيضر مما لا شك فيه بسياسيتها الخارجية واهدافها وطموحاتها².

هذا السيناريو هو مستبعد الحدوث فلكل طرف اهدافه التي لا يستطيع التنازل عنها وهو التنازل الذي سيكلف الكثير للطرفين كما سيعد انتصار للحركة الحوثية .

استمرار الوضع القائم : استمرار الوضع كما هو وبقائه على حاله سيكون سيناريو لصالح الامارات اكثر لان الملاحظ ان حجم التطورات الميدانية الحاصلة و وعدم امكانية الحسم في ظل هذا الوضع الذي يكرس لانقسام اليمن وهو ما يعد انتصار لمشروع الامارات .

سيناريو تراجع النفوذ الإماراتي : ويقوم ذلك اذا زادت تعقيدات الصراع على مستوى الاطراف اكثر فأكثر ويؤدي الى زيادة حجم الخسائر المادية و العسكرية واحتمالية تحول المواقف الاقليمية المنافسة للامارات و التي تتقاطع مع اهدافها كاتركيا ،قطر و ايران و عمان والسعودية³.

خاتمة

ختاما فالسلوك الخارجي للدول يتضمن وينبني على اساس عدة محددات داخلية و خارجية على اساس هذا المنطلق فكل دولة تتبع نمط معين من السياسة الخارجية بما يضمن لها مكاسب لصالحها و تشكل بها هويتها الخارجية واهدافها .من جهة اخرى ، كل دول ترسم مرجعيتها الهوياتية العقائدية التي تشكل هي الاخرى حيزا مهما في بلورة مواقفها اتجاه العديد من القضايا الراهنة و الناظمة لعلاقاتها مع الفواعل الخارجية سواء دول او دون الدول ، وقد

¹ غاندي عنتر ، المرجع سابق ، ص06-08

² الصراع الصامت على النفوذ ، مركز ابعاد للدراسات و البحوث ، 2019/09/07 ، <https://www.abaadstudies.org>

³ مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن ، تقدير موقف ، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص11

تتقاطع الاهداف الدول مع بعضها البعض فتحدث مؤشرات خلاف من شأنه ان يوتر العلاقة بين البلدين و مستقبلها ، وهو ما استشفيناه من هذه الدراسة حيث ان العلاقة بين الامارات و السعودية قد ظهرت على مستواها دلالات خلاف اتضحت من خلال تقاطع اهدافها ونفوذها حول اليمن فتدنى مستوى انسجام مصالحها وهو ما طرح عدة تكهنات حو مصير ومستقبل التحالف وعملياته باليمن ومنه فالدراسة قد خلصت لاستنتاجات اهمها

- ان موقع الجيوسياسي جعل من اليمن مدخلا ومحدد لرسم كل من الامارات و السعودية اهدافها الاستراتيجية
- ان كل من السعودية و الامارات يمتلكان رؤيتان للنظام الاقليمي العربي الجديد و تسعيان لقيادته ورسم معالمه
- ان كلا القوتين تريدان منافذ بحرية تحقق لها مزيد من الامكانيات تستخدم لصالح بسط النفوذ و ان يصبحا قوى اقليمية ريادية لقيادة المنطقة
- ان الخلاف الاماراتي السعودي مرده الى الاختلاف في الرؤية العقائدية التي حددت كيفية التعامل مع حزب الاصلاح وهو ما اثر على مواقف وسير عمليات التسوية و على مستوى المواقف من التطورات باليمن
- ان الخلاف اثر في متانة وتماسك التحالف بالمقابل سيؤثر وسيحظ على مزيد من الخلافات في البيت الخليجي
- ان استمرارية الحرب في اليمن و الوضع الغير مستقر قد ادى الى صعوبة الحسم العسكري و يؤدي بروز مؤشرات اخرى على المدى المتوسط و البعيد للخلاف
- ان جنوح السعودية للهدوء واحتواء الخلافات يعزى الى عامل المصلحة وذلك ان حسب الادراك السعودي المصالح الحيوية السعودية لم تمس بشكل جدي بعد .
- ان السعودية لها من خصوصية العلاقة التاريخية و الجغرافية و السياسية مع اليمن ما يؤهلها لاستمراريتها في بسط نفوذها وتجسيد اهدافها عبر اليمن رغم مؤشرات تنافس والخلاف في الرؤى مع الامارات
- ان تقليص الامارات لقواتها ماهو الا اعادة توزيع لها بما يخدم استراتيجيتها و اهدافها الي بدأ يظهر تقاطعها مع اهداف عاصفة الحزم عند بدايتها.

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

1- الصلاحي فؤاد عبد الجليل ، " الثورة اليمنية الخلفية والآفاق "، ط1، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ، 2012)

2/ الاطروحات

2- الشنباري سفيان أحمد ، "السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-

2015" ، رساله ماجستير دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر، غزة

، 2016، ص 147.

3/الدوريات

3- احمد يوسف أحمد ، "أزمة اليمن : حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية "، آفاق

المستقبل، العدد 27، (سبتمبر 2005)، ..

4- دشيلة عادل ، اهداف اطراف الصراع المحلي و الإقليمي في اليمن ، مجلة رؤية تركية ، المجلد 12 ، العدد 02

، 2015.

4/ الدراسات والتقارير

5- جميع محمد ، "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء" ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، سلسلة تحليل

السياسات ، 2014،

6- القدي حمود ناصر "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن" ، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ،

القاهرة ، 2015،

7- الذهب علي ، دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية مخاطره ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، مركز الجزيرة

للدراسات ، 10 جوان 2017

8- عنتر غاندي، الصراع السعودي الاماراتي في اليمن ، تقديرات سياسية ، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية

، سبتمبر 2016.

9- الجبش و الثورة الشعبية في اليمن ،تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسه السياسات،معهد الدوحة ،مارس 2011

10- اليمن بعد عاصفة الحزم ، تقرير الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2015،ص09

11- تقليص الإمارات لقواتها في اليمن صناعة سلام ام توليد للصراعات ، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018 .

12- النفوذ الإماراتي في اليمن المركز و الحصاد ، وحدة الاستراتيجية ، مركز ابعاد للدراسات و الأبحاث ، 2018 ، .

13- مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن ، تقدير موقف ، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات .

5/ المواقع الإلكترونية

14- بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ،2018/8/8، شوهد في 2018 /03/20 في

<http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx>

15- "تحولات المشهد اليمني بعد عاصفة الحزم"، مركز البحوث و الدراسات، 2016/16/2 شوهد في 2018/03/20 في

www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3511

16- مسلمي فارس ، "القضية الجنوبية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، "18/07/2017 شوهد في 2018/03/22

<http://carnegie-mec.org/diwan/61205>

17- لعماري سلمان ،واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن ، تقدير موقف ، مركز رؤيا للبحوث و الدراسات، 2015،

<https://m.mandabpress.com>

18- الامارات : " الحرب في اليمن انتهت بالسبب لقواتنا " 16 حزيران 2016

<https://www.lbcgroup.tv>

19- تحليل سياسي: الحرب اليمنية تغير دور الإمارات ،

<https://www.qantara.de>

الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للأدوارام تضارب للمصالح (2015-
2019) أ.فايزة والي

20- الدميني عامر ، حزب الإصلاح و السعودية .. تاريخ من علاقات تحكمها المصلحة وتحركها السياسة ، 11 نوفمبر
2017.

<https://www.almawqea-post.net>

21- اليمن ساحة صراع بين السعودية و الامارات ، 2018/01/01

<https://www.al-sharq.com>

22- الصراع الصامت على النفوذ ، مركز ابعاد للدراسات و البحوث ، 2019/09/07 ،

<https://www.abaadstudies.org>

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Aleksander Mitreski,"civil war in Yamen,A comlex conflit wiht multiple futur",policy analyse,Arab center for reserch E policy studies
- 2- khaled Fattah,A political History of civil Military relation in yemen ,Alternative politices, issue1,25-47,(November2010
- 3- Lucas winter,"restructuring Yemen'sMilitary leadership",foreing Military studies office.
- 4- Bill law, what exactly is the UAE doing fighting a war in yemen ? , 16 March 2016, vu 18/11/2019
<https://www.middleesteye.net>

المحور الثالث:

الدور السياسي والإقتصادي والأمني لمجلس التعاون الخليجي بعد 2003

“إن لقاءات قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هي إلا صيانة لهذا الصرح الذي بنيناه جميعاً وحرصنا على أن يظل قوياً وشاهقاً.. هذا الصرح الذي أصبح بارزاً لمجتمعنا في الخليج...”

مقتطفات من كلمات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان / مؤسس الامارات

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019)

The Role of the Gulf Cooperation Council in defense and regional security (2010-2019)

د. شناز بن قانة ، أستاذ محاضر (ب)

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر (03)

ben.chaneze@hotmail.fr

ملخص:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أهم المنظمات الإقليمية العربية، التي تم تأسيسها أساسا بدافع الهاجس الأمني، لذا يسعى هذا المقال إلى تقييم دور هذه المنظمة في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي في الفترة الممتدة ما بين (2010 - 2019) ، و توضيح كيف عجزت الدول الأعضاء في هذه المنظمة عن التوصل إلى وضع رؤية موحدة و إستراتيجية أمنية مشتركة للتعامل مع الأحداث الدولية، و كيف أتمها فضلت العمل بشكل فردي أو ثنائي عوض العمل في إطار هذه المنظمة، و في هذا الشأن سيتم الاستشهاد بالطرق المختلفة التي تعاملت بها تلك الدول مع الثورات العربية، بل قامت أحيانا بدعم و تأييد قوى متعادلة و متصارعة.

و دائما في إطار تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في المجال الأمني، سيتم توضيح كيف استمرت التبعية الأمنية لدول المجلس تجاه الغرب، فسيادة التنافس و الخلافات و عدم الثقة بين أعضاء المجلس جعل هذه الدول تعتمد في أمنها على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من تطوير شبكات تعاون أمني بطابع محلي أكبر. وفي الأخير سيوضح هذا المقال أسباب تعثر العمل الأمني و العسكري المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي، منها الخلافات بين الدول الأعضاء و إختلاف تصورها للتهديد الإيراني و التخوف من الهيمنة السعودية.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، التهديدات الأمنية، الأمن الإقليمي، سياسات الأمن و الدفاع المشتركة.

Résumé :

Le conseil de coopération du Golf est une importante organisation régionale arabe , qui a été créé en 1981 afin de répondre aux différentes menaces sécuritaires qu'a connue la région du Golf en cette période.

cet article vise à évaluer le rôle de cette organisation dans le domaine de la défense et la sécurité régionale, et a démontré son incapacité à établir des politiques de sécurité et de défense commune, puis analysera les différentes causes de cette limitation, il mettra en évidence le manque de confiance et les rivalités internes entre les états membres , et les divergences entre ses états sur diverses questions régionales ainsi que l'absence d'une perception commune de la menace.

Mots clé : *Le conseil de coopération du Golf, les menaces sécuritaires , sécurité régionale, politiques de sécurité et de défense commune.*

مقدمة

تكتسي منطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية كبيرة نظرا لموقعها ، إذ تعد هذه المنطقة ملتقى القارات ، كما أنّها غنية بالاحتياطيات النفطية ، و نتيجة لكثرة و تضارب المصالح الإقليمية و الدولية بالمنطقة لم تعرف هذه الأخيرة الاستقرار ، بل شهدت الكثير من الصراعات و الأزمات ، لذا قامت دول من الخليج العربي بتأسيس منظمة مجلس التعاون الخليجي تحت دافع الهاجس الأمني ، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية و نجاح الثورة الإسلامية في إيران ، و محاولة هذه الأخيرة تصدير الثورة.

و لا زالت هذه المنطقة تشهد العديد من الأحداث الخطيرة التي قد تشكل تهديدا للأمن الإقليمي ، كالتحديات الإرهابية و كل من الأزمة السورية و اليمنية...إلخ ، لذا يسعى هذا المقال إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمكّن مجلس التعاون الخليجي من وضع سياسات أمنية مشتركة بين الدول الأعضاء فيه ، و لعب دور

في الدفاع و المحافظة على الأمن الإقليمي في الفترة الممتدة من 2010 – 2019؟

أما عن فرضية هذا المقال فتتمثل فيما يلي: كلما طغت المصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي على المصالح الأمنية المشتركة ، كلما تعثر عمل هذا المجلس و أصبح محدودا.

*أهمية وهدف الدراسة :

أمام تزايد التهديدات الأمنية ذات البعد الإقليمي و الدولي ، أصبح تشكيل التحالفات أمرا ملحا لمواجهة هذه التهديدات ، و يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أهم المنظمات الإقليمية العربية ، التي تمّ تأسيسها في سبيل ذلك ، لذا تكمن أهمية هذا الموضوع في معرفة مدى قدرة هذه المنظمة على وضع سياسات أمنية مشتركة بين دول المجلس ، و تقييم دورها في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي لاستخلاص الدروس و العبرة من هذه التجربة .

و يهدف هذا المقال إلى توضيح فكرة أساسية مفادها أنّه طالما بقيت دول الخليج تولى الأهمية لمصالحها الوطنية الضيقة على حساب المصالح المشتركة ، ستفشل منظمة مجلس التعاون الخليجي في وضع سياسات أمنية مشتركة و سيضعف دورها في مجال الدفاع و تحقيق الأمن الإقليمي .

*محاور الدراسة:

تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور هي:

- المحور الأول : ماهية مجلس التعاون الخليجي (النشأة ، الأهداف و أجهزته الرئيسية).
- المحور الثاني : تدابير الدفاع و الأمن لمجلس التعاون الخليجي .
- المحور الثالث : تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي .
- المحور الرابع : أسباب تعثر العمل الأمني و العسكري المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المحور الأول : ماهية مجلس التعاون الخليجي (النشأة ، الأهداف و أجهزته الرئيسية)

يعود تأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى 25 ماي 1981، حيث قامت ستة دول خليجية و هي : السعودية و الإمارات و قطر و الكويت و عمان و البحرين بالتوقيع على الميثاق التأسيسي لهذا المجلس،

خريطة (1) : الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي



المصدر:

https://mawdoo3.com/عدد_دول_الخليج_العربي/

و تتمثل أهدافه فيما يلي:

*تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

*تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

*وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون التالية:

-الشؤون الإقتصادية و المالية.

-الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات

-الشؤون التعليمية و الثقافية

-الشؤون الإجتماعية و الصحية

-الشؤون الإعلامية و السياحية

-الشؤون التشريعية و الإدارية

*دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص¹.

يبدو أنّ الهدف المعلن من تأسيس المجلس هو التعاون الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي كمرحلة أولى للوصول فيما بعد إلى الوحدة، رغم أنّ مضمون الوحدة لم يتم تحديده بشكل واضح و دقيق في هذا الميثاق ، و لم يأت هذا الأخير على ذكر المسائل السياسية و الأمنية صراحة، رغم أنّ الدافع الأمني كان أهم دافع لتأسيس هذا المجلس، حيث عرفت منطقة الخليج العربي في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات أحداث هامة، كانت كافية لدفع الدول الخليجية نحو التكتل و الإسراع بإنشاء منظمة إقليمية تكون إطارا للحوار من أجل التصدي للتحديات و التهديدات بشكل جماعي، و يمكن تلخيص أهم هذه الأحداث في النقاط التالية:

* على المستوى الداخلي: عرفت بعض الدول الأعضاء في المجلس اضطرابات و توترات داخلية، مثلا حادثة الحرم المكي في السعودية عام 1979، حيث استولى أكثر من 200 مسلح على الحرم المكي بدعوى ظهور المهدي المنتظر، كما يمكن الإستشهاد أيضا بثورة الظفار التي حدثت في سلطنة عمان من 1964 إلى 1976 ، إذ ظهرت حركة تمردية في إقليم الظفار كانت تطالب باستقلال هذا الإقليم.

* على المستوى الإقليمي كانت الدول الخليجية تتخوف من بروز قوتين إقليميتين هما: العراق و إيران اللتان كانتا تسعيان لمدّ نفوذهما في المنطقة، فمثلا عند استقلال الكويت حاولت العراق ضمها إليها، كما استولت إيران في نوفمبر 1971 على

¹ "نص الميثاق التأسيسي لمجلس التعاون الخليجي"، استرجع بتاريخ 2019/8/29 على الموقع :

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

ثلاث جزر كانت تابعة للإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طنب الصغرى و أبو موسى)، وازدادت مخاوف دول الخليج خاصة مع:

-الثورة الإيرانية: إذ شهدت إيران في 1979 سقوط حكم الشاه و إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، و التي كانت تسعى لتصدير تلك الثورة، مما شكّل تهديدا حقيقيا للدول الخليجية، خاصة و أنّ إيران كانت تحت الأقليات الشيعية المتواجدة في تلك الدول على قلب أنظمة الحكم.¹

-الحرب العراقية- الإيرانية: اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 و استمرت حتى عام 1988، و كانت الدول الخليجية الست تخشى أن ينتصر أحد الطرفين (العراق أو إيران) نصرا كاملا لأنّ ذلك كان من شأنه اختلال التوازن و علاقات القوة على المستوى الإقليمي.²

*على المستوى الدولي: في إطار الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي و الغربي ازدادت مخاوف الدول الخليجية الست، خاصة بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان في ديسمبر 1979، حيث أصبحت القوات العسكرية السوفيتية قريبة أكثر من منطقة الخليج العربي، كما أنّ غزو أفغانستان زاد من حدة الحرب الباردة، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الغزو تهديدا لحقول النفط و الممرات المائية في منطقة الخليج، لذلك سارعت إلى زيادة تواجدها العسكري البحري في هذه المنطقة، وفقا لمبدأ كارتر، و الذي مفاده أنّ أي تقدم سوفيتي نحو الخليج سيواجهه برد فعل عسكري أمريكي، خاصة و أنّ أمريكا خسرت حليفها الإيراني، بعد الثورة الإيرانية.³

وردا على مبدأ كارتر ظهرت مبادرة الرئيس السوفيتي (بريجنيف) بشأن تحييد منطقة الخليج العربي و مفادها:

-عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج و الجزر المتاخمة لها و عدم وضع أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للإبادة الشاملة هناك.

- عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج و عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- احترام وضع عدم الإنحياز الذي اختارته دول منطقة الخليج و عدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.

¹ حسن عمر: "مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية"، استرجعت بتاريخ 2019/08/15، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html>

² Olivier Marts : « Les Origines du conseil de coopération du Golfe, Bulletin de l'institut Pierre Renouvin » N°43, 2016 , p.113.

³ محمد صادق اسماعيل: "مجلس التعاون الخليجي في الميزان"، القاهرة، دار العلوم، 2010، ص.32.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

- ضمان استخدام الممرات البحرية بين الخليج و باقي أنحاء العالم و ذلك بعدم خلق أي عقبات أو أخطار أمام التبادل التجاري.

- التعهد باحترام حق كل دولة ذات سيادة في استخدام مواردها الطبيعية.¹

و هكذا أصبحت منطقة الخليج العربي إطارا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي، و أمام كل هذه الأوضاع اقتنعت الدول الخليجية الست بضرورة المزيد من التعاون و التنسيق بينها لكي تستطيع التعامل مع التهديدات و التحديات الداخلية و الخارجية، فتمّ إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، و الذي يتكون من الأجهزة الرئيسية التالية:

-المجلس الأعلى: هو السلطة العليا في هذه المنظمة، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و تكون رئاسته دورية ، حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، و يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، و يجوز له عقد دورات استثنائية، و يقوم هذا المجلس بالنظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء و وضع السياسة العليا و الخطوط الأساسية التي تسير عليها هذه المنظمة، و النظر في التوصيات و التقارير و الدراسات و المشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها، و لكل عضو من أعضاء المجلس صوتا واحدا.²

- المجلس الوزاري: و يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، و يقوم باقتراح السياسات و وضع التوصيات و الدراسات و المشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

-الأمانة العامة: تتكون من أمين عام يساعده أمناء مساعدون، و تقوم الأمانة العامة بإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج للعمل المشترك بين الدول الأعضاء، كما يقوم بإعداد التقارير الدورية عن أعمال هذه المنظمة، و متابعة و تنفيذ قرارات و توصيات المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.³

المحور الثاني: تدابير الدفاع والأمن لمجلس التعاون الخليجي

على اثر الحرب العراقية الإيرانية، أقرّت دول مجلس التعاون الخليجي، في دورتها الثالثة بالعاصمة البحرينية في نوفمبر 1982، توصية وزراء الدفاع بتشكيل قوة دفاع مشتركة، و على إثر ذلك تمّ تأسيس قوة درع الجزيرة كأول تعاون عسكري

¹ ياسين حشوف: "عامل التهديدات الأمنية: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، دفاثر السياسة و القانون"، عدد15، جوان2016، ص.54.

² "نص الميثاق التأسيسي لمجلس التعاون الخليجي"، استرجع بتاريخ 2019/8/29 على الموقع:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx>

³ نفس المرجع.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

بين هذه الدول سنة 1984، و يعتبر ذلك محاولة مهمة في التعاون العسكري الخليجي، حيث يهدف إلى حماية أمن الدول الأعضاء و ردع أي عدوان أو اعتداء عسكري تتعرض له هذه الأخيرة، و قد تقرر سنة 1986 تمركز هذه القوة في منطقة (حفر الباطن) بالسعودية قرب الحدود بين الكويت و العراق¹، لكن من الناحية الأمنية تشكل قوات درع الجزيرة قيمة إستراتيجية محدودة، حيث أنها لم تستطع التصدي للغزو العراقي للكويت سنة 1990، مما أظهر فشل هذه القوات في حماية الدول الأعضاء .

و تمّ زيادة قوات الدرع لتصل إلى 22 ألف جندي في أكتوبر 2002، كما اقترحت السعودية في نوفمبر 2006 توسيع قدرات هذه القوات و إنشاء نظام مشترك للقيادة و السيطرة، وجاء ذلك عقب زيادة مخاوف السعودية على اثر انتخاب (محمود أحمددي نجاد) كرئيسا لإيران في انتخابات عام 2005²، و تمّ الإتفاق في ماي 2008 على تمركز قوات الدرع في بلدانها الأصلية و دعمها بقوات بحرية و جوية لرفع كفاءتها، ثم تقرر تعزيزها بقوة تدخل سريع عام 2009³.

إلى جانب ذلك، نظرا للتهديدات و التحديات الأمنية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي، وضع هذا الأخير العديد من الإتفاقيات في هذا المجال، لعل أهمها:

-الإتفاقية الأمنية الخليجية:

اعتُبر توقيع الإتفاقية الأمنية الخليجية بين دول المجلس خطوة مهمة، من شأنها المساهمة في تعزيز جهود دول المجلس لتوسيع آفاق التعاون و الترابط و التكامل فيما بينها في كافة المجالات الأمنية، فبناء على تفويض من المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشر، تمّ التوقيع على هذه الإتفاقية بالرياض في نوفمبر 1994، من طرف خمس دول من مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت التي رفضت التوقيع عليها بسبب تعارض بعض مواد تلك الإتفاقية مع أحكام دستورها و مساسها بمبادئ سيادتها، على حد قولها.

¹ Laura Monfleur : « Le Conseil de Coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ? » consulté le 15 /08 /2019, sur le site : <https://www.lesclesdumoyenorient.com/Le-Conseil-de-Cooperation-du-Golfe-depuis-2011-un-renforcement-de-la.html>

² Mourad CHABBI : « Le Conseil de coopération du Golfe et la sécurité régionale : un parcours semé d'embûches », PSEI », N°5, Décembre 2016 , p.172.

³ ظافر محمد العجيجي: " التعاون العسكري الخليجي : إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟ "، استرجعت بتاريخ 2019/08/15، على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/11/2014112510224430877.html>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازبن قانة

و بموجب قرار وزراء الداخلية في اجتماعهم التاسع والعشرين بالكويت في نوفمبر 2010 تمّ تحديث و تطوير هذه الإتفاقية الأمنية، و تمّ التوقيع عليها عام 2012، و بحلول جانفي 2014 صادقت عليها كل الدول الأعضاء، ماعدا الكويت التي وقّعت عليها ولم تصادق عليها بسبب رفض برلمانها ذلك.¹

تنقسم الإتفاقية إلى عدة أقسام تتعلق بالتنسيق الأمني و ضبط الحدود و التعاون في مجال عمليات إنقاذ الأشخاص في الحوادث و تسليم المتهمين و المحكومين، و بالنظر إلى بنود هذه الإتفاقية و تزامن مطالبة وزراء الداخلية بتحديث الإتفاقية مع بداية أحداث الربيع العربي، و تخوّف دول الخليج من انتقال المد الثوري للربيع العربي لشعوبها، خاصة بعد أن شهدت كل من البحرين و سلطنة عمان مظاهرات شعبية، نتساءل إن لم يكن في الواقع الهدف من تعديل هذه الإتفاقية هو التعاون المشترك بين الأجهزة الأمنية الخليجية لملاحقة النشطاء و المعارضين السياسيين، و إخماد أية مطالب شعبية للتغيير.

لقد تعرضت هذه الإتفاقية لعدة انتقادات أهمها:

* احتوائها على بنود غير واضحة و قابلة لتفسيرات و تأويلات متعددة، فمثلا وردت في المادة الثانية منها " أن تتعاون الدول الأطراف فيما بينها، لملاحقة الخارجين عن القانون أو النظام أو المطلوبين من الدول الأطراف، أيا كانت جنسياتهم، و اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم"²، وردت في هذه المادة عبارة (الخارجين عن القانون) دون تعريف واضح و دقيق لتحديد مضمونها، ما يعني إدخال فئة عريضة من الأشخاص ضمن المطلوبين قانونيا.

و نصت المادة الثالثة من الإتفاقية على أن " تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية فيما يعد جريمة، وفقا للتشريعات النافذة لديها، عند تدخل مواطنها أو المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى"³، يتضح أنّ هذه المادة لم تُعرّف الجريمة و لم تبين نوعها، كما أنّها لم تحدّد السلوكات التي يمكن اعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، فيمكن لهذه الأخيرة أن تستخدم هذه المادة لقمع حرية الرأي و التعبير.

و جاء في المادة العاشرة أنّ "الدول الأطراف تعمل بشكل جماعي أو ثنائي، على تحقيق التكامل الفعلي للأجهزة الأمنية و التعاون الميداني فيما بينها، و تقديم الدعم و المساندة. في حالة الطلب لأي دولة طرف، وفقا لظروف الدولة و الدول

¹ Mourad CHABBI, OP.CIT. P.181.

² نص الإتفاقية الأمنية الخليجية، استرجع بتاريخ 2019/08/15، على الموقع:

<https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/373501/10-04-2013>

³ نفس المرجع.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازبن قانة

الأطراف المطلوب منها، وذلك لمواجهة الاضطرابات الأمنية و الكوارث¹، الإشكال هو أنّ هذه المادة لم تحدد بدقة مفهوم الاضطرابات الأمنية، فهل نقصد بها المظاهرات أو المسيرات أو الاجتماعات العامة...؟

* انتقدت أيضا هذه الإتفاقية لكونها تسمح لحكومات الدول الأعضاء بتبادل المعلومات الشخصية عن المواطنين أو المقيمين، حيث تنص المادة الرابعة على أن " تتعاون كل دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى عند الطلب بالمعلومات و البيانات الشخصية عن مواطني الدولة طالبة أو المقيمين بها، في مجالات اختصاصات وزارات الداخلية"²، و لا تنص مواد الإتفاقية على ما إذا كانت الدول ملزمة بإثبات أدلة تتعلق بنشاط إجرامي أو توفر قاعدة قانونية يتم بموجبها تبادل المعلومات الشخصية المتعلقة بالمواطنين أو المقيمين، كما أنّ الإتفاقية لا تضع أي ضمانات لتجنب سوء استخدام السلطة علما أننا أمام منتظمات تسلطية، مما يعتبر إخلال صارخ لمبدأ صون الحريات و هدر سرية بيانات الأفراد.

* إلى جانب ذلك انتقدت الإتفاقية لأنها تتيح للدول تسليم الأشخاص الموجودين في إقليمها الموجه إليهم اتهامات أو المحكوم عليهم من السلطات المختصة لدى أي منها، فالمتهم هنا سيحاكم استنادا إلى قانون الدولة التي تطلب تسليمه إليها.

- الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي:

أقرت دول المجلس منذ عام 1987 إستراتيجية أمنية شاملة، و هي عبارة عن إطار عام للتعاون والتنسيق الأمني، و قد تمّت مراجعتها و تحديثها، و اعتمدها المجلس الأعلى في ديسمبر 2008.³

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توطيد الأمن و حماية الحدود و تنمية الوعي الأمني و رفع كفاءة الأجهزة الأمنية الخليجية، و تعزيز التعاون و التنسيق بين تلك الأجهزة و مواجهة التحديات و المخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية و الصراعات الإقليمية و الكوارث، و التعرف على مصادر الخطر و التصدي لها، و مكافحة الإرهاب و التطرف.

كما اهتمت أيضا بتعزيز التعاون الإقليمي و الدولي في مجال مكافحة الجريمة و تعزيز مشاركة و تعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية و التفاعل معها، و تنظيم العمالة الوافدة مع عدم التأثير باعتبارات لا تتفق مع المصالح

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

³ مجلس التعاون الخليجي: "الإستراتيجية الأمنية الشاملة"، استرجعت بتاريخ 2019/08/12، على الموقع

: <https://www.gcc-sg.org/ar->

[sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/Firsttheoverallsecuritystrateg.aspx](https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/Firsttheoverallsecuritystrateg.aspx)

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

العليا لدول المجلس، وإنشاء جهاز شرطة جنائية لدول المجلس و عقد دورات تدريبية في مجال المراقبة و البحث و مكافحة الجرائم الإقتصادية.

- اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك 2000:

وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2000 بالمانما على اتفاقية للدفاع المشترك، حيث اتفقت الدول الأعضاء على أنّ أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها، و أي خطر يهدّد إحداها هو بمثابة تهديد للجميع، و يتوجب المبادرة لمساعدة المعتدى عليها باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، كما تضمنت الإتفاقية دعوة لتحقيق الإكتفاء الذاتي و تطوير قوة درع الجزيرة و تأمين التعاون العسكري بين قواتها بإجراء التمارين المشتركة، و نصت على تعزيز التسليح عبر تطوير قاعدة الصناعة العسكرية الخليجية و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذا المجال لتوفير احتياجاتها الأساسية من العتاد و المعدات العسكرية.¹

المحور الثالث: تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع والأمن الإقليمي

لتحليل و تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي سيتم في البداية توضيح موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية وردود أفعالها، و هذا لمعرفة إن كان هناك توافق في المواقف بين الدول الأعضاء في المجلس، و إن استطاع هذا الأخير التوصل إلى وضع رؤية موحدة وإستراتيجية متناسقة بين الدول الأعضاء للتعامل مع هذه الثورات، ثم بعد ذلك سيتم دراسة مدى قدرة هذه الدول الأعضاء في إطار هذه المنظمة على إرساء قاعدة لصناعة الأسلحة تمكّنها من التحرر من التبعية الأمنية تجاه الغرب.

1- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية وردود أفعالها:

منذ بدأ الثورات الشعبية العربية سنة 2010 قامت بعض الدول الأعضاء في المجلس بالعديد من العمليات العسكرية، كالقصف على تنظيم داعش في سوريا و تشكيل تحالف بقيادة السعودية في اليمن لمحاربة الحوثيين... إلخ، لكن الملاحظ هو أنّه بالرغم من تكثيف هذه العمليات و التدخلات العسكرية منذ تلك الفترة إلا أنّها كانت إما عمليات فردية أو ثنائية أو في ظل تحالف دولي، و لم تتم في إطار و باسم مجلس التعاون الخليجي، فالتدخل الوحيد الذي تمّ تحت مظلة هذه المنظمة، كان في البحرين سنة 2011، بل الأدهى من ذلك هو أنّ الدول الأعضاء في المجلس اتخذت في غالب الأحيان مواقف

¹ظافر محمد العجوي: "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، استرجعت بتاريخ 2019/08/15، على الموقع:

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

مختلفة بل و متضاربة مع بعضها البعض في العديد من الحالات ، بل و قامت بدعم و تأييد قوى متعادلة و متصارعة، مما يعكس غياب وضع استراتيجية أمنية مشتركة ، نتيجة الإنقسامات و الإختلافات بين دول أعضاء المجلس و غياب إرادة سياسية حقيقية لتحقيق الوحدة و خدمة المصالح المشتركة ، و يمكن في هذا الشأن الإستشهاد بعدة حالات:

* حالة التدخل في البحرين:

شهدت البحرين مظاهرات شعبية خاصة في العاصمة (المنامة) في 14 فيفري 2011، و بناء على طلب ملك البحرين تدخلت قوات درع الجزيرة في مارس 2011 لإخماد هذه الإضطرابات التي كانت تتحدى استقرار الأسرة المالكة¹، و الملاحظ هنا أنّ تدخل قوات الدرع في البحرين لم يكن لردع اعتداء خارجي، و إنما جاء لتوقيف المظاهرات و دعم نظام الملك (حامد آل خليفة)، مما يعني أنّ الدول الأعضاء في المجلس الخليجي لن تسمح بأي تغيير يمس أنظمتها، فالأوضاع المضطربة التي شهدتها البحرين أثارت مخاوف دول الخليج، و دفعتهم باتجاه تعاون خليجي عسكري و أممي ، ناهيك عن قناعة هذه الدول بوقوف إيران وراء هذه الإضطرابات، فحسبهم تسعى إيران لتوظيف الأقليات الشيعية لقلب الأنظمة الحاكمة السنوية في المنطقة ، و تزداد هذه المسألة حدة خاصة في البحرين بسبب وجود أقلية سنوية تحكم أغلبية شيعية.

و ازدادت المخاوف خاصة مع انتشار موجة الإحتجاجات، إذ بدأت هذه الأخيرة في سلطنة عمان في 25 فيفري 2011، و التي كانت تطالب بتوسيع صلاحيات البرلمان و القضاء على الفساد و تحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية²، كما عرفت الكويت أيضا فترة من عدم الاستقرار في فيفري 2011 حيث تظاهر البدون (وهم المقيمون في الكويت لكنهم لا يحملون أي جنسية، إذ تعود نسبهم إلى أصول بدو رحل سكنوا شبه الجزيرة العربية قبل سنوات طويلة)، و طالبوا بمنحهم الجنسية الكويتية و تحسين أوضاعهم المعيشية³، و شهدت السعودية هي الأخرى ابتداء من فيفري 2011 سلسلة من احتجاجات الأقلية الشيعية فيها، خاصة في محافظة القطيف ، كل ذلك دفع دول مجلس التعاون الخليجي للاستجابة لطلب ملك البحرين بإرسال قوات درع الجزيرة لإخماد تلك الإحتجاجات.

ماعدًا حالة البحرين نلاحظ اختلاف مواقف و توجهات الدول الأعضاء في المجلس تجاه الثورات العربية، ففي حين أيدت قطر جميع تلك الثورات و ساندتها سياسيا و إعلاميا، نجد أنّ بقية الدول الأعضاء في المجلس لم تتعامل بنسق واحد

¹ Léo Géhin : «Le Conseil de coopération du Golfe , Les rapports du GRIP » , N°1 , 2016 , p.16.

² طارق أشقر: "مظاهرة في مسقط ضد الفساد"، استرجعت 2019/08/17، على الموقع: www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/18/ مظاهرة في-مسقط-ضد-الفساد

³ "الأمن يفض مظاهرات البدون في الكويت"، استرجعت 2019/08/20، على الموقع: <https://arabi21.com/story/730081/> "الأمن-يفض-مظاهرات-البدون-في-الكويت.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

مع هذه الثورات، حيث تباين موقفها تبعاً للعلاقات التي ربطتها مع أنظمة الحكم القائمة آنذاك، ففي حين عارضت كل من السعودية و الكويت و الإمارات و البحرين الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير في كل من مصر و تونس و اليمن، نجدها اتخذت موقفاً مغايراً في كل من سوريا و ليبيا، حيث قامت تلك الدول الخليجية بدعم تلك الاحتجاجات الشعبية لإسقاط نظامي الرئيس السوري (بشار الأسد) و الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي).

و تجدر الإشارة أنّ الدول الأعضاء في المجلس التي تدخلت فيما بعد في كل من سوريا و ليبيا و اليمن فضّلت التدخل بشكل فردي أو ثنائي، و لم تتدخل تحت غطاء مجلس التعاون الخليجي، بل أكثر من ذلك قامت بتأييد و دعم قوى و ميليشيات متعارضة، فمثلاً في ليبيا شاركت كل من قطر و الإمارات بشكل مستقل في عملية (الحماية الموحدة) (UNIFIED PROTECTOR) للحلف الأطلسي سنة 2011، تطبيقاً للاتحة 1973 لمجلس الأمن من أجل إقامة منطقة حظر جوي¹.

كما دعمت قطر فيما بعد تحالف الميليشيات الإسلامية لفجر ليبيا، التي تربطها علاقات مع جماعة الإخوان المسلمين²، بينما قامت الإمارات العربية المتحدة على النقيض من ذلك بالتحالف مع مصر و تجنيد قواتها الجوية لدعم قوات المارشال حفتر³، إلى جانب ذلك دعمت قطر (سرايا الدفاع لبنغازي) في الوقت التي اعتبرت هذه الأخيرة تنظيمًا إرهابيًا من قبل كل من السعودية و البحرين و الإمارات⁴، إذاً يظهر من خلال هذه الأمثلة كيف اختلفت رؤى و مصالح الدول الأعضاء داخل المجلس و التي دفعتهم إلى دعم قوى متصارعة.

حالة اليمن: و يمكن الإستشهاد أيضاً بما حدث في اليمن، فبعد استحواد الحوثيين على العديد من المناطق اليمنية، طلب الرئيس اليمني (عبد الله منصور هادي) من دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي مساندة بلاده، بما في ذلك التدخل العسكري، استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة و كذا ميثاق جامعة الدول العربية. و اعتبرت السعودية أنّ التمرد الحوثي هو نتاج استراتيجية إيرانية لتوسيع نفوذها في المنطقة، و أنّ سقوط اليمن في يد الحوثيين الشيعة يشكل تهديداً للدول المجاورة، لذا قامت خمسة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي من أصل ستة (السعودية، الإمارات العربية المتحدة و البحرين و الكويت و قطر) إلى جانب كل من المغرب و مصر و السودان

¹ Léo Géhin, OP.CIT. P.19.

² Alberto Negri, « Crise régionale du Golfe : rivalité entre le Qatar et l'Arabie saoudite, tensions au sein du Conseil de coopération du Golfe, Annuaire IEMed. de la Méditerranée», 2018, p.262.

³ Pierre Conesa : « La crise entre L' Arabie Saoudite , Les Emirats Arabe Unies L'Égypte, Bahein et le QATAR : UN DIFFEREND PLUS GRAVE QU'il n'y parait, Centre Français de Recherche sur le Renseignement », N° 22, Novembre 2017, p.11.

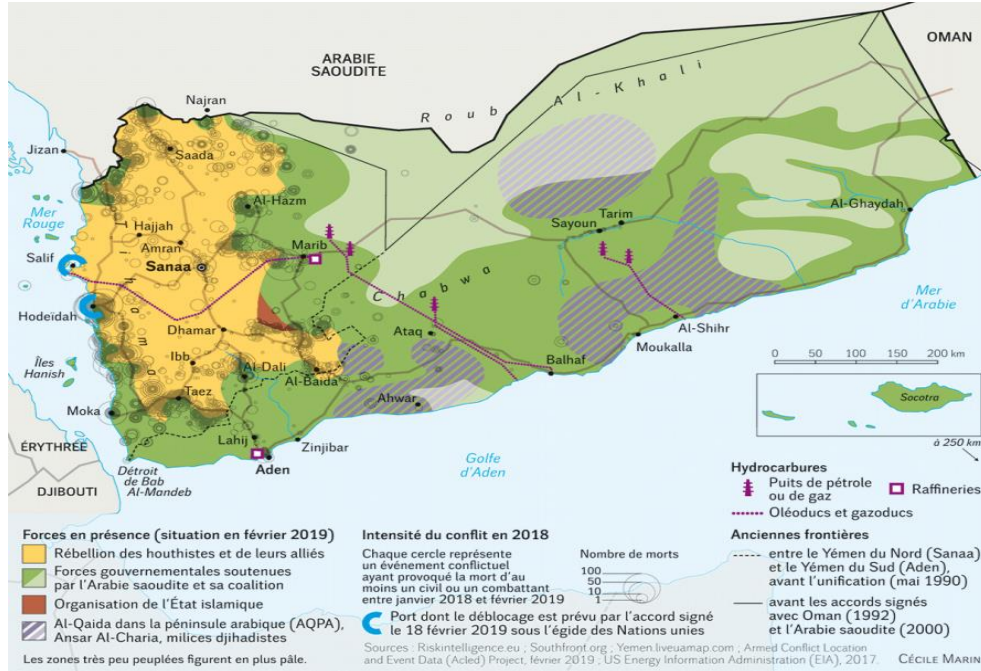
⁴ Alberto Negri, OP.CIT. P.264.

* استبعدت قطر من هذا التحالف بعد الأزمة القطرية سنة 2017

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

والأردن بتشكيل تحالف عسكري في مارس 2015 لدعم القوات الحكومية اليمنية¹، إذ لم يتم هذا التدخل العسكري باسم مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب رفض سلطنة عمان المشاركة فيه (حتى لا تثير غضب إيران مثلما سيتم توضيحه فيما بعد)، فالتنافس و الطموحات الإقليمية زادت من حدة الأزمة اليمنية، وأصبحت الحرب في اليمن حرب بالوكالة بين إيران من جهة و العربية السعودية و حلفائها من جهة أخرى.

خريطة (2):مختلف القوى المتصارعة في اليمن



SOURCE : CÉCILE MARIN : « LES CHEMINS TORTUEUX DE LA PAIX AU YEMEN : Un pays désuni et fragmenté »,

consulté le 29 / 08 / 2019 sur le site : <https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/Yemen19>

و تجدر الإشارة إلى أنّ الإمارات العربية المتحدة التي شاركت في إطار هذا التحالف الدولي في اليمن بقيادة السعودية لدعم الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) ضد المتمردين الحوثيين، غيرت موقفها و أصبحت تدعم الميليشيات الانفصالية الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تشكّل في ماي 2017، و التي تطالب باستقلال (اليمن

¹ Carlos Costa Neves : « Changement et continuité dans le Golf », consulté le 1 / 09 / 2019 sur le site : <https://www.nato-pa.int/fr/document/2018-changement-et-continuite-dans-le-golfe-rapport-costa-neves-187-gsm-18-f-rev1-fin>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

الجنوبي) و أن تكون عاصمته (عدن) ، لتعود البلاد كما كانت عليه قبل الوحدة في ماي 1990 ، بينما تواصل السعودية دعم الرئيس اليمني (الهادي) الذي فقد العاصمة صنعاء و جزء كبير من إقليم الشمال الذي أصبح في يد الحوثيين.¹

وشهدت مدينة عدن في أوت 2019 مواجهات عنيفة بين قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الإنتقالي الجنوبي المدعّم من طرف الإمارات و القوات التابعة للحكومة اليمنية المدعّم من طرف السعودية²، مما يعني أنّ الإمارات العربية المتحدة و السعودية أصبحتا تساندان قوى متعارضة ذات طموحات متناقضة، ممّا يدل على تضارب مصالح الدولتين، فأصبح كل منهما يدعم طرفاً لصالحه، بحثاً عن السيطرة و توسيع النفوذ السياسي و الإقتصادي في اليمن.

2- استمرار التبعية الأمنية لدول المجلس تجاه الغرب:

رغم أنّ الدول الخليجية أسست مجلس التعاون الخليجي بسبب الهاجس الأمني، و رغم إنشاء قوات درع الجزيرة ، إلا أنّ هذه القوات بقيت عاجزة عن تحقيق حماية فعلية لأعضاء المجلس من أي اعتداء خارجي، و ذلك بسبب محدودية قدراتها البشرية و المادية ، ذلك أنّ سيادة التنافس و الخلافات و عدم الثقة بين أعضاء المجلس جعل هذه الدول تعتمد في أمنها على الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من تطوير شبكات تعاون أمني بطابع محلي أكبر ، حيث فضّلت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وضع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمنها، فالبحرين مثلاً وقّعت في 1991 على اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، نصت على تقديم تسهيلات أكبر للقوات الأمريكية و منحها الحق في التوضع المسبق لمعداتهما كما صادقت قطر في 2014 على اتفاقية ثنائية للدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، و سمح هذا الإتفاق لهذه الأخيرة بتأسيس مركز للعمليات العسكرية الجوية في القاعدة العسكرية (العُديد) و التي تعتبر أكبر قاعدة جوية أمريكية خارج إقليم الولايات المتحدة الأمريكية³، و منذ ماي 2019 بدأ تنفيذ اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإمارات العربية المتحدة، كما انضمت كل من البحرين و الكويت و قطر و الإمارات إلى مبادرة اسطنبول التابعة لحلف شمال الأطلسي.

¹ Carlos Costa Neves : « Changement et continuité dans le Golf » , consulté le 1 / 09/2019 sur le site : <https://www.nato-pa.int/fr/document/2018-changement-et-continuite-dans-le-golfe-rapport-costa-neves-187-gsm-18-f-rev1-fin>

² بي بي سي : "هل بات أبناء الجنوب على قناعة بأن اليمن لن يعود دولة موحدة؟" ، استرجعت بتاريخ 2019/08/30 ، على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/in-depth-49314098>

³ خريطة انتشار القواعد الأمريكية في دول الخليج.. وسر "العودة إلى السعودية" ، استرجعت بتاريخ 2019/08/30، على الموقع:

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/7/21/1604866/-إلى-العودة-إلى-السعودية-وسر-الخليج-وسر-العودة-إلى-السعودية

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

إنّ اختيار اللجوء إلى الحماية الغربية فتح الباب أمام وجود القواعد العسكرية الأجنبية في هذه الدول الخليجية خاصة منها الأمريكية، فمثلاً أقامت الولايات المتحدة الأمريكية أربعة قواعد بحرية في الإمارات بموجب اتفاق عسكري بين البلدين عام 1994، كما تحتضن البحرين مقر الأسطول البحري الأمريكي الخامس، و تستقبل الكويت أكبر تجمع عسكري أمريكي في الخليج الذي يتمركز خاصة في قاعدتين أساسيتين هما معسكر الدوحة و معسكر عريفجان.¹

إلى جانب ذلك تخصص دول مجلس التعاون الخليجي مبالغ مالية ضخمة لإقتناء الأسلحة من الدول الغربية، حيث لا تزال هذه الدول تابعة للغرب في مجال التسليح، و عجزت عن إنشاء صناعة حربية، فما بين (2014 و 2016) منحت دول مجلس التعاون الخليجي 95% من عقود التسليح لمؤسسات غربية و 73% منها كان لصالح المؤسسات الأمريكية²، وهذا رغم أنّ اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك لسنة 2000 نصت على تعزيز التسليح، عبر تطوير قاعدة الصناعة العسكرية الخليجية و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذا المجال، لتوفير احتياجاتها الأساسية من العتاد و المعدات العسكرية.³

إذاً عجز دول مجلس التعاون الخليجي على الدفاع عن نفسها جعلها تبحث عن أمنها في إطار التحالف مع الدول الغربية، و إعطائها تسهيلات عسكرية مقابل ذلك، لكن الإشكال هو أنّ علاقات التبعية هذه مست بالمشروعية الداخلية لأنظمة الحكم الخليجية و شجعت حركات المعارضة المحلية خاصة الإسلامية منها.⁴

من خلال تحليل دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي يتضح قصوره في تحقيق الأمن و الدفاع عن الدول الأعضاء، كما عجز عن وضع سياسة أمنية مشتركة، و لم يستطع أن يصبح فعلاً منظمة للتكامل السياسي و الأمني و الدفاع المشترك.

المحور الرابع: أسباب تعثر العمل الأمني و العسكري المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي.

هناك عدة أسباب أعاقت دور مجلس التعاون الخليجي في إيجاد سياسة أمنية مشتركة، يمكن إجمالها في النقاط

التالية:

1- الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي :

¹ نفس المرجع.

² Léo Géhin , OP.Cl, p.20.

³ ظافر محمد العجبي، المرجع السابق.

⁴ Haizam Amirah Fernández : « Relations internationales du Golfe : intérêts, alliances, dilemmes et paradoxes , Afkar », Hiver 2010,2011 , p. 21.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

إنّ الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي خلافات قديمة، ظهرت منذ استقلال هذه الدول، ولم تحل معظمها حتى مطلع الألفية الجديدة، لكن بقيت بعض هذه المسائل الحدودية قائمة إلى غاية اليوم، و يمكن في هذا الشأن الإستشهاد بعدة أمثلة:

*الخلافات الحدودية البحرينية-القطرية :

يعود تاريخ الخلافات الحدودية بين قطر و البحرين إلى عدة سنوات، ففي 1937 هاجمت القوات القطرية منطقة (الزبارة) التي كانت تابعة للبحرين، و الواقعة ضمن شبه الجزيرة القطرية ، كما سعت للسيطرة على مجموعة جزر حوار و جزيرة فشت دبل و جزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين، لكن عام 1939 قرّرت بريطانيا (القوة الإستعمارية السابقة في المنطقة) منح جزر حوار إلى البحرين ، فلم تتقبل قطر ذلك، و لم يتم تسوية هذا الخلاف إلا عام 2001، عن طريق محكمة العدل الدولية، التي قرّرت أنّ البحرين لها الحق في جزر حوار ، كما قرّرت في المقابل سيادة قطر على جزيرة زبارة.¹

خريطة (3): موقع جزر حوار و جزيرة زبارة



المصدر: <http://sahafahnet.net/show3077222.html>

*الخلافات الحدودية بين السعودية و الكويت:

كان هناك خلاف بين السعودية و الكويت على إنتاج النفط في المنطقة المحايدة، و توصلت الدولتين في 1965 إلى اتفاق ينص على تقسيم تلك المنطقة إداريا إلى جزأين متساويين، فأخذت الكويت الجزء الشمالي، أما السعودية فأخذت الجزء الجنوبي، كما تمّ الإتفاق على تقسيم ربوع النفط في المنطقة مناصفة، و في عام 2000 وقّعت المملكة العربية السعودية و الكويت على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية و إنهاء تقسيم المنطقة المحايدة، لكن مشكلة الجزر الجنوبية الغنية بالنفط

¹ بي بي سي: " تاريخ النزاع بين قطر و البحرين"، استرجعت بتاريخ 2019/09/3، على الموقع:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1225000/1225089.stm

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

(جزيرتي أم المرادم و فاروة) لم تحل إلى الآن، و تعد هذه المسألة أبرز مسائل الخلاف بين الدولتين، كما توقف إنتاج البترول و الغاز في حقول الخفجي و الوفرة و درة بين عامي 2014 و 2015 بسبب هذه الخلافات.¹

*الخلاف الحدودي بين السعودية و الإمارات:

كان هناك خلاف بين السعودية و الإمارات حول منطقة خور العديد و حقل نفط الشيبية، فبعد استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971، دخلت في نزاع مع الرياض حول الشريط الساحلي خور العديد و حقل نفط الشيبية و واحة البريبي، و لقاء الحصول على اعتراف السعودية بدولة الإمارات الناشئة آنذاك، اضطر الشيخ زايد عام 1974 لتوقيع اتفاقية مع السعودية تقضي بمنح خور العديد و جزء من سبخة مطي وقرابة 80 % من آبار الشيبية النفطية للسعودية، مقابل تنازل هذه الأخيرة للإمارات عن واحة البريبي.²

و تعود أهمية ساحل خور العديد و تمسك السعودية بها إلى موقعها، فهي المنطقة الساحلية الفاصلة بين الإمارات و قطر ، فلم يعد لقطر حدود برية سوى مع السعودية، و بالتالي شكلت هذه المنطقة أمناً إستراتيجياً للسعودية، حيث أنّ اتصالاً برياً بين الإمارات و قطر قد يؤدي إلى تكوين اتحاد قوي بين البلدين من شأنه تهديد قوة السعودية و سيطرتها على الخليج.

هذا ما دفع قطر و الإمارات للتفكير في انجاز مشروع بناء جسر يربطهما ببعضهما، مما زاد في تأجيج الخلاف الحدودي الإماراتي - السعودي، و رغم أنّ اتفاقية جدة 1974 لم تتناول ترسيم مياه خور العديد ، حيث لا تزال الحدود البحرية بين الإمارات و السعودية إلى الآن غير محددة ، إلا أنّ الرياض حاولت عام 2005 تعطيل مشروع إنشاء هذا الجسر فوق مياه خور العديد .

خريطة (4) : منطقة خور العديد

¹ بيانكو سيتريا: "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: السيادة بين التعاون والمنافسة"، استرجعت بتاريخ 2019/09/4، على الموقع:

<https://research.sharqforum.org/2018/11/20/?lang=ar>

² Olivier Dalage: « L'Arabie et ses voisins : la revanche des vassaux, Outre-Terre », N°14, 2006, p. 296.



المصدر:

<https://shehabnews.com/post/15667/محبة-الضرائر-جدور-العداء-بين-آل-سعود-وآل-نهيان>

أما بخصوص حقل نفط الشيبية، فقد نصت الاتفاقية الحدودية المبرمة سنة 1974 بشأن استغلال موارد آبار الشيبية على أنه في حالة اكتشاف النفط على الحدود المشتركة (سواء اكتشف قبل هذا الاتفاق أو بعده) فإن ملكية حقل النفط تؤول برمته إلى الدولة التي يقع فيها الجزء الكبير من هذا الحقل، فأصبح بمقتضى ذلك ملكية الحقل وموارده تابعة للسعودية، حيث تقع قرابة 80% من آبار الشيبية في المنطقة التي حصلت عليها السعودية بمقتضى اتفاقية 1974.

خريطة(5): حقل الشيبية



المصدر

<https://eldorar.com/node/139336>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

و بعد وفاة حاكم الإمارات الشيخ "زايد آل نهيان"، و مرور الحكم إلى أبنائه (الحاكم خليفة بن زايد و ولي العهد محمد بن زايد) أرادا إعادة فتح ملف الحدود، و استعادة حقوق الإمارات في حقل (شيبه) الذي يقع 20% منه في الأراضي الإماراتية، فضلا عن استعادة الاتصال البري مع قطر عبر "خور العديد"، مما تسبب في توتر العلاقات مع السعودية.¹

2- إختلاف تصور دول المجلس للتهديد الإيراني:

تأسست مبدئيا منظمة مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الخطر الإيراني، لكن إختلاف تصور الدول الأعضاء للخطر الذي قد تشكله إيران كان أحد الأسباب الأساسية في عجز هذه المنظمة عن إيجاد سياسة أمنية مشتركة، و سيتم توضيح ذلك من خلال توضيح نوع العلاقات التي تربط دول المجلس مع إيران.

*العلاقات السعودية الإيرانية:

تعرف العلاقات بين هذين البلدين توتر شديدا بسبب التنافس الإقليمي الحاد بينهما ، و بسبب الخلافات السياسية و المذهبية و العرقية، حيث ترى السعودية أنّ إيران تشكل خطرا عليها على المدى البعيد، لأنّها إن تمكنت من ترسيخ وجودها في سوريا و العراق و اليمن فإنها ستمتلك عمقا استراتيجيا يمتد من طهران حتى سواحل المتوسط²، كما تنظر إليها باعتبارها منافستها الإقليمية التي تعمل على توظيف الأقليات الشيعية في المنطقة لإثارة الإضطرابات و زيادة مد النفوذ الإيراني.

و رغم تحسن العلاقات السعودية الإيرانية في فترة التسعينات على إثر حكم رئيسين إصلاحيين هما (هاشمي رفسنجاني) ثم (محمد خاتمي) و توقيع اتفاقية أمنية بين إيران و السعودية في 2001، سرعان ما تدهورت هذه العلاقة بعد انتخاب (محمود أحمددي نجاد) و تطوير البرنامج النووي الإيراني³، لذا تبحت السعودية عن استمرار العزلة الدبلوماسية و الإقتصادية المفروضة على إيران ، و هذا ما يفسر سبب غضب السعودية من الإدارة الأمريكية في عهد (بارك أوباما) منذ إبرام الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، و التي سمحت برفع العقوبات الدولية على إيران، لكن سرعان ما تمّ إلغاء هذا الإتفاق مع مجيء الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب).

*العلاقات العمانية الإيرانية:

¹ " الامارات يفجر الخلاف الحدودي مع الرياض " ، استرجعت بتاريخ 2019/09/4 ، على الموقع:

<http://www.alhejaz.org/seyasah/013303.htm>

² سي بي بي : "العلاقات السعودية الإيرانية: من سيء إلى أسوء" ، استرجعت بتاريخ 2019/09/4 ، على الموقع: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>

41903916

³ Carlos Costa Neves , OP.Cit.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

هي علاقات طيبة وهذا منذ أن قام جيش الشاه الإيراني بمساعدة السلطان (قابوس) في إفشال تمرد ظفار¹، و تحاول عمان المحافظة على هذه العلاقات الطيبة مع إيران و عدم إثارة غضبها و ذلك لعدة أسباب (سيتم شرحها لاحقاً).

* العلاقات الكويتية الإيرانية:

تحاول الكويت المحافظة على علاقات حسنة مع إيران لأنها قريبة جغرافياً منها ، كما أن ثلث سكانها من الشيعة، فأى خلاف مع إيران قد يدفع هذه الأخيرة إلى استغلال تلك الأقلية الشيعية لزعزعة النظام الكويتي.

* العلاقات البحرينية الإيرانية:

تنظر البحرين إلى إيران كتهديد كبير لها، كون غالبية الشعب البحريني هم شيعة، أما السلطة الحاكمة فهي سنية، ومن ثمة هناك احتمال أن تستغل إيران هذه الأغلبية الشيعية لقلب النظام الحاكم.

* العلاقات القطرية الإيرانية:

بدأ التقارب بين قطر و إيران عام 1992، حين ساهم الخلاف الحدودي بين السعودية و قطر على منطقة الخفوس ، في تطبيع العلاقات الثنائية بين قطر و إيران ، بعدما استغل الرئيس الإيراني الأسبق (هاشمي رفسنجاني) ذلك الخلاف و أعلن مساندة لقطر²، و شهدت العلاقة بين البلدين المزيد من التطور خلال زيارة الرئيس (خاتمي) لقطر سنة 1999 ، كما دعمت إيران قطر لاستضافة مؤتمر القمة الإسلامي، و في المقابل كانت قطر عام 2006 العضو الوحيد من بين 15 عضواً في مجلس الأمن الذي صوت ضد قرار مجلس الأمن رقم 1696 حول الملف النووي الإيراني ، كما دعت قطر الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمد نجاد) سنة 2007 لحضور مؤتمر قمة الخليج في الدوحة كضيف شرف.³

وبالتوازي مع تطور العلاقات السياسية بين البلدين تطورت العلاقات أيضاً في المجال الأمني، ففي سنة 2010 وقّع البلدين على وثيقة التعاون الدفاعي، كما لجأت الدوحة إلى القوات الإيرانية لتدريب خفر السواحل القطرية في مجال مكافحة المخدرات، و تمّ بالإضافة إلى كل ذلك توقيع اتفاقية أمنية خاصة "بمكافحة الإرهاب و التصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة" سنة 2015، و في نفس السنة تمّ التوقيع أيضاً على اتفاقية تعاون "لحماية الحدود المشتركة بين البلدين و تعزيز التعاون الأمني"، مما أثار غضب السعودية.⁴

¹ Olivier Marts , OP.Cit.p.120.

² بسام صلاح: "العلاقات القطرية الإيرانية والأمن الإقليمي العربي"، استرجعت بتاريخ 2019/09/8، على الموقع: <http://www.acrseg.org/40533>

³ مسعود الزاهد: "تفاصيل العلاقات الأمنية و العسكرية بين قطر وإيران" استرجعت بتاريخ 2019/08/16، على الموقع:

<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/05/24/تفاصيل-العلاقات-الدافنة-بين-قطر-وإيران>

بسام صلاح ، المرجع السابق.⁴

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

أما عن العلاقات الإماراتية الإيرانية ، فيمكن القول بشكل عام أنّها علاقات صعبة بسبب الخلاف على ثلاثة جزر في الخليج العربي هي أبو موسى ، و طنب الكبرى و طنب الصغرى، لكن هذا لم يمنع الإمارات من إقامة علاقات تجارية مع إيران ، إذ تعتبر الإمارات من الشركاء التجاريين الأساسيين بالنسبة لإيران، فمثلا مثلت الإمارات السوق الثالثة للصادرات الإيرانية خارج قطاع المحروقات في السداسي الأول من سنة 2018، أما الصادرات الإماراتية نحو إيران احتلت المرتبة الثانية في السوق الإيرانية حسب (L'iran trade promotion organization)¹.

3-التنافس بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ووجود عدة خلافات سياسية بينهم:

أحسن مثال لتوضيح التنافس بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي و كثرة الخلافات السياسية بينهم هو الأزمة القطرية لسنة 2017، و التي تعتبر أشد أزمة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث يعود أصل الأزمة إلى 2014 لما قامت كل من السعودية و الإمارات و البحرين بسحب سفرائها من قطر ردا على انتهاك قطر لاتفاق الرياض الذي وُضع في نوفمبر 2013 ، و الذي نص على (عدم دعم الإخوان المسلمين أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق التأثير السياسي)²، و اتخذ هذا الإجراء لإجبار قطر على التراجع عن موقفها في مساندة الإخوان المسلمين³، إذ قامت قطر بدعم و تمويل حكومة الرئيس مرسي في مصر ، و في أعقاب إطاحة الجيش المصري به عام 2013 سمحت قطر للقيادات الإخوانية بالتجمع في الدوحة ، كما قامت قطر أيضا بدعم حزب النهضة في تونس، و حماس في فلسطين و حكومة طرابلس في ليبيا، بينما دعمت كل من العربية السعودية و الإمارات (حركة فتح) في فلسطين و حكومة طبرق في ليبيا⁴، علما أنّ السعودية أصدرت مرسوما جعل من الإخوان المسلمين منظمة إرهابية في السعودية.

لقد خطت قطر لنفسها طريقا مختلفا عن جيرانها بدعم جماعة الإخوان ماليا و إعلاميا و سياسيا، في الوقت الذي تقوم فيه بقية الدول الخليجية باعتقال عناصر تلك الجماعة على خلفية تهمة تصب جميعها في تهديد الأمن و الإستقرار و التآمر من أجل إسقاط أنظمة الحكم، حيث يعتبر الإخوان أحد الأوراق التي تستثمرها قطر لصالحها في البروز كقوة

¹ Thierry Coville : « Point sur les relations commerciales entre EAU/Iran et Qatar/Iran, Observatoire du monde arabo-musulman et du sahel », mars 2019, p.7.

² "حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية"، استرجعت بتاريخ 2019/09/10، على الموقع: <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

³ Pierre Conesa ,OP.Cit, p.10.

⁴ Laura Monfleur : « Le Conseil de Coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ? » consulté le 15 /08 /2019, sur le site : <https://www.lesclesdumoyenorient.com/Le-Conseil-de-Cooperation-du-Golfe-depuis-2011-un-renforcement-de-la.html>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

إقليمية، إذ تنظر قطر إلى هذه الجماعة باعتبارها قوة سياسية مهمة لها دور مؤثر في المنطقة العربية، وراهنّت على أنّ الإسلاميين هم الذين سيفوزون ويصلون إلى السلطة بعد الربيع العربي، لذا أرادت الدوحة من خلال دعم جماعة الإخوان المسلمين كسبهم لإستعمالهم مستقبلا فيما يخدم المصالح القطرية.

و بعد ثمانية أشهر من سحب أولئك السفراء عادوا إلى قطر في نوفمبر 2014، بعدما وقّع أمير قطر (تميم بن حمد آل ثاني) اتفاقاً أمنياً ثانياً (اتفاق الرياض التكميلي) الذي يعزز النقاط المتفق عليها في الإتفاق الأول، و يؤكد على ضرورة الحفاظ على أمن مصر و استقرارها، ووقف كافة الأنشطة الإعلامية المنتقدة للحكومة المصرية، مع الإشارة على وجه التحديد إلى شبكة الجزيرة الإعلامية.¹

و عادت الأزمة من جديد في سنة 2017 على إثر نشر وكالة الأنباء القطرية عدة تصريحات للأمير القطري (تميم بن حمد آل ثاني) عبر حسابه تويتر، اعتبر فيها « إيران بلد شريك و أنّ السعودية تدعم الإرهاب، كما انتقد فيها إدارة ترامب... إلخ »، و رغم تكذيب الدوحة لصحة تلك المعلومات، و تبرير ذلك بقرصنة صفحة وكالة الأنباء القطرية²، إلا أنّ العربية السعودية و الإمارات و البحرين، تبعتها مصر و اليمن، أعلنوا قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، و غلق حدودها البحرية و منع الطائرات القطرية من التحليق في مجالها الجوي، كما قامت السعودية بغلق حدودها البرية مع قطر، علماً أنّها الحدود البرية الوحيدة لقطر، و التي كانت 90% من الموارد الإستهلاكية تعبر منها.

و بعد ذلك وضعت هذه الدول ثلاثة عشر شرطاً لقطر لرفع هذا الحصار، و أعطتها مهلة عشر أيام لتنفيذ ذلك، و يمكن تلخيص أهم هذه الشروط في النقاط التالية:

- *قطع كل العلاقات التعاونية العسكرية و الأمنية مع إيران.
- *الغلق الفوري للقاعدة العسكرية التركية، و توقيف التعاون العسكري مع تركيا، ذلك أنّ قطر وقّعت مع تركيا سنة 2014 على اتفاقية التعاون العسكري، الذي ينص على تأسيس قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية، و على زيادة التعاون العسكري بين البلدين، مما أثار غضب السعودية، بسبب التنافس الإقليمي بين هذه الأخيرة و تركيا.
- *قطع كل العلاقات مع المنظمات الإرهابية خاصة الإخوان المسلمين و داعش و جبهة النصرة و حزب الله.

¹ "حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية"، استرجعت بتاريخ 2019/09/10، على الموقع: <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

² Fatiha Dazi-Héni : « La diabolisation du Qatar sonne-t-elle le glas du Conseil de Coopération du Golfe ? », consulté le 11 /08 /2019, sur le site : <https://theconversation.com/la-diabolisation-du-qatar-sonne-t-elle-le-glas-du-conseil-de-cooperation-du-golfe-79084>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

*توقيف تمويل كل الجماعات و التنظيمات-التي تعتبرها العربية السعودية و الإمارات و مصر و الولايات المتحدة الأمريكية - إرهابية .

* غلق قناة الجزيرة .

* إنهاء التدخلات القطرية في شؤون دول الخليج.¹

من خلال ملاحظة هذه الشروط، يتضح أنّ الأسباب الحقيقية وراء هذه المقاطعة هي كالتالي:

*رغبة قطر رغم صغر حجمها الجغرافي و البشري في لعب دور إقليمي ، من خلال تكثيف تدخلاتها في العديد من الدول كليبيا و سوريا و اليمن..إلخ ، كما تم إختيارها لتنظيم كأس العالم لكرة القدم في 2022.

* خروج قطر من الصف السعودي، حيث تباينت المواقف القطرية في إطار سياساتها الخارجية و تناقضت مع المواقف و السياسات السعودية، إذ رفضت قطر الإنطواء تحت الجناح السعودي و أرادت أن تتبوء مكانة أكبر من مجرد تابع لسياسات السعودية.

* دعمها للإخوان المسلمين.

*التغطية الإعلامية لأحداث الثورات العربية، و انتقاد أنظمه الحكم الخليجية من قبل قناة الجزيرة ، التي تعتبر أداة للقوة الناعمة القطرية، و هذا ما يفسر قيام السعودية في ظل أزمة 2017 بغلق مكاتب الجزيرة في الرياض.²

*الفدية المقدرة ب مليار دولار أمريكي التي دفعها قطر للمليشيات الشيعية العراقية لقاء إطلاق سراح بعض الأمراء القطريين الذين اختطفوا بعد دخولهم للحدود العراقية بالخطأ أثناء الصيد، و التي أثارت غضب السعودية.³

لقد تمّ مقاطعة قطر بهدف دفعها على انتهاج سياسات تتوافق مع السياسات السعودية إزاء القضايا الإقليمية ، لكن في الواقع أدت هذه المقاطعة إلى نتائج عكسية ، فهذه العزلة التي فرضتها تلك الدول على قطر دفعت هذه الأخير إلى توطيد علاقاتها مع كل من إيران و تركيا، فمثلا سيتم إنشاء قاعدة عسكرية تركية ثانية في قطر قبل نهاية سنة 2019، و الذي اعتبرته الدول الخليجية خطرا على أمنها القومي⁴، و لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين تمّ الإتفاق على تدشين الخط

¹ Pierre Conesa ,OP.Cit, p.11.

² Laura Monfleur , OP.Cit .

³ Carlos Costa Neves , OP.Cit.

⁴ أحمد نصير: " تميم يرهن سيادة قطر لأردوغان بقاعدة عسكرية جديدة" ، استرجعت بتاريخ 2019/09/12 ، على الموقع:

<https://al-ain.com/article/turkey-qatar-sovereignty-erdogan-military-base>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

البري قطر-تركيا مرورا بإيران لتوفير الإحتياجات الأساسية للشعب القطري في وقت أقصر¹، من جهة ثانية أعادت قطر كامل علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ، بعدما كانت قد خفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي نتيجة الضغوطات السعودية على إثر الأزمة السعودية الإيرانية سنة 2016، كما قامت بتعزيز علاقاتها الأمنية والإقتصادية معها.

و تجدر الإشارة إلى أنّ سرعان إعلان السعودية و الإمارات و البحرين مقاطعة قطر قامت إيران بإرسال عناصر من الحرس الثوري إلى مقر القصر الأميري القطري لحمايته، و إرسال المساعدات الغذائية ، فكان ذلك فرصة لإيران لزيادة تعزيز علاقاتها السياسية و الإقتصادية مع قطر ، من جانب ثاني تخوفت إيران من نجاح الحصار المفروض على قطر لأنّ ذلك يعني زيادة نفوذ السعودية في المنطقة وإمكانية تعرّض دولا خليجية أخرى و التي لها علاقات جوار حسنة مع إيران مثل الكويت و عمان لخطر الحصار و القطيعة بناءا على الرغبة السعودية.

إنّ محاولة عزل قطر تسبب في تدعيم علاقات هذه الأخيرة مع كل من تركيا و إيران، مما أدى إلى تعميق الخلاف بين الدول الخليجية العضوة في منظمة مجلس التعاون الخليجي، و هذا ما انعكس سلبا على هذه المنظمة ، إلى جانب ذلك كان الدافع الرئيسي لتأسيس هذه المنظمة هو مواجهة الخطر الإيراني ، لكن اليوم نشهد خلافات بين الدول الأعضاء وصلت لحد مقاطعة قطر و تقرب هذه الأخيرة من إيران ، ومن ثمة يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه المنظمة مستقبلا.

4-التخوف من الهيمنة السعودية:

تعاني منظمة مجلس التعاون الخليجي من عدم توازن علاقات القوة بين أعضائها، حيث تعتبر السعودية أقوى عضو فيها ، و هي التي تمنح العدد الأكبر من الجنود في قوات درع الجزيرة، لذا تتخوف بقية الدول الأعضاء في المجلس من أن توظف السعودية هذه المنظمة لتحقيق مصالحها ، خاصة و أنّ هناك تنافس كبير بين أعضاء المجلس ، و هناك عدة خلافات بينهم.

و تزداد هذه المخاوف خاصة مع إلحاح السعودية تأسيس الإتحاد الخليجي، ففي قمة الرياض سنة 2011 طلبت السعودية من أعضاء دول المجلس الإنتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد، بهدف تشكيل جبهة موحدة ضد التهديد الإيراني، و لكن المحتوى الغامض لهذا المشروع زاد من شكوك بقية الدول الأعضاء في المجلس، و في سنة 2013 أعادت

¹ " قطر تركيا .. علاقات إستراتيجية تسعى للحفاظ على توازن المنطقة " ، استرجعت بتاريخ 2019/09/12 ، على الموقع:

قطر-تركيا-علاقات-إستراتيجية-تسعى-للمحافظة-على-توازن-المنطقة/29/07/2019/politics/qatar/29/07/2019/للسايل نيوز <https://lusailnews.net/article/politics/qatar/29/07/2019/politics/qatar/29/07/2019/للسايل نيوز>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازبن قانة

السعودية طرح هذا المشروع كمحاولة منها لإعادة السيطرة على دول الخليج، التي باتت تفلت من زمام النفوذ السعودي¹، لكن أعلنت سلطنة عمان رفض هذا المشروع، وهدّدت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي إذا تحقق هذا الإتحاد². و يعود رفض عمان لهذا المشروع لكونها لا تريد المشاركة في أي خطوة موجهة ضد إيران ، و يمكن أن تثير غضب هذه الأخيرة، وهذا للأسباب التالية:

*الإنضمام إلى تكتل تقوده دولة معادية لإيران ، كان من شأنه المساس بالمصالح العمانية، حيث كانت عمان سنة 2013 في مرحلة الوصول إلى اتفاق مع إيران للحصول على الغاز الإيراني، فتخوفت عمان من أن يؤدي الإنضمام إلى هذا الإتحاد إلى إيقاف هذه المفاوضات.

*الإنضمام إلى الإتحاد كان من شأنه إثارة غضب إيران، وكان بالإمكان أن تكون ردة فعلها هو غلق مضيق هرمز.
*استضافت عمان (ما بين جويلية 2012 و نهاية 2014) اجتماعات سرية بين مسؤولين أمريكيين وإيرانيين في إطار المفاوضات حول الملف النووي ، و لعبت دور الوسيط للتوصل إلى الإتفاق بهذا الشأن.

وبعض رفض سلطنة عمان لهذا المشروع أعلنت بقيت الدول الأعضاء في المنظمة رفضها هي أيضا، خوفا من الهيمنة السعودية .

إذاً كل هذه الأسباب حالت دون أن يلعب مجلس التعاون الخليجي دورا في مجال الدفاع و تحقيق الأمن الإقليمي، لذا حتى يتم تفعيل دور هذا المجلس لا بد أن يتم تجاوز هذه المشاكل ، و من الضروري أن تتوفر إرادة سياسية فعلية للتعاون على وضع سياسات أمنية مشتركة.

الخاتمة:

عجز مجلس التعاون الخليجي عن لعب دور فعال في مجال تحقيق الأمن الإقليمي، فلم تتمكن الدول الأعضاء فيه من وضع تصور جماعي منسجم و موحد و تبني سياسة أمنية مشتركة، و ذلك بسبب غياب إرادة سياسية فعلية لهذه الدول لتحقيق ذلك، نتيجة التنافس و كثرة الخلافات بينها و إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة الضيقة على حساب المصالح الأمنية المشتركة، ففي الواقع لا يمكن اعتبار مجلس التعاون الخليجي حلفا حقيقيا، بل يمكن وصفه أنه مجرد منتدى تقوم فيه الدول الأعضاء بمناقشة اهتماماتهم و انشغالاتهم الرئيسية و تبادل وجهات النظر.

¹ يوسف بوفيجلين : "مشروع التكامل الخليجي حلم تهدده الانقسامات"، استرجعت بتاريخ 2019/09/13 ، على الموقع:

<https://www.dw.com/ar/مشروع-التكامل-الخليجي-حلم-تهده-الانقسامات/a-17284579>

² Léo Géhin , OP.Clit, p.18.

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

و تزداد التساؤلات حول دور و مستقبل هذه المنظمة خاصة بعد الأزمة القطرية، فبعد أن كان الدافع الرئيسي من تأسيس هذه المنظمة هو مواجهة الخطر الإيراني، اشتد الخلاف بين بعض أعضاء المنظمة و قطر ، مما دفع هذه الأخيرة إلى التقرب من إيران.

المراجع:

*الكتب:

- اليوسف (خليفة يوسف): " مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية" ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- محمد صادق (اسماعيل): "مجلس التعاون الخليجي في الميزان"، القاهرة، دار العلوم، 2010.

*Articles:

- Chabbi (Mourad): « Le Conseil de coopération du Golfe et la sécurité régionale : un parcours semé d'embûches , PSEI », N°5, Décembre 2016.
- Conesa (Pierre) : « La crise entre L' Arabie Saoudite , Les Emirats Arabe Unies L'Egypte, Bahein et le QATAR : UN DIFFEREND PLUS GRAVE QU'il n'y parait, Centre Français de Recherche sur le Renseignement » ,N° 22, Novembre 2017.
- Coville (Thierry): « Point sur les relations commerciales entre EAU/Iran et Qatar/Iran, Observatoire du monde arabo-musulman et du sahel », mars 2019.
- Dalage (Olivier): « L'Arabie et ses voisins : La revanche des vassaux, Outre-Terre », N°14, 2006.
- Fernández (Haizam Amirah) : « Relations internationales du Golfe : intérêts, alliances, dilemmes et paradoxes , Afkar » , Hiver 2010,2011.
- Géhin (Léo) : « Le Conseil de coopération du Golfe , Les rapports du GRIP » , N°1 , 2016 .
- Marts (Olivier) : « Les Origines du conseil de coopération du Golfe, Bulletin de l'institut Pierre Renouvin » N°43, 2016 .
- Negri (Alberto) , « Crise régionale du Golfe : rivalité entre le Qatar et l'Arabie saoudite, tensions au sein du Conseil de coopération du Golfe, Annuaire IEMed de la Méditerranée», 2018.

أشقر(طارق): "مظاهرة في مسقط ضد الفساد"، استرجعت 2019/08/17، على الموقع:

/www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/18/مظاهرة-في-مسقط-ضد-الفساد

"-الامارات يفجر الخلاف الحدودي مع الرياض"، استرجعت بتاريخ 2019/09/4، على الموقع:

http://www.alhejaz.org/seyasah/013303.htm

"-الأمن يفض مظاهرات البدون في الكويت" استرجعت 2019/08/20، على الموقع:

https://arabi21.com/story/730081 الأمن-يفض-مظاهرات-البدون-في-الكويت/

- الزاهد (مسعود): "تفاصيل العلاقات الأمنية و العسكرية بين قطر وإيران" استرجعت بتاريخ 2019/08/16، على الموقع:

https://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/05/24/تفاصيل-العلاقات-الدافئة-بين-قطر-وإيران

- العجمي (ظافر محمد): "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، استرجعت بتاريخ

2019/08/15، على الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/11/2014112510224430877.html

- بوفيجلين (يوسف): "مشروع التكامل الخليجي حلم تهدده الانقسامات"، استرجعت بتاريخ 2019/09/13، على الموقع:

https://www.dw.com/ar/مشروع-التكامل-الخليجي-حلم-تهده-الانقسامات/a-17284579

- بي بي سي: "هل بات أبناء الجنوب على قناعة بأن اليمن لن يعود دولة موحدة؟"، استرجعت بتاريخ 2019/08/30، على

الموقع:

https://www.bbc.com/arabic/in-depth-49314098

- بي بي سي: "العلاقات السعودية الإيرانية: من سيء إلى أسوء"، استرجعت بتاريخ 2019/09/4، على الموقع:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41903916

- بي بي سي: "تاريخ النزاع بين قطر والبحرين"، استرجعت بتاريخ 2019/09/3، على الموقع:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1225000/1225089.stm

- حسن (عمر): "مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية"، استرجعت بتاريخ 2019/08/15،

على الموقع التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/10/2014101491936106853.html

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

-حصريا CNN تنشر الوثائق السرية التي تساعد على فهم الأزمة القطرية" ، استرجعت بتاريخ 2019/09/10 ، على الموقع:
<https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/10/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi>

-خريطة انتشار القواعد الأمريكية في دول الخليج.. وسر "العودة إلى السعودية" ، استرجعت بتاريخ 2019/08/30 ، على
الموقع:

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/7/21/1604866/-خريطة-انتشار-القواعد-الأمريكية-في-دول-الخليج-وسر-العودة-إلى-السعودية

-سينزيا (بيانكو): "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: السيادة بين التعاون والمنافسة" ، استرجعت بتاريخ
2019/09/4 ، على الموقع:

<https://research.sharqforum.org/2018/11/20/?lang=ar>

- " قطر تركيا .. علاقات إستراتيجية تسعى للحفاظ على توازن المنطقة " ، استرجعت بتاريخ 2019/09/12 ، على الموقع:
<https://lusailnews.net/article/politics/qatar/29/07/2019/-قطر-تركيا-علاقات-إستراتيجية-تسعى-للمحافظة-على-توازن-المنطقة>

توازن-المنطقة
مجلس التعاون الخليجي: "الإستراتيجية الأمنية الشاملة"، استرجعت بتاريخ 2019/08 /12 ، على الموقع:-

<https://www.gcc-sg.org/ar->

[sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/Firsttheoverallsecuritystrateg.aspx](https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/Firsttheoverallsecuritystrateg.aspx)

-نص الميثاق التأسيسي لمجلس التعاون الخليجي ، استرجع بتاريخ 2019/8/29 على الموقع :

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx>

- نصير(أحمد): "تميم يرهن سيادة قطر لأردوغان بقاعدة عسكرية جديدة" ، استرجعت بتاريخ 2019/09/12 ، على الموقع:
<https://al-ain.com/article/turkey-qatar-sovereignty-erdogan-military-base>

- Dazi-Héni (Fatiha) : « La diabolisation du Qatar sonne-t-elle le glas du Conseil de Coopération du Golfe ? »,consulté le 11 /08 /2019, sur le site : <https://theconversation.com/la-diabolisation-du-qatar-sonne-t-elle-le-glas-du-conseil-de-cooperation-du-golfe-79084>

دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي (2010 - 2019) ————— د. شنازين قانة

-- Monfleur (Laura): « Le Conseil de Coopération du Golfe depuis 2011 : un renforcement de la coopération ? » consulté le 15 /08 /2019, sur le site : <https://www.lesclesdumoyenorient.com/Le-Conseil-de-Cooperation-du-Golfe-depuis-2011-un-renforcement-de-la.html>

المحور الرابع:

العلاقات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي

" انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية باعتبار تلك الدول سوقاً استهلاكية من الدرجة الأولى، فضلاً عن اعتبارات أخرى".

تورغوت أوزال / الرئيس التركي السابق

العلاقات التركية - الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

Turkish-Gulf relations between constants and variables

د. جاسم محمد حاتم

أستاذ محاضر في المعهد التقني بعقوبة / العراق

jasem77jasem77@gmail.com

الملخص

تحتل العلاقات التركية الخليجية مكانه مهمة في السياسة الإقليمية، ويأتي ذلك نتيجة للإمكانيات التي تتسم بها تلك الدول سواء كانت تركيا أم دول الخليج في البيئة الإقليمية، إذ يشكل الموروث التاريخي والديني عامل ترابط وثيق في تلك العلاقة لكن مع اختلاف أولويات السياسة الخارجية لكلا الطرفين ساهم ذلك في حصول نوعاً من الخلاف تجاه بعض القضايا الإقليمية.

تشهد العلاقات بين الطرفين نوعاً من الاستقرار ويأتي ذلك نتيجة لسعي كلا الطرفين في الحفاظ على الهدوء والتوازن في تلك العلاقة، بالرغم من وجود الكثير من المتغيرات لم تتأثر علاقة تركيا بدول الخليج بل على العكس زادت من تقارب الطرفين نتيجة لكثرة التهديدات الخارجية.

أُتسمت منطقة الشرق الأوسط بالكثير من المتغيرات التي ساهمت في زيادة فاعلية القوى الإقليمية لاسيما تركيا ودول الخليج، اختلفت أولويات السياسة الخارجية لتركيا ودول الخليج تجاه تلك المتغيرات الامر الذي ساهم في حصول نوعاً من المنافسة بين الطرفين، لكن مع زيادة فاعلية القوى الإقليمية المناوءة وزيادة التحديات المشتركة بدأت تركيا ودول الخليج تستدرك ذلك اتجهت تركيا ودول الخليج في الى إعادة النظر بعلاقاتهما من أجل التصدي للتحديات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: تركيا ، دول الخليج .

Summary

Turkish-Gulf relations occupy an important place in regional politics, and this is a result of the potential of these countries, whether Turkey or the Gulf countries in the regional environment, where the historical and religious heritage is a close factor in that relationship, but with different foreign policy priorities of both parties contributed Some kind of disagreement over some regional issues.

The relations between the two parties are stable, and this is the result of both parties seeking to maintain calm and balance in that relationship, despite the existence of many variables. Turkey's relationship with the Gulf States has not been affected.

The Middle East region was characterized by many variables that contributed to increasing the effectiveness of regional powers, especially Turkey and the Gulf states. The foreign policy priorities of Turkey and the Gulf countries varied towards these variables, which contributed to some kind of competition between the two sides, but with increasing the effectiveness of the opposing regional powers and increasing the common challenges. Turkey and the Gulf States are beginning to realize that Turkey and the Gulf countries have tended to reconsider their relations in order to address regional challenges.

key words : Turkey , Gulf Countries

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

المقدمة

تشكل العلاقات التركية الخليجية واحدة من أهم المحاور التي تمتلك مكانة مؤثرة في المنطقة وتأتي نتيجة للثقل الذي تتسم به تلك الدول (تركيا - دول الخليج) في السياسة الإقليمية، فتسعى تركيا الى الحفاظ على التوازن في العلاقة مع دول الخليج من أجل استمرارية المصالح المشتركة في ظل الاوضاع الإقليمية المضطربة، بينما تخشى دول الخليج الابتعاد عن تركيا.

ليس تركيا فقط بحاجة الى توطيد علاقتها مع دول الخليج، إنما دول الخليج هي من تسعى في الحفاظ على علاقات قوية ومتينة مع تركيا في ظل الروابط المشتركة سواء كان من ناحية الدين والثقافة والتاريخ والمذهب أيضاً والتي تشكل عاملاً مهماً في تحقيق الترابط في تلك العلاقة.

شكل أتساع المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011 عاملاً مهماً في إعادة اعادة النظر بالسياسة الإقليمية الامر الذي أدى الى حصول منافسة على أزمات المنطقة من اجل لعب دور إقليمي مؤثر في المنطقة، أن تركيا ودول الخليج بدأت تستدرك خطر تلك الأزمات على المنطقة ككل الامر الذي ساهم في زيادة الاداء تجاه تلك المتغيرات مما سبب اختلاف في التوجهات وهذا الاختلاف اسهم في حصول نوعاً من المنافسة بسبب رغبة تلك الدول في تحقيق أداء استراتيجي مميز على حساب الاخرى.

رغم كل ما تشهده المنطقة من أزمات لكن هنالك روابط متينة بين تركيا ودول الخليج هي التي تساهم في تحقيق نوعاً من الاستقرار في العلاقة بين تركيا ودول الخليج، لكن هذا لا يعني أن العلاقات التركية الخليجية لم تشهد اختلاف، في حين أن الاختلاف في التوجهات الخارجية ساهم في حصول منافسة تركية خليجية على أزمات المنطقة، لكن سرعانما شهدت المنطقة ظهور قوى مناوئة لتركيا ودول الخليج عمل ذلك على سعي دول الخليج الى التقارب مع تركيا من أجل اجراء تفاهمات حول القضايا الإقليمية.

تكمن أهمية البحث في معرفة أسس العلاقات التركية الخليجية في ظل الميادين المختلفة، وكذلك السعي لبيان أهمية تلك العلاقة في المنطقة ومدى تأثيرها بالأزمات الإقليمية، وتكمن الأهمية في الكشف عن آفاق العلاقات التركية الخليجية في ظل المتغيرات الإقليمية.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اتساع ديناميكية الحراك في البيئة الإقليمية سيسهم في تطور العلاقات التركية الخليجية من خلال اجراء تفاهمات حول القضايا الإقليمية والعمل على تحقيق أهداف سياستهما الإقليمية. أن سياسة الطرفين تجاه المتغيرات الإقليمية على الرغم من الاختلاف الذي تشهده في مواضع معينة لكن هنالك توافق تجاه ما تشهده المنطقة من أزمات لان هذا جعل تركيا ودول الخليج تدرك أهمية كل طرف للأخر مما اسهم في حصول رؤية واضحة حول ما يجري في المنطقة.

أن علاقة تركيا بدول الخليج ليست علاقة ودية مع كل تلك الدول فنجد حصول بعض الخلافات مع السعودية لكن العلاقة مع السعودية غير مستقرة بعض الشيء، أما العلاقة مع قطر فتشكل من أقوى العلاقات التي تتسم بها تركيا مع دول منظومة مجلس التعاون الخليجي وتعد قطر كشريك استراتيجي لتركيا، اما بخصوص العلاقات التركية الاماراتية فهي في حالة عدااء ناتج عن الاختلاف في التوجهات والاهداف، بينما علاقة تركيا مع باقي دول الخليج فتشكل علاقات حميدة قائمة على المصالح المتبادلة.

اعتمد البحث على ثلاث محاور :

المحور الأول: مجالات العلاقات التركية الخليجية.

المحور الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الخليجية.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات التركية الخليجية

المحور الاول: مجالات التعاون التركي - الخليجي

1. المجال السياسي.

أُتسمت العلاقات التركية الخليجية بنوع من التوازن المحكوم بالمصالح واوراق الضغط المتبادلة، في حين تحظى منطقة الخليج بأهمية خاصة في السياسة التركية تجاه المنطقة وذلك نتيجة للعمق التاريخي والثقافي وحتى الديني الذي يربط تلك العلاقة مما أسهم في تحقيق نوعاً من الاستقرار في تلك العلاقة¹.

1- سامح راشد، دول الجوار الإقليمي في عصر الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 147، (القاهرة: 2011)، ص99.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

يدرك صناع القرار في السياسة الخارجية الخليجية الخيارات المتاحة على المستوى الإقليمي من خلال المشاركة كقطب اساسي في هذا النظام وذلك من خلال اقامة علاقات إقليمية متوازنة ومنفتحة مع تركيا وترقب حذر تجاه إيران¹.

أن توجه دول الخليج نحو تركيا جاء تزامناً مع تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني في ظل الاستمرار بتطوير برنامجها النووي وكذلك احتلالها للجزر الاماراتية، فهذه عوامل اسهمت في ادراك اهمية التقارب بين الطرفين، أذ توالت الزيارات الرسمية بين الطرفين كزيارة العاهل السعودي الى تركيا مرتين بين عامي 2007-2008 وحرصت تركيا على توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر 2008 وكل هذا يأتي نتيجة للتحديات الإقليمية التي يشهدها مجلس التعاون الخليجي والذي فرض عليه التقارب مع تركيا².

لم تستثنى دول الخليج من الاهتمام التركي في المنطقة العربية، أذ عملت تركيا على تعزيز علاقتها مع دول الخليج لاسيما السعودية وقطر، وعقب الزيارة التي قام بها الملك عبدالله ملك السعودية والتي تم ذكرها مسبقاً، قام الرئيس التركي عبدالله غول بأجراء زيارة الى السعودية في شباط 2009، بينما أجرى رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان زيارة الى السعودية في تشرين الاول عام 2012 من أجل بحث القضايا والمشاكل المشتركة التي تشهدها المنطقة، أذ تتقارب وجهات النظر بخصوص ذلك، علاوة على ذلك تتمتع تركيا بعلاقة قوية ومميزة مع قطر كما أن السياسة الخارجية لكلا البلدين تشهد انسجماً الى حد كبير تجاه الكثير من قضايا المنطقة الامر الذي ساهم في زيادة الترابط في العلاقات التركية القطرية³.

أن التقارب السعودي التركي يأتي نتيجة لسعي السعودية في الحفاظ على صراع الهوية الذي تشهده المنطقة والذي يعد أداة المشروع الإيراني الامر الذي ساهم في العمل على زيادة التعاون بين الطرفين، لكن هذا التعاون لا يرقى الى مستوى التحالف الاستراتيجي بل يبقى تعاون يرتكز على الاهتمام بالملفات المشتركة⁴.

1 - عوني عبد الرحمن-عبد الجبار عبد مصطفى، العلاقات الخليجية- التركية معطيات الواقع، وأفاق المستقبل، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 33.

2- طيبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني في فترة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 252.

3- أحمد محد وهبان، السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، العدد 11، (الرياض: 2013)، ص 40.

4- منصور المرزوقي، العلاقات التركية السعودية: نحو بنية التحالفات الإقليمية، (تقرر) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص 8.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم

تتسم علاقة تركيا مع السعودية بكونها علاقات متأرجحة ما بين التعاون والتنافس ويأتي ذلك نتيجة لسعي كلا الطرفين في العمل على اداء دور استراتيجي متطور في المنطقة يتماشى مع مكانتهما في السياسة الإقليمية مما يشكل سبب في عدم الاستقرار في تلك العلاقة.

تشكل العلاقات التركية القطرية عاملاً مهماً في سياسة تركيا تجاه منطقة الخليج العربي، إذ تتمتع تركيا وقطر بعلاقات قوية ومهمة وقد تحدث عن عمق العلاقة رئيس وزراء قطر عبدالله بن ناصر ال ثاني عندما استقبل السفير التركي في الدوحة في اب 2016 وستطرد قائلاً " أن قطر ستدعم تركيا في جميع المحافل"، في حين كان الرد من قبل السفير التركي أحمد ديم يروك أثناء حديثه عن تلك العلاقة مستخدماً كلمة "دووست" والتي تعني في التركية الصديق المقرب وهذا ما يعزز عمق العلاقات الثنائية¹.

تنظر تركيا الى التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والتي تعتبرها أزمات مترابطة، فحدوث الانقلاب الفاشل في تركيا والحصار على قطر والتطورات الداخلية في السعودية ودول الخليج وكذلك التوترات الطائفية في المنطقة، كلها عوامل أسهمت في إعادة توجهات السياسة التركية تجاه المنطقة ككل وليس فقط منطقة الخليج².

أما بالنسبة لعلاقة تركيا مع الامارات فهي في حالة عداء علني وهذا يمكن أن يكتشف من خلال التصريحات التي تدليها الجهات الرسمية سواء كانت التركية أم الاماراتية، أهمها الاتهام التركي للأمارات بخصوص الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المصري محمد مرسي 2013 بأنه ممول اماراتياً، إضافة الى القضية السورية والقضية اليمنية والازمة القطرية، وعلى ما يبدو أن حرب التصريحات بين الامارات وتركيا متواترة وصولاً الى التقارير التي تلمح بتورط اماراتي رسمي في محاولة الانقلاب في تركيا 15 تموز 2016³.

بينما تتمتع تركيا بعلاقات مميزة مع البحرين ويرجع ذلك الى طبيعة تلك العلاقة سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية، ولم تتأثر تلك العلاقة بالاحتجاجات التي حدثت في البحرين مطلع عام 2011، في حين انتهجت تركيا

1- برتراند فيلا، لماذا تميزت العلاقات التركية القطرية، وكالة ترك برس، شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط:

<http://timturkey/site/ar/2017/01/19>

rawabetcenter.com/archives/55082

2- سعيد الحاج، الرؤية التركية لأحداث المنطقة وتطوراتها، مركز الروابط للدراسات، متاح على الرابط:

3- خالد الخالدي، العلاقات الخليجية التركية أمام 5 سنوات من إعادة التثبيت، العربي الجديد، شبكة المعلومات الدولية، 2018، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/27

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/7/9>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

سياسة الحياد وبعد ذلك اتجهت نحو الوساطة بينما باءت الوساطة بالفشل نتيجة لقيام دول الخليج بإدخال درع الجزيرة لأنهاء الازمة، ومع كل ذلك تبقى العلاقات التركية البحرينية مستقرة¹.

أما فيما يخص العلاقة مع الكويت فهي علاقة قوية لم تشهد أي تأثير بالمتغيرات الإقليمية بقيت تلك العلاقات تسير بوتيرة واحدة من أجل الحفاظ على ديمومة تلك العلاقات، بينما يسعى الطرفين الى ضرورة العمل على توحيد وجهات النظر من خلال بحث القضايا والأزمات التي تشهدها المنطقة².

إذ تسعى تركيا والكويت الى العمل على بحث قضايا المنطقة والعمل على وضع الحلول لها من خلال أقامه مؤتمرات واجتماعات دورية مع أطراف النزاع من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية القائمة على وضع حلول لقضايا المنطقة.

أما العلاقة التركية مع باقي دول الخليج فهي علاقات متوازنة لا يشوبها العداء والخصومة ناتجة عن المصالح المتبادلة، تسير وفق مبدئ واحد الا وهو المصالح المشتركة، لم تتغير الرؤية التركية تجاه منطقة الخليج كونها منطقة مهمة تسعى الدول الإقليمية الى تثبيت وجودها فيها لما تمثله من اهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فتسارع تركيا الى العمل على تطوير العلاقة مع دول الخليج من أجل ممارسة دورها الإقليمي بشكل فعال وكذلك الحفاظ على الاستقرار النسبي في العلاقة.

2. المجال الاقتصادي.

يشكل الاقتصاد عاملاً مهماً في العلاقات التركية – الخليجية ويأتي ذلك نتيجة لرغبة تركيا في العمل على سد احتياجاتها في ظل النقص الحاصل في الاسواق التركية ولاسيما في مجال الطاقة التي تشكل محوراً مهماً في هذه العلاقة، اضافة لذلك سعي تركيا الى مد جسور التعاون مع دول الخليج من أجل تعزيز التعاون في كافة المجالات ولاسيما الاقتصادية منها.

1- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، السياسة الخارجية التركية.. تغيرات تحدد المصالح، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/2
<http://mcsr.net/news226>

2- علي حسين باكير، العلاقات التركية الكويتية، وكالة ترك برس، 2017، متاح على الرابط: اريخ الاطلاع

<https://www.turkpress.co/node/418462019/9/2>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم

أن قوة التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج ناتجة عن الاعتماد على قِصاع السياحة الذي يشكل جزء مهم في العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الخليج وكذلك استيراد تركيا للنفط الخليجي والاعتماد على مصادر تنوعها الامر الذي يجعل من غير الممكن الاستغناء عن التعاون الاقتصادي مع دول الخليج¹.

وتسعى تركيا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتتويجها باتفاقية التجارة الحرة، واتجه ذلك بالتطور من خلال نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بشكل مطرد وتضاعف على أثرها حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد في العقد الأخير والذي بلغ نحو 20 مليار دولار عام 2013، إذ بلغت حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي الى تركيا 208 مليارات دولار ما بين عامي 2010-2014².

شهد عام 2008 تحولاً في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية الامر الذي ساهم في توقيع مذكرات تفاهم بين الطرفين، أذ بلغ حجم التبادل التجاري 12.5 مليار دولار نهاية عام 2011 ليصل بعد ذلك الى 17.5 مليار دولار نهاية عام 2016 بالرغم من ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية اختلافاً في السياسة الإقليمية لكن لم تتأثر العلاقات التركية الخليجية بشكل كبير³.

يهتم الجانب التركي بجذب الاستثمارات الخليجية نحو قطاع الخدمات المالية والمصرفية، أذ تتواجد في تركيا بنوك خليجية اسلامية وهذا يعد عاملاً مهماً في العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية⁴.

1- يحيى مفرح الزهراني، العلاقات الخليجية التركية: الاستراتيجية الخليجية لن تتضح، مجلة اراء حول الخليج، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/27 <http://araa.sa/index.php?view=article&id=4413:2018-03-15-09-27>

2- سعيد عبد الرزاق، مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية، جريدة الشرق الاوسط، 2016، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/2 <https://aawsat.com/home/article/808631/>

3- بكر محمد البدور، العلاقات التركية الخليجية، وكالة ترك برس، شبكة المعلومات الدولية، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/31 <https://www.turkpress.co/node/34248>

4- الامانة العامة لاتحاد غرفة مجلس التعاون الخليجي، العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية، المنامة، 2016، ص18.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

جدول يبين حجم التبادل التجاري التركي الخليجي

السنة	2010	2011	2013	2015	2016
حجم التبادل التجاري بالمليار دولار	10.3	12.5	20	25	17.5

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

(1) أحمد محمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص40.

(2) بكر البدر، مصدر سبق ذكره

(3) سعيد عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص3.

من خلال الجدول يتبين لنا بأن العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية علاقات قوية وتشهد حالات متقدمة، لم تتأثر تلك العلاقة بشكل كبير بالمتغيرات الإقليمية، إذ حصل بعض الخلاف حول بعض القضايا لكن ذلك لم يشغل مساحة كبيرة في تلك العلاقة، إذ يسعى كلا الطرفين في العمل على ضمان استمرارية تلك العلاقة من أجل الاتجاه نحو إقامة اتفاقيات مشتركة تسهل عملية التبادل التجاري.

3. المجال الأمني.

يحتل المجال الأمني مكانة مهمة في العلاقات التركية الخليجية ويأتي ذلك نتيجة الالتقاء المصالح والرؤى الأمنية بين الطرفين، فالبعد الأمني هو من يمهد لعلاقات اقتصادية وسياسية واستثمارية والذي بدوره سيساهم في تحقيق تقارباً تركيا خليجياً في الشؤون الأمنية¹.

تتمحور القضية الأمنية في العلاقات التركية الخليجية كون أن دول الخليج بحاجة إلى تركيا من أجل مساندتهم تجاه إيران التي تشكل أكبر تهديد لدول الخليج، وبذلك فإن تركيا لا تعارض في ذلك لأن التقارب الخليجي تجاه تركيا سوف يساهم في تشكيل كتلة مهمة في المنطقة ويساهم في الحفاظ على استقرار تلك العلاقة بين الطرفين، كما يساهم في تكوين رؤية واضحة وتقريب وجهات النظر حول قضايا المنطقة.

1 - حميد المنصوري، العلاقات التركية مع دول الخليج، صحيفة الاتحاد، 2013، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/31

- <https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/74116/>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

تسعى دول الخليج الى التقارب مع تركيا من أجل مساندة دول الخليج في الوقوف بوجه إيران التي بدأت تشكل أكبر تهديد لمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال دعم الخلايا النائمة في البحرين ودعم الحوثيين في اليمن وكل هذه الامور اصبحت تهدد الامن والاستقرار لمنظومة مجلس التعاون الخليجي مما ساهم ذلك في التقرب الخليجي من تركيا، في حين أن تركيا هي كذلك ترغب في التقرب من دول الخليج من أجل ديمومة تلك العلاقة ولاسيما في ظل البرغماتية التركية تجاه منطقة الخليج.

4. المجال الديني والثقافي.

يشكل العامل الديني والثقافي محوراً مهماً في تحقيق التماسك والترابط في العلاقات التركية الخليجية. وأن هذا العامل يأتي نتيجة للعمق التاريخي الذي يربط الاتراك بدول الخليج بعد أن كانت دول الخليج جزء من الإمبراطورية العثمانية مما جعل الترابط الثقافي محوراً مهماً في سياسة البلدين أحدهما تجاه الآخر، فالعامل الديني يشكل اساس الترابط في العلاقة بين الطرفين وتكمن أهميته في الحفاظ على الهوية الاسلامية، في حين لم يتأثر هذين العاملين بالمتغيرات التي شهدتها المنطقة على طوال فترات زمنية طويلة¹.

أن تركيا دينياً تتقارب مع دول الخليج ويشكل الدين أحد الروابط المهمة في ديمومة العلاقات التركية الخليجية، على الرغم من اختلاف التيارات والمذاهب الدينية يبقى العامل الديني يشكل محور مهم في تلك العلاقة.

المحور الثاني: المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية-الخليجية

أسهمت المتغيرات الإقليمية الى حدوث تفاعل تربي خليجي من أجل العمل على اداء دور يتماشى مع مكانة كل دولة في السياسة الإقليمية، حدث هنالك خلاف تربي خليجي تجاه بعض القضايا لكن هذا الخلاف أثر بعض الشيء على سير العلاقات التركية الخليجية، بل عملت تركيا ودول الخليج على اجراء تفاهات حول القضايا الإقليمية وذلك بسبب زيادة التحديات المشتركة الناتجة عن زيادة دور بعض الدول الإقليمية التي تشكل تهديداً للأمن القومي التربي والخليجي.

1 - ينظر: ادريس هاني، تركيا: أنشودة العثمينة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي، العدد3، (بغداد: 2012)، ص69.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

1. القضية السورية.

بعد أن شهدت المنطقة حراكها بعد عام 2011 والذي ساهم في حدوث تغيرات في نظم الحكم إذ تشكل سوريا جزء من هذه الموجة، فإنه من الممكن أن يحدث هنالك تفاعل إقليمي تجاه كل هذه التغيرات، بما أن موجة التغيرات التي اجتاحت المنطقة ساهمت في صعود الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم وهذا يتماشى مع توجهات تركيا وقطر حول تلك التغيرات مقابل رفض السعودية صعود مثل هكذا قوى مناوئة لها فهذا شكل بداية الخلاف.

لم تتأثر العلاقات التركية الخليجية كثيراً بالمتغير السوري بينما كانت في بداية الازمة هنالك خلافات حول بعض الدعم الذي تقدمه تركيا لبعض الفصائل المسلحة مقابل دعم دول الخليج جهات أخرى، نجد بأن هنالك توافق تركي قطري حول دعم بعض جهات المعارضة المتمثلة بالإخوان المسلمون، مقابل قيام السعودية وبعض دول الخليج بدعم جماعات مناوئة لتلك الجماعات الأمر الذي ساهم في تحقيق اختلافاً في الرؤى والتوجهات¹.

بعد تفاقم الازمة في سوريا وتدخل أطراف مناوئة لدول الخليج وتركيا على خط الازمة سعت تركيا إلى أن تكون فاعلاً مهماً في الازمة من خلال القيام بالتنسيق مع بعض دول الخليج لا سيما قطر والسعودية من أجل زيادة الضغوطات على النظام السوري².

أصبح هنالك تعاون تركي خليجي نتيجة للقلق الناشئ عن تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة في ظل زيادة تأثيراته السلبية على أمن واستقرار المنطقة، وكان سبب انضمام تركيا إلى هذا المحور بسبب الخشية المشتركة من امتداد النفوذ الإيراني مما يمتلكه من جماعات مسلحة ومنظومات صاروخية تشكل خطراً على المنطقة بشكل عام، كما تتشارك تركيا ودول الخليج في التخوف من تأثير الأوضاع في سوريا على بلادهم³.

مع اتساع رقعة المنافسة حول سوريا بدأت تركيا ودول الخليج يتجهون نحو إجراء ترتيبات من أجل توحيد القضية الرئيسية الا وهي اسقاط النظام السوري وموازة النفوذ الإيراني في سوريا وكذلك السيطرة على الأوضاع في

1- ينظر: أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، (بغداد: 2014)، ص56.

2- أحمد سليمان محمد، الدور التركي في الازمة السورية، دراسات سياسية، العدد 26، (بغداد: 2013)، ص54.

3- شذى زكي حسن، التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، (بغداد: 2015)، ص145.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت

والتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم

سوريا والتي بدأت تخرج عن السيطرة، إضافة الى ذلك بدأت دول الخليج تؤيد تركيا في ظل سعيها الى العمل على اقامة مناطق أمنة في سوريا.

2. العلاقات التركية الإيرانية.

أن تطور العلاقات التركية الإيرانية لتصل الى اعلى درجاتها، جاءت نتيجة لسعي الطرفين احدهما الى الاستفادة من الاخر، مع تطور مجريات الاحداث فأن العلاقات التركية الإيرانية تغلب عليها سمة التنافس لكن هنالك عدة أمور اسهمت في تطور تلك العلاقة من بينها وقوف تركيا الى جانب ايران في لزمها النووية إضافة الى زيادة التهديدات المشتركة كالخطر الكردي وانتشار الجماعات المسلحة وهذه تعد من الاسباب الرئيسية لتطور العلاقات التركية الإيرانية¹.

ومع ذلك فأن العلاقات الخليجية الإيرانية في حالة عداء دائم نتيجة لوجود بعض القضايا التي أشعلت تلك العلاقة، من بينها سعي إيران الى الهيمنة على الخليج والاحتلال الإيراني للجزر الامراتية إضافة لذلك دعم الخلايا النائمة في البحرين والتي ترزع الامن والاستقرار، وكذلك دعم إيران للحوثيين في اليمن والذين يشكلون الخطر الرئيسي على منظومة الامن الخليجي.

أن التقرب التركي الإيراني يثير مزاعم دول الخليج وذلك بسبب كون أن تركيا تريد الحفاظ على سير العلاقات مع إيران والتي لا ترغب دول الخليج بذلك، ولا سيما في ظل ازدياد الدور الإيراني في المنطقة والذي جعل دول الخليج تتخذ موقفاً مضاداً لإيران وذلك نتيجة لزيادة التأثير الإيراني في المنطقة².

أن دول الخليج لا ترغب بتطور العلاقات التركية الإيرانية لأن ذلك يشكل عائقاً أمام السياسة الخليجية تجاه تركيا، ويمكن أدراك التوجه الخليجي نحو تركيا كسياسة قائمة على توزيع أو تبادل الادوار من أجل الضغط على

1 - عبد الفتاح علي الرشدان- رنا عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2016-2002). (قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص47.

2- سمير العري، العلاقات التركية الإيرانية الانعكاسات والتطورات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/15
<https://eipss-eg.org>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم
إيران والتي ترمي السيطرة على المنطقة، وتأتي السياسة الخليجية تجاه تركيا كمحاولة لتجميد الخلافات والعمل على خدمة المصالح براغماتياً¹.

أن دول الخليج بطبيعتها تتسم بحالة من العداء تجاه إيران وذلك بسبب كون وجود الكثير من القضايا الخلافية بينهما، ومع ذلك أن دول الخليج لا تريد أن تتطور علاقات إيران مع دول المنطقة ولاسيما مع تركيا ومحاولة لفرض العزلة على إيران إقليمياً من أجل منع إيران من ممارسة نشاطاتها بحرية تامة في المنطقة.

3. الأزمة القطرية.

أن التقارب التركي القطري ليس وليد اللحظة بل كانت سياسة الدولتين تشهد توافقاً تجاه ما يحدث في المنطقة من إعادة تشكيل التوازنات في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يبين لنا طبيعة التقارب التركي القطري والذي يتمثل بوجود تطابق في المصالح والغايات، أن هذه العلاقة الوثيقة بين الطرفين ولدت ترابط بين الدولتين مما جعل تركيا تكون الحليف الإقليمي الذي يتم الاستناد عليه².

تنظر تركيا الى الموقف الخليجي تجاه قطر يعد هجوماً على حليف استراتيجي تتوافق معه في الكثير من قضايا المنطقة، بالرغم من ذلك كانت قطر من اوائل الدول التي استنكرت الانقلاب العسكري في تركيا مما يكشف عن عمق العلاقات التركية القطرية³.

تأتي أهمية قطر بالنسبة لتركيا من خلال ما تحدث به أردوغان قائلا: (أن تركيا لن تتخلى عن قطر) وبذلك فإنه دعا الملك سلمان إلى العمل على نبذ الخلافات وتوحيد الصف الخليجي، وإن ما تميزت به الدبلوماسية التركية تجاه الأزمة القطرية فأنها قائمة على أساس التدرج⁴.

استغلت تركيا تلك الفرصة الناشئة في مجلس التعاون الخليجي وكذلك حاجة قطر اليها كحليف استراتيجي يتم الاعتماد عليه بما أنه هنالك اتفاق مسبق لإنشاء القاعدة العسكرية، فهذه تعد الفرصة الثمينة لتركيا في القيام على

1- جلال سلمي، العلاقات التركية الإيرانية بين التنافر والتحالف، وكالة ن بوس، شبكة المعلومات الدولية، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/16
<http://www.noonpost.com/content/19521>

2. عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري في المنطقة فوضى برائحة الغاز، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 177.

3. سليمان سعد، ماذا تريد تركيا من الخليج، مركز البيت الخليجي للدراسات والنشر، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/31
<https://gulfhouse.org/posts/2208/>

4. نقلاً عن: أمجد أحمد جبريل، أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟، تقدير موقف، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، 2017، ص 8.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

أنشاء قاعدة عسكرية في قطر ويأتي ذلك كنتيجة لتحقيق التعاون العسكري بين الدولتين، وتثبيت وجودها في منطقة الخليج كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة¹.

كان الموقف الخليجي غير راضٍ تجاه التركية-الخليجية و القضية القطرية، وكانت هنالك مطالبات على ضرورة إغلاق القاعدة العسكرية التركية واخراج القوات التركية من قطر، في حين اعتبر آردوغان ذلك أمراً غير واقعياً واعدّه موقف مسيء لتركيا².

لم تتأثر العلاقات التركية الخليجية بسبب الموقف التركي من الأزمة القطرية، وأن التدخل التركي على خط الأزمة ساهم في صمود قطر بوجه الدول المقاطعة في حين كانت من جملة المطالب اخراج القوات العسكرية التركية من قطر، وكذلك عدم مساندة قطر في أزمتهما، لكن لم تلتزم تركيا بذلك ومع كل هذا لم تتأثر تلك العلاقات بالأزمة بل كانت هنالك مواقف رافضة لسياسة تركيا تجاه الأزمة القطرية.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات التركية-الخليجية

أن مستقبل العلاقات التركية الخليجية يكون رهناً بالمستجدات الإقليمية والدولية، لذلك تشكل تلك العلاقة محوراً مهماً في السياسة الإقليمية نتيجة للثقل الذي يتسم به الطرفين في المنطقة، لكن مستجدات الأحداث من الممكن أن تعمل على أحداث تغييراً سواء كان سلبياً أم إيجابياً في تلك العلاقة، ومع ذلك يتسم مستقبل العلاقات التركية الخليجية بالهدوء نتيجة لازدياد مصادر التهديدات المشتركة فهذا ساهم في تقارب الطرفين احدهما للآخر من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

1. مشهد تطور العلاقات التركية-الخليجية.

ينطلق المشهد من فرضية مفادها أن العلاقات التركية الخليجية في حالة تطور مستمر نتيجة للترابط الوثيق الذي تتسم به تلك العلاقات، ويشكل العامل التاريخي والثقافي وحتى الديني عاملاً مهماً من الممكن أن يؤدي الى اشاعة نوعاً من التوازن في العلاقة، ومع ذلك فأن التحديات الإقليمية ستعد عاملاً مهماً في تطور العلاقات التركية الخليجية.

1- جواد الحمد وآخرون، الأزمة الخليجية 2017 والبعد الاخر، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد15، (الاردن: 2017)، ص8.

2- وكالة BBC عربي، الأمة القطرية: آردووغان يؤكد مساندة قطر ورفض المطالب الدولية، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/25

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40396851>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم

1. بالرغم مما تشهده المنطقة من تغيرات فإن هذا جعل تلك العلاقة لم تتأثر بشكل كبير نتيجة للتفاهات الناتجة عن السياسة الرشيدة لصناع القرار الاتراك والخليجين حول القضايا الإقليمية. وهذا يبين لنا بأن مستقبل العلاقات التركية الخليجية سيكون في حالة من التوازن لتوحيد الرؤية في المجالات الخرجية التي سوف تجعل العلاقات تشهد حالة من الاستقرار.

2. لم تتأثر العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية بالمتغيرات الإقليمية الامر الذي يبين لنا دور الاقتصاد في سياسة البلدين، يبقى الاقتصاد يشكل محوراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه في تطور العلاقات التركية الخليجية ستبقى تلك العلاقات مؤنة في ظل سعي الطرفين الى تحقيق مكاسب اقتصادية من أجل سد احتياجات الاسواق الداخلية القائمة على اساس العرض والطلب.

3. أن السياسة الإيرانية النشطة في المنطقة في ظل أتساع قاعدة تأثيرها دفعت دول الخليج الى التوجه صوب تركيا من اجل اجراء تفاهات حول بعض القضايا التي تسهم في اجراء ترتيبات ستمهد لخلق نوعاً من التوازن في المنطقة ولاسيما في ظل التهديدات الإيرانية الأخيرة (1).

4. مع اتساع رقعة التهديدات على منظومة الأمن الخليجي فإن هذا جعل دول الخليج تعمل على توسيع دائرة حلفائها إقليمياً ودولياً، فمن الضروري أن تجري بعض دول الخليج ترتيبات مع تركيا من أجل أن تكون الحليف الإقليمي المهم في المنطقة، لكن هذا لا يعني أن كل دول الخليج تسعى الى هذا التوجه.

5. أن موقف تركيا العلني الراض للعدوان الاسرائيلي تجاه فلسطين لعله يكون الدافع نحو تقارب الدول العربية تجاه تركيا، ولاسيما التصريحات التي ادلى بها أردوغان في الكثير من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولعل ما يبين ذلك عندما تحدث في اجتماع الجمعية العامة في ايلول 2019 عن اسرائيل معززاً ذلك بصور لخرائط اسرائيل في عام 1948 وبعد عام 1948 كيف كانت وكيف تكون في الوقت الحاضر وكان قد عبر عن رفضه تجاه ما تقوم به اسرائيل تجاه فلسطين.

1- برهان كور اغلوا، العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/15

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

د. جاسم محمد حاتم

2. مشهد تراجع العلاقات التركية-الخليجية.

ينطلق هذا المشهد من فرضية مفادها أن السياسة التنافسية تجاه التحولات في البيئة الإقليمية ستنعكس سلباً في تراجع العلاقات التركية الخليجية، في حين أن ذلك مرهون بتقاطع سياسات الطرفين في المنطقة، مع أن أولويات السياسة الخارجية لكلا الطرفين مختلفة فمن الممكن أن تؤدي الى حدوث تراجع في العلاقات بين الطرفين.

1. شكلت البيئة الإقليمية ولاسيما في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة أثراً على العلاقات التركية الخليجية وذلك بسبب تصاعد حدة الخلافات الناتجة عن ظهور تيارات عدة في المنطقة بدأت كل من تركيا ودول الخليج بدعم تلك التيارات على حساب الأخرى مما شكل اختلاف في الرؤى التي أشعلت حدة الخلاف في العلاقات التركية الخليجية.

2. تعد القضية السورية عاملاً مؤثراً في العلاقات التركية الخليجية ويأتي ذلك بسبب اختلاف اجندات السياسة الخارجية لكلا الطرفين، بالرغم من الاختلاف حول تلك القضية الا ان هنالك توافق تركي مع بعض دول الخليج حول بعض الامور التي تخص القضية السورية. وكان أثرت تلك القضية لم يكن بشكل كبير على مستوى العلاقات التركية الخليجية.

3. شكلت الأزمة الخليجية مع قطر عامل مؤثر في العلاقات التركية الخليجية وذلك بسبب تدخل تركيا بقوة في مساندة قطر والتي اسهمت دول الخليج مقاطعتها، وكان التدخل التركي القائم على بناء قاعدة عسكرية في قطر أن مثل هكذا اجراء اتخذته تركيا يعد امراً غير مرغوب به من قبل الدول الخليجية مما دفعهم الى اتخاذ موقف قائم على ضرورة اخراج القوات العسكرية التركية من قطر.

4. تبقى العلاقات التركية الخليجية تشهد اختلافاً تجاه قضايا المنطقة الامر الذي يسهم في حدوث توترات ناتجة عن اختلاف المصالح التي تسير عليها سياسات الطرفين الخارجية، ومع ذلك فإن الاختلاف في الاولويات التي تسير عليها سياسات الطرفين يشكل عائقاً أمام الحفاظ على التوازن في العلاقات التركية الخليجية.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم الخاتمة

أُتسّمت العلاقات التركية الخليجية بنوع من التوازن الناتج عن اجراء تفاهمات حول بعض القضايا الخلافية الامر الذي ساهم في زيادة فاعلية تلك العلاقة، أن أهم ما يميز تلك العلاقة فهي في حالة تشهد نوعاً من التوازن رغم حدوث الكثير من المعوقات.

تغيرت العلاقات التركية الخليجية في ظل حدوث الأزمات الإقليمية ألا أن بحدوث تلك الأزمات زاد اتساع رقعة الاخطار على مستوى الامن القومي لكلا الطرفين مما ساهم ذلك الى قيام كلا الطرفين بالعمل على اجراء تفاهمات نتج عنها تفاهم تركي خليجي حول بعض القضايا الإقليمية.

أن أهم ما توصف به تلك العلاقة فهي تعد جزء اساسي من التطورات التي تشهدها المنطقة وبذلك فقد تعززت تلك العلاقة بالتهديدات الناتجة عن قيام أطراف إقليمية بزعزعة الاستقرار الإقليمي من خلال اشاعة الفوضى في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي، وبهذا لجأت دول الخليج الى الاستناد على طرف قوي تتقرب معه وكانت تركيا هي الطرف الذي بدأت دول الخليج تتفاهم معه من أجل العمل على اجراء تفاهمات حول قضايا المنطقة والسعي لمواجهة التحديات الخرجية.

تتقرب دول الخليج من تركيا وذلك بسبب زيادة الدور الإيراني في المنطقة والذي أصبح يثير قلق دول الخليج ولاسيما في ظل التطورات التي تشهدها السياسة الإيرانية في المنطقة من خلال زيادة التأثير، فهذا عامل مهم ساهم في جعل دول الخليج تبني جسور التعاون والتقرب مع تركيا من أجل موازاة الوجود الإيراني في المنطقة، وحتى أن تركيا تسعى الى الحفاظ على هذا التقرب كونه يعد الفرصة في تعزيز العلاقات المشتركة.

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— **د. جاسم محمد حاتم**
المراجع:

ولاً: الكتب

1. عبد الفتاح علي الرشدان- رنا عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
2. عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري في المنطقة فوضى برائحة الغاز، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014).
3. عوني عبد الرحمن-عبدالجبار عبد مصطفى، العلاقات الخليجية- التركية معطيات الواقع، وأفاق المستقبل، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

ثانياً: الدوريات العلمية

1. أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، (بغداد: 2014).
2. أحمد سليمان محمد، الدور التركي في الازمة السورية، دراسات سياسية، العدد 26، (بغداد: 2013).
3. أحمد محد وهبان، السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، العدد 11، (الرياض: 2013).
4. ادريس هاني، تركيا: أنشودة العثمينة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي، العدد 3، (بغداد: 2012).
5. الامانة العامة لاتحاد غرفة مجلس التعاون الخليجي، العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية، المنامة، 2016.
6. أمجد أحمد جبريل، أزمة قطع العلاقات مع قطر...الى أين؟، تقدير موقف، مركز أدراك للدراسات والاستشارات، 2017.
7. جواد الحمد وآخرون، الازمة الخليجية 2017 والبعد الاخر، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 15، (الاردن: 2017).

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

8. سامح راشد، دول الجوار الإقليمي في عصر الثورات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 147، (القاهرة: 2011).

9. شذى زكي حسن، التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، (بغداد: 2015).

10. منصور المرزوقي، العلاقات التركية السعودية: نحو بنية التحالفات الإقليمية، (تقرر) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

ثالثاً: رسائل الماجستير

1. طبي لحسن، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني في فترة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

1. برتراند فيلا، لماذا تميزت العلاقات التركية القطرية، وكالة ترك برس، شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط: <http://Tim turkey/site/AR/2017/01/19>

2. برهان كور اغلوا، العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/15

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/201191375247275531.html>

3. بكر محمد البدور، العلاقات التركية الخليجية، وكالة ترك برس، شبكة المعلومات الدولية، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/31

<https://www.turkpress.co/node/34248>

4. جلال سلمي، العلاقات التركية الإيرانية بين التنافر والتحالف، وكالة ن بوست، شبكة المعلومات الدولية، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/16

<http://www.noonpost.com/content/19521>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات

5. حميد المنصوري، العلاقات التركية مع دول الخليج، صحيفة الاتحاد، 2013، متاح على الرابط: تاريخ

الاطلاع 2019/8/31

- <https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/74116/>

6. خالد الخالدي، العلاقات الخليجية التركية أمام 5 سنوات من إعادة التثبيت، العربي الجديد، شبكة

المعلومات الدولية، 2018، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/27

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/7/9>

7. سعيد الحاج، الرؤية التركية لأحداث المنطقة وتطوراتها، مركز الروابط للدراسات، متاح على

الرابط: rawabetcenter.com/archives/55082

8. سعيد عبد الرزاق، مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية، جريدة الشرق الاوسط،

2016، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/2

<https://aawsat.com/home/article/808631/>

9. سليمان سعد، ماذا تريد تركيا من الخليج، مركز البيت الخليجي للدراسات والنشر، 2017، متاح على

الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/31

<https://gulfhouse.org/posts/2208/>

10. سمير العرقي، العلاقات التركية الإيرانية الانعكاسات والتطورات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة،

2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/15

<https://eipss-eg.org>

11. علي حسين باكير، العلاقات التركية الكويتية، وكالة ترك برس، 2017، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع

<https://www.turkpress.co/node/41846> 2019/9/2

12. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، السياسة الخارجية التركية.. تغيرات تحدها المصالح، 2017،

متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/9/2

<http://mcsr.net/news226>

العلاقات التركية الخليجية بين الثوابت والمتغيرات ————— د. جاسم محمد حاتم

13. وكالة BBC عربي، الأمة القطرية: أردووغان يؤكد مساندة قطر ورفض المطالب الدولية، 2017، متاح على

الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/25

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40396851>

14. يحيى مفرح الزهراني، العلاقات الخليجية التركية: الاستراتيجية الخليجية لن تتضح، مجلة اراء حول

الخليج، متاح على الرابط: تاريخ الاطلاع 2019/8/27

<http://araa.sa/index.php?view=article&id=4413:2018-03-15-09-27->

المحور الخامس:

العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي

علاقات الشراكة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع دول العالم :

" أكد المجلس الأعلى على أهمية علاقات التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظومات الإقليمية والمنظمات الدولية، بما في ذلك ... الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والاتحاد الأوروبي ...، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة. ووجه المجلس الأعلى الأمانة العامة بسرعة استكمال تنفيذ خطط العمل المشترك وما تم الاتفاق عليه في مجموعات العمل واللجان المشتركة التي تم تشكيلها لهذا الغرض، بما يعزز المصالح التجارية والاستثمارية لدول المجلس وعلاقاتها مع تلك الدول والمنظمات ". .

اقتباس من البيان الختامي لقمة الدورة التاسعة والثلاثون للمجلس الأعلى

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية
(التحديات والآفاق)

The strategy of the relationship between America and Gulf Cooperation Council In the
light of the international variables
(Challenges and Prospects)

د. حنان كركوري مباركة ، تخصص قانون الأعمال

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

karkouri.hanane39@gmail.com

الملخص:

تتميز العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي بأنها علاقة ذات طابع استراتيجي تقوم على تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين عن طريق مواجهة العديد من التحديات وتحقيق آفاق مستقبلية تعزز هذه الروابط في ظل المتغيرات الدولية؛ حيث تجلت هذه الإستراتيجية في التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بتسليط الضوء على الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بينهما هذا من جهة، ومن جهة أخرى ثم تسليط الضوء على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية والتي لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزاتها القائمة على عدة ثوابت و متغيرات وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، العلاقة الثنائية، أمريكا، دول مجلس التعاون الخليجي، النبذة التاريخية، التحديات، الآفاق المستقبلية.

Summary:

The relationship between America and the GCC as a more strategic relationship based on common interests between the two parties through the many challenges and future prospects enhance these linkages in the light of the international variables; this strategy is reflected in the emphasis on the Historical profile of the diplomatic relations between America and the Cooperation Council for the Arab states of the Gulf by highlighting the geo-strategic importance of the Arab Gulf States, as a focus of study, as well as to identify the strategic interests that govern the relationship between them on the one hand, and, on the other hand, shed light on the study of the future prospects of enhancing relations between the US and the Gulf countries, which are not determined only by searching in the Ummah based on several constants and variables, and the repercussions on the Regional and international levels.

Keywords: *The Strategy, The bilateral relationship, America, The bilateral relationship, The Gulf Cooperation Council, Historical Overview, The challenges, The prospects for the future.*

مقدمة:

لقد عرفت الساحة الدولية العديد من المتغيرات التي نتج عنها اختلال في التوازن بين القوى العالمية وانتقالها من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، فظهرت العديد من القوى الصاعدة ومن أبرزها مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أثبتت مكانتها بالدور البارز الذي لعبته على المستويين الإقليمي والدولي في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وذلك بفضل موقعها الحيوي والاستراتيجي باعتبارها نقطة إلتقاء بين القارات الثلاث فضلا عن ثرواتها الطبيعية المتمثلة في الغاز الطبيعي والنفط، مما أدى إلى اهتمام السياسة الأمريكية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوطيد علاقتها به على كافة الأصعدة.

وعلى المستوى الإقليمي لو تتبعنا التاريخ سنجد منذ زمن ليس بالقريب قد حدثت العديد من التجارب والتحديات والمواقف كحرب 06 أكتوبر والتهديد الإيراني ومختلف القضايا في مقدمتها قضية العرب الأولى "القضية الفلسطينية"، بالإضافة إلى التحديات الأخيرة المتمثلة في الإرهاب ومطالب التغيير كما هو الحال في ثورات الربيع العربي، حيث أنّ هذه التجارب انعكست على المنظومة الخليجية في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بصفة خاصة باعتبارها تتمتع بالتقارب السياسي والتاريخ المشترك وتقارب المواقف والمصالح وردود الأفعال تجاه هذه القضايا.

فكان لصناع القرار بالمنطقة الخليجية تحديد أولويات إستراتيجية وأمنية لمكافحة مختلف التهديدات التي تواجهها عن طريق تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع غيرها من الدول القوية وبالتحديد أمريكا، وهذا بالتأكيد يرجع إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية بينهما إذ لا شك في أن سياسة أمريكا تجاه دول الخليج مختلفة عن سياساتها مع باقي دول المنطقة، وإذا تمكنا من تحليل التحالف الإستراتيجي بين أمريكا ودول الخليج بشكل صحيح فهذا سيجعلنا نفهم دور الخليج في النظام الجديد في المنطقة بشكل أفضل بحكم العلاقة الطويلة بينهما، بالإضافة إلى تطور مستوى هذه العلاقات باستمرار، فقد اكتسبت هذه العلاقة بين الطرفين هوية خاصة.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

ومنه استمدت هذه الورقة البحثية أهميتها العلمية والعملية من خلال وصف هذه العلاقة الإستراتيجية ذات الطابع الثنائي في ظل المتغيرات الدولية، حيث تعتبر العلاقات الأمريكية-الخليجية علاقة طويلة الأمد امتدت جذورها عبر التاريخ، فلم تكن وليدة تطورات أو أحداث سياسية لحظية بل استندت على مصالح إستراتيجية مشتركة تحكم العلاقة بين الطرفين في المجالات العسكرية والاقتصادية والأمنية وغيرها، أما فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية لعلاقة التعاون الأمريكية-الخليجية لابد وأن ترتبط بالنوايا الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموماً ودول مجلس الخليج على وجه التحديد، بمراعاة أمنها وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة من هذه الدول التي تؤيد مبدأ مقدّس وهو "احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"، فضلاً عن مراعاة مصالحها الإستراتيجية التي تهدف إلى تقوية وتعزيز أواصر هذه التحالفات مستقبلاً، وتحقيق الأهداف ومواجهة مختلف التهديدات، وعليه فإن التعاون المشترك بين أمريكا ودول الخليج يعدّ أيضاً صمام الأمان لهذه الدول من كل الأخطار المحدقة بها سواء الإقليمية منها أو الدولية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والقائمة على مبدأ تبادل المصالح الإستراتيجية، حيث اكتسبت هذه العلاقة الثنائية بين الطرفين مستوى خاص من التقارب الذي يعز نظيره بين دول الشرق الأوسط بفضل المدة الطويلة والمستوى المتطور من العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وتساهم الدراسة في فهم أسس العلاقات الأمريكية وكيفية تطورها فضلاً عن آفاق تعزيزها مستقبلاً كما تفيد في استشراف النظام الجديد في المنطقة، فقد رأينا في الفترة الأخيرة أن دول الخليج شغلت حيزاً أكبر من الاهتمام وذاع صيتها في السياسة الدولية.

فهذه الدول التي عرفت بكونها مراكز بترولية تحاول أن تلعب دوراً في تشكيل النظام الجديد في المنطقة، ففي حين تداوم القوى العالمية على حفظ دورها كصانعة للقرار في المنطقة، تحاول القوى المحلية في المنطقة ولاسيما الدول الصغيرة نسبياً -كدول الخليج- أن تحول هذه الفترة العصبية لصالحها في أقصى الحدود الممكنة وهذه المساعي وإن كان لها نواجٍ إيجابية من حيث توفير فرص جديدة، فإنها في الوقت نفسه تسبب كثيراً من المشاكل الأمنية.

فكان لصناع القرار بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحديد أولويات أمنية لمكافحة التهديدات التي تواجهها في ظل المتغيرات الدولية، وسواء كانت هذه التهديدات قصيرة الأمد منها أو المتوسطة أو البعيدة، والتي تؤثر على الأهداف

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

الإستراتيجية والسياسة الأمنية والخارجية لها وهكذا فإن القوى المحلية على المستوى الإقليمي تحدد سياساتها الخارجية وفق أولوياتها الأمنية وأهدافها السياسية.

ومن خلال ما سبق فإن الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تتجلى في تحديد إستراتيجية العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والتركيز على مركزاتها في جميع المجالات التنموية والأمنية، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة المتمثلة في: فيما تتمثل نقطة تحول العلاقة الأمريكية -الخليجية في ظل المتغيرات الدولية؟ وما هي آفاق تطوير هذه العلاقة الثنائية؟

وللإجابة على الإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج المركب؛ بداية بالمنهج التحليلي بتحليل ووصف ثوابت ومتغيرات العلاقات الإستراتيجية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل التطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تحليل الأحداث التي ساهمت في نشأة وتطور هذه العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين وأهم التحديات التي واجهتها من أجل استمرارية هذا التحالف مستقبلا، وكذا المنهج التاريخي الذي اعتمد بالدرجة الأولى على أهم المراحل التي شهدتها تطور علاقة أمريكا مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد ركزنا في دراستنا لموضوع إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)، على محورين أساسين وهما على التوالي؛ حيث يتمثل الأول في التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بتسليط الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين ركز المحور الثاني على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية والتي لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية -الخليجية) وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تطوير هذه الروابط بدراسة آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية -الخليجية.

المحور الأول: نبذة تاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي

إن التركيز على النبذة التاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يتأتى إلا عن طريق تسليط الضوء على الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها محور الدراسة من خلال تحديد موقعها الجغرافي في خارطة الشرق الأوسط فضلا عن التركيز على مصادر الطاقة باعتبارها من أبرز السمات التي تميز منطقة الخليج وتعزز أهميتها في القطاع الاقتصادي وتحقيق استقرارها السياسي (أولا).

بالإضافة إلى تحديد المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية ثم التطرق إلى تحديد مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية (ثانيا)، وهو ما سيتم التفصيل فيه في النقاط الموالية:

أولا: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربي

إن العناصر التي شكلت الوضع الجيوإستراتيجي للخليج العربي تدفعنا لتناول الوضع السياسي لدول الخليج العربي ممثلا في مجلس التعاون الخليجي، فالأنظمة السياسية الخليجية تتشابه كثيرا في عوامل قيامها ونظام الحكم فيها، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد هو محرك السياسة والقانون وبفعل المتغيرات السياسية المتتالية فإن الخليج العربي أصبح عبارة عن إمارات واقعة على ضفافه.

لذلك أصبحت هذه التكتلات توجهات السياسة الخارجية لدول المنطقة، ولعل ذلك ما أدى إلى تشكيل العديد من الاتحادات الدولية، كمجلس التعاون الخليجي الذي تأسس بدءا بفكرة التكتل الاقتصادي منذ 1981¹، وذلك في ضوء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة التي نصت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة وصولا إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 وقد استكمال هذا الإجراء بإعلان السوق المشتركة اعتبارا من جانفي 2008 تنفيذا لتوصيات لقاء ملوك ورؤساء

¹ - زروق جمال الدين، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، الإمارات 2011، ص 06.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

دول المجلس في الدوحة نهاية 2007¹، وتمتاز دول المجلس بالتشابه الكبير من ناحية الثروات والطبيعة الجغرافية الصحراوية وتشابه كذلك بتعرضها للضغوط الدولية بهدف الاستحواذ على ثرواتها والمتمثلة على وجه الخصوص في مصادر الطاقة.

ويقصد بدول الخليج العربي، بالدول الأكثر ثراء من خلال الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به والذي يعني تفاعل العناصر المادية والمعنوية في تشكيل الدول أو المنطقة بصفة عامة في محيطها الإقليمي أو الدولي، حيث أن مصطلح الخليج استعملها العرب والأوروبيون كاصطلاح محايد للإشارة إلى جزء من العالم، فضلا عن الإشارة إلى كيان سياسي أو مجموعة من الناس، بل وصل الأمر إلى استعمالها للتعبير عن وجهة نظر معينة أو طريقة محددة للتفكير، وبالنسبة إلى الدول الأوروبية فإنها تعني مجموعة الدول التي تزود الغرب أو العالم الحر كما يطلق عليه، باحتياجاته البترولية. كما يعني مصطلح الخليج أيضا مجموعة الدول الامبريالية²،

والحديث عن الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي يرتبط بعنصر موقعها الجغرافي الذي يبدو كدراع يمتد في اليابس شمالا بالشرق وكأنه يسعى ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط أو حتى ليقترب منه، كما هو الحال في البحر الأحمر ولكنه لا يتصل به بصفة مباشرة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي مما جعلها منطقة ذات بعد وأهمية محورية على المستوى الدولي فقد اهتمت السياسة الأمريكية في مخططاتها الإستراتيجية وتحالفاتها بمنطقة دول الخليج العربي باعتبارها مكسبا يحقق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

1. الموقع الجغرافي للخليج العربي:

تعتبر منطقة دول الخليج العربي من بين المسطحات المائية التجارية النشطة، إذ تطل هذه المنطقة على عدة دول، وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي "239000 كلم²"، وتتراوح أبعادها ما بين "1000 كلم" من أقصى الطرف الشمالي حتى مضيق هرمز، ويصل عرضها في أقصى أجزائه اتساعا إلى حوالي "300 كلم"، وترتبط بخليج عمان عن طريق مضيق

¹ - انظر: زروق جمال الدين، المرجع نفسه، ص 08.

² - بولوك جون، ترجمة دهام موسى، الخليج، مكتبة مؤمن قريش، ط 1، لندن 1988، ص 01.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

هرمز الذي لا يتعدى عرضه "10 كلم"¹، ومنه تقع منطقة الخليج العربي بين إيران شرقا وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا وتمتد على مسافة تقارب "1300 كلم" من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب بمساحة إجمالية تقدر بحوالي "149000 كلم".

ويقع الخليج بين دائرتي عرض 24 و31 درجة شمالا، وبين خطي طول 48 و56 درجة شرقا، وتطل على سواحله سبعة "07" بلدان عربية وهي على التوالي؛ العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان وقطر، بينما تطل إيران على ساحله الشرقي، حيث تتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على منطقة دول الخليج العربي حيث تمتلك إيران أطول ساحل يقدر بنسبة 36 % من إجمالي سواحل المنطقة وفي المقابل تمتلك العراق أقل حصة بين هذه الدول وتقدر بنسبة 0.4 % من إجمالي سواحل الخليج العربي².

ونلاحظ جليا من خلال الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي أنها تقع في مركز العالم وهو ما دفع بالقوى العالمية الكبرى قديما وحديثا تهتم بهذه المنطقة، والتي قامت على شواطئها قديما حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية وحضارة أخرى مقربة منه هي الحضارة الهندية حيث كان لهذه المنطقة الدور البارز في ربط هذه الحضارات المتقاربة ببعضها البعض، وكذلك ربطها بحضارة الصين وروما وقرطاجة، ثم ربطها جميعا بالحضارة العربية الإسلامية التي ولدت بظهور الإسلام ونشأت وترعرعت بين أحضان أركانها وشرائعها³.

وينقسم الخليج العربي إلى ثلاث مناطق جغرافية حيث تنفرد كل منطقة من هذه المناطق بمجموعة من الخصائص الجغرافية متمثلة في السلاسل الجبلية والسواحل والسهول والجزر وغيرها من المميزات الخاصة، حيث تضم المنطقة الشرقية الساحل الذي تطل عليه إيران، في حين أن المنطقة الغربية تقع عليها دول مجلس التعاون الخليجي، أما المنطقة الشمالية فتضم العراق ويبلغ طول سواحلها "58 كلم"، وتأكيدا لأهمية دور الخليج العربي فإن دورها الإقليمي لا يقتصر على الدول الواقعة في الدائرة العربية فقط، بل تعتبر أيضا مركزا لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة

¹ - الغنيم عبد الله يوسف، منافذ العراق البحرية، ط 1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994، ص 27.

² - المرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص 27.

³ - انظر: سعودي محمد عبد الغني، الخليج بين مستويات الوحدة وصراع القوى الأعظم - دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دارت الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، جامعة الكويت، تشرين الأول 1979، ص 13 وما يليها.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

ببعضها البعض وهي دائرة المحيط الهندي، ودائرة جنوب غرب آسيا، ودائرة شبه الجزيرة العربية، ودائرة المشرق العربي، ودائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع والمتضمن تركيا وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول العديدة¹. وتتصف منطقة الخليج العربي باعتبارها منفذاً آمناً للحضارات بين الدوائر الجغرافية الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالنقل والملاحة نظراً لخولها من العقبات الملاحية حيث أطلق عليها مسمى "قلب الشرق الأوسط الجغرافي"، حيث يعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي الذي يربط بين مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم وترجع أهمية مضيق هرمز القناة الرئيسية الطبيعية إذ أن 90% من نفط الدول الخليجية يمر من خلاله وذلك بمعدل أربع "04" مليون طن يومياً، وهو ما يقدر بنسبة 62% من إمدادات العالم النفطية، وواقع 90% من احتياجات اليابان، و70% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي، و50% من الاستهلاك الأمريكي².

وعليه يعتبر المنفذ إلى الخليج العربي عبر مضيق هرمز مهم لأمريكا حيث يسمح لها ذلك بالتواجد العسكري عن طريق نشر قوتها في حدود منطقة دول الخليج العربي عن طريق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، وهذا الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة مجموعات حاملات الطائرات على شن هجمات جوية بالطائرات وبصواريخ كروز ضد كل تهديد على أمن الطرفين، بالإضافة إلى القدرة على التعزيز السريع وإعادة تموين القوات الأمريكية عن طريق الجسور البحرية، وهذا الأمر يعتبر من بين السمات التي تميز منطقة دول الخليج العربي مما جعلها محل اهتمام لدى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة الدولية والتي تسعى إلى تحقيق مصالح أمنية مشتركة مع دول الخليج العربي.

2. دور مصادر الطاقة في تعزيز الأهمية الاقتصادية للخليج العربي:

إن أبرز السمات التي تميز منطقة الخليج العربي هي توفرها على مخزون هائل من مصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي، وعليه يعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من أضخم مصادر العائدات المحلية لدول المنطقة وهو الأمر الذي ينعكس بصفة ايجابية في تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخه على المستويين الوطني والدولي.

¹ - انظر: تنزيه بكر مصباح، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، جامعة الكويت، نيسان 1986، ص 57.

² - مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية "أمن الخليج، الواقع، التحديات، آفاق المستقبل"، سلسلة دراسات، أبريل 2005، ص 06.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

حيث تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي في منحها امتيازات على المستوى العالمي فإلى جانب تمتعها بموقع جغرافي وإستراتيجي وجيوسياسي حيوي، باعتبارها نواة الإنتاج لمادة النفط على المستوى العالمي والذي تعتمد عليه العديد من القوى الكبرى كأوروبا واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وعليه فإن تعرض النفط باعتباره مصدر حيوي لأي نوع من التهديدات في هذه المنطقة يترتب عليه بصفة مباشرة تهديد مصالح الدول الغربية.

كما يعتمد اقتصاد هذه الدول الصناعية بالدرجة الأولى على توفر المنتجات النفطية وبأسعار معقولة وتنافسية ويتصف هذا بأهمية حاسمة ومطلقة بالنسبة إلى الأداء الصحي للاقتصاد الأمريكي والعالمي، وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن أمريكا في عام 2003 كانت تستهلك نحو 2.8 مليون برميل يوميا من منطقة الخليج العربي¹، وعليه فإن الترابط الثنائي العميق بين سلامة الاقتصاد الأمريكي وسلامة الاقتصاد العالمي الكلي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر النفط في منطقة الخليج العربي باعتبار هذه الأخيرة تمتلك أكبر احتياطي لمادة النفط في العالم.

وفي عام 2016 فإن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية باعتبارها أحد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتوي على أكبر حقول النفط في بين الأعضاء وفي العالم ككل، قد بلغ 38 مليار دولار ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الأولى بين الدول المصدرة للسعودية والثانية بين الدول المستوردة من السعودية، والأخيرة هي الأهم كدولة مصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة وقد بلغ 02 مليون برميل يوميا، بنسبة 13% من احتياجات الولايات المتحدة من النفط السعودي، وتمتلك السعودية 116 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية. علما بأن الاحتياطات النقدية السعودية تبلغ 576 مليار دولار، وحجم صندوق الاستثمارات العامة 183 مليار دولار ، وفي الطاقة تضمنت الاتفاقية بين البلدين 16 اتفاقية "شركة أرامكو" من السعودية مع 11 شركة أمريكية، والاستثمارات 50 مليار دولار دعم فرض النمو والقيمة المضافة في مجال الطاقة المشتركة².

¹ - U S Department of Energy, Information Administration, international Energy Outlook 2004 "Washington, DS; GPO,2004", P30-40.

² - الزبيدي مفيد، العلاقات السعودية الأمريكية بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد مزدوج 72-73، جامعة بغداد، العراق 2018، ص 58.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

ومن خلال المعطيات السابقة الذكر نلاحظ أن نفط منطقة الخليج العربي يعتبر رهان ومكسب مهم للدول ذات النشاط الاقتصادي والإنتاجي الضخم وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن نفط الخليج لم يكن مهم لها في فترة ما بعد الحرب الباردة فقط وإنما كان ذات أهمية منذ عقود ماضية سعت من خلاله الولايات المتحدة على توسيع نفوذها في المنطقة وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي لضمان تدفق النفط بأسعار منخفضة باعتبار نفط الخليج مصلحة إستراتيجية عليا بالنسبة لها.

إضافة إلى الأهمية الاقتصادية وتوفير مصادر الطاقة المتمثلة في مادتي النفط والغاز الطبيعي تعتبر دول منطقة الخليج العربي أيضا من أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم إذ تعتبر مستهلك أساسي لمصانع الأسلحة الأمريكية وعقد مثل هذه الصفقات ينعكس إيجابا على الطرفين؛ فمن جهة تزود دول الخليج بمختلف الأسلحة المتطورة والصواريخ للدفاع عن أمنها، وفي من المقابل يتطور الاقتصاد الأمريكي من خلال إبرام الصفقات التجارية والعسكرية المتمثلة في تزويد هذه الدول بالسلاح¹.

ثانيا: المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي

ستتم دراسة المصالح الإستراتيجية التي تحكم العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال البحث في مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية عبر الفترات الزمنية المتعاقبة منذ بداية الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج إلى غاية يومنا هذا، ثم التطرق إلى تحديد مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها.

1. مراحل اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية:

لقد مرّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل، وبادئ ذي بدء نشير إلى أهمية تحديد المصطلح الأمني، هذا المصطلح المطاطي الذي يتضمن أبعادا عديدة متكاملة أو متباعدة للأمن

¹ - انظر: الحمد جواد، أمن الخليج الدائم بين دولة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1997، ص 166 وما يليها.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

لذلك فإننا لن نبحت في هذه الأبعاد ويكفي أن نشير إلى عجز مدرسة الأمن المعتمدة على القوة بمعناها العسكري لتحقيق الأمن دون الدخول في تفصيلات الأمن السياسي الداخلي والخارجي والأمن الجماعي القومي والإقليمي والمجتمعي.

ويمكن تعريف الأمن بأنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعي، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، أخذة في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنية والوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"¹.

وبمقاربة أوضاع دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن أمنها كان محل اهتمام أمريكا في إطار تحقيق مختلف مصالحها الإستراتيجية، ففي بداية سبعينيات القرن العشرين لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية محددة تجاه منطقة الخليج العربي، بل كانت تمتلك مجموعة من السياسات التي تتعامل بها مع كل المنطقة بصفة منفردة وذلك بهدف تأمين مصالحها النفطية والصفقات الاقتصادية والتجارية.

وفي عام 1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من منطقة دول الخليج العربي المحتلة، فقام وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز بزيارة لندن في الفترة الممتدة بين 11 و13 تموز عام 1971 وإقناع المسؤولين البريطانيين بالبقاء في منطقة الخليج العربي إلا أن محاولاته باءت بالفشل وأيد المسؤولين فكرة الانسحاب²، وقد حصلت معظم دول الخليج العربي على الاستقلال وذلك بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة مباشرة في عام 1971، حيث يعتبر الانسحاب البريطاني من منطقة دول الخليج العربي بمثابة ضعف في الإستراتيجية البريطانية فضلا عن تهديده للمصالح الأمريكية في المنطقة نظرا لعدم وجود دعم لها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فضلا عن أنه سوف يمهّد لسقوط الأنظمة المحافظة في المنطقة تحت سيطرة القوى المحلية الراديكالية، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق مناخ ثوري يهدد المصالح الأمريكية والغربية معا³.

¹ - الكيلاني هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي: التحديات والراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء- المغرب، جانفي 1996، ص 71.

² - Hussein Sirriyeh, US. Policy in the Gulf 1968-1977, after math of British withdrawal, London, 1984, p 45-47.

³ - انظر: كوبال روبرت، ترجمة خليل علي مراد، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، الاحتواء)، السلسلة الخاصة 67، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة 1983، ص 77.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

وقد أسفر الانسحاب البريطاني من منطقة دول الخليج العربي عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من القوى العالمية الكبرى وفي هذا الصدد قام مجلس الأمن القومي الأمريكي بدراسة نتج عنها مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في منطقة الخليج وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد شراكتها مع الدول المطلة على ساحل الخليج العربي لاسيما السعودية وإيران، وفي هذا الشأن صرح زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي مايك مانسفيلد "Micke Mansfield" حول الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي قائلاً "أنا آسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيتطلب منا أن نملا هذا الفراغ، ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد له، ولكن لا مناص من التحرك حتى لا يحدث فراغ يحاول الاتحاد السوفيتي أن يملأه"¹.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ وجودها من خلال اعتماد سياسة بناء العلاقات مع دول الخليج العربي نظراً لتمتع هذه الدول بمخزون نفطي هائل له تأثير في موازين العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إلا أن النفط في منطقة الخليج له شأن سياسي أكثر منه اقتصادي لأنه يؤثر على العوامل السياسية في العلاقة بين هذه الدول فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التحالف ولعبت دور شرطي الخليج في فرض وجودها والحفاظ على مصالحها في مجالات الأمن والتنمية وتشجيع علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

كما عبر بعض القادة الأمريكيين عن أهمية النفط في منطقة الخليج، إذ صرح مستشار الأمن القومي السابق "زيغنيو بريزينكسي" قائلاً: "إن منطقة الخليج بما تملكه من ثروات نفطية حيوية لبقاء الغرب تقع في صلب اهتمامات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي ككل"، وفي شهر شباط 1979 صرح وزير الدفاع "جيمي كارتر" قائلاً: إن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط هو بوضوح جزء من مصلحتنا الحيوية ولحماية تلك المصالح الحيوية سنتخذ أي إجراء مناسب بما في ذلك استعمال القوة العسكرية".

وفي أيلول من عام 1980 صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا "هارولد سوندرز" قائلاً: "لقد ازدادت مصالحنا اتساعاً حيث أننا ومع الدول الديمقراطية الصناعية نعتمد على نفط الخليج وقد اتسعت علاقاتنا التجارية والثقافية مع هذه الدول التي بدأت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الإقليمية والدولية"².

¹ - الحمد جواد، المرجع السابق، ص 45.

² - انظر: هارولد براون، حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، السلسلة الخاصة رقم 70، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، ص 36.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

ومن خلال الآراء المختلفة التي أبدتها القادة الأمريكيون نلاحظ أنها جميعا تهتم بتوطيد العلاقة الإستراتيجية مع منطقة دول الخليج العربي وذلك بغية سد احتياجاتها النفطية فضلا على أن الخليج العربي يعتبر بمثابة سوق استهلاكي للصناعات الأمريكية والتي توفر لها عوائد نقدية وبالتالي فإن ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية من أموال مدفوعة لدول الخليج العربي يعود لها سلعا وخدمات استهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المجال الأمني تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية بالغة في السياسة الأمريكية لنشر قوتها في دول العالم الثالث والتسلط على منطقة الشرق الأوسط، عن طريق تشكيل قوة الانتشار السريع. حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في داخل منطقة الشرق الأوسط على العراق ودول مجلس التعاون لتحقيق التوازن مع إيران في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية¹.

ولم يتوقف اهتمام السياسة الأمريكية بأمن دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية عند هذا الحد، بل انتقل إلى مرحلة جديدة تتمثل في الوجود العسكري والمباشر في منطقة الخليج؛ حيث أن مضمون إستراتيجية السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج هو توفير مصادر الطاقة بالدرجة الأولى ومنع أي قوة معادية سواء من داخل المنطقة أو خارجها بالسيطرة على منابع النفط والطاقة.

وقد اختبر مضمون هذه الإستراتيجية بشكل حي في أزمة أوت عام 1990 حيث رفضت الولايات المتحدة سيطرة صدام حسين على حقول النفط في الكويت وتهديد المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي تحتوي على أكبر حقول النفط في العالم، والتزمت بالدفاع عن المنطقة بما في ذلك التدخل العسكري. حيث تقوم هذه الإستراتيجية على ثلاث (03) مكونات رئيسية تتمثل في إيجاد قواعد عاملة رئيسية في قلب منطقة الخليج العربي أي في كل من قطر والبحرين ومحيطها المتمثل في الأردن وباكستان وجيبوتي وإسرائيل وتركيا وغيرها فضلا عن توفير مواقع العمليات الأمامية في مياه الخليج والعراق وبحر العرب وحتى أفغانستان، وأخيرا تأمين وجود المواضع الأمنية التعاونية في المنطقة مثلا في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومصر².

¹ - كشتك أشرف، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، جانفي 2004، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.digital.org.eg/articles.aspx?serial=22040&eid=4979>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، وقت الاطلاع: 18:44.

² - آل رشيد حمد بن محمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012، ص 232.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

وقد بدأت السياسة الأمريكية في مرحلة الوجود العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة فعلية منذ حرب تحرير الكويت من العراق عام 1991 عن طريق التواجد العسكري الفعلي في شكل قواعد عسكرية، واتخذ هذا الوجود شكل اتفاقيات أمنية ودفاعية ثنائية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب القدرات الاقتصادية والقوة العسكرية التي تملكها أمريكا الذي دفعها إلى وضع عدة استراتيجيات من أجل تكريس هيمنتها لاسيما بعد تحديد الرؤساء الأمريكيين للمبادئ والسياسات التي تنظم علاقتهم تجاه منطقة الخليج بدءاً من¹:

أ- مبدأ نيكسون والوكلاء المحليين؛ حيث يقوم هذا المبدأ على أساس اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخليجية نفسها لحماية المصالح الأمريكية.

ب- مبدأ كارتر؛ وقد تضمن هذا المبدأ إنشاء قوة التدخل السريع لحماية أمن الخليج.

ت- مبدأ ريغن؛ قام على سياسة الإجماع الاستراتيجي لتحقيق استقرار الخليج وأمنه.

ث- مبدأ بوش الأب وكلينتون؛ استهدف مبداهما إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج لضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق، والحفاظ على حرية الملاحة والإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها.

ج- مبدأ بوش الابن؛ وقد تضمن هذا المبدأ شن الحرب الإستباقية كأسلوب وقائي لحماية أمن الخليج عن طريق تواجد عسكري مباشر في المنطقة دون الاعتماد على وسطاء آخرين والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية أو دولية تهدد مصالح بلاده في الخليج، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة حكم بوش الابن في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008، إلى تكوين سياسة إستراتيجية تحدد فيها دورها الفعال في تحقيق امن دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الدولي بما يخدم مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط وقد استمرت هذه الإستراتيجية القائمة على مبدأ القوة لتحقيق المصالح على مر العقود لضمان نجاح سياستها الخارجية وذلك خلال احتلالها للعراق في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2014.

وفي مقابل ذلك تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى هذه الإستراتيجية على أنها تمثل مصلحة وفرصة للاستفادة من القوات الأمريكية من حيث تحديث جيوشها وتوفير الأمن ضد التهديدات الكبرى كما أن الولايات المتحدة

¹ - القطاونة غفران سميع، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، السنة الجامعية 2006، ص 12.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

تضغط على هذه الدول من اجل توفير متطلبات تنفيذ إستراتيجيتها مثل تخزين المعدات وتأمين حقوق العبور بكل أنواعه وعمليات الإسناد، بل الأكثر من ذلك توفير المجال لإنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأمامية مثل نقل القيادة الوسطى من فلوريدا إلى قاعدة السيلية في قطر¹.

وفي سنة 2017 دخلت العلاقة الأمريكية الخليجية مرحلة جديدة بوصول إدارة الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" إلى السلطة حيث تميزت هذه المرحلة بنوع من الاختلال والقلق من تصريحات الرئيس ترامب خلال حملته الانتخابية والمائة يوم الأولى في البيت الأبيض منذ 2017/01/20 وتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من الوضع المستقبلي للعلاقة الأمريكية الخليجية خاصة العسكرية، لكن بوصول ترامب إلى السلطة أكد من خلال تواصله مع الملك سلمان بن عبد العزيز على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والخليج وأهمية التعاون ضد الإرهاب وخاصة داعش والتعاون تجاه الأزمة السورية والتهديد الإيراني².

2. مضامين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

لطالما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في الحديث كثيرا عن مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وضحت توجهاتها السياسية تجاه هذه المنطقة التي تتشكل لهدف مهم هو تحقيق مصالحها جمعاء، فهي سياسة لا يعنمها بشكل مباشر أمن الآخرين ومصالحهم إلا بقدر ارتباطهم بها وتحقيقهم لمصالحها وهي تهتم بسياسة استعراض القوة على هذه الدول بقصد الاحتفاظ بقوتها وزيادتها لإظهار حماية دول المنطقة لها.

فمن ناحية تعتبر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج هي نتيجة وانعكاس لسياساتها الداخلية بفعل القوى الصهيونية ذات النفوذ العالي، ولا يمكن إنكار تأثير تلك القوى الصهيونية ذات النفوذ العالي، ولا يمكن إنكار تأثير تلك القوى النافذة في القرار الأمريكي بسبب جودة الاستقراءات اليهودية للتاريخ وهي أكثر من قراءة العرب والمسلمين³.

¹ - آل رشيد حمد بن حامد، المرجع السابق، ص 233.

² - قشقوش محمد، محطات و 3 منعطفات في تاريخ العلاقات الخليجية - الأمريكية (ترامب يبذل سياسة الغموض ويصنف منطقة الخليج جزءا من الأمن القومي الأمريكي)، على الموقع الإلكتروني:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=4124:<option=com_content، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، وقت الاطلاع: 21:15.

³ - جرجيس فواز ، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصفها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 13.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

ومن ناحية أخرى فإن الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج في الوقت الراهن، لا تختلف عن تلك الأهداف المعروفة في الأدبيات الإستراتيجية التي صيغت منذ الحرب الباردة وقد تضمنت هذه السياسة التأكيد على أهمية المنطقة استراتيجيا واقتصاديا¹، والتعاون مع السعودية وإيران وتوسيع العلاقة معها وعدم التدخل في شؤون المنطقة الداخلية وتشجيع التعاون الإقليمي لتحقيق السلام، فضلا عن تشجيع مسألة التبادل في مجال الخدمات والبضائع والتكنولوجيا.

والقيام بمساندة ودعم الحلفاء والدول الصديقة في المنطقة لتحقيق الأمن وهي المهمة التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية، وعرضت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على دول المنطقة المساعدة الاقتصادية والعسكرية لكن واجه العرض الأمريكي مشاكل من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتباطها بالاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كما أن هذه المهمة مشتقة من إستراتيجية التوازن عبر الشاطئ التي تقضي بدعم الحلفاء في المنطقة القادرين على حماية مصالح الولايات المتحدة، ولا تتدخل هذه الأخيرة إلا في حالة فشل حلفائها في احتواء التهديدات الأمنية لكن التغير الذي طرأ على هذه الإستراتيجية هو أنه بعد أزمة أوت 1990 أصبحت هذه الأهداف الإستراتيجية قديمة فقد تم تحديثها بما يخدم مصالحها في تحقيق أمن دول مجلس التعاون الخليجي وقد حددت القيادة الأمريكية هذه الأهداف والمتمثلة فيما يأتي²:

أ- تعزيز الأمن الإقليمي وضمان استمراره، خاصة فيما يتعلق بالنظام الخليجي الإقليمي الممثل في مجلس التعاون الخليجي وهذا يعني أن الولايات المتحدة تضطلع بمهمة توفير الدعم السياسي للحكومات في المنطقة والدعم العسكري لردع التهديدات القائمة والمحتملة وسواء كانت من قبل دول أو من قبل جماعات إرهابية.

ب- العمل على ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة دون عوائق، خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة وأسواق البنية التحتية والإنشاء والتطوير في دول مجلس التعاون على وجه الخصوص وقلب السوق الخليجي هو المملكة العربية السعودية بحكم حجم الموارد الضخمة التي تتوفر عليها.

¹ - انظر: غفران سميع القطاونة، المرجع السابق، ص 39.

² - آل رشيد حمد بن محمد، المرجع السابق، ص 234 وما يليها.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

ت- تنفيذ العمليات التي من شأنها أن تحافظ على حرية وأمن الملاحة البحرية خاصة فيما يتعلق بحرية العبور عبر المضائق الرئيسية في الخليج وبحر العرب وحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات والمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة تلك المتعلقة بشركات التنقيب عن النفط وتسويقه وشركات الإنشاء والتعمير والحقيقة أن الشركات النفطية هي امتداد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين أي تاريخ اكتشاف النفط في المنطقة، على اعتبار أن السياسة الأمريكية هي قائمة على حماية مصالحها النفطية ضد التهديدات المختلفة¹.

المحور الثاني: الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية

في هذا المحور سنركز على دراسة الآفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية، حيث أن هذه الآفاق لا تتحدد إلا عن طريق البحث في مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية –الخليجية) والتي تقوم على العديد من الثوابت والمتغيرات وانعكاسات هذه الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الذي تميز بفرض الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على العالم، وقد شكلت هذه المرتكزات تحدياً يهدد استمرارية العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لتضارب المصالح الإستراتيجية بين الطرفين (أولاً).

وعليه لا بد من البحث في وسائل تؤدي إلى تطوير هذه الروابط عن طريق دراسة آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية –الخليجية ، فلا بد من تطوير وتعزيز هذه العلاقة الثنائية في العديد من المجالات لاسيما في المجالين الأمني والاقتصادي، باعتبار أن العلاقة تعبر مكسباً لكلاهما وتخدم بصفة مصالحهما في الوقت الحاضر وستبقى في المستقبل نقطة تركيز أساسية للسياسة الأمريكية عن طريق تبني خطط واستراتيجيات جديدة لتطوير آفاق العلاقة الأمريكية – الخليجية (ثانياً)، وسيتم التفصيل في المسائل تباعاً في النقاط الموالية:

أولاً: مرتكزات العلاقة الثنائية (الأمريكية –الخليجية) وانعكاساتها على المستويين الإقليمي والدولي

¹ - أنطواني زيني، تأثيرات السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية "في الخليج: تحديات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2005، ص 159.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

تقوم مرتكزات العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون لخليجي على العديد من الثوابت والمتغيرات التي كان لها تأثير على المستويين الإقليمي والدولي بسبب آليات النظام الدولي الجديد الذي اعتمده الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط النظام السوفييتي وتحديات هذه العلاقة بعد امتلاكها للقوة، كما لابد من تحدد الآفاق المستقبلية لهذه العلاقة بين الطرفين عن طريق تعزيز هذه الروابط ورسم خطط إستراتيجية مستقبلية لتطويرها في كافة المجالات.

1. الثابت والمتغير في إستراتيجية العلاقة الأمريكية -الخليجية على مستوى حقل العلاقات الإقليمية والدولية:

شكّل انتهاء الحرب الباردة العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، وقد أثرت هذه المتغيرات بشكل كبير على الإستراتيجية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، ذلك أن التغيير الذي طرأ على مستوى المناطق الإقليمية وفي مقدمتها الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب آليات النظام الدولي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وسقوط النظام السوفييتي وامتلاكها للقوة باعتبارها من أكبر الدول الصناعية فضلا على قدرتها في التحكم بالتفاعلات الداخلية والخارجية للمنطقة، وقد برزت هذه الإستراتيجية الجديدة بعد نجاح الإدارة الأمريكية في أحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية 1991¹.

حيث أن التغيير في كل رئاسة أمريكية جديدة أصبح إشكالا على مستوى حقل العلاقات الدولية، ويُعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الأفكار الفلسفية والتنظيرات السياسية لكل رئيس أمريكي منتخب ليس باتجاه بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها إبان رئاسته فحسب، وكذلك تجاه السياسة الخارجية الأمريكية وما تفرضه من إعادة توزيع الأدوار ومهام القوى الدولية المؤثرة لتحقيق تلك المصالح والمكاسب، ورغم تباين السياسات والمبادئ التي إتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا فإن هناك اتفاق على المصالح الأساسية التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها في منطقة الخليج العربي.

¹ - حارث قحطان عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2، العراق 2010، ص 309.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

حيث شهدت العلاقة الأمريكية -الخليجية نوعا من الثبات والتقارب في فترة إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، وترتب على السياسة الخارجية لكل منهما تحولا في توجهاته صوب الآخر والمزيد من التوافق في عدد الملفات المهمة على المستويين الإقليمي والدولي¹؛

فعلي المستوى الإقليمي يرى الباحث "أنطوان زيني" أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج لازالت تواجه العديد من المشاكل التي تعوق فعاليتها في العمل ذلك أن العلاقة الخليجية الأمريكية مازالت متأثرة بطريقة أو بأخرى بالقضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية التي هي قضية جوهرية للعرب وأن التعاون الأمني بين الجانبين يتأثر بشكل مستمر بهذه القضية؛ سواء بتأثير من إسرائيل أو بتأثير من دول مجلس التعاون الخليجي²، كما أفرزت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة العديد من التباينات الواضحة في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة في توجهاتها لدعم أطراف معينة على حساب الأخرى.

حيث شهدت علاقات قطر مع بعض الدول العربية تراجعا ملحوظا بعد ثورات الربيع العربي وما عرفته مرحلة حكم الأمير "تميم بن حمد آل ثاني" في صيف عام 2013 والجفاء بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد أحداث الثورات الشعبية وتقديمها الدعم المادي والدبلوماسي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط، فمن ضمن أسباب الأزمة الخليجية في 2017 هو دعم قطر للإسلاميين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى أن قطر أتاحت الحماية للكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق لمصر محمد مرسي أحد قادة الجماعات المصنفة بأنها إرهابية من طرف الإمارات والسعودية³.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الخليجي في التعامل مع القوى الدولية، بحيث نجد محورين يتقاسمان العلاقات مع دول الاتحاد وهما محور الولايات المتحدة وبريطانيا والذي تصطف معه السعودية

¹ - الراشد أميرة، العلاقات الخليجية الأمريكية عام 2018: التوافق والتباين والتحديات، على الموقع الإلكتروني:

² - أنطوان زيني، المرجع السابق، ص ص 69-167.

³ - أفاري سالم، الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2018، ص 155.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

في المنطقة ومحور إيران وتركيا الذي تتعامل معه قطر¹. والمطالبة المقدمة من طرف دول المقاطعة دليل على ذلك بحيث طلب من قطر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرده أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود في أراضيها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران، وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة ووقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة الأمريكية كيانا إرهابيا.

بهذا الوصف والتحليل لنمط الأزمة الخليجية - القطرية على المستوى الإقليمي، فإن هذه الأزمة لم تصل إلى حلول عادلة على الرغم من التحركات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت الزيارات الأمريكية إلى حالة من الجمود وشكلت الأزمة درسا لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فاسحة المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة له لاستعراض استراتيجياتها السياسية الخارجية وبسط نفوذها على مستوى الساحة الدولية، وشكلت مقاربة ترامب فرصة ترميم أواصر العلاقات مع حليف إقليمي تقليدي هو السعودية وإطلاق الجهود لمواجهة الإرهاب والسعي للتأثير على عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية²، ولكن يبدو أن منطقة الشرق الأوسط صعبة ومعقدة ومنها منطقة الخليج العربي بنظر الأمريكان إذ واجهت إدارة أوباما صعوبات فيها، واليوم إدارة ترامب تواجه إشكاليات أيضا في إيجاد موقف عربي موحد في مواجهة التحديات ومنها تنظيم داعش الإرهابي.

أما على المستوى الدولي تُعد أحداث 11 سبتمبر 2011 نقطة حاسمة في إعادة صيغة الإستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي بشكل عام ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص واعتبرت هذه الأحداث بمثابة محطة عبور بين نظامين دوليين مختلفين؛ من نظام ما بعد الحرب الباردة إلى النظام الجديد أو ما يسمى "بنظام الحرب على الإرهاب" والذي افرز واقع القوة العسكرية كقوة تضبط الأوضاع بما يتناسب والمصالح الأمريكية في توسيع رقعة هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

¹ - ثابت عبير عبد الرحمن، الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة: فلسطين، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الإقليمي، ماي 2017، ص 06.

² - انظر: الزندي مفيد، المرجع السابق، ص 61.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 كمتغير أساسي ومؤثر في إستراتيجية العلاقة الأمريكية –الخليجية حيث أن هذه الأحداث مكنت من السيطرة الأمريكية على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أعادت منطق الأمن الواقعي كأسبقيه على الأمن الإنساني في العلاقات الدولية¹، وهو ما كانت تحتاجه إدارة بوش لتطلق مشروعها الاستراتيجي القائم على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية بواسطة الحر، مع عدم إهمال لدور المحافظين الجدد في هذه السياسة وكان عزم أمريكا واضحاً آنذاك في إسقاط نظام صدام حسين في إطار قيامها بتغييرات جذرية في إستراتيجيتها لأن الرهانات الإقليمية في منطقة الخليج دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال القوة من أجل فرض سياسات نابعة من المخاطر تخدم مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط.

2. التحديات التي تواجه استمرارية العلاقة الأمريكية –الخليجية:

إن السمات التي تميز الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجعل منها منطقة إستراتيجية رئيسية بالنسبة لأمريكا، وهو الأمر الذي يجعلها تواجه العديد من التحديات من أجل استمرارية هذه العلاقة، حيث عبر المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكومويا" عن هذه الرؤية بأن الصراع الحالي ليس معركة ضد الإرهاب ولا ضد الإسلام بوصفه ديناً وحضارة ولكنه صراع ضد الفاشية الإسلامية أي العقيدة الأصولية الغير متسامحة والتي تقف ضد الحداثة، هذه الرؤية للتهديدات المتمثلة بالإرهاب ليست حالة فردية وقليلة العدد بل منظمات تهدد الوجود الأمريكي أينما كان².

بيد أن أحداث 11 سبتمبر شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقود حملة كبير ضد المسلمين وهي الأكثر شدة وتأثيراً في الحركات الإسلامية وتم الربط بين هذه الحركات ب 11 سبتمبر³، وبالتالي سارعت تلك الأمور بدعوة الرئيس الأمريكي بوش الابن لخوض حروب صليبية ضد المسلمين وأسماهم بالإرهابيين وكانت هذه الدعوة تعبيراً صريحاً عن مشاعر الحقد والكراهية ضد الإسلام وقد تم وضع هذه الحركات الإسلامية على قائمة الجماعات الإرهابية وما تلى ذلك من إعلان الحرب على بعضها والتضييق على أخرى ومصادرة أموالها.

¹ - باسماعيل عبد الكريم، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة –جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2012، ص 294.

² - حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق، ص 313.

³ - انظر: عبد الرحمن محمود موسى، الحملة الأمريكية: محاربة الإرهاب أو توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد 34، أوت 2003، على الموقع الالكتروني: www.sakker.org/arabic/books/hm، تاريخ الاطلاع: 2019/09/25، وقت الاطلاع: 19:24.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

ويندرج أيضا في مضمون التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية -الخليجية الأهداف الإستراتيجية لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في مكافحة وإعاقة القوى المناوئة والمهددة للمصالح الأمريكية ولعل أهم القوى التي رأت أمريكا فيها تهديد هي العراق وإيران، وقد استطاعت تحقيق جانب من أهدافها في هذا المجال عندما تم الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 وما يعنيه من هدف أمريكي بأن يكون العراق محورا للإستراتيجية الأمريكية الموجهة للعالم العربي، أما بالنسبة لإيران فقد أدرجتها أمريكا ضمن ما أسمته "محور الشر" وبذلك غدت إيران من القوى الراديكالية ذات المواقف المهددة للأمن والسلام العالمي بقصد تهديدها للمصالح الإستراتيجية لأمريكا¹.

وهنا يلعب الخليج العربي دورا حاسما بما أنه مركز الجاذبية التاريخي والثقافي للعالم الإسلامي، فإن الخليج العربي جبهة رئيسية ضد الإرهاب وبالمنظر إلى خليط من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فإن بعض العناصر الهامشية في المجتمعات الخليجية من المحتمل أن تؤدي دور منتجي ومصدري الإرهابيين المجندين وتوفر التمويل ومواقع التدريب وإعادة التعزيز الإيديولوجي². ويعترف المحللون الأمريكيون بأن بعض الاختيارات الإستراتيجية الأمريكية السابقة والراهنة في الخليج العربي والمناطق المحيطة إما ساهمت في صعود أو في تفاقم شبكات الإرهاب، ومن المؤكد أن وضع أمريكا للقوات العسكرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يؤمن إمداداتها من النفط وهو الأمر الذي يجعلها تساهم في إبقاء واستمرار العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعمها سياسيا وعسكريا لخدمة مصالحها الإستراتيجية.

كما يخلق الدعم المستمر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني "إسرائيل" العديد من التدايعات التي تؤثر وتهدد استمرارية العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، لأن أمريكا تدعم إسرائيل دبلوماسيا وعسكريا وتحافظ على أمنها وقوتها باعتبارها هدفا إستراتيجيا مرتبطا مرتبط بمصلحة أمريكا وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ دول التعاون الخليجي التي تدعم القضية الفلسطينية في العالم العربي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي باعتبارها قضية كل العرب.

¹ - فرجاني نادر، احتلال العراق بين ادعاءات التحرر ومطامح الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، بيروت 2003، ص 12.
² - كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات 101، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي 2006، ص 16.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

حيث نجد أن لدول الخليج العربي أهمية مركزية في هذا المسعى بسبب موقعها التاريخي والثقافي والجغرافي في العالم الإسلامي، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكبت الكثير من الأخطاء في عجزها عن التوسط في النزاع الإسرائيلي-العربي، فقد أسهم بعض القادة في المنطقة في تفاقم هذه المشكلة ومن المرجح أن يثبت حل هذا النزاع على أنه شرط رئيسي لتحقيق صلح دائم بين الغرب والعالم العربي ولكن الحل الناجح يتطلب من دول العالم وعلى رأسهم دول مجلس التعاون الخليجي أن تُخوّل الدخول في هذا الحل والمشاركة فيه¹.

ثانيا: آفاق تعزيز العلاقات الأمريكية-الخليجية

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر وستبقى في المستقبل نقطة تركيز أساسية للسياسة الأمريكية فلا بد من تطوير وتعزيز هذه العلاقة الثنائية في العديد من المجالات لاسيما في المجالين الأمني والاقتصادي، باعتبار أن العلاقة بين الطرفين تعبر مكسبا لكلاهما وتخدم بصفة خاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1. تعزيز الروابط الأمريكية-الخليجية في المجالين الأمني والاقتصادي:

تشارك الحكومة الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي في المجالين الاقتصادي والأمني بعدد من الأساليب المختلفة، ما يعزز في بعض الأحيان تماسك دول مجلس التعاون الخليجي ويعتمد في أحيان أخرى نموذج المحور من أجل متابعة ترتيبات فردية مع الدول الأعضاء وفي المجال الاقتصادي كانت المشاركة الأمريكية في المقام الأول ثنائية الأطراف على الرغم من تحول تدريجي باتجاه التعامل مع مجلس التعاون الخليجي كمجموعة.

حيث كانت المقاربة المتعددة الأطراف في المجالين السياسي والأمني واضحة في عرض وزير الدفاع السابق "تشاك هاغل" في منتدى حوار المنامة المنعقد في شهر ديسمبر من العام 2013 حيث صرح بأنه "يتوجب على الولايات المتحدة العمل مع مجلس التعاون الخليجي بأسلوب منسق وأن مقاربة تعدد الأطراف هي الإجابة الفضلى"²، أما القرار الأمريكي لمنح دول مجلس التعاون الخليجي هو قدرة تشبه قدرة منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو NATO" أو الاتحاد الإفريقي "African Union" على شراء الأسلحة كنتكتيل فهو مثال على السياسات الأمريكية التي تدعم تماسك مجلس التعاون

¹ - كورب لورنس، المرجع نفسه، ص 18.

² - تشاك هاغل "Chuck Hagel"، خطاب تم إلقاؤه في منتدى حوار المنامة، البحرين، 7 ديسمبر 2013.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والأفاق) د. حنان كركوري مباركة

الخليجي -وفي الواقع قد يكون سباقا لرؤية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي للمنظمة-، وبالمثل يعزز التشجيع والدعم الأمريكي لمجلس التعاون الخليجي من أجل دمج أنظمة الدفاع الصاروخي التابعة له الاتجاهات نحو التماسك¹. وقد تم صياغة إعلان أوباما عن الالتزام الأمريكي بأمن الخليجي ضد التهديدات الخارجية بمصطلحات إقليمية وليس بمصطلحات ثنائية الأطراف ويشكل ذلك مثالا آخر على تأييد السياسات الأمريكية للتعاون الإقليمي، وأخيرا تعزز التدريبات المتعددة الأطراف أيضا التشغيل البيئي لجيوش مجلس التعاون الخليجي على الرغم من التحذير من أنها تضم في كثير من الأحيان عناصر من خارج مجلس التعاون الخليجي في محاولة لتطوير هيكلية أمنية إقليمية تكون أوسع من تلك الخاصة بمجلس التعاون الخليجي.

وبالتحليل الواقعي للموقف السياسي والأمني العربي -الخليجي في هذه المرحلة الحرجة يقتضي الموقف إعادة مراجعة المنظومة الأمنية والسياسات الجيوسياسية وما صاحبها من اتفاقيات أمنية حمائية مع الدول العظمى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وبتقييم إستراتيجية الشراكة الأخيرة ما بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، أمكن رصد بعض المؤشرات التي تدل على بقاء منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق المركزية في اهتمامات الإدارة الأمريكية الجديدة -ترامب- لتحقيق بعض من توازن القوى في المنطقة²، مع الرهان على دور دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا كركيزة في استقرار منطقة الشرق الأوسط المضطربة في وقت انهارت فيه سلطات كثيرة من الأنظمة في المنطقة الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية بناء علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره مركز استقرار المنطقة، فضلا عن قدرتها على التأثير في دول مجاورة لم يعد فيها وجود لحكم حقيقي كما هو الحال في العراق -سوريا - اليمن.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية لأمريكا مع الشركاء في دول مجلس التعاون الخليجي، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل نموذجي مقارنة ثنائية الأطراف، وقد كان هذا الميل واضحا بشكل خاص خلال إدارة جورج دبليو بوش " George W. Bush" التي أجرت مفاوضات بشأن سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الأطراف مع دول فردية من مجلس التعاون الخليجي، بدلا من اتفاقية واحدة متعددة الأطراف، ففي البداية وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع البحرين

¹ - انظر: مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانييل، أوجليتي كورداي، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند، كاليفورنيا 2016، ص 60 وما يليها.
² - الراشد أميرة، المرجع السابق.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

في سنة 2004 ومع عمان في سنة 2006¹، كما أبرمت ست "06" اتفاقيات في إطار عمل التجارة والاستثمار " trade and investment framework agreements -TIFAS"، مع كل واحدة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وفي إشارة أخرى إلى نموذج المحور والفروع سمحت الولايات المتحدة لعدد من صناديق الثروة السيادية في الخليج شراء حصص في شركات تصنيع ومؤسسات مالية ومشاريع عقارية أمريكية على أساس ثنائي الأطراف.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة إبرام عدة اتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار تعزيز الروابط في المجال الاقتصادي بين الطرفين، ومن بين هذه الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف نجد اتفاقية السماء المفتوحة "Open Skye" للخطوط الجوية من مجلس التعاون الخليجي ككل، العمل بشكل حر نسبياً ضمن الولايات المتحدة حيث دخلت حيز التطبيق في الفاتح من شهر جانفي سنة 2002 وتضم حالياً 32 دولة حيث تسمح هذه الاتفاقية بوجود طائرات مراقبة غير مسلحة للاستكشاف في أجواء الدول المشتركة في الاتفاقية، رغم أن هذه السياسة تواجه الهجوم من الخطوط الجوية التي تحمل العلم الأمريكي².

كما أبرمت الولايات المتحدة في عام 2012 اتفاقية إطار العمل للعام "Framework agreement" المصممة لزيادة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي، على الرغم من أن نص اتفاقية إطار العمل يشمل بندا ينص على أن "الاتفاقية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على صلاحية الولايات المتحدة للاضطلاع بنشاطات ثنائية الأطراف مع الدول الأعضاء الفردية في مجلس التعاون الخليجي... أو إبرام اتفاقيات ثنائية الأطراف مع الدول الأعضاء الفردية في مجلس التعاون الخليجي"³.

2. مستقبل العلاقة الإستراتيجية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي:

تقتضي سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات والنزاعات الإقليمية والدولية، فضلا عن تسارع وتيرتها الأمنية والاقتصادية وما أسفرت عنه من توازنات قوى جديدة في المنطقة، إحداث الكثير من المقاربات لآليات الحراك الإقليمي والتحالف الدولي والشركاء الاستراتيجيين بقصد المواجهة المثلى لحالات الانفلات الأمني وقضايا الإرهاب في المنطقة.

¹ - مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانييل، أوجلي تري كورداي، المرجع السابق، ص 63.

² - اتفاقية السماوات المفتوحة، على الموقع الإلكتروني: <https://ar.m.wikipedia.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 09:08.

³ - مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانييل، أوجلي تري كورداي، المرجع السابق، ص 63.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

حيث يتضح لنا أن المنطقة العربية تعاني من انحسار في قدرتها التضامنية ومن تناقض بين مصالحها القطرية والقومية وتنافر في نظام الأولويات والتحديات فيها وتحمل دول مجلس التعاون الخليجي التي هي جزء حيوي من المنطقة العربية هذه الإشكاليات في سياساتها العامة بالإضافة إلى أن قدراتها البشرية عاجزة عن ضمان أمنها دون اللجوء إلى قوة إقليمية أو دولية، وقد تبين للمهتمين بقضايا الأمن والإستراتيجية أن النظام الإقليمي العربي لم يعد يتماشى مع التغيرات الدولية الجديدة وتتجه القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة شبه كاملة للنظام العربي لصالح المشروع الشرق أوسطي في محاولة لتوليد جغرافية مصالح اقتصادية بدلا عن الجغرافية السياسية التي تستبعد الانتماء القومي والمصلحة القومية وتوازن القوى العربية الإستراتيجية¹.

ولتطوير آفاق العلاقة الأمريكية -الخليجية مستقبلا لابد من تعزيز الشراكة بين الطرفين عن طريق تبني خطط واستراتيجيات جديدة في التعامل مع الحليف الأمريكي لتضعها في موقف الشريك المكافئ في نطاق توزيع المهام العسكرية والأمنية في المنطقة، وفي نطاق تبادل المصالح الاقتصادية والتوظيف الأمتثل لمجموعة المنافذ البرية والبحرية وان كان ذلك يعني تعزيز الجبهة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وإجراء توافق واسع بين دول المجلس على نحو يتسم بالشفافية والديمومة، لتكوين شراكة حقيقية وفاعلة في العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أمل أن يقود هذا التوافق بين الطرفين إلى تحقيق نوع من التوازن بين القوى على الساحة الإقليمية وحتى الدولية.

وفيما يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا أيضا، هناك أهمية خاصة في بناء العلاقات الشخصية مع زعماء الخليج لأسباب ترتبط بالثقافة والتقاليد المحلية وفيما يخص شركاء أمريكا الخليجيين يمكن فهم العلاقات الوثيقة كونها تعزز نفوذ الولايات المتحدة على سياسة الخليج ومن شأن التعهدات التالية أن تساعد على تحقيق أقصى قدر من التعاون الاستراتيجي، وتتمثل هذه التعهدات في منح العلاقات الشخصية الأولوية على مستوى القيادة حيث تكتسي هذه العلاقات أهمية خاصة مع المحورين السياسيين الرئيسيين في المنطقة أي الرياض وأبو ظبي.

¹ - المسفر محمد صلاح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 09، جامعة قطر، 1998، ص ص 23-24.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

فضلا عن الفاظ على الاتصال المستمر بين الطرفين خلال الأوقات الجيدة والصعبة حيث أن قرار الإدارة الأمريكية بعدم إدماج الشركاء العرب منذ بدء العملية السياسية التي تمخضت عن إبرام اتفاق نووي مع إيران آنذاك جرحا مفتوحا في الخليج، إضافة إلى ذلك استخدام تكتيكات بين أمريكا ودول الخليج تقوم على "الثواب بدلا من العقاب" حيث يجب السعي إلى تشجيع السياسات الإقليمية المواتية لمصالح الولايات المتحدة بشكل سري عن طريق المفاوضات بدلا من التخويف والتهديدات، وشركاء الولايات المتحدة ينتهجون سياسات إقليمية محددة لضمان درجة معينة من الأمن أو مصالح أساسية أخرى وبالتالي يعتبر الطلب إليهم بالتخلي عن سياسة قائمة على المصالح أمرا مهما¹.

وهنا يمكن القول أن الكثير من خبراء السياسة الدولية والمحللون الإستراتيجيون يرون أن أولويات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا للسنوات المقبلة تتجلى في ترسيخ وتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم عموما وعلى الشرق الأوسط خصوصا وتحذير سياسة القطب الواحد لاسيما بعد ظهور مؤشرات تململ عالمي من سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية حيث تتعالى الأصوات من مناطق شتى من العالم من أجل تصحيح الخلل القائم في ميزان العلاقات الدولية.

وعلى الرغم مما يثار من جدل حول مستقبل التواجد العسكري الأمريكي وخيارات البقاء أو الانسحاب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على استمرار الوجود العسكري في المنطقة إلى أجل غير محدد بسبب أهمية المنطقة من الناحية الإستراتيجية كونها تمثل أكبر مخزون نفطي في العالم لاسيما بعد التأكد من أن مخزون النفط سينفذ في بقية دول العالم بعد حوالي 12-15 سنة، في حين أن نفط الخليج سيستمر إلى ما يقارب المائة "100" عام، والإمسك بملف النفط في المنطقة واحتكار السيطرة على مخزونه وإنتاجه والتحكم في سياسات تسويقه وهذا الأمر هو أبرز محركات السياسة الأمريكية في السنوات القادمة ولن يتم التراجع عنه².

أما بخصوص الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات والتنظيمات الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تركز على تدمير أي محاولة لإقامة نظام إسلامي أو تجربة إسلامية غير مرغوب فيها من قبل الولايات

¹ - انظر: العلاقة الأمريكية -الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة، المركز الديمقراطي العربي، 2017/02/28، على الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=44070K>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 05:30.

² - حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق، ص 322 وما يليها.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق محاربة هذه التنظيمات باعتبارها تمثل عمق استراتيجي واقتصادي للجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية الحاملة لشعارات "الدولة الإسلامية" أو "داعش"، وهذا يعني أنه يتطلب من القوة العسكرية الأمريكية أن تبقى في الوضع الهجومي النشط وعدم إهمال العمل الدبلوماسي في إيجاد دائرة كبيرة للتنسيق والتعاون الأمني والإستخباري مع حلفائها في المنطقة.

الخاتمة:

لقد شكلت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أهمية بالغة للعديد من الدول والقوى الإقليمية والدولية الطامحة لممارسة السلطة دور محوري في السياسة الدولية نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من سمات ومميزات خاصة وإمكانيات جيواستراتيجية تجعلها مختلفة عن القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، وسواء كان ذلك على مستوى الموقع الجغرافي أو على مستوى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي، مما جعل دول الخليج تشغل حيزا أكبر من الاهتمام خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث ذاع صيتها في السياسة الدولية وعرفت بكونها مراكز بترولية تحاول أن تلعب دورا في تشكيل النظام الجديد في المنطقة.

وتوصلنا بخصوص دراسة موضوع إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) إلى النتائج الآتية:

1. يحتل الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي موقع مهم حيث لعب دورا إقليميا في العقود الأخيرة نظرا لارتباط منطقة الخليج بالوطن العربي ارتباطا عضويا ومصيريا بحكم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وبكل ما تحمله من مواجهات وتحديات باعتبارها تشكل عمق استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.
2. تمتد الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر ما يزيد عن نصف قرن، حيث عملت أمريكا على منع وقوع مضيق هرمز ومصادر النفط في يد قوى غير صديقة بغية تحصيلها على مصادر الطاقة بأسعار معقولة وتأمين احتياجاتها النفطية وذلك بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)

د. حنان كركوري مباركة

عام 1971 إذ لجأت إلى تغيير إستراتيجيتها وسياستها تجاه دول المنطقة بما يمكنها من كسب ولاء تلك الدول ويضمن لها تحقيق مصالحها الإستراتيجية، كما عملت أيضا على حماية وحفظ سيادة دول مجلس التعاون الخليج.

3. تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية اقتصادية إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي تتمثل في مصادر الطاقة، حيث تعتبر بمثابة نواة الإنتاج النفطي في العالم الذي تعتمد عليه العديد من القوى الدولية في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أدى إلى تعزيز العلاقة الإستراتيجية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

4. لقد شكلت العديد من الأحداث الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كحرب أكتوبر واحتلال العراق وثورات الربيع العربي والأحداث الدولية كأحداث 11 سبتمبر متغير أساسي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حيث ساهمت في ظهور النظام العالمي الجديد، والذي ساهم بدوره في تسلط النظام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استخدامها المفرط للقوة العسكرية لتكون بذلك طرفا مباشرا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي خاصة بعد قيامها باحتلال العراق وتعزيز تواجدتها العسكري، ودخولها في الحروب ضد العرب والإسلام والمسلمين تحت شعار الحرب على الإرهاب ليرتبط بذلك أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي ويصبح جزءا مكملا لتحقيقه.

نستنتج مما تقدم في مضمون الدراسة أن العلاقة الإستراتيجية بين أمريكا ودول الخليج قد قامت على العديد من الركائز وتطورت عبر فترات زمنية مختلفة بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية على حد السواء، فقد اكتسبت هذه العلاقة بين الطرفين هوية خاصة يجب وضعها تحت المجهر ودراستها بناء على عدة أبعاد متمثلة في رؤية أمريكا الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي ومدى تشابك المصالح بين الطرفين خاصة منها تلك المصالح التي تخدم أمريكا في المجال الاقتصادي والمتمثل في توفير مصادر الطاقة، ثم تعزيز آفاق هذه العلاقات الإستراتيجية مستقبلا على أرض الواقع في المجالين الأمني والاقتصادي فضلا عن تطوير هذه العلاقة الثنائية على كافة المستويات.

قائمة المراجع:

ا. باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أنطواني زيني، تأثيرات السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية "في الخليج: تحديات المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2005.
2. بولوك جون، ترجمة دهام موسى، الخليج، مكتبة مؤمن قريش، ط 1، لندن 1988.
3. جرجيس فواز، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصفها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.
4. الحمد جواد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1997.
5. زروق جمال الدين، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، صندوق النقد العربي، الإمارات 2011.
6. الغنيم عبد الله يوسف، منافذ العراق البحرية، ط 1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994.
7. كوبال روبرت، ترجمة خليل علي مراد، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، الاحتواء)، السلسلة الخاصة 67، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة 1983.
8. كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات 101، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي 2006.
9. مارتيني جيفري، واسر بيكا، كاي داليا داسا، إيجل دانيل، أوجليتري كورداي، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند، كاليفورنيا 2016.
10. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية "أمن الخليج، الواقع، التحديات، آفاق المستقبل"، سلسلة دراسات، أفريل 2005.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

11. المرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت 1997.

12. هارولد براون، حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، السلسلة الخاصة رقم 70، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي.

ثانيا: المذكرات

1. حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم لعلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.
2. غفران سميع القطاونة، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، السنة الجامعية 2006.

ثالثا: الدوريات

1. أقاري سالم، الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية. مجلة تحولات، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2018.
2. المسفر محمد صلاح، التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 09، جامعة قطر، 1998.
3. باسماويل عبد الكريم، السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة -جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2012.
4. تنيّره بكر مصباح، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، جامعة الكويت، نيسان 1986.
5. ثابت عبير عبد الرحمن، الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة: فلسطين، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الإقليمي، ماي 2017.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

6. حارث قحطان عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2، العراق 2010.
7. الزيدي مفيد، العلاقات السعودية الأمريكية بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد مزدوج 72-73، جامعة بغداد، العراق 2018.
8. سعودي محمد عبد الغني، الخليج بين مستويات الوحدة وصراع القوى الأعظم –دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دارت الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، جامعة الكويت، تشرين الأول 1979.
9. فرجاني نادر، احتلال العراق بين ادعاءات التحرر ومطامح الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 293، بيروت 2003.

رابعاً: المداخلات

1. الكيلاني هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي، مداخله مقدمة إلى مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الدار البيضاء- المغرب، جانفي 1996.

خامساً: التقارير

1. تشاك هاغل "Chuck Hagel"، خطاب تم القاؤه في منتدى حوار المنامة، البحرين، 7 ديسمبر 2013.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. اتفاقية السماوات المفتوحة، على الموقع الالكتروني: <https://ar.m.wikipedia.org>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 09:08.
2. العلاقة الأمريكية –الخليجية: إعادة بناء التحالفات ومواجهة التهديدات المحدقة، المركز الديمقراطي العربي، 2017/02/28، على الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=44070K>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/28، وقت الاطلاع: 05:30.

إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق) د. حنان كركوري مباركة

3. الراشد أميرة، العلاقات الخليجية الأمريكية عام 2018: التوافق والتباين والتحديات، على الموقع الالكتروني:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid=172&option=com_content تاريخ

الاطلاع: 2019/09/20، وقت الاطلاع: 07:35.

4. عبد الرحمن محمود موسى، الحملة الأمريكية: محاربة الإرهاب أو توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد

34، أوت 2003، على الموقع الالكتروني: www.sakker.org/arabic/books/htm، تاريخ الاطلاع: 2019/09/25،

وقت الاطلاع: 19:24.

5. قشقوش محمد، محطات و 3 منعطفات في تاريخ العلاقات الخليجية - الأمريكية (ترامب يبدد سياسة الغموض

ويصنف منطقة الخليج جزءا من الأمن القومي الأمريكي)، على الموقع الالكتروني: <http://araa.sa/index.php?view=article&id=4124:&content>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/14، وقت الاطلاع:

.21:15

6. كاشك أشرف، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، جانفي 2004، على الموقع الالكتروني:

<http://www.digital.org.eg/articles.aspx?serial=22040&eid=4979>، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12، وقت

الاطلاع: 18:44.

ii. باللغة الأجنبية:

Les Ouvrages: -1st

1. U S Department of Energy, Information Administration, international Energy Outlook 2004

"Washington, DS; GPO,2004".

2. Hussein Sirriyeh, US. Policy in the Gulf 1968-1977, after math of British withdrawal, London, 1984.

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ
2011

**Russian – Gulf Relations : A Study in the Factors of Divergence and Harmony
towards International Issues Since 2011**

أميرة أحمد حرزلي، باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- الدراسات المتوسطة

جامعة باجي مختار/ عنابة. الجزائر

amira_harzli_sp@outlook.fr

ملخص:

تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقات الروسية - الخليجية إزاء تطورات الإقليمية و الدولية منذ ما بعد 2011 ، مع إعطاء موجز عن علاقاتهما التاريخية ، وهذا ما يمكننا كباحثين من الوقوف على عوامل الانسجام و التباين في علاقاتهما إزاء قضايا إقليمية ودولية ذات الاهتمام المشترك من ابرزها النزاع في سوريا والبرنامج النووي الإيراني كقضايا خلافية واضحة على اعتبار المصالح الروسية و الخليجية و خريطة تقاسم النفوذ و التحالفات الاستراتيجية، في المقابل الطاقة و الاقتصاد والحفاظ على أمن الخليج العربي محددات التوافق في العلاقات الروسية - الخليجية . وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية - الخليجية التي ترجح بقاء الحالة الراهنة بين الخلافات السياسية والاتفاقات الاقتصادية الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الروسية - الخليجية، بعد 2011 ، النزاع السوري ، البرنامج النووي، الطاقة ، الاقتصاد.

Abstract

The study seeks to shed light on the Russian – Gulf relations regarding the regional and international developments since after 2011 , With a summary of their historical relations, and this is what enables us as researchers to identify the factors of harmony and variation in their relationship to regional and International issues of common interest , most notably the conflict in Syria and the nuclear program as clear contentious issues considering Russian and Gulf interests and a map of sharing influence and strategic alliances , on the other hand , energy and economy and maintaining the security of the Arab Gulf constitute determinants of compatibility in Russian-Gulf relations, and the study concludes with Anguish of future scenarios Russian relations – the Gulf , which suggests the survival of the situation between political differences and Energetic economic agreements.

Key words : *The Russian – Gulf relations , after 2011 , The Syrian conflict , The nuclear program , Energy , Economy .*

مقدمة:

تطورت بشكل لافت العلاقات الروسية - الخليجية في السنوات الأخيرة على اثر المتغيرات الدولية المتسلسلة التي تشهدها المنطقة العربية، لكن اهتمام روسيا بالخليج العربي كان قديم بفعل الاستراتيجية السوفياتية القائمة على الانفتاح على الدول الاسيوية و الوصول الى المياه الدافئة، فضلا عن ذلك التنافس الروسي - الأمريكي على منطقة الخليج العربي الاستراتيجية.

بدورها ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن روسيا أصبحت فاعل أساسي في النظام الدولي لا يمكن تجاهله خاصة في مجال الطاقة (النفط و الغاز)، و بالتالي فاءن إمكانية التعاون الروسي الخليجي في هذا المجال واعدة في ضمان أمن الطاقة العالمي على اعتبار ان دول المجلس التعاون الخليجي على راسها المملكة السعودية اكبر منتج في منظمة الأوبك و روسيا بإنتاجها الهائل من البترول تقود ما بات يعرف بأوبك + ، ثمة اهتمامات مشتركة تخص الطاقة النووية و برامج التسليح العسكري وهنا أبدت السعودية رغبتها في اقتناء منظومة الدفاع الجوي S 400 الروسية لحماية أمنها القومي .

فالتعاون الروسي - الخليجي له ابعاد وغايات متعددة من كلا الجانبين تهدف روسيا عبر تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي الى اختراق التحالف الخليجي - الأمريكي واخراج دول مجلس التعاون الخليجي من المظلة الامريكية، في المقابل ترى دول مجلس التعاون الخليجي في تعاونها مع روسيا فرصة لكسب الحليف الروسي و شق التحالف الروسي - الإيراني وتخفيف الضغط الأمريكي عليها، وفي كلا الحالتين تسعى دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا الى تنويع الشركاء الاقتصاديين في العالم.

مشكلة الدراسة:

رغم الانسجام الاقتصادي الذي يبدو في العلاقات الروسية - الخليجية الا ان التباين السياسي بين الطرفين لا بد منه نظرا لاختلاف السياسات و المصالح تجاه عدة قضايا دولية ، فانسحاب الولايات الامريكية المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني الموقع في 2015 وعودة العقوبات الغربية عليها محور خلافي بين روسيا و دول الخليج ، فالأولى رات فيه خطوة الامريكية مزعزعة للأمن و السلم في العالم وتفكير ينم على الهيمنة و الغطرسة ، أما الثانية فترى أن بقاء الاتفاق النووي الإيراني لا جدوى منه مادام النشاط الإيراني في المنطقة مستمر ويتنامى وبالتالي

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

الخطوة الأمريكية في محلها. كذلك يشكل النزاع السوري محور خلاف بين روسيا ودول الخليج، فروسيا دعمت الحكومة السورية ضد المعارضة والتنظيمات الإرهابية على عكس السعودية وباقي دول الخليج التي تعمل على إزاحة النظام السوري خطابا وسياسة وقد دعمت المعارضة سياسيا وعسكريا. وبين اختلاف الرؤى والسياسات تكمن إشكالية بحثنا:

كيف يمكن لروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي تطوير علاقاتهما بتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي

وتجاوز الخلافات السياسية إزاء القضايا الدولية ؟

فرضيات الدراسة:

1. يضطلع العامل الطاقوي بدور أساسي في تنمية العلاقات الروسية - الخليجية .
2. التعاون الطاقوي الروسي - الخليجي من شأنه ان ينعكس إيجابا في استقرار أسواق الطاقة العالمية.
3. كلما زاد التحالف الروسي والإيراني تقاربا، زادت العلاقات الروسية والخليجية تباعدا.
4. التقارب الروسي - الخليجي من شأنه شق التحالف الأمريكي - الخليجي
5. وجود عدد كبير من التحديات في العلاقات الروسية - الخليجية مؤشر على ان العلاقات سوف تبقى في حالة الوضع القائم.

أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة بداية الى أخذ فكرة موجزة عن تاريخ العلاقات الروسية الخليجية و تطورها على اعتبار أهمية الاقليمين جيوبوليتيكيًا و اقتصاديا وحضاريا، من ناحية أخرى تسعى الدراسة لإلقاء الضوء على مجالات التعاون المتعددة بين الفيدرالية الروسية ودول الخليج العربي، كما تركز الدراسة في تحليل العلاقات الروسية - الخليجية على فترة ما بعد 2011 الى الان وما تخللها من احداث و قضايا ذات الاهتمام المشترك مثل النزاع السوري ، البرنامج النووي الإيراني ، امن الخليج العربي...وهي قضايا إقليمية ودولية لها اثر كبير على العلاقات الروسية - الخليجية سلبا أو إيجابا.

اذن أهمية الدراسة تكمن في عوامل التباين والانسجام في العلاقات الروسية - الخليجية إزاء القضايا الدولية منذ 2011 وتأثير الأخيرة في تطور أو تراجع أو بقاء الحالة الراهنة في العلاقات الروسية - الخليجية.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الى قسمين:

1. حدود زمنية: تغطي الدراسة مدى زمني يمتد من 2011 الى غاية 2019 وهي مدة زمنية ندرس من خلالها

فرص التعاون وتحديات العلاقات الروسية الخليجية.

2. حدود مكانية: إقليم دولة روسيا و إقليم دول مجلس التعاون الخليجي (قارة اسيا).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدد من النظريات والمناهج المهمة لتفسير الموضوع:

1. النظرية الليبرالية: من النظريات المهمة في العلاقات الدولية التي تعطي للأبعاد الاقتصادية أولوية على

الابعاد السياسية، فالتعاون الاقتصادي بين البلدان العالم من شأنه ان يزيد الروابط الاقتصادية في

إطار الاعتماد المتبادل ويقلل حالات الحرب والتوترات، سنستفيد من في معرفة تأثير التعاون

الاقتصادي الروسي - الخليجي في تطوير العلاقات وتجاوز الخلافات.

2. المنهج الاحصائي: من خلال المنهج ندرس الإمكانيات الاقتصادية لروسيا ودول الخليج خاصة في مجال

الطاقة بمعطياتها الإحصائية والكمية الاقتصادية على اعتبار ان منطقتي اوراسيا و الخليج العربي

حيويتين بامتياز، وعليه سنعرض فيه مجموعة من المعطيات الاقتصادية المجدولة للتعاون الروسي

الخليجي ماضيه و حاضره وافاقه المستقبلية..

3. منهج تحليل المضمون: تسعى من خلاله لدراسة للوقوف على محتوى ومضمون العلاقات الروسية

الخليجية ودراسة عملية تفاعل الطرفين مع القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ، ومن خلاله أيضا

مضامين القضايا التي تمثل تقريبا بين الطرفين و مضامين القضايا الخلافية بينهما أيضا و كيف تؤثر في

العلاقات الروسية- الخليجية ان كان في اتجاه تطورها أو تراجعها أو بقائها على ما هي عليه.

4. الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة من عدد من الدراسات السابقة من بينها:

1. العلاقات الروسية - السعودية المعاصرة (رؤية روسية)¹: يرى الكاتب ان روسيا مهتمة بالخليج العربي وتحديدًا المملكة العربية السعودية و ترى فيها نموذج لقيادة العالم الإسلامي، وبالتالي قطاعات تحوز على الاهتمام المشترك لاسيما منها الطاقة و الاستثمار المشترك فيها و قطاع التسليح بحيث أبدت السعودية اعجابها بالمنتجات العسكرية الروسية .
2. روسيا والخليج... الفرص والتحديات²: يدرس الباحث في مقاله تاريخ اهتمام روسيا بمنطقة الخليج ومجالات التعاون المشترك بينهما في المجال الاقتصادي والمجال العسكري وموقف روسيا من ايران وتحالفها معها من جهة وخطر ايران على المصالح الروسية من جهة أخرى، ويؤكد ان العلاقات الروسية الخليجية بحاجة الى تطوير اكثر في ظل وجود تحديات كبيرة.
3. العلاقات الروسية - الخليجية بين مد السياسة وجزر الاقتصاد وفاق واعدة³: تدرس الباحثة عبر دراستها نبذة تاريخية عن تاريخ إقامة العلاقات الروسية - الخليجية ، بحيث كانت دولة الكويت أول من نسج علاقات خليجية مع الاتحاد السوفيتي قديما ، و تعتبر دول الخليج اول من اعترف بالفيدرالية الروسية في 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. من ناحية أخرى تؤكد الباحثة ان روسيا على مدار تاريخها الطويل فشلت إرساء علاقات متينة مع منطقة الخليج لتهميشها ابعاد كثيرة، و اكتفت بالبعد الأمني للحفاظ على امن منطقة القوقاز و اسيا الوسطى خشية انتقال التطرف الإرهابي من منطقة الخليج الى مجالها الحيوي. لكن التطورات الأخيرة وأمن الطاقة في الأسواق العالمية والتحديات الأمنية التي ظهرت بعد 2011 باتت روسيا ودول الخليج أكثر انفتاح على بعضهما.

¹ غريغوري كوستايش ، العلاقات الروسية - السعودية المعاصرة (رؤية روسية) ، الدوحة: المركز العربي للدراسات و الأبحاث و دراسة السياسات، 2015 .

² - عبد الجليل زيد المدهون، روسيا والخليج... الفرص والتحديات، 19 / 03 / 2007 ، موقع مركز الجزيرة ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/3/19/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A4>

³ . عميرة ايسر ، العلاقات الروسية - الخليجية بين مد السياسة وجزر الاقتصاد وفاق واعدة، 25 / 11 / 2015 ، صحيفة الراي اليوم الالكتروني ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ 2011

أ. أميرة أحمد حرزلي

تقسيم الدراسة: تقسم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: العلاقات الروسية - الخليجية (موجز تاريخي).

1. العلاقات السوفياتية - الخليجية في الثنائية القطبية

2. العلاقات الروسية - الخليجية في الأحادية القطبية

المحور الثاني: العلاقات الروسية - الخليجية بعد 2011: عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

1. عوامل التباين في العلاقات الروسية الخليجية بعد 2011.

- النزاع السوري منذ 2011

- البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الغربية على ايران

2. عوامل الانسجام في العلاقات الروسية الخليجية بعد 2011.

- ثلاثية التعاون المشترك (الصناعة النفطية ومشاريع الطاقة النووية، برامج التسليح العسكري).

- أولوية أمن منطقة الخليج العربي.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات الروسية - الخليجية إزاء القضايا الدولية

1. السيناريو التشاؤمي: تراجع في العلاقات الروسية - الخليجية.

2. السيناريو الخطي: حفاظ العلاقات الروسية - الخليجية على حالة الوضع القائم.

3. السيناريو التفاؤلي: تطور إيجابي في العلاقات الروسية - الخليجية.

المحور الأول: العلاقات الروسية - الخليجية (موجز تاريخي)

1. العلاقات السوفياتية - الخليجية في الثنائية القطبية

العلاقات السوفيتية بدول مجلس التعاون الخليجي لها امتداد تاريخي طويل حيث نشأت في عهد

الإمبراطورية القيصرية في القرن التاسع عشر فيحين حاول السوفييت التوغل في الخليج العربي تنفيذاً لوصية

القيصر بطرس الأكبر والتي جاء فيها " توغلووا حتى تبلغوا الى سواحل الخليج فتعبروا الحياة الى الطرق التجارية

القديمة مع الشرق الأدنى " وفي الحرب العالمية الثانية وعلى اثر هجوم هتلر على السوفييت اضطر هذا الأخير

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

للاستنجاد بقوات الحلفاء ومنهم بريطانيا ما اضطر السوفييت إعادة تقييم سياستهم تجاه بريطانيا وكاتوا مضطرين لمهادنة بريطانيا و بالتالي عدم التعرض لنفوذها في العالم و تحديدا في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية¹.

تجدر الإشارة أنه على فترات من متفرقة من الزمن طورت روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتهم الدبلوماسية فمثلا السوفيتية مع المملكة العربية السعودية أقيمت رسميا 1926 و بذلك يكون الاتحاد السوفياتي اول دول غير عربية تعترف بالسعودية اقامت علاقات دبلوماسية معها ، اما مع الامارات فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي و الامارات في 1971 و في 1986 تم افتتاح اول سفارة للاتحاد السوفيتي في أبو ظبي في المقابل افتتحت الامارات سفارتها في موسكو في 1987 و اقامت الاتحاد السوفيتي مع الكويت علاقاتهم الدبلوماسية 1963 ، وبعده سنوات اقام الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع قطر في 1988 وتم افتتاح سفارتي بعضهما في 1989 ، اما مع سلطنة عمان فقد اقام الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية معها في 1985 و افتتحت السفارة السوفيتية في مسقط في 1987 ، وفي عام 1990 اقام الاتحاد السوفيتي و البحرين علاقاتهما الدبلوماسية و تبادلوا التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء².

على المستوى الدولي شكلت منطقة الخليج العربي ساحة للصراع الدولي وقد برز ذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء، التي تصدت، لمحاولات التمدد السوفييتي باتجاه المياه الدافئة، وحيث مثلت منطقة الخليج الجناح الجنوبي للحزام الشمالي، الذي أقامه الغرب في وجه السوفييت ، بالتالي منطقة الخليج العربي مثلت منطقة تنافس بين روسيا السوفيتية و الولايات المتحدة ، في 1979 تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ذروة الرغبة السوفيتية للوصول الى المياه الدافئة ، فكل فعل أمريكي له رد فعل روسي ، فالسياسات الأمريكية في التوسع في عهد كارتر ردت عليها روسيا السوفيتية في عهد برجنيف سنة 1908 بسلسلة من المبادئ وهي³:

أ/ عدم إقامة قاعدة عسكرية في منطقة الخليج.

¹. فاضل الحسن أحمد ، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990 . 2002 . مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، 2003 ، ص

54.

². ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، د.د.ن، 2013، ص 435.

³. فاضل الحسن ، مرجع سابق ، ص 56.

يأتي هذا الانتقاد الروسي ضمن الاستراتيجية الروسية الجديدة حيال الخليج العربي المؤسسة على ثلاث عناصر وهي الأمن القومي الروسي و المصلحة الاقتصادية وفي هذا الصدد يدلي ايفانوف رئيس الوزراء السابق 2008 " ان روسيا لم نعد تصدر الأيديولوجيا بل ترغب في تصدير الاعمال و ابرام العقود التي تشمل مجالات عديدة مثل تجارة السلاح ، الطاقة، الاستثمارات "، ويكمن العنصر الثالث في انتهاء التفكير الأيديولوجي الذي يسمح لروسيا بممارسة سياسة برغماتية، ولهذا نستطيع ان نوّشر على عاملين اساسيين يؤثران في طبيعة العلاقات الروسية - الخليجية ويوجهانها الى انساق أكثر واقعية وعقلانية، الأول طبيعة المصالح الروسية وتقدير الرد الأمريكي ومدى قدرة روسيا على التعامل مع هذا الرد وامكاناتها في تعطيل مفاعيله، والأخر ، تطور حركة التنافس في المنطقة الخليجية وطبيعة التحول في الموقف السياسي الخارجي الروسي وإمكانية توظيفها لمصلحة أمن المنطقة دون دفع روسيا لتسديد تكاليف سياسية مجانية¹.

في ظل الأجواء السياسية المضطربة بين روسيا دول الخليج حيال القضايا و الازمات التي تمر المنطقة العربية لما بعد 2011 ، فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين أكثر انتعاشا من ذي قبل ، ففي دراسة أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بعنوان التقارب الروسي الخليجي : الانعكاسات و دلالات لاحظ ان روسيا في السنوات الأخيرة باتت تقدم نفسها كرقم صعب في المعادلة السياسية العالمية خاصة بعد حرب جورجيا الناجحة في 2008، كما قادت الأوضاع في المنطقة الى تحقيق تقدم في العلاقات الروسية الخليجية والتي ظلت لفترة طويلة تراوح مكانها لعدة اعتبارات أولها اهتمام روسيا بمعالجة أوضاعها الداخلية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي و هيمنة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي².

و يرجع المحللون عودة الروسي بدول الخليج العربي الى عوامل أساسية وهي :

- محاولتها كسر العزلة الدولية و اضعاف العقوبات التي فرضت عليها في اعقاب الازمة الاوكرانية وضم

شبه جزيرة القرم 2014 .

%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-
/%D8%A7%D9%84

¹. عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام 2001 ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، ص 182 .

². التقارب الروسي الخليجي : انعكاسات ودلالات ، 2017 . 12 . 29 ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الرابط الالكتروني:

- الزام الدول الغربية بالتعامل مع روسيا كفاعل أساسي في المنطقة العربية من خلال ادارتها للاعقد النزعات العربية وهو النزاع السوي.
- الحد من النظر للولايات المتحدة على انها الضامن الوحيد للامن الإقليمي على اعتبار فشلها في ذلك.
- تأكيد روسيا عدم التخلي عن حلفائها، خاصة انها تعمل منذ سنوات على دخول المياه الدافئة والاقتراب من الخليج العربي وهو ما يجعلها قادرة على التأثير في الملاحة البحرية والتأثير العسكري التجاري الدولي.
- وبالتالي أصبحت لدول مجلس التعاون الخليجي مع تطور العلاقات الروسية الخليجية وصولا الى العلاقات الراهنة أصبحت لها أهمية كبيرة لروسيا يمكن رصدها في النقاط التالية:¹
- منطقة الخليج أكبر مصدر لموارد الطاقة في العالم والسعودية و الكويت و الامارات و العراق من ضمن أكبر مصدري النفط في العالم.
- يمكن ان يساعد التعاون بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا حول الملف السوري على تلبية رغبة الخليج في تقييد النفوذ الإيراني في المنطقة والتقليل من تهديداته.
- منطقة الخليج احدى أكبر مستوردي الأسلحة الروسية الى العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بما ذلك البحرين وقطر، و الامارات و السعودية وعمان.
- منطقة الخليج العربي مركز للحضارة الإسلامية ومساحة مفتوحة للحوار الفكري حول العلاقات بين الحضارات.
- ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي وايران بعلاقات صراعية و يمكن لروسيا بحكم علاقتها الوطيدة بهما أن تضطلع بدور وسيط دبلوماسي.
- يمكن لروسيا تعزيز دورها مع دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة لحماية الامن الإقليمي والدولي.

¹ . ماريا المكاحلة، 3 محاور للعلاقات الروسية . الخليجية : النفط و النووي و التعاون العسكري و التسليح، مجلة آراء حول الخليج، العدد 134 فبراير 2019 ، ص ص 38 . 39 .

- تقدم روسيا لنظرائها في الخليج العربي منتجاتها العلمية والتكنولوجية والتقنيات الفضائية والمنتجات الدوائية، وتستهدف روسيا أولئك الذين يمكن ان تجري معهم ابحاثا علمية تحقق الفائدة المتبادلة للأطراف المشتركة.

المحور الثاني: العلاقات الروسية - الخليجية بعد 2011: عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

1. عوامل التباين في العلاقات الروسية الخليجية بعد 2011.

— النزاع السوري منذ 2011 : يعد النزاع السوري السبب الأساسي في فتور العلاقات الروسية. السعودية، و الخليجية عموما، حيث يكمن جوهر الخلاف بينهما في أسباب النزاع السوري وسبل حله، بالرغم من اشتراك كل من روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي في رؤى إستراتيجية حول أولوية الأمن والاستقرار وضرورة بذل أقصى الجهود للمحافظة عليهما، وهو ما توضحه تصريحات مسؤولي روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي على حرصهم الشديد في استعادة الاستقرار في سورية، بعد ان باتت هذه الأخيرة مصدر لتهديد الأمن الإقليمي والدولي .

اتفق البلدان على هدف الأمن والاستقرار ، لكن لم ينسحب ذلك على أسباب النزاع السوري، فدول الخليج العربي تحمّل النظام السوري وسياساته القمعية تجاه ما أسمتها الثورة السلمية و تماديه في توظيف القوة ضد المدنيين، كانت السبب في نقل حركة الاحتجاج السلمية إلى مواجهة مسلحة، عكس ذلك ذهبت موسكو بتقديم الدعم السياسي والعسكري لسوريا على حساب فصائل المعارضة الأخرى، بالتالي الاختلاف حول محركات النزاع أدى بشكل تلقائي إلى اختلاف حول حل النزاع¹

تنطلق السعودية ومن خلفها دول مجلس التعاون الخليجي من مصلحة إستراتيجية تجاه الوضع السورية وصراعها التقليدي مع إيران الحليف لسوريا، فسقوط هذه الأخيرة حسب الرياض يحرم طهران من أبرز ركائز نفوذها في المنطقة، ما يجعل دول الخليج و على سبيلها السعودية في حالة تناقض في سياستها، فهي من جهة ترغب في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة وسوريا تحديدا، الذي يستوجب الإسراع في إنهاء النزاع، ونجدها من جهة

¹ صالح الخنلان ، العلاقات السعودية. الروسية : مشروع شراكة متعثرة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 100 ، أكتوبر 2015، ص11.

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

أخرى تعمل على إضعاف النظام السوري، ومن ثم النفوذ الإيراني الذي يتطلب إطالة أمد النزاع بهدف استنزاف دمشق وطهران¹.

وعليه نستنتج أن إستراتيجية روسيا في إدارة النزاع السوري نحو حل مناسب يصطدم بالموقف والسلوك الخليجي الداعي لرحيل الأسد و الداعم للمعارضة، فرغم تقدم المباحثات الروسية السعودية حول حل للنزاع السوري بطرح صيغ سياسية مقبولة، ظل الخلاف قائم حول مصير الرئيس الأسد الذي تتمسك دول مجلس التعاون الخليجي برحيله وتعطي موسكو في المقابل الأولوية لمحاربة الإرهاب وترى أن مصير الأسد يقرره السوريون أنفسهم دون غيرهم². وعليه فالهوة كبيرة في موقفي وسياسيتي روسيا ودول الخليج حيال النزاع السوري في ظل تمسك الطرفين بموقفهما، حيث يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى حلول سياسية توفيقية³.

— البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الغربية على ايران: يشكل البرنامج النووي الإيراني و العقوبات الغربية على ايران اهم المسائل المطرحة حاليا على الساحة الإقليمية و الدولية ، كما انه قضية خلافية واضحة بين كل من روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث ان روسيا في البرنامج النووي الإيراني برنامج يخضع لمعايير المنظمة الدولية للطاقة الذرية، والغاءه من طرف الولايات المتحدة الامريكية سنة 2018 و إعادة العقوبات على ايران تراه روسيا مخالفا للقانون الدولي و سياسة أحادية الجانب من طرف الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وهو ما يهدف الى زعزعة الامن و السلم الدوليين، في المقابل ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن البرنامج النووي الإيراني يهدد الامن القومي لدوله ، و ترى دول المجلس أن الغاء وإعادة العقوبات الغربية على ايران يصب في مصلحة الحد من الدور الإقليمي في لبنان و العراق و اليمن و سوريا ودعمها لجماعات تصفها دول المجلس ب "الإرهابية" كحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق و جماعة الحوثي في اليمن وقد اعرب المجلس الأعلى في بيان اجتماعه في الرياض في 09 / 12 / 2018 " أعرب المجلس الأعلى عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وإدانتها لجميع الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إيران، وتغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، مؤكداً على ضرورة الكف والامتناع عن دعم الجماعات التي توجج هذه النزاعات، وإيقاف دعم وتمويل وتسليح الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، في انتهاك واضح للأعراف والقيم الدولية وتهديد

¹. مرجع نفسه ، ص 12 . 13 .

² نورهان الشيخ ، العلاقات الخليجية . الروسية ... تحولات و تغير و المصالح و موازين القوى ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 102 ، ديسمبر 2015 ، ص 70 .

³ . صالح الختلان ، مرجع سابق ، ص 13 .

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

الأمن الإقليمي والدولي" ومنه فاءن دول المجلس تطالب " المجلس الأعلى المجتمع الدولي باتخاذ خطوات أكثر فاعلية وجدية لمنع حصول إيران على قدرات نووية، ووضع قيود أكثر صرامة على برنامج إيران للصواريخ بالستية في الفترة المقبلة".¹

من ناحية أخرى وفي إطار التحديثات و المراجعات التي تقوم بها روسيا على سياستها الخارجية، أصدرت وزارة الخارجية الروسية في مارس 2007 الى مساعمتها التواجد و بشكل مكثف في منطقة الخليج العربي تعترم روسيا تطوير علاقتها مستقبلا بدول المنطقة انطلاقا من هدفين أساسيين وهما:²

أ/ الحرص الروسي - الخليجي المشترك على ضمان تحقيق الامن و الاستقرار في منطقة الخليج العربي حفاظا على المصالح الاقتصادية الرئيسية، فالاستقرار في حد ذاته مهم لدول مجلس التعاون الخليجي و تنوع مصادر الدخل القومي فضلا عن المناخ المناسب امام جذب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، في المقابل لروسيا مصالحها الاقتصادية الواسعة في المنطقة سواء بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي او حتى الحفاظ على مكتسباتها في السوقين العراقية و الإيرانية.

ب/ رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في توظيف الاقتصاد و المصالح الاقتصادية لخدمة قضايا السياسة الخارجية الخليجية و الإسلامية و العربية ، خاصة وان روسيا احد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن و تمتلك حق الفيتو، فضلا عن مشاركتها في العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية ومنها مجموعة الثماني الصناعية الكبرى G5 و منظمة أوبك و صندوق النقد الدولي، و منظمة الأمم المتحدة و من هذا المنطلق تولي دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبرى لإيجاد دور روسي فاعل في المنطقة العربية ، وهو ما سنحاول البحث فيه في عوامل الانسجام في العلاقات الروسية - الخليجية.

2. عوامل الانسجام في العلاقات الروسية الخليجية بعد 2011.

¹ البيان الختامي للدورة التاسعة و الثلاثون للمجلس الأعلى ، موقع الأمانة العامة للمجلس ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/FinalStatmentfromthe39.aspx>

² محمد مقروف، العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجية ، مذكرة ماجستير في القانون ، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 82 .

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

- ثلاثية التعاون المشترك (التبادل الاقتصادي والتجاري - الصناعة النفطية ومشاريع الطاقة النووية -

برامج التسليح العسكري والامن العسكري): احتل الاقتصاد الحيز الأكبر في العلاقات الروسية الخليجية منذ

اعتلاء بوتين سدة الحكم في 1999 و بدأ التحرك في توسيع جزء من اقتصاد الروسي لهذا الغرض، فالقوة

الاقتصادية لروسيا واهتماماتها تحفيزاتها إزاء الإمكانيات الكبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي في التصدير و

الاستيراد و انطلاقا من ذلك تدفع روسيا دول الخليج العربي الى الاستثمار الاقتصادي في روسيا¹ ، بداية سجلت

مؤشرات التبادل التجاري السلعي لدول الخليج العربي وروسيا لعام 2016 وعام 2017 نسب و معدلات مقبولة

للتعاون الثنائي كما هو موضح في الشكلين و الأول والثاني اسفله .

الشكلين (1) (2) لمؤشرات التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي وروسيا لعامي 2016 و 2017

حقائق وأرقام مؤشرات التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية لعام 2017م.

إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا لعام 2017م، مقارنة بـ3.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016م ونسبة ارتفاع بلغت 17.1%.	4.1 مليار دولار أمريكي
قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا لعام 2017م، مقابل عجز بلغ 1.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، أي بنسبة ارتفاع بلغت 22.2%.	2.2 مليار دولار أمريكي
نسبة حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع الأسواق العالمية خلال العام 2017م	0.4% النسبة المئوية
إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى روسيا لعام 2017م مقابل 8.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، بنسبة ارتفاع قدرها 25.0%.	1.0 مليار دولار أمريكي
إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من روسيا في العام 2017م مقابل 2.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية بما نسبته 6.7% خلال العام 2017م.	3.1 مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون إلى روسيا من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون السلعية إليها، والتي تبلغ ما يقارب 0.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بـ 0.2 مليار دولار أمريكي لعام 2016م، وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد ارتفعت بما نسبته 50% خلال نفس فترة المقارنة.	30%
تصدرت قائمة أكثر السلع المصدرة إلى روسيا لتستأثر على ما نسبته 21.8% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى روسيا في العام 2017م، تليها الآلات والمعدات الألية بما نسبته 19.0%، ومن ثم الآلات والأجهزة الكهربائية حيث ساهمت بما نسبته 16.6%.	السيارات والعتبات وأجزاؤها

حقائق وأرقام مؤشرات التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون وروسيا الاتحادية لعام 2016م.

إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا لعام 2016م، مقارنة بـ 4.4 مليار دولار أمريكي في العام 2015م ونسبة انخفاض بلغت 25.0%.	3.3 مليار دولار أمريكي
قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا لعام 2016م، مقابل عجز 2.7 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، أي بنسبة انخفاض بلغت 40.7%.	1.6 مليار دولار أمريكي
نسبة التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع الأسواق العالمية خلال العام 2016م	0.4% النسبة المئوية
إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى روسيا لعام 2016م مقابل 845.8 مليون دولار أمريكي في العام 2015م، بنسبة انخفاض قدرها 2.2%.	827.0 مليون دولار أمريكي
إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من روسيا في العام 2016م مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، بنسبة انخفاض قدرها 30.5%، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية ما نسبته 6.5% خلال العام 2016م.	2.5 مليار دولار أمريكي
نسبة صادرات دول مجلس التعاون من السلع المعاد تصديرها من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون السلعية إلى روسيا أي ما يقارب 592.9 مليون دولار أمريكي في العام 2016م، مقارنة بـ 488.8 مليون دولار أمريكي لعام 2015م مسجلة ارتفاعاً ما نسبته 21.3%.	71.7%
نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون إلى روسيا من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون السلعية والتي تبلغ ما يقارب 233.3 مليون دولار أمريكي في العام 2016م، مقارنة بـ 355.9 مليون دولار أمريكي لعام 2015م، وبهذه القيمة تكون قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية قد انخفضت بنسبة مقدارها 34.4% خلال نفس فترة المقارنة.	28.2%

المصدر: التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج وروسيا الاتحادية بيانات 2016 - بيانات 2017 ، المركز الإحصائي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد 14 - العدد 19 ، ابريل 2018 / ماي 2019 ، ص 02 .

يوضح الشكل أعلاه نقاط الارتفاع في إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي بين روسيا و دول مجلس التعاون

الخليجي بحيث 3.3 مليار دولار في ام 2016 و ارتفع في عام 2017 الى 4,1 مليار دولار كذلك قيمة العجز في الميزان

¹Mark N.Kats, Convergent Hopes, Divergent Realities: Russia and the Gulf in a Time of Troubles , The Arab Gulf states, Institutes in washington 2015 , P 01 .

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

التجاري السلعي فقد سجلت السنة 2016 حوالي 1,6 مليار دولار و اتفع ذلك في سنة 2017 الى 2.6 مليار دولار ، و ارتفعت اجمالي واردات السلع الى 3,1 مليار دولار في عام 2017 بعد ان كانت في 2016 حوالي 2,5 مليار دولار . كما ارتفعت اجمالي قيمة الصادرات السلعية من 827 مليون دولار في سنة 2016 الى مليار دولار في عام 2017. واستقرت نسبة حجم التبادل التجاري السلعي بين روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي عند نسبة 0,4 % . هذا وقت سجلت صادرا دول مجلس التعاون الخليجي تراجع ملحوظ في السلع من 71 % سنة 2016 الى 30 % سنة 2017 .

مجال الطاقة و الصناعات النفطية من ابرز المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تحتم على روسيا و دول مجلس التعاون ، فقطاع النفط الذي يمثل أهمية خاصة للطرفين تبدو فرصة التعاون فيه كبيرة ، بخاصة في الوقت الراهن الذي تمر فيه سوق النفط بمرحلة تغيرات جوهرية بسبب طفرة النفط الصخري الأمريكي ، كما ان احتمال انتقال هذه الطفرة لدول أخرى كالصين ، يمثل مشكلة كبيرة لمنتجي النفط التقليديين و على اراسهم دول الخليج و روسيا ، ومن جانب اخر يعد قطاع الغاز كذلك من المجالات المهمة التي تتطلب التعاون الوثيق بين روسيا و دول الخليج نظرا لتزايد أهميته بوصفه مصدرا مهما للطاقة ، بخاصة انتاج الطاقة الكهربائية التي يزداد الطلب عليها مطردا¹.

في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة فاءن دول الخليج ترى ان تحقيق الامن و الاستقرار يستدعي انفتاحها وتعاونها مع قوى غير تقليدية التي تعاونت معها طيلة السنوات الماضية ومن هنا شكل انخفاض الكبير في أسعار النفط نقطة دفع لتحقيق التفاهم المبني على المنافع المتبادلة، الذي كانت ثماره واضحة في اتفاق خفض انتاج النفط الذي ابرم بين روسيا و دول الأوبك عام 2016 و الذي شكل احد عوامل الدفع الرئيسية لاستعادة التوازن في السوق العالمية للنفط، و الذي حقق لروسيا ربحا لا يقل عن 120 مليار دولار على مدار عامين، وانه نتيجة لذلك من الضروري تقييم نتائج التعاون بشكل عام مع دول أوبك بالنسبة للاقتصاد الروسي ، من ناحية أخرى تشكل الثروة النفطية التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا ثقلا كبيرا في أسواق النفط العالمية سواء لحجم الاحتياطي او الإنتاج او الصادرات ، فعلى الصعيد الإنتاج العالمي من النفط الخام يمثل انتاج دول مجلس

¹. ناصر بن غيث ، دول مجلس التعاون لدول الخليج وروسيا إشكاليات التاريخ و الاقتصاد و السياسة ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017 ، ص 17 .

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

التعاون الخليجي و روسيا قرابة 36 % من الإنتاج بواقع 23 % و روسيا بنحو 13 % أي انهما يشكلان قطبان كبيران في تحريك أسواق النفط العالمية¹.

الجدول (رقم 01) يمثل انتاج النفط الخام بين روسيا و مجلس التعاون الخليجي (2007 - 2017) الف برميل

الدولة	2007	2010	2017	معدل النمو 2006-2016	الحصة من الاجمالية 2017
الاتحاد الروسي	10062	11009	11257	%1,4	%12,2
السعودية	10268	11994	11951	%1,5	%12,9
الامارات	3093	3873	3935	%2,5	%4,2
الكويت	2660	3065	3025	%1,4	%3,3
قطر	1267	1958	1916	%4,7	%2,1
عمان	710	981	971	%3,1	%1,0
دول المجلس	17999	21871	21798	,, , ,	%23,5
الإجمالي العالمي	82330	91547	92639	%1,1	%100

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهبتي ، النفط و الاستثمارات أدوات التقارب الروسي - الخليجي ، مجلة إراء حول الخليج ، العدد 134 ، فبراير 2019 ، ص 84 .

¹ .نوزاد عبد الرحمن الهبتي ، النفط و الاستثمارات أدوات التقارب الروسي - الخليجي ، مجلة إراء حول الخليج ، العدد 134 ، فبراير 2019 ، ص 84 .

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

أما فيما يتعلق بالاحتياطي العالمي من النفط الخام تساهم روسيا ودول المجلس بأكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بنسبة 25,8% لروسيا الاتحادية و 54,4% لدول مجلس التعاون الخليج العربية. وهذا ما يؤكد بان الجانبين سيبقيان يشكلان قطبين رئيسيين في أسواق النفط العالمية خلال العقدين القادمين في ظل الوزن النسبي الصغير لاحتياطي الولايات المتحدة من النفط الذي لا يتخطى 10% من الاحتياطي العالمي .

الجدول (02) يمثل احتياطي النفط الخام في روسيا و دول التعاون الخليجي (1997 - 2017)

الدولة	1997	2007	2017	الحصة من اجمالي 2017	الاحتياطي / الإنتاج 2017 سنوات
الاتحاد الروسي	113,1	106,4	106,2	%6,3	%25,8
السعودية	261,5	264,2	266,2	%15,7	%61,0
الامارات	97,8	97,8	97,8	%5,8	%68,1
الكويت	96,5	101,5	101,5	%6,0	%91,9
قطر	12,5	27,3	27,3	%1,5	%36,1
عمان	5,4	5,6	5,4	%0,3	%15,2
دول المجلس	473,2	496,4	496,1	%29,3	%54,4
الإجمالي العالمي	1162,1	1427,1	1696,6	%100	%50,2

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي، فلى يقل شأننا عن التعاون الاقتصادي فالمتبع الى حجم الانفاق العربي وصفقات السلاح طوال العامين الماضيين يشير الى حصة كبيرة من عمليات شراء السلاح قد وجهت لروسيا ومن ضمن الاتفاقات التي ابرمت بين روسيا و دول الخليج اتفاقيات

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

السلاح والصناعات الفضائية ، لقد مولت السعودية و الامارات اتفاقية أولية بين روسيا و مصر لشراء معدات عسكرية بما في ذلك 24 طائرات ميغ 29 و نظم صواريخ بوك ام 2 وتور ام 2 ووفقا لبعض التقارير فأن الصفقة تراوحت بين 2 و 4 مليار دولار ، كما منحت السعودية مليار دولا دعم للجيش اللبناني خصص منها جزء لشراء طائرات مروحية و دفاعات جوية روسية ، وزودت روسيا البحرين بصواريخ مضادة للدبابات من نوع كورنيت اي ام ، وابرمت السعودية و الامارات صفقات لا غرضهما العسكرية الخاصة وتلقت الامارات مؤخرا طائرات بانثسير المضادة للدفاع الجوي ، أما في البرامج المدنية فيعد تطوير الامارات لطائرة المدنية ام سي 21 كمشروع مشترك مثالا للتعاون في الطيران المدني¹ ، وهذا وقد شاركت موسكو في معرض الخليج للدفاع الذي أقيم في الكويت من 12 الى 14 ديسمبر 2017 الذي تخلل عرض افضل و اخر الصناعات العسكرية و المدنية و كان فرصة لتبادل الخبراء في هذا المجال.

- أولوية أمن منطقة الخليج العربي: بعد كل التوترات التي شهدتها منطقة الخليج العربي في 2019 و مازالت تشهدها الى اليوم ، تضع دول مجلس التعاون الخليجي الستة مع روسيا نصب اعينهم أمن الخليج في اولويات التعاون السياسي و الاقتصادي و الأمني المشترك ، قد يتبادر الى اذهاننا سؤال لماذا روسيا تحديدا على اعتبار ان المنطقة واقعة تحت النفوذ الأمريكي الغربي و دول مجلس التعاون الخليجي تعد حليفا سياسيا للولايات المتحدة الأمريكية ؟ لان روسيا عادت م جديد فاعل دولي مؤثر على الساحة الدولية وفي كثير من الملفات الإقليمية على غرار النزاع في سوريا، ضف الى ذلك قد ينسحب التعاون الاقتصادي على التعاون السياسي و الأمني ، ثالثا تفضل روسيا حل الازمات بطريقة دبلوماسية سياسية قدر الإمكان عكس السياسة الأمريكية كما تعتبر روسيا حليفة لإيران وهو ما وجدته فيها دول الخليج العربي اذ ان روسيا تستطيع الاضطلاع بدور الوسيط بين ايران و دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة الأمريكية لحل الازمات و الخلافات السياسية بينهما ، فقد طرحت روسيا في هذا الصدد مبادرة تهدف الى حماية امن الخليج العربي مع مختلف الفاعلين في المنطقة، ففي قمة مجموعة العشرين في اوساكا التقى الرئيسان الأمريكي و الروسي لبحث الازمة ، وقد علق وزير الخارجية الروسي

¹ ماريا المكاحلة، 3 محاور للعلاقات الروسية . الخليجية : النفط و النووي و التعاون العسكري و التسليح، مرجع سابق، ص 37 ، 38 .

سيرجي لافروف قائلاً أن الرئيسين اتفقا على الحاجة مخرج بحل دبلوماسي مع إيران ، في إشارة الى وجود مبادرة روسية لتعزيز بناء الثقة بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي بمشاركة مجلس الامن¹.

قدم ميخائيل بوغدانوف بعد شهر من ذلك مفهوم روسي للأمني لمنطقة الخليج وهو عبارة عن " مجموعة شاملة من المقترحات الطويلة المدى لبناء الثقة والأمن الخليجي، بما يشمل التعاون في مكافحة الإرهاب وحل النزاعات في اليمن وسوريا، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية، وحتى الدعوة إلى «شرق أوسط ديمقراطي ومزدهر يحمي على السلام والتعايش بين الأديان» و يؤكد أن " الهدف المركزي طويل الأجل " ، هو «إنشاء منظمة أمن وتعاون في الخليج العربي تضم -إلى جانب دول الخليج- روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والهند وأصحاب المصلحة الآخرين كمراقبين أو أعضاء مشاركين»²، من جهتها أعلنت إيران عبر رئيسها حسن روحاني في 14 اوت المنصرم ، إن إيران «مستعدة لحماية أمن المنطقة التاريخية إلى جانب أراضيها الساحلية، مثلما فعلت على مدار التاريخ. ومن أجل حل مشكلة إقليمية ودولية ما، يجب أن تتضافر جميع محاور القوة» ، من جهة أخرى لم تعارض دول مجلس التعاون الخليجي المقترح الروسي الهادف الى حماية الخليج العربي من القرصنة و العمليات الإرهابية ، التطرف ، التقلبات الاقتصادية... غيرها من التهديدات.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات الروسية - الخليجية إزاء القضايا الدولية

1. السيناريو التشاؤمي: تراجع في العلاقات الروسية - الخليجية.

ينطلق هذا السيناريو احتمال تأثير الملفات الإقليمية خاصة سوريا و إيران في العلاقات الروسية الخليجية وبالتالي احتمال تراجعها، فالمعروف ان روسيا كانت منذ القدم تريد الوصول الى المياه الدافئة و انخراطها البرغماتي في النزاع السوري وفر لها ذلك لا بل أعاد دورها العالمي و ثقلها السياسي و الدبلوماسي في التوازنات الإقليمية والدولية، ضف الى ذلك علاقات روسيا بإيران توافقية الى حد كبير ضمن محور معادي للمصالح الامريكية و الغربية في كل مكان. في المقابل تميل دول الخليج العربي بشكل واضح للسياسات الامريكية في المنطقة

¹ خطة روسية لأمن الخليج العربي.. كيف أصبحت موسكو لاعباً أولاً في أهم ساحات النفوذ الأمريكي؟ ، موقع عربي بوست، على الرابط الالكتروني :
<https://arabicpost.net/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%ad%d8%a9/%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%af-%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%ad%d8%a9/2020/01/19/%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84-2>

² المرجع نفسه.

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

وعلى رأسها التعامل مع إيران وقد فتحت الباب واسعا ام النفوذ الغربي لديها ، ومنها يمكن القول أن الفجوة كبيرة بين روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي في عدة قضايا سياسية ، وهذا من شأنه ان يؤثر سلبا على العلاقات الروسية و الخليجية مستقبلا و يقودها نحو التراجع.

2. السيناريو الخطي: حفاظ العلاقات الروسية - الخليجية على حالة الوضع القائم.

يفترض السيناريو الخطي بقاء العلاقات الروسية الخليجية على حالها بين التوافق الانسجام في عدة قضايا و بين التنافر و الخلاف في قضايا أساسية مهمة ، لأنه في العلاقات الدولية لا يوجد عدو دائم أو صديق دائم هناك مصالح دائمة ، و المصالح بين الدول في مسائل جوهرية اما تؤدي الى صدام او الى توافق أو الى التوافق والخلاف النسبي ، ففي حالة العلاقات الروسية - الخليجية هناك خلافات جوهرية فيما يخص النزاع السوي والعلاقة مع إيران و برنامجها النووي ، والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية...فذلك لم يمنع من إقامة علاقات سياسية و اقتصادية و امنية بين روسيا و دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين. فقبل عام 2015 زار الأمير محمد بن سلمان ال سعود ولي عهد السعودية الدولة الرائدة في مجلس التعاون الخليجي زار روسيا 3 زيارات لتعميق العلاقات و تعزيزها في المجال السياسي و التبادل التجاري¹ في ظل احتدام النزاعات في المنطقة العربية و التباينات الخليجية الروسية حيالها .

وعليه وجود خلافات و توافقات امر لا بد منه في العلاقات الروسية الخليجية انطلاقا من مصلحة كل طرف في القضايا الدولية وهو ما يؤشر على العلاقات الروسية. الخليجية لن تشهد تقدم ولا تراجع بل ستبقى على ما هي عليه .

3. السيناريو التفاؤلي: تطور إيجابي في العلاقات الروسية - الخليجية.

يبحث السيناريو التفاؤلي الذي يطرح احتمال تسجيل تحسن وتطور إيجابي في العلاقات الروسية الخليجية من منظور ان التعاون الثنائي الروسي - الخليجي يقلل من هامش الخلافات و هو ما يعود بالأمن والاستقرار على

¹ . محمد رجب سلامة ، مستقبل العلاقات السعودية الروسية وتأثيرها في أمن الخليج العربي. 4 / 19 / 2017 ، مركز سميت للدراسات ، على الرابط الالكتروني:

<https://smtcenter.net/archives/slider/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A3>

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

المنطقة الخليجية والعربية عموماً ، ضف الى ذلك موقعي روسيا و دول مجلس التعاون الخليويين و الغنيان بالنفط و الغاز يتيح فرصة امام مزيد من اتفاقات الشراكة و التعاون وفي يوليو المنصرم، وجهت موسكو على لسان وزير الطاقة الروسي ألكساندر نوفاك، دعوة لشركة "أرامكو" للمشاركة في مشروع للغاز الطبيعي المسال في المنطقة القطبية الشمالية، الذي سيبدأ العمل فيه في عام 2020 بعد اكتمال عمليات بناء وحدات الإنتاج. كما قدمت لشركة "أرامكو"، عدة خيارات متنوعة للمشاركة في المشروع بالتعاون مع شركة "نوفاتك" التي تعدّ أكبر شركة منتجة للغاز في روسيا¹.

من ناحية أخرى يضطلع العامل الحضاري البشري بأهمية كبيرة في تطوير العلاقات الروسية الخليجية في المستقبل انطلاقاً من العدد الكبير لمسلمي روسيا يمكن أن يكون عنصراً داعماً للعلاقات الخليجية معها ، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد المسلمين في روسيا قرابة 38 مليوناً، ما يمثل 20 % من السكان تقريباً. وزاد عدد المساجد في روسيا بنحو 12 ضعفاً مقارنة بثمانينات القرن الماضي، إذ بلغ عددها ستة آلاف مسجد في مقابل 500 مسجد قبل ثلاثة عقود. وهذا العدد الكبير من المسلمين في حاجة إلى فهم صحيح ومستنير للدين الإسلامي بعيداً عن التطرف والتشدد، ويمكن لتجارب ناجحة، مثل تجربة مركزي «هداية» و «صواب» في دولة الإمارات أو مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة والرعاية في السعودية، أن تؤدي دوراً مهماً في نشر الاعتدال بين مسلمي روسيا. ويمكن الاستعانة بهيئات مثل «مجلس حكماء المسلمين» أو «مجلس تعزيز السلم» لمنع التيارات المتطرفة من أن تستقطب أنصاراً من مسلمي روسيا. وسيكون هذا الجانب الفكري داعماً لجوانب أخرى للتعاون في مكافحة الإرهاب والتصدي له².

خاتمة :

في ختام دراستنا يمكن ان تستنتج من موضوع العلاقات الروسية دراسة في عوامل الانسجام و التباين تجاه القضايا الدولية منذ 2011 أن العلاقات الروسية . الخليجية لها امتداد تاريخي عريق لم تكن محددة و معلومة التوجهات و المصالح نظرا لظروف روسيا الداخلية بعد الحرب الباردة وهيمنة الغرب على منطقة الخليج العربي

¹. المرجع نفسه.

². راشد صالح العربي ، مستقبل العلاقات الخليجية - الروسية ، موقع الجيوبوليتيكا ، على الرابط الالكتروني :

<https://www.geopolitica.ru/ar/article/mstqbl-llqt-lkhljy-lrwsy>

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية

منذ 2011 — أ. أميرة أحمد حرزلي

، ومع مرور السنوات و المتغيرات الجيوسراتيجية التي شهدتها المنطقة العربية و الخليجية منذ 2011 بات العلاقات بين الطرفين تعرف تطورات مبني على أساس ثنائيي التباين و الانسجام ، فالتباين و الخلاف كانا واضحين في النزاع السوري في وقوف روسيا الى جانب الحكومة السورية و دعمها سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و عكس تعامل دول الخليج مع النزاع بحيث دعمت دول مجلس التعاون الخليجي المعارضة و طالبت بتنحي الرئيس الأسد و قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ...، كما كانا التباين واضحاً في علاقة روسيا بايران و ملفها النووي، بحيث تعد ايران حليف روسيا الأساسي في المنطقة، أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فايران تهديد لأمنهم القومي . فقد أثر النزاع السوري و علاقة روسيا بايران و ملفها النووي على العلاقات الروسية الخليجية سلباً بسبب اختلاف المصالح و تناقضها.

من جهة أخرى عوامل التباين تلك لم تمنع من وجود انسجام في مجالات حوية على غرار الاقتصاد و التعاون الطاقوي و الاستثمار التجاري و التعاون العسكري الأمني ، فالزيارات المتعددة لكبار مسؤولي الطرفين و العقود الموقعة توضح بشكل جلي أهمية الارتباطات الروسية الخليجية سواء في الامن العسكري او الوساطات السياسية و الدبلوماسية و حتى استقرار سوق النفط العالمية بما ان روسيا و دول الخليج العربي من اكبر منتجي النفط في العالم ،

فالتحديات السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي تعيشها المنطقة فرضت منطلق التعاون في العلاقات الروسية الخليجية رغم التباينات الحاصلة فيها ، ملحة الطرفين و لمصلحة الامن و الاستقرار في المنطقة ، في الختام نرجح بقاء التعاون الروسي و الخليجي (سيناريو الوضع الراهن) في كافة المجالات مع ما تشهده المنطقة من نزاعات سياسية و تقلبات اقتصادية .

أ / الكتب :

- ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، د.د.ن، 2013

ب / المجلات:

- الخثلان صالح ، العلاقات السعودية . الروسية : مشروع شراكة متعثرة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 100 ، أكتوبر 2015.
- المكاحلة ماريا ، 3 محاور للعلاقات الروسية . الخليجية : النفط و النووي و التعاون العسكري و التسليح ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 134 فبراير 2019
- الشيخ نورهان ، العلاقات الخليجية . الروسية ... تحولات و تغيير و المصالح و موازين القوى ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 102 ، ديسمبر 2015.
- الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، النفط و الاستثمارات أدوات التقارب الروسي . الخليجي ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 134 ، فبراير 2019.
- ياسين عمار حميد ، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام 2001 ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد. د.س.ن .

ج / دراسات بحثية:

- بن غيث ناصر ، دول مجلس التعاون لدول الخليج وروسيا إشكاليات التاريخ و الاقتصاد و السياسة ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- كوستايش غريغوري ، العلاقات الروسية - السعودية المعاصرة (رؤية روسية) ، الدوحة: المركز العربي للدراسات و الأبحاث و دراسة السياسات، 2015 .

د/ مذكرات :

العلاقات الروسية - الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ 2011

أ. أميرة أحمد حرزلي

- الحسن فاضل أحمد ، السياسات الأمنية في منطقة الخليج العربي 1990 - 2002 ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم ، 2003 .
- محمد مقروف ، العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجية ، مذكرة ماجستير في القانون ، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2010 .

ه/ مواقع الكترونية :

- البيان الختامي للدورة التاسعة والثلاثون للمجلس الأعلى ، موقع الأمانة العامة للمجلس ، على الرابط الالكتروني :

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/FinalStatmentfromthe39.aspx>

- المدهون عبد الجليل زيد ، روسيا و الخليج...الفرص و التحديات، 19 / 03 / 2007 ، موقع مركز الجزيرة ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/3/19/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA>

- العريبي راشد صالح ، مستقبل العلاقات الخليجية - الروسي ، موقع الجيوبوليتيكا ، على الرابط الالكتروني:

<https://www.geopolitica.ru/ar/article/mstqbl-llqt-lkhlyjy-lrwsy>

- عميرة ايسر ، العلاقات الروسية - الخليجية بين مد السياسة وجزر الاقتصاد وفاق واعدة، 25 / 11 / 2015 ، صحيفة الراي اليوم الالكترونية ، على الرابط الالكتروني :

<https://www.raialyoun.com/index.php/%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9>

- الدور الجديد لروسيا في منطقة الخليج العربي، 18.03.2007، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على الرابط الالكتروني:

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

- التقارب الروسي الخليجي : انعكاسات ودلالات ، 29 . 12 . 2017 ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الرابط الالكتروني:

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1103264>

- سلامة محمد رجب ، مستقبل العلاقات السعودية الروسية وتأثيرها في أمن الخليج العربي، 4 / 19 / 2017 ، مركز سمت للدراسات ، على الرابط الالكتروني:

<https://smtcenter.net/archives/slider/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A3>

المراجع اجنبية :

- Mark N.Kats ,**Convergent Hopes, Divergent Realities : Russia and the Gulf in a Time of Troubles** , The Arab Gulf states, Institues in washingion 2015

العلاقات الأوروبية – الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

Européen - Gulf Relations : Track, Importance and Issues

د. هشام بولنوار، دكتوراه القانون العام والعلوم السياسية

جامعة القاضي عياض - المغرب

hichohicham@yahoo.fr

ملخص:

يمكن النظر إلى العلاقات الراهنة بين أوروبا و دول الخليج العربي باعتبارها مكونا رئيسيا في منظومة العلاقات العالمية لهذه الدول، كما تمثل إحدى السمات الأساسية للبيئة الجيوستراتيجية لهذه المنطقة، و تستمد هذه العلاقات روافدها من حقائق الجغرافيا و التاريخ و المصالح المشتركة، و كذلك التحديات الإقليمية التي تفرض نفسها على الجانبين، و قد سعى الاتحاد الأوروبي إلى بذل الجهود الكبيرة لاستعادة مكانته أو للحصول على دور مميز له في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول أولا والتي يرتبط معها تحقيق المصالح الأوروبية ثانيا، ولضمان دور أوروبي واضح وفاعل ومؤثر في المنطقة يحاول أن يوازي أو يقترب من الدور الأمريكي ثالثا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي - دول مجلس التعاون الخليجي – العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية-

الأهمية الجيوستراتيجية

Abstract :

The current relations between Europe and the Arab Gulf countries can be seen as a major component in the global relations system of these countries, as it represents one of the basic features of the geo-strategic environment of this region, and these relations derive their tributaries from the facts of geography, history and common interests, as well as regional challenges that It imposes itself on both sides, and the European Union has endeavored to make great efforts to restore its position or to obtain a distinctive role for it in its relations with the Gulf Cooperation Council countries, based on the strategic importance of these countries first with which achieving European interests. Second of, and to ensure that European role is clear and active and influential in the region, trying to equal or close to a third of the American role.

Keywords : *European Union - Gulf Cooperation Council states - economic, political, and security relations - geostrategic importance.*

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

د. هشام بولنوار

مقدمة:

مما لا شك فيه أن منطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق حيوية بالعالم بعد اكتشاف النفط و الغاز بها بكميات لا تحصى، إذ أضحت بلدان الخليج العربي تكتسب أهمية كبيرة و واسعة في استراتيجيات كبرى الكيانات الدولية و منها الاتحاد الأوروبي، إذ ترتبط دول هذه المنطقة العربية بعلاقات وثيقة مع دول أوروبا تقوم على التعاون والمصالح المشتركة، و في هذا الصدد يرى الاتحاد الأوروبي أن الفرصة مواتية لممارسة دور مهم بوصفه أحد أهم الشركاء التجاريين للدول الخليجية، فضلا عن دوره الواضح في استتبات و ضمان الأمن في الخليج العربي، وقد اكتست هذه العلاقة أبعادا متعددة خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الظروف الدولية بالغة الدقة، والمتغيرات الإقليمية التي تعرفها المنطقة.

فهناك إذن أوجه عديدة للعلاقات القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، غير أن العلاقات بين الطرفين بدأت تتراد آفاقا جديدة خارج إطار العلاقة الاقتصادية التقليدية لتشمل مجموعة من الموضوعات الأمنية والسياسية وغيرها.

ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع لحدثة الإشكالات المنبثقة عنه والمتعلقة بتنوع العلاقات الأوروبية الخليجية على ضوء المستجدات والمتغيرات الإقليمية التي تعرفها منطقة الخليج العربي في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الأوروبية الخليجية خلال الحقبة الممتدة بين 1981 أي منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى غاية سنة 2019، وبالأساس تهدف إلى:

- التعرف على شكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي؛
- دراسة المرتكزات التي تقوم عليها العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- بيان التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مختلف مجالات العلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة:

إن سعي دول مجلس التعاون الخليجي للبروز كقوة إقليمية بفعل المقومات التي تملكها، يجعلها محط اهتمام كبير واستقطاب دولي من مختلف القوى العالمية و منها دول الاتحاد الأوروبي، فإلى أي حد استطاعت دول مجلس التعاون

العلاقات الأوروبية – الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

الخليجي استغلال أهمية منطقتها الاستراتيجية من أجل بلورة علاقات متكافئة مع الاتحاد الأوروبي و دوله و تحقيق أمنها الإقليمي في ظل التهديدات و التحديات التي تعيشها منطقة الخليج العربي.

فما مسار وشكل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

و ما المرتكزات التي تقوم عليها العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

و ما التحديات التي تواجه كل من الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون في مجال العلاقات الدولية؟

منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استخدام المنهج التاريخي لبيان تطور وشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التحليلي لمقاربة أثر العلاقات الأوروبية الخليجية على مستقبل و استقرار منطقة الخليج العربي.

محاور الدراسة:

سنحاول مقارنة إشكالية الدراسة من خلال التطرق للمحاور الآتية:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي

المحور الثاني: إرهابات التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي

المحور الثالث: واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية

المحور الرابع: أوجه التعاون في المجال السياسي والأمني

المحور الخامس: مستقبل الدور الأوروبي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الدولي على المنطقة

المحور الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي

إذا كانت العلاقات الدولية تستند الى حقائق الأرض والجغرافية والاقتصاد، فإن أهمية منطقة الخليج العربي عامة ودول مجلس التعاون الخليجي – موضوع البحث – خاصة جعلتها تحظى باهتمام وتركيز الدول الغربية والأوروبية، أي إن منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي اكتسبت أهمية كبيرة وواسعة في الاستراتيجيات العالمية كونها تحمل قيمة إستراتيجية وجيوبولتيكية وأمنية واقتصادية وعسكرية متميزة جعلت منها إحدى الركائز الأساسية في

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

التوازنات الدولية. والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية هنا، تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية¹.

ويقع الخليج العربي بين شبه الجزيرة العربية وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان والعراق شمالا، ويمتد مسافة تقرب من 1300 كلم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه ما بين 47 كلم و 80 كلم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز، ويبلغ أعلى عمق له 100 متر وذلك بالقرب من جزيرة هرمز كما يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالا، وخط عرض طول 56 شرقا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالا وخط طول 48 شرقا.²



المصدر: <https://ar.wikipedia.org>

كما يعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات الأخرى، وتشرف سبع دول عربية على السواحل الغربية للخليج وعلى فمه الشمالي عند شط العرب، في حين تنفرد إيران بالإشراف على سواحلها الشرقية، وتشارك العراق إدارة شط العرب طبقا لاتفاقية الجزائر لعام 1975.³

¹ - صادق محمد، "أمن الخليج العربي الواقع وأفاق المستقبل"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص:9

² - عز الدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، جامعة مصراتة، العدد الرابع، أبريل 2008، ص:119

³ - نوار إبراهيم، "الخليج العربي.. من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون"، السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، القاهرة، يوليو 2009، ص:190-191

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيواستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ زمن طويل، كما يعتبر الخليج العربي و مضيق هرمز من الممرات المائية الدولية التي تستخدم للملاحة الدولية، و يخضع مرور السفن فيهما لأحكام قانونية دولية، و للدول الساحلية المطلة على الخليج حقوق لا تخل بالملاحة الدولية.¹ من جهة أخرى، يشكل الخليج العربي نظاما لعبور التجارة البحرية، يرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي، فإيران التي تطل في الشمال على بحر قزوين، الذي تطل عليه أيضا روسيا الممتدة بين آسيا و أوروبا، و السعودية التي تقع على البحر الأحمر الذي يرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس في مصر، و العراق الذي يجاور تركيا صاحبة مضيق البوسفور، كلها تعني أن الخليج العربي لا يمثل نظاما بحريا مستقلا بذاته، و إنما يرتبط بغيره من الأنظمة خصوصا تلك التي تربط العالم القديم ببعضه البعض، و التي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر بحر العرب و خليج عمان.²

ويمتلك البحر الأحمر موانئ مهمة على شواطئه من قبل الدول العربية مثل الأردن ومصر والسودان والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي، وتسهم تلك الموانئ في دعم حركة التجارة الخاصة وفي حركة الملاحة الدولية، و عبر كل من قناة السويس في الشمال و باب المندب في الجنوب تتصل قارتا أفريقيا و آسيا كما يتصل كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي، ويضفي هذا الشكل من الموقع أهمية بالغة على البحر الأحمر وكذلك الخليج العربي، فإنتاج النفط في الخليج العربي أحدث تطورا مهما في الوضع الاستراتيجي من طرف منطقة الخليج تجاه البحر الأحمر، وأصبحت منافذ البحر الأحمر تتحكم في طريق النفط القادم من الخليج العربي إلى أوروبا والعالم الصناعي الغربي، وأصبح النفط يمر بطريقتين: الطريق الأول يأخذ المنحى الشمالي تجاه قناة السويس ومنها إلى أوروبا، والطريق الثاني يتجه جنوبا عبر مضيق موزنبيق الفاصل بين جزيرة مدغشقر ودولة موزنبيق ويمر بجوار جزر القمر ثم يتجه إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا وبعدها يتجه شمالا على طول سواحل أنجولا وغرب أفريقيا، وفي كلا الطريقتين يصبح البحر الأحمر بحكم وقوع قناة السويس في شماله أو بحكم قربها الشديد عبر باب المندب في القرن الأفريقي مسرحا لناقلات النفط الضخمة التي تحمل بداخلها شريان الحياة للعالم الصناعي ومصدر الثروة الهائل للدول الخليجية.³

¹ - رجب يحيى حلي، "أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص:34

² - نوار إبراهيم، "الخليج العربي.. من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون"، مرجع سابق، ص:191

³ - عز الدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي"، مرجع سابق، ص:121

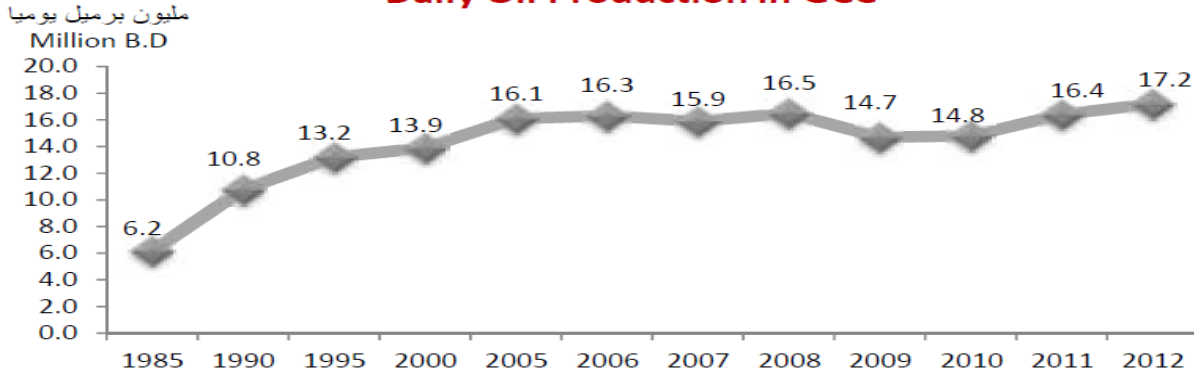
العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

د. هشام بولنوار

إذن وفي ضوء الطبيعة العامة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي ومجاله الجيوي فقد تحول إلى قوة دافعة للدبلوماسية أو للإستراتيجية، بمعنى إن خصائص البيئة الجغرافية وجزئياتها تحولت إلى أساس جوهري في العلاقات الدولية أي عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تحددها الظروف والخصائص الجغرافية ومن تم تشكل السياسة على هذا الأساس.¹ ووفقا لذلك يطرح تصور مفاده أن الخليج العربي من ناحية الجغرافية السياسية أكثر اتساعا من الخليج العربي من ناحية الجغرافية الطبيعية، كما تعد منطقة الخليج العربي ركيزة و مفصلا إستراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق الغرب.

فالموقع الجغرافي والاستراتيجي للخليج العربي جعل كل دولة تبحث عن سيادة عالمية تهتم بالخليج العربي،² و قد حظي باهتمام دولي وإقليمي كبير تزايد هذا الاهتمام نتيجة الأهمية الجغرافية والتي ترتبت عليها أهمية إستراتيجية واقتصادية بفضل تمتعه بإنتاج النفط واحتياطاته الضخمة، وقد جعلته كل تلك الأهمية سوقا تجاريا واستهلاكيا واسعا إذ إن 60% من احتياطي النفط المعروف في العالم يتركز في منطقة الخليج العربي وما حولها، كما تمتلك ما نسبته 21% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، و تأتي بالمرتبة الثانية عالميا بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره 42.2 متر مكعب.³

انتاج النفط اليومي في دول مجلس التعاون Daily Oil Production in GCC



المصدر: الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa>

¹ - غازي فيصل حسين، "المنظور الجيوإستراتيجي الأوروبي اتجاه الخليج العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 244، يونيو 1999، ص:60

² - العجي ظافر محمد، "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2006، ص: 46-49

³ - دارة الإحصاء، "دول مجلس التعاون الخليجي- لمحة إحصائية"، العدد الرابع، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، ديسمبر 2012، ص:12

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

د. هشام بولنوار

على ضوء ذلك، تستطيع دول الخليج العربي من موقعها الجغرافي أن تحقق الريادة والعلو، فهو إذا بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل أهمية كبيرة بل إن الإستراتيجية الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسخت تلك الأهمية وجعلتها أكثر شدة وحساسية، وكما هو معروف أن دول الخليج العربي تتحطم في مضيق باب السلام (هرمز) جنوب الخليج، وحتى منطقة الفاو جنوب العراق؛ وعند النظر من زاوية القوى الجيوسياسية البرية المعتمدة على خط الحزام المحيط نجد أن منطقة الخليج العربي تشكل مركز الحزام المحيط بأوروبا وآسيا، وتشتمل على المقدرات الرئيسية لمختلف أنواع التدخلات الموجهة نحو أورسيا؛¹ وعندما نتناول الخليج العربي من زاوية الجيوسياسية البحرية نجد أنه يقع في بؤرة الاستراتيجيات التي تنتهجها القوى ذات المحور البحري تجاه القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد أصبح بالنسبة للاستراتيجيات ذات الثقل البحري، كما بات بمثابة قاعدة عسكرية لتحقيق الهيمنة الإستراتيجية الموجهة نحو القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا وبحارها، ويمتلك أهم المعابر المائية مثل معبر مضيق هرمز ومضيق باب عدن، وتحتل دول الخليج المكان المميز في قلب العالم القديم وعلى البحار والمضايق الأكثر أهمية في العالم وعلى طرق مرور الطاقة.²

وبذلك يكون الوصول إلى هذه المنطقة من الأمور المهمة والتي تحظى بالأولوية لاسيما ان هذه الأهمية ستزداد عندما يعجز الإنتاج في المناطق الأخرى من العالم عن مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على المواد الأولية.

المحور الثاني: إرهابات التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي

لقد تمتعت منطقة الخليج العربي خلال العصر الحديث بأهمية كبيرة في سياسات و توجهات الدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجي و الذي يطل على أهم المسطحات المائية في العالم، و يتحكم بأبرز الممرات المائية الدولية، إضافة إلى ثروتها النفطية الهامة، فضلا عن أن هذه المنطقة تعد - من الناحية العسكرية - من المناطق الرخوة و الضعيفة مما يشكل دافعا إضافيا للقوى العالمية للسيطرة عليها و التحكم في مقدراتها، لذلك فقد تعرضت هذه المنطقة خلال القرون الخمسة الماضية إلى سلسلة من التدخلات و الغزوات الخارجية بهدف السيطرة عليها و نهب مواردها، و كان البرتغاليون

¹ - أغلو أحمد ، "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2011، ص360

² - الزهراني يحيى بن مفرح، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الثاني، 2016، ص: 3

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

هم أول من دخل إلى الخليج العربي في بداية القرن السادس عشر،¹ ثم جاء بعدهم كل من الهولنديين و الفرنسيين و البريطانيين، و قد دخلت هذه الدول في صراعات عنيفة بين بعضها البعض من جهة، و بينها و بين السكان المحليين من جهة أخرى أسفرت في النهاية عن سيطرة على منطقة الخليج برمتها، و قد استمرت هذه السيطرة البريطانية طيلة القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين، و لم تتعرض لأية منافسة حقيقية باستثناء بعض المحاولات الألمانية و الروسية في بداية القرن العشرين.²

فالسياسات الاستعمارية في الخليج العربي كانت قد ازدادت وتشابكت ما بين توسع بريطاني وتدخل روسي وتنافس فرنسي واهتمام ألماني ودور بلجيكي ومن تم أمريكي، إلا إن الانكليز سابقا تمكنوا أكثر من غيرهم من السيطرة وبشكل كامل على منطقة الخليج العربي حتى بالرغم من منافسة الهولنديين و الفرنسيين، إذ تمكنت بريطانيا ومنذ نهايات القرن الثامن عشر من القضاء على قوة الدول الأجنبية التي سعت للوصول إلى الخليج العربي، فثبتت - أي بريطانيا - قوتها ونفوذها السياسي في الخليج العربي وكان أسلوبها والوسيلة التي استخدمتها في هذا التثبيت هي الاتفاقيات البحرية والسياسية التي أبرمتها مع حكام منطقة الخليج العربي، فضلا عن الاتفاقيات في الجانب الاقتصادي؛ فكانت اتفاقيات ما بين 1902 و 1923 والتي تنازل فيها حكام الإمارات وسلطان مسقط للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق ممارسة السيادة على استخراج النفط من أراضيهم، وخدمات البريد و التلغراف ومصادر اللؤلؤ و غيرها.³

و مع بدايات القرن العشرين تعززت و ازدادت أهمية المنطقة الاستراتيجية و الاقتصادية مع تزايد عمليات التنقيب على النفط التي دفعت بالغرب إلى السعي لإيجاد موطئ قدم لها فيها، فبدأت بريطانيا في تحكيم و تشديد قبضتها بكل الطرق، و عدت إقامة أية قاعدة بحرية أو موانئ محصنة في الخليج العربي من قبل أية قوة تمثل تهديدا لمصالحها و يجب مقاومتها بكل وسيلة، معولة بذلك على الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع حكام المنطقة. وبذلك وقعت منطقة الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية، تحت النفوذ الأوروبي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث استمر التواجد البريطاني في منطقة الخليج العربي حتى 16 يناير 1968 حينما صرحت الحكومة البريطانية بانسحابها عسكريا من المنطقة في مدة اقصاها حتى نهاية 1971 نتيجة ما واجهته من مشاكل اقتصادية التي تراكمت مع انحسارها عقب بروز

¹ - تومانوفيتش نتاليا نيكولايفنا، "الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر"، ترجمة: سمير نجم الدين سطاتس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 325

² - فارس تركي محمود، "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، المجلد 16، العدد 4، 2009، ص: 93-94

³ - الخيري نوار محمد ربيع، "مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 40، 2009، ص: 35

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

حركات التحرر العربية و استقلال معظم الدول العربية، وظهور دعوات و حركات تحررية تنادي بالتحرر من السيطرة البريطانية في سلطنة عمان.¹

لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ دول الخليج العربي بعد حصولها على سيادتها و استقلالها عام 1971، إذ تنهت تلك الدول و لاسيما عقب الانسحاب العسكري البريطاني إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد لأمن الخليج العربي و الذي تجسد في تأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لدوله، و بدأت العلاقات بين المجموعة الأوروبية و بين دول مستقلة ذات سيادة من الجانب الخليجي تسير بشكل ثنائي، فالنمو الاقتصادي الصناعي للدول الأوروبية قد أدى إلى تزايد حاجة الأوروبيين للطاقة لاسيما بعد أن استعادت أوروبا مركزها الصناعي الدولي و الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1973 و اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1980، مما دفع الغرب إلى تزايد اهتمامهم بهذه المنطقة و المحافظة على الوضع القائم فيها، و قد عدت أوروبا بأن منطقة الخليج العربي بوجه خاص تحكمها مرتكزات عدة منها:

- التقريب الثقافي بين الحضارتين الأوروبية و العربية؛
- إقامة علاقة تعاون اقتصادية متبادلة بين الجانبين؛
- ضمان استقرار أمن الخليج العربي و ضمان استقرار النفط و الأسواق في ذات المنطقة.²

و بذلك حرص الأوروبيون على عدم هيمنة دول مركزية في الخليج العربي كالعراق و إيران، و دعم استمرار الحرب بينهما لإخفاقهما طوال المدة الممتدة بين 1980 و 1988، و قد دعا بعض الساسة الأوروبيين في ذروة الحرب و تحديدا في السنوات 1984 و 1985 إلى عدم انتشارها لتصل إلى الدول الخليجية العربية الست،³ أي أن دول الاتحاد الأوروبي رسمت و صاغت أهدافها و مصالحها مع دول مجلس التعاون الخليجي، و التي تسعى إلى تحقيقها لتعزيز مكانتها و دورها في المنطقة، لاسيما بعد أن أخذت دول المجلس تتحرك على الصعيد الأوروبي كمجموعة إقليمية لإقامة علاقات وثيقة مع الأوروبيين في مختلف المجالات منها الاقتصادية و السياسية و الأمنية.

¹ - الكواز محمد و العقرواي منهل، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي: النشأة و التطور. دراسة تاريخية"، مجلة كلية أبحاث التربية الأساسية، جامعة الموصل العراق، المجلد 12، العدد 4، 2013، ص: 600

² - المجذوب طلال، "الأمن الأوروبي - المتوسطي"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 124، 1996، ص: 96-97

³ - المصالحة محمد، "التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الأوروبي"، مجلة المنارة، الأردن، المجلد 15، العدد 3، 2009، ص: 15

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

المحور الثالث: واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية

لم تبدأ علاقات التعاون الاقتصادي الرسمية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوروبية منذ وقت بعيد، إذ تأخر التفاوض بين الطرفين أولاً لحين تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وثانيا للمعارضة التي كانت تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية اقتصادية بين الدول الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تباين وتضارب آراء ومواقف الدول الأوروبية، وعدم اتفاقهم على عقد اتفاقية اقتصادية تعاونية، أي إن آراءهم كانت تتراوح بين دول مؤيدة كفرنسا واليونان، ودول معارضة كألمانيا وبريطانيا.¹ ولكن وقبل الوصول إلى الاتفاقية الرسمية بين الطرفين كانت الدول الأوروبية ومنذ عام 1983 قد فرضت تعريفه جمركية عالية على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البتروكيماوية لاسيما السعودية منها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، أي إن التعامل الثنائي بين الطرفين كان يقوم في ذلك الحين في إطار الحوار العربي-الأوروبي، أي في أثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فضلا على أن الدول الخليجية الغنية كانت تمول عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للدول الفقيرة، ومن جانبها سعت كل من السعودية في الثمانينيات من القرن العشرين والسوق الأوروبية المشتركة إلى أن يدخل في مباحثات تهدف إلى التوصل إلى إطار خاص للتبادلات التجارية بينهما يضمن التعريفات الجمركية، وأنشأت لجنة خاصة في المجلس لمتابعة عملية التعاون الثنائي بين الطرفين.²

وقد تم بالفعل مواصلة التعاون عندما قرر كل من مجلس التعاون الخليجي استقراراً أكثر للطرفين ويؤمن شروطاً أفضل تضمن تموين السوق الأوروبية المشتركة بالنفط، فاجتمع الطرفان الخليجي والأوروبي في مارس 1985 في البحرين، وبعد مناقشات مستفيضة خرجوا بنتيجة ضرورة عقد اتفاق إجمالي لدفع التعاون التجاري والاقتصادي قدماً إلى الأمام.³ واستمرت المباحثات والمناقشات واعترف ممثلو مجلس التعاون الخليجي بالدور الكبير والمهم الذي تقوم به السوق الأوروبية المشتركة كعامل استقرار اقتصادي وسياسي، و وصفهما عنصراً للتوازن في العلاقات الدولية، فكان أن اتفق الطرفان على اعتبار أن التعاون بينهما يعد قناة أخرى إضافية من قنوات الحوار العربي، كما ركزا على الأهمية السياسية والاقتصادية التي سيجنيانها إذا ما تم تحسين علاقاتهما وتعزيزها مستقبلاً. وقد اتفقا على إدخال مناقشاتهما مرحلة

¹ - خضر بشار، "أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعاد"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 1995، ص: 119.

² - الخيري نوار محمد ربيع، "مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، مرجع سابق، ص: 38-39.

³ - خضر بشار، "أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعاد"، مصدر سابق، ص: 141.

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

جديدة للتوصل إلى اتفاق شامل يخدم المجال التجاري و الاقتصادي بشكل واسع وقابل للتطوير حيث يتناول التبادلات التجارية والطاقة و التعاون الصناعي و الاستثمارات.¹

في ديسمبر 1987 ، قرر المجلس الأعلى لدول المجلس التعاون الخليجي في دورته الثامنة الموافقة على الدخول في مفاوضات رسمية مع الجماعة الأوروبية ، بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية بمثابة إطار للتعاون بين الجانبين ، وفوض المجلس الوزاري بالتفاوض مع الجماعة الأوروبية والتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية، وهو ما تم التوصل إليه في صيف العام التالي بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية بين دول المجلس والجماعة الأوروبية في 15 يونيو 1988، ومن تم اعتمادها في المجلس الأعلى في دورته التاسعة (المنامة، ديسمبر 1988)، و التي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1990.²

و قد فتحت اتفاقية 1988 أفاقا لعدة اتفاقيات مماثلة و بشكل أوسع بين الجانبين، ففي عام 1989 توصل الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى صيغة تعاون تضمنت اتفاقية التجارة الحرة التي كان هدفها المعلن تعزيز العلاقات و توسيع نطاق التعاون الاقتصادي و التقني، و المساهمة في إرساء السلام و الاستقرار في المنطقة، من خلال التنمية الاقتصادية و تنوع و توظيف أموال مجلس التعاون الخليجي، و تم على إثرها تأسيس مجالس وزارية مشتركة سنويا، و التعاون في مجالات الطاقة و الصناعة و الخدمات و الزراعة و الاستثمار و العلوم و التكنولوجيا و البيئة، و قد كشفت هذه الاتفاقية عن رغبة قوية بالتجارة و توصلت إلى بنود تتضمن تأسيس منطقة تجارية حرة.³ و يعد التوصل إلى اتفاقية تجارية حرة مع دول الخليج العربي بحسب رأي الخبراء الاقتصاديين الأوروبيين، بمثابة خطوة مهمة في تعميق العلاقات بين المنطقتين في ميادين الاقتصاد و التجارة.⁴ و من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فإن الفائدة الكبيرة سوف تكمن بالوصول المتكافئ إلى قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي، و فرصة للحصول على العقود الخاصة بالمشترقات الحكومية المربحة لهذه الدول لصالح الشركات الأوروبية، و التي على الأرجح سوف تتمتع بامتيازات مربحة إزاء شركات دول مجلس التعاون، فضلا عن أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تكون خطوة إيجابية نحو إطار قائم على الأنظمة

¹ - نفس المصدر، ص: 142

² - العلاقات الاقتصادية مع الدول و المجموعات الاقتصادية الدولية، العلاقات مع الإتحاد الأوربي، الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،

تاريخ الزيارة 2019/10/23 <https://www.gcc-sg.org/ar>

³ - Giacomo Luciani and Felix Neugart (eds.), The EU and the GCC: A New Partnership, Florence: Bertelsmann Policy Research and The Mediterranean Programme, The Robert Stiftung, Center for Applied Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, February 2005, p. 27.

⁴ - Emilie Rutledge, Quantifying the GCC s Expected Economic Gains , CC-EU Research Bulletin 2 (June 2005).

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

و القوانين، الأمر الذي يسهم في تطوير مفهوم الثقة في ظروف التجارة، و كذلك الإمكانيات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.¹

و الرغم من الشروع في المفاوضات في عام 1991، إلا أنها لم تكن تسير بشكل منتظم، إذ اعترضها في البداية عقبات حالت دون تحقيق تقدم في تلك الفترة، وبعد قيام الإتحاد الجمركي وتوحيد التعرفة لدول مجلس التعاون، تم تكثيف المفاوضات وعقدت عدة جولات تم خلالها إنجاز الكثير من الموضوعات وبقيت بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة، ونظرا لعدم وجود أي تقدم في المفاوضات وتمسك الجانب الأوربي بمواقفه السابقة حيال النقاط العالقة، فقد قامت دول المجلس في ديسمبر 2008 بتعليق المفاوضات، مع الموافقة على الطلب الأوربي باستمرار المشاورات بين الجانبين إلى حين توفر أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات.²

يمكن القول إن النفط هو السلعة الأساسية التي تربط دول الإتحاد الأوربي بدول المجلس، حيث تعتبر المجموعة الأوربية أكبر مستورد للطاقة النفطية والغاز الطبيعي من دول الخليج العربي، وبين أكبر 15 دولة تصدر إليها دول الخليج العربية النفط، إذ نجد أن كلا من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وبلجيكا من أكبر المستوردين لهذه السلع على المستوى الأوربي والدولي. ولا يعد النفط بالنسبة لدول الإتحاد الأوربي مصدرا لحصولها على النسبة الكبرى من احتياجاتها من الطاقة وتوسيع السوق العربي في تصريف المنتجات الأوربية فقط، لكنه يعد أيضا مجالا خصبا لاستثمار الشركات الأوربية، فمن بين أكبر سبع شركات نفطية عالمية توجد أربع شركات أوروبية وهي: شركة رويال دوتش شل الهولندية، وبريتش بتروليوم البريطانية، وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية. ويتوقع أن يقابل الإتحاد الأوربي عجزا في الإمدادات النفطية في عام 2021 بمقدار 02 مليون برميل يوميا مقارنة بالطلب اليومي للطاقة.³

وحول مسألة الغاز الطبيعي نجد أن دول الإتحاد الأوربي تسعى إلى تأمينه من حيث الإنتاج والتسويق، خاصة في ظل احتمال ارتفاع حجم استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأوربية خلال السنوات القادمة، وهو الأمر الذي يدفع الإتحاد الأوربي للتوصل إلى اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة للغاز و من هنا يمكن القول إن الغاز الطبيعي يشكل رقما مهما في

¹ - الكواز محمد و العقرواي منهل، "العلاقات بين الإتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي: النشأة والتطور، دراسة تاريخية"، مرجع سابق، ص: 604

² - العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، العلاقات مع الإتحاد الأوربي، الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، <https://www.gcc-sg.org/ar> تاريخ الزيارة 2019/10/23

³ - الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، "ورقة حول العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوربية"، ماي 2016، ص ص: 6-7

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وظهر هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال الدراسات والخطط التي يجري الإعداد لها حالياً، مثل تلك التي بحثت إمكانية إنشاء أنبوب غاز بين قطر وأوروبا.¹

من جهة ثانية، فقد تطورت المبادلات التجارية بين دول التعاون الخليجي و دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الشريك التجاري الأول لمجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ حجم التبادل بين الجانبين حوالي 180 مليار دولار في عام 2017، و لدى الاتحاد الأوروبي فائض في الميزان التجاري مع دول الخليج.² وأرجع العديد من الخبراء الخليجين ميل الميزان التجاري لصالح الطرف الأوروبي نوعاً وحجماً وكما إلى عدد من المعوقات التي تضعها دول الاتحاد الأوروبي أمام صادرات دول المجلس، و أهمها فرض ضرائب مرتفعة على صادرات دول مجلس التعاون للحيلولة دون نفاذها إلى الأسواق الأوروبية، مثل فرض ضريبة الكربون " 50 في المئة" على صادرات دول المجلس من النفط ومشتقاته والصناعات البتروكيمياوية، وفرض ضريبة تصل نسبتها إلى 6 في المئة على صادرات دول المجلس من الألمونيوم على الرغم من أن الصادرات من الصناعات البتروكيمياوية والألومنيوم تشكل معظم صادرات دول المجلس غير النفطية.³

وعلى صعيد كل دولة خليجية على حدة، نرى أن المملكة العربية السعودية تعتبر الشريك التجاري الخليجي الأول للاتحاد الأوروبي بحصة قدرها 38 % (الثانية من حيث الواردات) من إجمالي الواردات الخليجية و 93 % من إجمالي الصادرات الخليجية. وتعكس الأهمية الكبيرة للصادرات السعودية صادرات البتروكيمياويات، تليها في المرتبة الثانية دولة الامارات العربية المتحدة (الأولى من حيث الواردات) بحصة قدرها 39% من الواردات و 1% فقط من الصادرات. وتأتي قطر في المرتبة الثالثة بحصة قدرها 9% من الواردات و 4% من الصادرات، وتعكس الأهمية النسبية للصادرات القطرية صادرات الغاز والبتروكيمياويات، ويسجل هنا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد خامس أكبر سوق بالنسبة للصادرات الأوروبية.

¹ - نفس المرجع، ص: 8

² - ك شك أشرف محمد، "مستقبل الشراكة الخليجية - الأوروبية"، جريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد 15110، 02 غشت 2019

³ - الجاسم جاسم، "العلاقات الخليجية الأوروبية وإصلاح الخلل"، جريدة الراية، 2014/05/24، على الرابط:

<https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8a1a619a-dfa0-4b45-942e-a307acd8489d>

تاريخ الزيارة: 2019/10/24

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

الاتحاد الأوروبي والخليج: الصادرات والواردات عام 2016

الدولة	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (مليار يورو)	الواردات من الاتحاد الأوروبي (مليار يورو)	إجمالي التجارة (مليار يورو)
السعودية	19.010	33.925	52.936
الكويت	3.309	5.454	8.76
قطر	5.184	9.633	14.818
البحرين	0.660	1.763	2.423
عمان	0.414	4.180	4.594
الإمارات	9.201	45.847	55.048
الإجمالي	37.778	100.802	138.58

المصدر: (حسين أحمد قاسم)، "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين"، سياسات عربية، العدد 30، كانون الثاني/يناير 2018، ص: 72.

وفي حقل الاستثمار تعتبر دول الاتحاد الأوروبي وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخليجية نظرا لما تتمتع به دول الاتحاد من سلاسة ووضوح في الأنظمة مما يحفز المستثمرين للسوق الأوروبية، وفي الآونة الأخيرة قامت كل دول المجلس بدون استثناء بتعزيز الجهات المشرفة على الاستثمار الأجنبي المباشر من تسهيل القوانين وتوضيحها بغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في مجال الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي وحتى في مجال الخدمات وتجارة التجزئة، كان أبرزها إعلان المملكة العربية السعودية عن نيتها فتح أسواق التجزئة فيها للمستثمرين الأجانب وفقا لشروط أيسر مما كان متوفرا في السابق. وتعتبر أسواق الإمارات العربية المتحدة وخصوصا أبوظبي ودبي وجهة مفضلة للاستثمارات الأوروبية حيث تتيح أنظمة دولة الإمارات حريات أكبر للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بحرية التنقل وحرية حركة رؤوس الأموال.¹

من كل ما تقدم تبين بأن العناصر الاقتصادية و الجيواقتصادية تؤثر بشكل واضح وفعال في تحديد العلاقات الخليجية - الأوروبية لما يشكله المجال الحيوي لدول مجلس التعاون الخليجي من أهمية اقتصادية استثنائية، تعمل على استمرارية تطور الدول الصناعية الكبرى والتي وضعت استراتيجية محددة تحكم من خلالها السيطرة على الثروات النفطية والمائية والفرص التجارية، وهذا يلزم الدول الأوروبية باستمرارية وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي

¹ - الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، "ورقة حول العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية"، ماي 2016، ص: 12.

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

التي ستكون في الوقت نفسه ومن جانبها بحاجة إلى التكنولوجيا والصناعة الأوروبية المتقدمة، فبذلك يرسم الطرفان مسار علاقة اقتصادية تعاونية متبادلة.

المحور الرابع: أوجه التعاون في المجال السياسي والأمني

مما لا شك فيه أن الحوار السياسي يعد المحور الرئيسي التي تركز عيه العلاقات الخليجية - الأوروبية، فبالرغم من أن اتفاقية التعاون لعام 1988 سمحت بإجراء مفاوضات بشأن اتخاذ مواقف سياسية مشتركة، إلا أن الطرفان الخليجي و الأوروبي كان قد أكدا في صدر الاتفاقية على وجود إرادة سياسية لإقامة هيكل جديد للحوار الفاعل و توسيع قاعدة التعاون بين المنطقتين من خلال عقد اجتماعات سنوية للمجلس المشترك على مستوى الوزراء، إذ كانت اللقاءات و المنتديات فرصة سانحة لمناقشة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك و تقريب وجهات النظر على الصعيد السياسي بين الجانبين.¹

و قد غلبت القضايا السياسية على مختلف البيانات الختامية للمجلس المشترك الذي يلي كل جلسة. إذ ركزت تلك البيانات على القضايا الإقليمية و الدولية و مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل عملية السلام في الشرق الأوسط و أهمية جعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل و مخاطر الإرهاب، بالإضافة إلى مناقشة القضايا التجارية والاستثمارية ومستقبل التعاون التجاري بين الجانبين، والجوانب التنظيمية والقوانين التجارية، والمستجدات في مجال التجارة الإلكترونية وحماية البيانات، والمواصفات والمقاييس، وتحسين سبل التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بالمجالات الزراعية، وكذلك إمكانية عقد ورش عمل حول حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالأدوية والأجهزة الطبية.²

و في الاتجاه نفسه، ذهبت الدول الأوروبية في عام 2002 لتأسيس حوار أوروبي - خليجي يصب في المسار الذي ترتجيه الدول الأوروبية لعلاقاتها الخارجية ومبادراتها في الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية الخليجية وبما ينسجم مع الخصائص الوطنية والقومية الخاصة بها،³ و في عام 2004 دعمت مجلس التعاون الخليجي مبادرة الاتحاد الأوروبي

¹ - باعبود (عبد الله)، "العلاقات الخليجية - الأوروبية: الافاق والتحديات"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2009، ص: 157

² - مؤتمر لتطوير السياسات المشتركة بين "مجلس التعاون" و"الاتحاد الأوروبي" 2018/07/12، على موقع منظمة الخليج للاستشارات الخليجية، https://www.goicc.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_293_AR.html تاريخ الزيارة 2019/10/25

³ - الجاسور (ناظم عبد الواحد)، "تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير 2007، ص: 392

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

لتوسيع الشراكة السياسية بين المنظمتين للاستفادة من لعب دور في تحقيق التوازن الإقليمي في ظل الهيمنة الأمريكية ليس فقط عسكريا بل و سياسيا لاسيما بعد الحرب على العراق و ذلك حسب ما تراه دول الاتحاد الأوربي.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الجانبين، يتم إلغاء الاجتماع الوزاري السنوي المشترك الذي كان مقررا عقده في يونيو 2014 بلوكسمبورغ في اللحظات الأخيرة، حيث شعرت دول الخليج أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتخذ موقفا متوازنا خلال مناقشة الوضع في البحرين في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف. ومع تمسك الاتحاد الأوروبي بقضايا حقوق الإنسان ووضعها في مقدمة جدول أعماله، يبدو أن العلاقات السياسية بين الجانبين مرشحة لاستمرار الاختلافات، ومن تم عدم القدرة على تمديد برنامج العمل المشترك (JAP) الذي توقف مع نهاية فترة السنوات الثلاث الأولى من انطلاقه (2010 - 2013)، على الرغم من أن الجميع أشادوا بالإنجازات التي تحققت من خلال تنفيذ برنامج العمل المشترك هذا. ومع ذلك تظل العلاقات متينة بين الجانبين في مجال التعاون لمقاومة الإرهاب، فقد صرحت فيديريكا موغريني الممثلة السامية آنذاك للاتحاد الأوروبي في شهر أكتوبر 2014، بأن "مشاركة دول مجلس التعاون في التحالف ضد تنظيم داعش هو أمر في غاية الأهمية، ولا بد لنا من تثمينه، حيث يعطي الفرصة لتغيير الديناميكيات الشاملة على الصعيد الإقليمي".²

ولكن ثمة إشكاليات راهنة تحتاج إلى تفاعل متواصل بين الطرفين، وهو الأمر الذي لم يتحقق على نحو مرض إلى حد الآن، فالاتفاقية النووية مع إيران تمثل أحد الأمثلة التي تجسد الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي حول القضايا الاستراتيجية، فبالنسبة لدول مجلس التعاون تعتبر خطة العمل المشترك الشاملة (JCPA) المتفق عليها من قبل مجموعة الاتحاد الأوروبي و إيران في يوليو 2015 مصدرا للقلق، فلا تزال لدى دول مجلس التعاون تحفظات جوهرية بخصوص الاتفاقية النووية إلى جانب اعتقادها القوي بأن التنفيذ الكامل لها سوف يكون أمرا في غاية الصعوبة، إلا أن هذه التحفظات لا تلقى صدى كافيا في أروقة القرار الأوروبي حيث يسود اقتناع بأن الاتفاق النووي ينطوي على إمكانية كبيرة لإحلال مزيد من السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك فإن وجهات النظر لا تلتقي بالضرورة بين دول مجلس التعاون الخليجي و أوروبا حول القضايا الإقليمية الأخرى بما فيها سوريا و اليمن و مصر و الحملة ضد التطرف والإرهاب الدولي و الأزمة الخليجية، ففي اليمن أعرب الاتحاد الأوروبي عن تحفظات جديدة بشأن الحملة العسكرية

¹ - الكواز محمد و العقرواي منهل، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي: النشأة و التطور، دراسة تاريخية"، مرجع سابق، ص: 615

² - كوخ كريستيان، "علاقات مجلس التعاون. الاتحاد الأوروبي 2016: التقارب مؤجل"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 102، على الرابط: <http://araa.sa/> الزيارة 2019/10/25

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

الخليجية لإعادة الحكومة الشرعية في البلاد، في حين يستمر الاعتقاد في بعض الدول الأوروبية بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية إلا بوجود دور للرئيس بشار الأسد، و هو سيناريو ترفضه دول مجلس التعاون الخليجي رفضا قاطعا، و في حين جعلت دول الاتحاد الأوروبي من الحرب ضد "التطرف الإسلامي" إحدى أولوياتها الدولية، ترى الدول الخليجية هذه الحملة غير نافعة طالما أن أزمة مثل الأزمة السورية التي تغذي التشدد و التطرف بشكل مباشر لا تزال قائمة دون حل.¹

وعلى صعيد الأزمة الخليجية،² فأوروبا ترى أن هذه الأزمة تهدد مباشرة لمصالحها في المنطقة؛ ففي التاسع من يونيو 2017، قالت الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، بعد لقاءها مع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني: "إننا نرى خطرا محققا يتمثل في تصعيد الموقف وانتشاره بطريقة خطيرة وغير مرغوبة في أوساط أخرى خارج منطقة الخليج مثل إفريقيا أو جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط". فيدل قولها هذا على اهتمام أوروبا الكبير بحالة العلاقات في الخليج. وقالت لوران ديفيلي المسؤولة الإعلامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي/الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية: إن فيديريكا موغيريني في اتصال مستمر مع جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة وخاصة مع مجلس التعاون الخليجي من أجل تخفيف حدة التوتر السائد وحمل جميع الأطراف على المشاركة في الحوار السياسي الخالي من الشروط المسبقة داعمة دور الوساطة الذي تلعبه الكويت.³ و بالتالي فقد سعى الاتحاد الأوروبي في إطار مؤسساته لتعزيز جهوده الدبلوماسية من أجل حل الأزمة الخليجية. وعدم توسيع دائرتها بما يضر بمصالح دوله السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية؛ فأغلب دول الاتحاد الأوروبي ترتبط باتفاقيات عديدة أوجدت حالة من الاعتماد المتبادل بينهما، وأي تهديد لاستقرار منطقة الخليج سيؤثر في اقتصاد الاتحاد، لذا فقد تعاملت بروكسل مع الأزمة الخليجية وفق محددات جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج؛ وهي: إيران صديقة، وخليج مستقر، والحفاظ على أمن الطاقة فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار.⁴

¹ - كوخ كريستيان ، "علاقات مجلس التعاون . الاتحاد الأوروبي 2016: التقارب مؤجل"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد 102، ديسمبر 2015، ص: 88

² - قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في الخامس من حزيران/يونيو 2017، علاقاتها الدبلوماسية والفصلية بقطر، وقررت إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، وحظرت على مواطنها السفر إلى قطر، كما أعطت مهلة لكل المقيمين والزائرين من مواطنها فترة محددة لمغادرتها، ومنعت المواطنين القطريين من دخول أراضيها، وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.

³ - ستاسا سالاكين، "اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170904131854664.html> تاريخ الزيارة 2019/10/25

⁴ - حسين أحمد قاسم، "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 30، يناير 2018، ص: 78

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

ولكن يجب ألا ننسى أن أزمة قطر وضعت الاتحاد الأوروبي وأعضائه الأساسيين في موقف محرج، فليس في وسع الغرب أن يتحيز إلى أحد الطرفين في هذه المشاحنة الخليجية؛ فالسعودية والإمارات وقطر جميعهم شركاء مهمون للاتحاد الأوروبي، وخاصة السعودية التي كانت حليفا مقربا لقوى أوروبا الغربية منذ زمن بعيد، فهي حليف استراتيجي لطالما اعتمدت عليه الدول الغربية وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا في تحقيق أهدافها بالمنطقة.¹

و إلى جانب ما تقدم فكون منطقة الخليج العربي تشكل مجالا حيويا تتحدد على أساسه الكثير من التقديرات في القرن الحادي والعشرين، بل ومستقبل العلاقات الدولية بشكل عام ، فهنا تظهر- ومن وجهة النظر الأوروبية - ضرورة أن تشارك دول الاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن في الخليج العربي لضمان دورها في أمن المنطقة الذي سيتبعه ضمان تحقيق مصلحة أوروبية من ذلك، فقامت دول الاتحاد الأوروبي ولكن ليس وحدها بل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطط دقيقة لتأمين الحماية العسكرية للخليج العربي تعتمد على شبكة واسعة من العلاقات بين القواعد العسكرية في الخليج العربي والقواعد الأخرى في بقية المناطق العربية وتحديد المنافذ العربية الإستراتيجية كالبحر الأحمر والبحر المتوسط وحتى المحيط الهندي وإفريقيا لغرض الحماية الكاملة، والجدير بالملاحظة هنا إن اتحاد أوروبا الغربية وفرنسا وألمانيا تحديدا ونتيجة التنافس بين الدول الأوروبية ومصالحها أرادوا وحاولوا الظهور بشكل مستقل وغير تابع للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بل إلى جانب حلف شمال الأطلسي.²

فمن أجل أن تحمي دول الاتحاد الأوروبي مصالح أمنها المرتبطة بالأمن في الخليج العربي برز مفهوم الدفاع المشترك عن المناطق الاقتصادية في الخليج العربي، فعليه تبنى الاتحاد الأوروبي مشروعين لمساعدة دول المنطقة والهدف هو حماية مصالح الأمن الأوروبي، وقد اتخذ المشروع الأول شكلا سياسيا تناول تنظيم معاهدة دولية خاصة بمضيق هرمز يعترف بها من قبل الأمم المتحدة، والثاني اتخذ شكلا عسكريا تناول إنشاء قوة بحرية عربية خاصة بإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الملاحة البحرية، فالدول الأوروبية إذن تحاول ومن خلال هذين المشروعين الوصول إلى تنظيم منطقة إقليمية محايدة أي منطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن في المنطقة، و بالتالي فدول الاتحاد الأوروبي تسعى بشكل حثيث للاضطلاع بدور مميز في الترتيبات الأمنية والعسكرية في الخليج العربي بشكل عام وتلج إلى ذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي، فتكون بذلك قد حققت - أي الدول الأوروبية - مصالحها الخاصة من جهة و ضمان القيام بدور مميز لها في

¹ - "his is why the EU lacks a position on the Middle East crises", Vote Watch Europe, 4 July 2017 <https://www.votewatch.eu/blog/this-is-why-the-eu-lacks-a-position-on-the-middle-east-crises/>, (Visited on 25/10/2019)

² - غازي فيصل حسين، "المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي اتجاه الخليج العربي"، مصدر سابق، ص: 65

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضمان امن الخليج العربي من جهة ثانية ، والظهور بدور مميز ككتلة دولية من جهة ثالثة.

المحور الخامس: مستقبل الدور الأوروبي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الدولي على المنطقة

في سبيل ضمان تحقيق غاية تعزيز مواقعها الدولية في القيادة والريادة العالمية، تسعى القوى الكبرى نحو توليد أو بناء مجالات إقليمية تابعة، وإذا ما أخذنا منطقة الخليج العربي، سنجد أن تلك القوى تنظر إليها باهتمام بالغ.¹ فالمنطقة تلي جانب من تطلعاتها نحو الارتقاء في سلم القطبية الدولية، لما توفره لها من موارد ومجال جغرافي سياسي لممارسة أدوارها الدولية.²

و في هذا السياق، أولى الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة للشراكة مع دول الخليج العربي والتي يعكسها اتفاق التجارة المشترك بينهما لعام 1998 والذي لا يزال أساس المفاوضات بين الجانبين حتى الآن، ولقد تميزت العلاقات الخليجية - الأوروبية عن غيرها من الشراكات الأخرى لدول المجلس من زاويتين، الأولى: أنها الشراكة الوحيدة التي تأسست على الإطار الجماعي، أي مجلس التعاون في مقابل الاتحاد الأوروبي، على العكس من الشراكة الخليجية-الأطلسية التي تتأسس على مبدأ الكل+1 أي بين حلف الناتو وكل دولة خليجية على حدة، والثانية: الأساس الاقتصادي لتلك الشراكة حيث استهدفت التوصل إلى اتفاق تجارة حرة بين الجانبين بالإضافة إلى مجالات التعاون الأمني.

وواقع الأمر أن طبيعة تلك الشراكة كانت نتيجة عدة عوامل، فجغرافيا يعد الاتحاد الأوروبي هو الأقرب إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يضع أمن تلك المنطقة في المرتبة الثانية مباشرة بعد أمن دوله الأعضاء، فضلا عن إيلاء الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لمفهوم الأمن الناعم ومن ذلك المجالات الثقافية والتعليمية.

و من تم فهناك متطلبات تجعل من تطوير تلك الشراكة ضرورة استراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تأسيسا على متغيرات إقليمية ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي للدول الأوروبية ليس أقلها استمرار تدفق اللاجئين إلى الدول

1- رودني ويلسون، "العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي التحديات والفرص"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004، ص: 3-5

2- سيار كوكب الجميل، "المجال الحيوي للخليج العربي - دراسة جيوسياسية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004، ص: 11-31

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

الأوروبية، وهو التحدي الأكبر الذي يواجه المنظومة الأوروبية في الوقت الراهن في ظل استمرار الأزمات الإقليمية، بالإضافة إلى خطر الإرهاب، فضلا عن التحولات الدولية غير المسبوقة والتي تملّي على الاتحاد -الآن وقبل أي وقت مضى- التفاعل مع تلك التحولات بما يعزز مكانته كتجمع إقليمي، ومنها مستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية في ظل بوادر حرب تجارية غير معروفة عواقبها .

و في الإطار نفسه، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية ولا تسمح لأية قوة دولية أن تقترب منها،¹ ويتجسد ذلك النفوذ من خلال انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي، وعمق العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي وذلك استنادا إلى الاستراتيجية الأمريكية القائمة على الرغبة في السيطرة على أمن الخليج العربي ونفطه وعدم السماح لأية دولة أخرى، كأن يكون الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية أو الصين أو إيران أو غيرها، بالتدخل في شؤون الخليج العربي ولاسيما نفطه، أي إن المعوق الأمريكي هو الأساس أمام الدور الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تحديد إمكانات الاتحاد الأوروبي بشكل يجعله غير قادر على منافستها حتى برغم الشراكة الظاهرة القائمة بينهما سواء في إطار حلف شمال الأطلسي أو غيرها من مجالات التعاون والتعامل الأمريكية - الأوروبية.² و بالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية يؤثر بشكل كبير و واضح في إمكانية الحصول على النفط الخليجي.

و ارتباطا بذلك، و لإدراك حجم المخاطر المحيطة بنفط الخليج، لابد من الاعتراف بحقيقتين:³ الحقيقة الأولى: أن الدول المستوردة للنفط وبخاصة الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، صارت تدرك أن النفط الذي يمثل 40 بالمائة من الطاقة العالمية، يسارع خطاه إلى نهايته المحتومة وهي النضوب النهائي، نتيجة للزيادة المطردة في الطلب العالمي على خلفية تدني أسعاره، كذلك صارت تدرك أن بدائل النفط قد لا تسعف في الحلول محله بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، ومن تم صار لا مفر من نشوب الصراع بين تلك الدول لتأمين احتياجاتها من النفط عبر المستقبل المنظور. والحقيقة الثانية: أن دول الخليج في غياب النفط لا يوجد لديها من الموارد الطبيعية ما يحافظ على المستوى المعيشي العالي الذي اعتادت عليه شعوبها، بل أن أغلب الصناعات القائمة ومنها البتروكيماويات وتحلية مياه البحر تعتمد في وجودها

¹ - الخيري نوار محمد ربيع، "مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، مرجع سابق، ص:48.

² - سويد ياسين، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، شباط / فبراير 2004، ص: 19- 21

³ - حسين عبد الله، "المخاطر المحيطة بنفط الخليج"، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008، ص: 34

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

على وفرة النفط والغاز، وبذلك ينبغي استغلال ما تبقى من الاحتياطيات الاستغلال الأمثل، لتحقيق موارد مالية تكفي لضمان مستوى لائق للحياة لشعوب المنطقة فيما بعد.

على هذه الخلفية يدور الخلاف بين من يتوقع ازدياد الوفرة النفطية عبر المستقبل المنظور، ومن تم يروج لاتجاه الأسعار نحو الانخفاض، أو على الأقل ثباتها أو ارتفاعها بمعدلات بطيئة، وبين من يتوقع تناقص الإمدادات النفطية لتعجز عن مواجهة الارتفاع المطرد في الطلب العالمي على النفط

و في ضوء ما تقدم يمكن فهم الأسباب غير المعلنة لمحاولات الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الحراسة والوصاية - طوعا أو غصبا- على نفط الخليج العربي الذي يضم ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع ألا تقل مساهمته عن 35 بالمائة من الاحتياجات العالمية للنفط بحلول 2030، أو ما يقرب من نصف الصادرات النفطية العالمية في العام المذكور.

ولعل في تلك الأرقام ما يفسر لهفة الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين احتياجاتها النفطية، وتركيز اهتمامها على منطقة الخليج العربي، التي تضم ما يقرب من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، وعلى اعتبار أن نفط الخليج الأقل تكلفة من نفط المغرب العربي.

إذن فالمعوقات التي تقف بوجه الأداء أو الدور الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي مهما كانت امتداداتها والعوامل المؤثرة فيها فإنها تتركز أساسا على أن الاستكشافات النفطية في منطقة الخليج العربي زادت من التوترات والتنافسات الدولية والاستعمارية، سعيا وراء الحصول على المواد الأولية لاستمرارية صناعاتها، ومن تم إيجاد أسواق لتصريف تلك الصناعات مما جعل المنطقة ساحة صراع وتنافس وخلافات أدت إلى ظهور الكثير من المشكلات في المنطقة كأمن الخليج العربي و استقرار أنظمتها السياسية وثرواته الاستراتيجية التي تتنازعها المصالح الدولية المتشابكة والمتنازعة ولاسيما الأوروبية والأمريكية.¹

من جهة أخرى، تعد إيران من القوى المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فهذه الدولة تستمد قوتها و فعاليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها، و عناصر القوة هذه بنيت نتيجة عاملين أساسيين الأول: طموحات إيران التوسعية وسعيها إلى إضفاء صفة التفوق الإقليمي على نفسها، أما

¹ - الجاسور ناظم عبد الواحد، "تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص: 49

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

العامل الثاني: فهو التهديدات الخارجية لمشروع إيران الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستند إيران في سعيها نحو التأثير الإقليمي على قوتها العسكرية التقليدية، و التي يمكنها إذا ما سعت في تطويرها وتحديثها أن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي، فليدها قوات يصل تعدادها ما بين المتفرغ للعمل في الجيش والاحتياط إلى أكثر من 1,4 مليون فرد مع قوات التعبئة الشعبية، وأيضا لديها قوات برية تتكون من أربعة فيالق، ولديها قوات جوية تقليدية، وصواريخ متنوعة يصل مداها إلى أكثر من 3000 كلم، وأيضا لديها قوات بحرية يصل عدد أفرادها ما بين 16 و 17 ألف جندي، فضلا عن ذلك سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي الذي تصرح عنه في العلن على أنه برنامج سلمي، إلا أن الكثير من التقارير تشير إلى أن إيران تطمح إلى امتلاك السلاح النووي الذي من شأنه أن يزيد قوتها و نفوذها كقوة إقليمية مهيمنة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي.

فبروز القوة الإيرانية هذا جاء بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج العربي باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتدمير قواته العسكرية، وبالمقابل فإن دول مجلس التعاون الخليجي الستة لا تستطيع مجاراة قوة إيران و التصدي لها بمفردها، ولاسيما أن إيران قامت سياستها في منطقة الخليج العربي على مجموعة من الوسائل، ولعل أهمها:

- تقوية القدرات العسكرية الإيرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية لمواجهة أي تهديد محتمل؛
- تعمل إيران على إضعاف الدول الخليجية العربية من خلال إثارة النزاعات الطائفية فيها ولاسيما في البحرين والمملكة العربية السعودية؛
- مازالت إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وأيضا في نفس الوقت تعمل على انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.¹

وبالتالي فكثيرة هي تلك التحديات التي تواجه دول الخليج العربي ليس فقط فيما تواجهه من أطماع إيرانية ولا حتى فيما تعيشه من أزمة مع أكثر الأعضاء فاعلية فيها، وإنما نتيجة التداخلات أيضا فيما بينها مع دول المنطقة التي تعيش الأزمات ومنها سوريا واليمن وما تواجهه القدس من عمليات التهويد أيضا، بالإضافة الى ما تواجهه من تحديات بفعل المقاربة مع ما يجري من تحولات ديمقراطية في المنطقة، وما تحمله تلك الديمقراطية من إفرات وانعكاسات. وهنا لا بد من التطرق

¹ - (خضير محمد ياسر)، " أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، دراسات دولية، العدد 53، 2012، ص: 145 - 146

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية

والقضايا _____ د. هشام بولنوار

إلى السياسة الخليجية وانعكاساتها على جبهتها الداخلية وعلى تحقيق الأمن والاستقرار لدول الجوار بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، وذلك على قاعدة الحماية من الاطماع والنفوذ.¹

وفي ضوء الأهمية لدول مجلس التعاون التي أصبحت تنمو بشكل كبير بسبب اكتشاف المزيد من الاحتياطات في النفط والغاز، وبسبب تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة لاسيما بعد دخول الصين والهند طرفا مهما في استيراد النفط والغاز، ثم بسبب أهمية منطقة التعاون في تصريف المنتجات والسلع العالمية، ثم الفرص الواعدة لاستثمارات الشركات الدولية، ولإسيما العاملة في القطاع النفطي، فإن مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة، والعلاقات في المسارات الأخرى عامة بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون في صلب تفكير أصحاب القرار السياسي والاقتصادي لدى الطرفين، وهذا المستقبل مرهون بمدى حرص الطرفين على تنمية العلاقات فيما بينهما، وفق رؤية مستقبلية مبنية على أساس المصلحة المشتركة وتكافؤ الفرص والعمل من أجل بناء مستقبل يخدم الأهداف والمصالح الاستراتيجية طويلة المدى.²

الخاتمة

من خلال تحليل و مقارنة مسار العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي و حدود مجالات ذلك التعاون توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن منطقة الخليج العربي كانت و لا تزال واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم وستبقى تتمتع - في المستقبل المنظور على الأقل - بأهمية كبيرة في خطط واستراتيجيات الدول العظمى؛

- إن الاهتمام الأوروبي في الوصول والدخول إلى المنطقة هو اهتمام قديم حديث، وذلك بحكم استمرار و تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي؛

- إن الاهتمام الأوروبي الحديث في المنطقة و تحديدا مع دول مجلس التعاون الخليجي ركز على إقامة علاقات سلمية و تعاونية تشمل مختلف مجالات التعاون مع مجلس التعاون الخليجي لتحقيق المصالح والأهداف الأوروبية و الخليجية على حد سواء؛

¹ - هديب ماجد، "استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغيرات العربية والدولية"، المركز الديمقراطي العربي، 25 يناير 2018، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=51756> تاريخ الزيارة 2019/10/26

² - كشك أشرف محمد، "مستقبل الشراكة الخليجية - الأوروبية"، جريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد 15110، 02 غشت 2019

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

د. هشام بولنوار

- من الواضح أن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي في علاقته مع مجلس التعاون الخليجي هو ضمان استمرار تدفق الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة مقابل ضخ وتوفير الصناعات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛

- يقابل الدور الأوروبي في منطقة الخليج من خلال علاقته مع مجلس التعاون منافسة دولية كبيرة و تحديدا من الولايات المتحدة التي تسعى الى التفرد في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي.

يتضح مما تقدم أن محاولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي، جاءت بهدف تأكيد حضوره كمنظمة إقليمية في الساحة الدولية، و كسب مزيد من التحالفات و الصداقات التي تعززه أمنه، في حين أن الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في توجيهه نحو مجلس التعاون الخليجي هو ضمان استمرار تدفق النفط و الغاز الخليجي إلى البلدان الأوروبية، مقابل توفير الصناعات الأوروبية إلى دول الخليج العربي لإقامة سوق لتصريف تلك البضائع. و قد تبين أن الاتحاد الأوروبي غير جاد في إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين الأوروبي و الخليجي، رغم أن من بين دول المجلس من تربطها اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لا تعتبرها الصعوبات التي تؤخر إنجاز إبرام الاتفاقية لصالح الطرفين، و بالتالي فتطور تلك الشراكة يبقى مرتبنا بمجموعة من الأمور من بينها: ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي المستوردة للنفط الخليجي أن تدرك أن الأمر صار يتطلب نهج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية، التي تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بالضغط والإكراه وبأسعار في غاية التدني، الشيء الذي ينعكس سلبا على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الإنتاجية، كما عليها إذا رغبت في تأمين احتياجاتها أن تعمل على تحقيق تلك الغاية معاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجاري كما تتعامل هي فيما بينها.

يجب تأسيس آلية دائمة للتشاور بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي على غرار مبادرة حوار أمن الخليج العربي التي أعلنتها الولايات المتحدة عام 2006، بالإضافة إلى إمكانية تعزيز وتشجيع تطور التعاون الأوروبي مع دول المنطقة و ضرورة أن يسعى الطرفان الخليجي والأوروبي لرفع مسار علاقاتهما إلى مستويات وآفاق متقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية، وعلى الخليجين والأوروبيين أن يتجاوزوا علاقة البائع والمشتري، ويؤسسوا أشكالاً جديدة من التعاون المثمر والبناء، فتعزيز العلاقات الاقتصادية وتنمية الشراكة التجارية يتطلب من الطرفين توجيه القطاع الخاص أيضا في كلتا المنطقتين نحو إقامة مشاريع مشتركة برؤوس أموال خليجية، وخبرة وتقنية أوروبية، لا سيما في ظل توفر عناصر الإنتاج في كل منهما، وهذا التوجه من شأنه تعميق العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، وتأمين مصالحهما في ظل المنافسة الدولية المحتملة.

أولاً: باللغة العربية

1 - الكتب:

- أغلو (أحمد)، "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2011
- باعبود (عبد الله)، "العلاقات الخليجية - الأوروبية: الأفاق والتحديات"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2009
- تومانوفيتش (نتاليا نيكولايفنا)، "الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر"، ترجمة: سمير نجم الدين سطاتس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، 2006
- الجاسور (ناظم عبد الواحد)، "تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني /يناير 2007
- خضر (بشار)، "أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعد"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يوليو 1995
- رجب (يحيى حلمي)، "أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999
- رودني (ويلسون)، "العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي التحديات والفرص"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004
- سويد (ياسين)، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، شباط / فبراير 2004
- سيار (كوكب الجميل)، "المجال الحيوي للخليج العربي - دراسة جيوسراتيجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

- صادق (محمد)، "أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.

- العجمي (ظافر محمد)، "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2006

2 - المجالات و الجرائد:

- (حسين أحمد قاسم)، "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 30، يناير 2018

- (الخيري نوار محمد ربيع)، "مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 40، 2009

- (الزهراني يحيى بن مفرح)، "تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الثاني، 2016

- (الكواز محمد و العقرواي منهل)، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي: النشأة و التطور، دراسة تاريخية"، مجلة كلية أبحاث التربية الأساسية، جامعة الموصل العراق، المجلد 12، العدد 4، 2013

- (المجنوب طلال)، "الأمن الأوروبي - المتوسطي"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 124، 1996

- (المصالحه محمد)، "التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الأوروبي"، مجلة المنارة، الأردن، المجلد 15، العدد 3، 2009

- (حسين أحمد قاسم)، "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق ومواقف الفاعلين"، سياسات عربية، العدد 30، كانون الثاني/يناير 2018

- (حسين عبد الله)، "المخاطر المحيطة بنفط الخليج"، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، القاهرة، يناير 2008

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

- (خضير محمد ياسر)، " أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، دراسات دولية، العدد 53، 2012
- (عز الدين محمد أحمد)، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي". مجلة الساتل، جامعة مصراتة، العدد الرابع، أبريل 2008
- (غازي فيصل حسين)، "المنظور الجيوستراتيجي الأوروبي اتجاه الخليج العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 244، يونيو 1999
- (فارس تركي محمود)، "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة"، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، المجلد 16، العدد 4، 2009
- (كشك أشرف محمد)، "مستقبل الشراكة الخليجية - الأوروبية"، جريدة أخبار الخليج البحرينية، العدد 15110، 02 غشت 2019
- (كوخ كريستيان)، "علاقات مجلس التعاون. الاتحاد الأوروبي 2016: التقارب مؤجل"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد 102، ديسمبر 2015
- (نوار إبراهيم)، "الخليج العربي.. من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون"، السياسة الدولية، العدد 177، المجلد 44، القاهرة، يوليو 2009

3- المواقع الإلكترونية:

- (ستاسا سالكانين)، "اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية في مقاربة الأزمة الخليجية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

تاريخ الزيارة 2019/10/25 <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/09/170904131854664.htm>

- (هديب ماجد)، "استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغيرات العربية والدولية"، المركز الديمقراطي العربي، 25 يناير 2018، على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=51756> -

العلاقات الأوروبية - الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا

تاريخ الزيارة 2019/10/26

- الجاسم (جاسم)، "العلاقات الخليجية الأوروبية وإصلاح الخلل"، جريدة الراية، 2014/05/24، على

الرابط: [https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-](https://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8a1a619a-dfa0-4b45-942e-a307acd8489d)

122741d17432/8a1a619a-dfa0-4b45-942e-a307acd8489d تاريخ الزيارة: 2019/10/24

- العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، الموقع

الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، <https://www.gcc-sg.org/ar> تاريخ

الزيارة 2019/10/23

- مؤتمر لتطوير السياسات المشتركة بين "مجلس التعاون" و"الاتحاد الأوروبي" 2018/07/12، على موقع

منظمة الخليج للاستشارات

الخليجية، https://www.goic.org.qa/GOICCMS/WebsiteNews_293_AR.html تاريخ الزيارة

2019/10/25

- الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>

ثانياً: باللغة الأجنبية

- "his is why the EU lacks a position on the Middle East crises", Vote Watch Europe, 4 July 2017

<https://www.votewatch.eu/blog/this-is-why-the-eu-lacks-a-position-on-the-middle-east-crisis/>, (Visited

on 25/10/2019

- *Emilie Rutledge, Quantifying the GCC's Expected Economic Gains, CC-EU Research Bulletin 2 (June 2005)*

- *Giacomo Luciani and Felix Neugart (eds.), The EU and the GCC: A New Partnership, Florence: Bertelsmann Policy Research and The Mediterranean Programme, The Robert Stiftung, Center for Applied Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, February 2005*

المحور السادس:

دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمه الأمريكية - الإيرانية

" الحرب هي عمل عنيف لإرغام الخصم على تنفيذ ارادتنا وللوصول الى هذا الهدف لا بد أولاً تجريده من سلاحه "

كارل فون كلوزفيتز / هي الحرب 1831

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية)

The pillars of the US-Saudi move towards Iran in the regional clash spaces approach in geopolitical perspectives of cash

د. فراس عباس هاشم ، باحث متخصص بالاستراتيجية والشؤون الإقليمية

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، العراق

ferashashem48@yahoo.com

الملخص:

تعالج هذه الدراسة تداعيات الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج العربي خصوصا، التي لاتزال تعاني من أزمة تحولات على أكثر من صعيد سياسي وعسكري وأمني واقتصادي. حيث تستعرض الدراسة طبيعة التجاذبات التي افرزتها الأزمة بين الطرفين وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية ، بالتوازي مع انخرط قوى إقليمية كالسعودية وأخرى دولية في مسارات الأزمة ومحاولة التأثير في مجرياتها بما يخدم أهدافها ومصالحها العليا. وأخيراً تسعى الدراسة بعد ذلك كيف فرض هذا الوضع على الولايات المتحدة ومعها السعودية وفق معطيات ومقاربات الجيوبوليتيكية النقدية التي تدفع في خطوات إعادة رسم ملامح جديدة للمنطقة، وفي صياغة التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية في إطار إعادة الدور وانتشارها العسكري بهدف تصحيح مسارات الإخلال بالتوازن.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، البرنامج النووي، الجيوبوليتيك، الولايات المتحدة، إيران.

Abstract:

This study addresses the repercussions of the current crisis between the United States and Iran on the Middle East and North Africa and the Arab Gulf region in particular, which is still suffering from a crisis of shifts on more than political, military, security and economic. The study examines the nature of the conflicts that were created by the crisis between the two parties and their repercussions on the regional relations, in parallel with the involvement of regional and international forces in the tracks of the crisis and try to influence its course to serve its objectives and supreme interests. Finally, the study attempts to impose this situation on the United States and Saudi Arabia according to the geophysical and monetary and approach that is driving the process of redefining the region and formulating the new orientations of the American administration in order to correct the imbalance.

Keywords: *Arabian Gulf, Nuclear Program, United States, Iran, Military Deployment.*

المقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية لاعبان مهمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامة، وفي منطقة الخليج العربي بصورة خاصة لا يمكن تجاهل دورهما ونفوهما في تشكيل ملامح المنطقة، في ظل التوجهات الجديدة بالنسبة لصناع القرار في البلدين، ومن هنا كانت الطروحات النظرية حاضرة في رسم سلوكهما في التحركات الإقليمية والدولية، لاسيما مدلولات الجيوبوليتيك النقدية التي كانت محدد أساسي في صياغة المقاربات الاستراتيجية لكهما، مع تصاعد أوجه الصدام والتنافس الشديد مع إيران في المنطقة، وكانت إحدى مرتكزات البناء في إحياء العديد من الاتفاقيات والتحالفات الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أجل تحقيق مصالحهما سيما بعد التراجع في السياسة الأمريكية في المنطقة أبان مدة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإعطاء الأولويات في التوجهات الخارجية نحو آسيا، بالتزامن مع حالة الانكفاء الإقليمي للسعودية، إلا أن الولايات المتحدة اليوم تعود وبفاعلية مع مجيء إدارة دونالد ترامب وإجراء مراجعات شاملة للسياسات الخارجية للولايات المتحدة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ شكلت الأخيرة ركيزة أساسية في التوجهات الأمريكية الجديدة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنسبة لحلفائها بالمنطقة، في ظل تزايد حدة التنافس والصراع مع إيران فضلاً عن محاولات القوة الصاعدة الدولية الباحثة عن نفوذ ودور إقليمي جديد في المنطقة، لذلك شكلت التحركات الأمريكية مع حليفها العربية السعودية في إعادة الانتشار العسكري الأمريكي بمثابة نقطة تحول لإعادة مسارات الإخلال التوازن، وبما ينسجم مع اهدافها الجديدة، فكانت حصيلة هذه التحركات التأسيس لشراكات بمنافذ عدة منها اقتصادية وعسكرية وأمنية وسياسية لمواجهة ما يهدد مناطق نفوذهما الإقليمي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تفسيراً لدوافع وأسباب حالة التصعيد في الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران، وفق مقترحات النظرية النقدية للجيوبوليتيك والتي تبرز بشكل صراع وتنافس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

وعليه تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة جادة لتفسير التحولات التي تشهدها المنطقة مع استمرار الأزمات وأخرها الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة والسعودية من جهة وإيران من ناحية أخرى، واكتشاف محاولات الطرفين من التأثير في مدركات الطرف الآخر وردعه باستعراض القوة الصلبة في مجريات الأزمة، لاسيما وأن إيران أصبحت لاعباً أكثر ظهوراً في ساحات الصراع في المنطقة، مع محاولة الأطراف المنخرطة على تشكيل خريطة القوى بما يخدم مصالحها.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي ممكن طرح اشكالية "تكشف تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي عن وجود خلل في هيكل بنية القوة الضابطة للتوازن في الإقليم وبالتالي مراهنة كل طرف على توظيف قدراته للتأثير في قرارات الآخر".

وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال فرضية مفادها "كان للأطر النظرية التي تمثلها أفكار الجيوبوليتيك النقدية تأثيرها في منظورات تشكيل التوجهات الأمريكية والسعودية في رسم مسارات التصعيد الأمريكي الإيراني في المنطقة بالتوازي مع إعادة الانتشار للقوات الأمريكية وممارسة قوتها كمتغير رادع".

تفرض علينا منهجية الدراسة تناول هذا الموضوع بإتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة طبيعة المتغيرات الحاصلة من استمرار الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج العربي. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم دوافع تزايد الاهتمام الدولي في منطقة الشرق الأوسط ومحاولتها ترسيخ قوتها العسكرية أمام التحولات الدراماتيكية التي يشهدها النظام الدولي. أما حدود الدراسة تقوم على المحددات الآتية:

- المحدد الموضوعي: ويتمثل في دراسة طبيعة تطورات الأزمة الحالية في منطقة الخليج العربي ومدى تأثيراتها هذه المتغيرات على رسم خارطة القوة الفاعلة في الإقليم.
- المحدد الزمني: ويتمثل بالأزمة الحالية بين الولايات المتحدة ومعها السعودية وإيران وما تضمنته هذه المرحلة من تحولات عسكرية وسياسية وأمنية.
- المحدد المكاني: اقتصرت الدراسة على وصف أحداث الأزمة في منطقة الخليج العربي.

واتساقا مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى أربعة محاور يشمل المقدمة. ويركز المحور الأول: مدخل تمهيدي. أما المحور الثاني: تناول إنتاج البعد الإدراكي بتجاوز الطروحات التقليدية إلى الوظيفية الجديدة. فيما تناول المحور الثالث: تأصيل دالة القوة المركزية في خريطة التصورات المكانية للشرق الأوسط. أما المحور الرابع ركز على: المحددات المؤثرة في تشكيل خيارات حدود المواجهة الأمريكية حيال إيران.

المحور الأول: مدخل تمهيدي

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

يحظى مفهوم الجيوبوليتيك باهتمام الباحثين والمختصين في دراسة دور وتأثير العامل الجغرافي في تشكيل مطالب الدولة تجاه الحيز المكاني الذي يمثل بالنسبة إليها مجالاً حيوياً، ومن هنا كانت الجيوبوليتيكية بمثابة الميدان الذي تنطلق منه الدولة في توجهاتها الخارجية نحو الأقاليم الجغرافية التي تمثل ركيزة أساسية لاكتساب القوة والمكانة العالمية أو الإقليمية، فضلاً عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومن هنا اعتبرت الجيوبوليتيك في بدايات ظهورها ذلك العلم الذي "يهتم بالدولة باعتبارها كياناً جغرافياً وظاهرةً في حيزٍ فضائيٍ ما"، على حدّ تعبير (رودولف كيلين-Rudolf Kjellen) (1864-1922)، لقد نظرت الجيوبوليتيك دوماً إلى الإقليم الأرضي كونه محدداً لتطور الدول، فهي العلم الذي يربط بين الجغرافيا كمعطى مادي وبين الدولة ككيانٍ سياسيٍ عضوي، فقد نظر الجيوبوليتيكيون الأوائل إلى الدولة باعتبارها كائناً عضوياً متطوراً، على غرار الإنسان الكائن الحي الذي ينمو فتضيق عليه ملابسه فيضطر إلى توسعتها، كذلك الدولة فهي تحتاج في نظرهم إلى ضمّ أقاليمٍ إليها حتى تنمو وتتطور¹. يضاف إلى ما تقدم تقوم النظرية الجيوبوليتيكية على مجموعة من الأسس التي تنبثق من رؤية تأكيدها على الخاصية المتحركة للدولة باعتبارها كائناً حياً، وعليه فإن حركة الدولة ينبغي أن لا تكون عشوائية، أو تفتقر إلى وضوح الرؤية والهدف، أنما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة، ومن ثم يأتي في مقدمة الأهداف التي تؤكدتها النظرية الجيوبوليتيكية على وجوب تحرك الدولة نحوها هو المجال الحيوي (Lebensraum)^{2*} في الوقت ذاته من خلال استحضار أمثلة تاريخية تدلل على الميزة الجغرافية التي يتمتع بها أي بلد، يستنتج (روبرت كابلان-Robert S. Kaplan) أنّ الرغبة في تحصيل مستوى فهمٍ عميقٍ لما يحدث في أيّ بلدٍ أمرٌ مرتبطٌ بمدى قدرتنا على دراسة جغرافيا هذا البلد بتفاصيلها ودراسة تاريخها المتأصل أساساً في جغرافيتها تلك³. ومن هنا يمكننا القول تساهم الجيوبوليتيك في تشكيل الرؤى والتصورات في ذهنية صانع القرار ومجالات التحرك امام الخيارات المتاحة وبما يحقق أهداف ومصالح الدولة الحيوية .

1. جلال خشيب، "كيف تُفسّر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية"، تقارير سياسية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص 2. متاح على الرابط: <https://eipss-eg.org>

* يقصد بالمجال الحيوي "النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الغني بالخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً ويعد ضرورياً لتحقيق اهداف سياستها العليا ليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والارتكازات". للمزيد انظر: سيار كوكب جميل، المجال الحيوي للخليج العربي، دراسة جيوسراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (85)، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 53.

2. عبد القادر محمد فهد، المدخل في دراسة الاستراتيجية، (بغداد: كلية العلوم السياسية، 2009)، ص 43.

3. جلال خشيب، مصدر سبق ذكره، ص 2.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

من هذه الخلفية الفكرية تطورت النظرية الجيوبوليتيكية تدريجياً مع نهاية القرن العشرين نتيجة تأثرها بالتحويلات العميقة التي شهدتها النظام الدولي، فضلاً عن ذلك عرف تحولاً في مدلول بعض العوامل المفتاحية التي يركز عليها على غرار عامل الأرض/الجغرافيا أو المجال/الفضاء، كما لم يصر هذا العلم مرتكزاً على المستوى العالمي للتفكير والتحليل، ولكن على المستويين الإقليمي والمحلي أيضاً، وإنما لأنها بالأساس تأخذ بعين الاعتبار مختلف اللاعبين في العلاقات الدولية، وليس فقط القوى الكبرى، على غرار الأعراق، المنظمات غير الحكومية، الإرهابيين، الأقليات الإثنية والدينية، ولم تبق الجيوبوليتيك منحصرةً في الاهتمام بالدولة وحسب¹، وبرز ما يعرف بنظرية (الجيوبوليتيك النقدية) التي مازالت تستند إلى تأثير العلاقات الدوليّة وصنع السياسة الخارجية. ولكنها تأخذ في الحسبان التغيرات الجديدة في بيئة العلاقات الدوليّة ومن التعديلات التي تطرحها (النظرية النقدية) (Critical Theory) على النظرية التقليدية (مستوى التحليل)، إذ يشمل القيادات والجماعات الصغيرة والتفكيك الإقليمي، ويدخل فيه (تحليل الخطاب)، والتركيز على آليات صنع القرار على المستوى المجتمعي، باعتبار أنّ الجيوبوليتيك (تطبيق) وليست (واقعا دولياً)²، تعكس هذه المبادئ الواقع الأساسي للنظرية النقدية باعتبارها تعالج موضوعات ما بعد الحداثة (Postmodernism) *، وهو الذي يعني أنّ القيم باتت تؤدي دوراً أساسياً في تحليل العلاقات الدوليّة من دون الاقتصار فقط على القوة المادية، كما هي (النظرية التقليدية)، من هذا المنطلق تشدد النظرية النقدية على عامل الدين في العلاقات الدوليّة، فقد شكل بروزه منحنى خاصاً في سلوك النظرية النقدية (Critical Theory)، إذ ترى أنّ دور الدين (Religion) في العلاقات الدوليّة تراجع بعد النظام الويستفالي (Westvale Systems) ولكن مع حصول تراجع في نموذج الدولة القومية (Nation-state) فإنّ الدين عاد من جديد ليؤثر في الدولة والفاعلين الدوليين الآخرين وأخذ يشكل الخطاب لديها³.

1- جلال خشيب، "انتصار الخوف: المسلسلات وجيوبوليتيكا العالم الجديد"، تقارير سياسية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص 2. متاح على الرابط: <https://eipss-eg.org>. وللمزيد من المعلومات حول مفهوم الجيوبوليتيك وتطوره ينظر: نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، ط 1، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2014)، ص 32 وما بعدها.

2- فراس عباس هاشم، "الجيوبوليتيك كمدخل للتغيير في الأداء الاستراتيجي الإيراني بعد العام 2011 (دراسة في الدوافع والتحديات)"، أطروحة دكتوراه، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، 2018، ص 15. وللمزيد ينظر: مارتن غريفيتس، و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدوليّة، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص 439 وما بعدها. أيضاً انظر: ريتشارد ديفيتاك، النظرية النقدية، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية (مجموعة باحثين)، ترجمة: محمد صفار، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 241 وما بعدها.

* يشير مفهوم ما بعد الحداثة (Postmodernity) إلى الأشكال الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أوجت بها ظروف التسارع الزماني والمكاني والاستهلاكية المفرطة التي تميزت بها هذه الحقبة المعولة التي يطلق عليها بعضهم تسمية ما بعد الحداثة. للمزيد انظر: دايفد كامبل، ما بعد البنيوية، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تيم دان، و ميليا كوري، و ستيف سميث، (محررون)، ترجمة: ديماء الخضرا، ط 1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

3 فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 15.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

من هذا المنطلق وعلى أساس هذا المرتكز حدد الأستاذ (مارجين فلوريان غاوريكى - Marcin Florian Gawrycki)، ثلاثة مناهج أساسية للبحث في الجيوبوليتيك النقدية وهي كالاتي:¹

أولاً: الجيوبوليتيك التطبيقية (Practical Geopolitics): التي تتعامل مع نشاطات الدولة المرتبطة بالسياسة الخارجية للبلد ، وبحث الكيفية التي تؤثر بها الجغرافيا على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

ثانياً: الجيوبوليتيك الرسمية (Formal Geopolitics): تعنى بالمصطلحات النماذج والاستراتيجيات لشرح وتبرير أفعال وإجراءات الجيوبوليتيك التطبيقية ، وعرض ما ينظر إليه عادة باعتباره تفكيراً جيوبوليتيكياً.

ثالثاً: والجيوبوليتيك الشعبية (Popular Geopolitics/ Folk): والتي تتشكل تحت تأثير وسائل التواصل المسرح والروايات ، الجرائد (الثقافة الشعبية)، فهي تنشأ بالتالي وعياً واسعاً منتشراً للتصور الجيوبوليتيكي للمواطن .

بناءً على ما سبق، فإنّ الجيوبوليتيك النقدية ترى بأنّ جغرافية العالم لا تُعدُّ نتاجاً للطبيعة (الجغرافيا كمعطى كما في الجيوبوليتيك الكلاسيكية) وإنّما نتاجاً لتاريخ من الصراع بين سلطاتٍ متنافسةٍ حول القوة/السلطة لتنظيم العالم، احتلاله وإدارته، ومما يزيد من قوة أثر هذا الانطباع فإنّ الجيوبوليتيكية النقدية متغيّرةٌ بسبب القرارات السياسية والشخصية، ذلك لأنّها تُحكّم وتُقاد من طرف الإنسان²، وفي هذا السياق نفسه تنصرف (النظرية الانتقادية) إلى أنّ هناك العديد من المتغيّرات الجديدة التي هي خارج نطاق المقومات الجغرافية بدأت بأداء فعلها المؤثر إلى الأحداث السياسية، ولذلك يدخل هنا العامل التكنولوجي وبخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات ثم ظاهرة الثقافة التكنولوجية العالمية والعولمة والثورة المعلوماتية التي اجتاحت العالم وتجاوزت الحدود ولاسيّما في دول عالم الجنوب أو العالم الثالث بكونها ثقافات عابرة للحدود³.

من خلال ما سبق، وبالنظر للتباين الحاصل في وجهات النظر التفسيرية للأحداث العالمية، مؤولاً إياها في سياق جيوبوليتيكي ذي علاقة بالصراع والتنافس من وجهة نظر المدرسة الانتقادية، فقد أكثرنا من اهتمامهم بالنظريات

1 أغنيثشكالغوتسكا ، "الجيوبوليتيك الجديدة: ما الجديد فعليا في هذا الحقل"، ترجمة: جلال خشيب ، ص 11، بحث متاح على موقع مركز ادراك للدراسات والاستشارات ،شوهدي في 2019/7/26 ، في: <https://idraksy.net/new-geopolitics-what-is-actually-new/>

2 طوّز التّيار النقدي في الجيوبوليتيك منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، في فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أساسا. ويعد الأستاذ (جيروا أوتوايلا- Gearóid Ó Tuathaila) مبتكر مصطلح الجيوبوليتيك النقدية. وترجع جذور الجيوبوليتيك النقدية إلى جذرين رئيسيين: إعادة تأهيل وتطوير الجيوبوليتيك من جهة والتفكيكية (ما بعد البنيوية) التي يعود الفضل في ظهورها إلى أعمال كل من جاك ديريدا وميشال فوكو من جهة أخرى، والذين ركزوا بقوة على الجوانب السوسولوجية للعلاقات الدولية ، جلال خشيب ، انتصار الخوف: المسلسلات و جيوبوليتيكا العالم الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

3 فؤاد حمه خورشيد، الجيوبوليتيكي المعاصر (تحليل منهج سلوك) ، ط1، (سليمانية: المديرية العامة للأعلام والطبع والنشر، 2013)، ص 38 .

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

الجيوبوليتيكية الكوكبية (كما عند ماكندر وسبايكمان ودي سيفر سكي وغيرهم) فقد أصبح هناك لكل نظام جيوبوليتيكي قواعده التي تحدد مسارات التفسيرات والاستنتاجات ، وهذه القواعد كما يقول (بيتر تيلور-Peter Taylor) تمثل مبادئ إجرائية تتألف من مجموعة من الفروض الجغرافية السياسية التي تنطلق منها الدولة في صياغة سياستها الخارجية وبناء علاقاتها الدوليّة وهذه القواعد تتضمن¹:

1- تحديد مصالح الدولة.

2- تحديد مصادر التهديد التي تتعرض لها هذه المصالح.

3- الرد المخطط لمواجهة هذه التهديدات ، أن وقعت .

4- المبررات التي تقدم لاتخاذ مثل هذا الرد .

وفي الختام يتبين لنا أن الجيوبوليتيك النقدية تقدم تحليلاً لما تشهده المنطقة الآن من تغييرات في طبيعة الأحداث ، لاسيما بعد تصاعد حدة التوتر والتصعيد في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة الخليج العربي ، وبالتالي تعيد هذه التطورات التركيز على محورية الجيوبوليتيك باعتبارها عاملاً مفسراً لكثير من التحولات التي تحصل ، وأيضاً فاقدة على اعطاء تصورات جديدة لما يحدث في العالم .

المحور الثاني: إنتاج البعد الادراكي بتجاوز الطروحات التقليدية إلى الوظيفية الجديدة

لا شك فيه أن دخول فواعل عدة تعكس المصالح والاتجاهات المختلفة ستؤثر على طبيعة التفاعلات الإقليمية وطبيعة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن هنا كان للإسهامات النظرية اضافة مهمة لمعرفة إلى ما تعده المنطقة من تطور الأحداث والتنافس بين القوى الفاعلة وما يحمله من سمات يعاد فيها اكتشاف البعد الكامن وراء تشكيل تحركات الدول لتتضح طبيعة ابعادها وملامحها، فكانت الجيوبوليتيك بدورها تشكل حافزاً في بحث السياسة الإقليمية والعالمية وهي أداة جيدة لأنها تمنحها منهجية أولية لمتابعة المشكلات المحددة المتعلقة بقضايا المكان أو الإقليم أو مجالات النفوذ، وفي مقابل ذلك، من الممكن أن تكون مفيدة بشأن تحليل القضايا الأمنية أو الصراعية خصوصاً في مجال النزاعات المسلحة والتنافس والهيمنة وسباق التسلح والإرهاب².

1 فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

2. أغنيتشكا لغوتسكا ، مصدر سبق ذكره ، ص 14 .

* عرّفها الدكتور (بلانودا ولتون) بأنها " منهم تخطيط للعمل بطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية " .انظر: محمد عبد العظيم الشبيبي، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، ط1. (مصر ، المكتب

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

وعليه أضحى حالة التعقيد أبرز سمة التحولات الدولية بشكل كبير في الوقت الراهن، وتعد مشكلات أقاليمه المختلفة بما فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تنقسم آراء الخبراء والمحللين داخل الولايات المتحدة عن مجموعة المبادئ والأفكار التي تشكل عقيدة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب - Donald Trump) تجاه السياسة الخارجية* للولايات المتحدة في التعامل مع القضايا الخارجية إلى تيارين رئيسيين هما: الأول يرى أن السياسة الخارجية للرئيس (ترامب) لم تتبلور بعد...، ويرجع أنصار هذا التيار ذلك إلى أن الرئيس قد وصل إلى السلطة دون أن يكون لديه فريق من الخبراء والمسؤولين بالإدارات الأمريكية السابقة، ممن لديهم خبرة بالشؤون الدولية والمصلحة الوطنية أو برنامج عمل سياسي لكيفية تعاطي الولايات المتحدة مع قضايا سياستها الخارجية. أما التيار الآخر، فيرى أن الرئيس لديه عقيدة للسياسة الخارجية الأمريكية تركز إلى دعائم تشكل رؤيته للشؤون الدولية...¹، وهذا هو تحديدا ما كشفته مدلولات الرأي الثاني التي تمثل أفكار وتوجهات الرئيس الأمريكي (ترامب) في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية بما فيها منطقة الشرق الأوسط .

يبرز هذا الوصف لوجهات النظر الأمريكية الخيارات الأساسية المتاحة أمام أهم المبادئ الحاكمة لتوجهات ترامب في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمن إسرائيل وتحقيق مصالحها في المنطقة وفق مبدأ "أمريكا أولاً"، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية. واهمية التعاون مع دول الخليج، ومواجهة الإرهاب واحتواء الإسلام السياسي واعتباره أحد أهم التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع حدوث تغييرات جذرية²، وفي الوقت ذاته، حرصت الإدارة الأمريكية على تأمين مواقف عربية وإقليمية لترتيبات إقليمية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنه يعزز موقف الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، وكمدخل لحزمة من التسويات والتفاهات

العربي للمعارف، 2015)، ص 1. أما (جيمس روزنو- James Rosenau) فعرفها بأنها "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها ألتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي". للمزيد ينظر: محمد السيد سليم، السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998)، ص ص8-12.

1 تشير بعض الأدبيات إلى أن عقيدة الرئيس يقصد بها "الاستراتيجية الكبرى أو مجموعة رئيسية من المبادئ والإرشادات التي تتحكم في اتخاذ القرارات". في حين ترى تعريفات أخرى أنها "إعلانات عن الأهداف الرئيسية للدولة في مجال الشؤون الخارجية مثل الاستراتيجية العسكرية، والعلاقات السياسية مع الدول الأخرى أو السياسة الاقتصادية". عمرو عبد العاطي، "مرتكزات عقيدة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (217)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2019)، ص ص 156-157.

2- يمى سليمان، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، موقع المعهد المصري للدراسات، 2016/5/12، شوهدي في 2019/5/18، في: <https://eipss-eg.org>.
وللمزيد من المعلومات حول ذلك ينظر: جيمس بتراس، قوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة: داوود صالح رحمة، ط1، (دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2018).

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

الإقليمية، وتدشين مرحلة جديدة مختلفة، وبدأت دوائر السياسة الأمريكية في الكشف عن بعض ملامح تلك التفاهات وما تضمنته من مسارات اقتصادية وسياسية وأمنية¹. واتساقاً مع ما تقدم فقد دعت استراتيجية الدفاع الوطني التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية لعام (2018) الولايات المتحدة لدعم تحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لموازنة إيران ومواجهة الوجود الإيراني في سوريا، وسوف يشجع هذا الأمر العديد من الدول والأطراف على محاولة تغيير سياساتها الإقليمية القائمة، بطريقة تصقل المخرجات المرغوب فيها، وتضمنت الاستراتيجية أن التوتر سوف يزداد مع بروز قوى صاعدة تبحث عن دور أكبر لها في النظام الدولي مثل الصين وروسيا، فضلاً عن المنافسة الإقليمية بين الدول، وتهديد بعض الدول للأمن الإقليمي مثل إيران التي لاتزال تشكل أهم تحدّي لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وأنها تسعى لزعزعة الاستقرار من خلال سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية. ومنافسة جيرانها على الهيمنة الإقليمية من خلال شبكة متنامية من الحلفاء وبرنامجها الصاروخي لتحقيق أهدافها². مما لا شك فيه تحاول الولايات المتحدة من خلال تبني استراتيجية أكثر عدائية تجاه إيران إيجاد ذرائع ومبررات تطرحها لتحقيق أهداف واجندات خاصة في المنطقة.

وهذا ما نلاحظ تجلياته بوضوح في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل أحد أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الوقت الحاضر تحكمها جملة من الاعتبارات والحسابات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية انعكست هذه التطورات بقمة (الرياض) في 20 حزيران / يونيو عام (2017) التي جمعت الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب - Donald Trump) والملك (سلمان بن عبد العزيز) أطلقت دينامية سياسية جديدة كأحد أهم النتائج الجيوسياسية في المنطقة، وترسم شكل الإقليم بما يعزز مصالحها ومصالح شركائها وحلفائها في المنطقة، من خلال التركيز على استراتيجية دعم الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، فهي تمارس من هذا الدور الاستعداد لتحريك عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين³، سيما وأن الإدارة الجديدة للرئيس ترامب تنتظرها عديد من الملفات الإقليمية الشائكة في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا هيأ هذا التحول في الاستراتيجية السعودية في التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والعربية السعودية لمواجهة إيران في المنطقة لرسم سياستها واتجهت نحو السعي لتضييق المجال أمام (ما تراه خيارات استراتيجية إيرانية) في

¹ - سامح راشد ، "المستفيدون من إشعال الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (217) ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2019) ، ص 178 .

² - للمزيد انظر : فراس عباس هاشم ، " تمثيلات ادراكية: صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية - الأمريكية)" ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد (2) ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2018) ، ص 90 .

³ . جورج سمعان ، "ترامب بين قمم الرياض وألغام المتضررين" ، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2017/5/29 ، شوهدي في 2019/7/27 ، في:

<https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item>

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

المنطقة، كما أن طموحاً سعودياً بالتحول لدولة محورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي قد يتعزز بمثل هذه الصفقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية، ومن هنا فإن السياسة السعودية ستواجه عقبات عدة في طموح تسعى له دول أخرى¹، واتساقاً مع ما تقدم يدرك صناع القرار في السعودية بان هناك حاجة لإعادة توجيه مسار عملية لإعادة التموضع التي تمر بها الدولة في المنطقة من خلال تبني استراتيجية الانخراط النشط (-Active Engage ment) في التعامل مع هذه الصراعات على نحو يحقق مصالح الدولة ويحفظ لها مكانتها التي تسبق ووزنها في المنطقة². ومن ثم فإن الدعم الأمريكي للسعودية⁽³⁾، كونها دولة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، كما ذكر ذلك السفير الأمريكي في السعودية (جون أبي زيد- John Abizaid) قائلاً "ضرورة ضمان الحفاظ على تعزيز العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة لمواصلة الأخيرة حربها على الإرهاب في العالم وأن السعودية تلعب دوراً محورياً في هذه الحرب". وأضاف "أن السعودية تساهم بفاعلية في جهود قطع شبكات تمويل تنظيم (داعش) وأن التعاون العسكري معها ضروري لنشر الأمن وحماية حياة الأميركيين"، معتبراً "أن أي تقليص للعلاقات بين أميركا والسعودية سيقوض الأمن الإقليمي"⁴.

ومن ثم تتجه حدود التعامل الاستراتيجي الأمريكي السعودي تجاه إيران، إلى تغيير نمط الدوافع الكامنة وراء السياسة الأمريكية في المنطقة وهدفها الأساسي بتعزيز تحالفاتها القديمة مع دول الخليج العربي عامة والعربية السعودية على نحو الخصوص ورغبتها بتعزيز تواجدها العسكري، ومما يشير إلى ذلك انطلقت سياسة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما- Barack Obama) تجاه إيران من أنه يمكن فصل البرنامج النووي الإيراني عن دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وأن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران ومجموعة (٥+١) سوف يكبح الطموح الإيراني بتطوير قدراتها النووية. وبالتالي فإن اندماج إيران في الأسواق العالمية سيعدل من سياساتها لتصبح قوة إقليمية بناءه. بيد أن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس (دونالد ترامب - Donald Trump) تجاه إيران لم تركز فقط على مدى التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في العام (٢٠١٥) ، إذ أضيف إليها محدد الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق

1. فراس عباس هاشم ، "المتغير الجيوبوليتيكي ومحركاته الدافعة في بناءات التحرك السعودي تجاه القرن الأفريقي" ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد (13) ، برلين : المركز الديمقراطي العربي ، (2019)، ص 73 .
2. فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص 72 .
3 Bruce Riedel, US troops return to Saudi Arabia after 16 years, July 22, 2019, <https://www.al-monitor.com/.../us-troops-return-saudi-arabia-iran-ten...>
4. إيلي يوسف ، "جون أبي زيد: أي تقليص للعلاقات الأمريكية السعودية سيقوض الأمن الإقليمي" ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (14709) ، ص (2019/3/7)2.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

الأوسط وشمال أفريقيا الذي تنظر إليه الإدارة الأمريكية على أنه مزعزع للاستقرار في المنطقة¹. وقد ولدت هذه المنظورات في سلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أفكاراً فلسفية ذات مسارات خاصة في التعامل مع التحديات الخارجية، ولذلك تنطلق فلسفة الرئيس الأمريكي (ترامب) التي يلجأ إليها في إدارة العلاقات الخارجية مع خصوم ومنافسي الولايات المتحدة من أن تهديمهم وتصعيد الخطاب الأمريكي ضد رؤسائهم ومسؤوليهم سيدفع قادتهم للجلوس إلى طاولة المفاوضات². انطلاقاً من ذلك هذه التغييرات مجتمعة وضعت نهاية للاتفاق النووي حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في الثامن من أيار/مايو عام (2018) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1).

ومن هنا ركزت الإدارة الأمريكية على الحد من استخدام القوة العسكرية كأداة مركزية لإدارة السياسة الخارجية، مقابل تصاعد دور الأداة الاقتصادية لممارسة الضغوط ضد منافسي الولايات المتحدة³. وأخيراً يمكن القول إن إعادة التوازن الاستراتيجي لصالح الأطراف العربية يكمن في احتمالين، الأول يتمثل في إعادة الوجود القوي والمؤثر للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أما الخيار الثاني فيتمثل في تشكيل منظومة أمنية عربية سواء أخذت شكل تحالفات أو غيرها، تأخذ على عاتقها إعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة. كما يجب أن تتخطى الدول الخمس استراتيجية القوة الإقليمية وتتحرك نحو استراتيجية منطقة أكثر قوة⁴.

المحور الثالث: تأصيل دالة القوة المركزية في خريطة التصورات المكانية للشرق الأوسط

مما لا شك فيه تشير منظورات المدرسة الواقعية أن مضاعفة القوة وسيلة إلى غاية، والهدف الأخير للدولة هو الحفاظ على وجودها، وبناء على هذا التصور فالواقعية الجديدة (Neo-Realism)، تعرف المصالح القومية "على أنها كل ما يعزز أو يضمن الأمن القومي للدولة بالإضافة إلى تأثيرها السياسي وقدراتها العسكرية والاقتصادية، ولذلك يشكل عامل القوة بالنسبة للنظرية الواقعية كما يرى (جون رورك-John Rourke)" "بأنها تخلق الحق، أو أقل تقدير تضمن النجاح"⁵، ومن هنا إذا كان الحفاظ على الوجود وضمن الأمن هو الدافع المحفز لنشاط الدولة، فإن ذلك هو ما انتج في النظرية

1- عمرو عبد العاطي، "التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، مجلة دراسات إيرانية، العدد (6)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص 133.

2- عمرو عبد العاطي، "مرتكزات عقيدة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية"، مصدر سبق ذكره، ص 158.

3- المصدر نفسه، ص 158.

4- مصطفى كمال، "تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/4/15، شوهده في 2018/12/23، في www.acrseg.org/40698.

5- تنقسم الواقعية الجديدة (Neo-Realism) من حيث حجم القوة التي يفترض بالدولة حيازتها قسمين: الواقعية الهجومية (Offensive Realism) والواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، فالواقعية الهجومية التي يعد (جون ميرشايمر-John J. Mearsheimer) من أبرز مناصريها فتدعو الدولة إلى امتلاك أكبر قدر من القوة، والسعي

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

الواقعية افتراضاً أساسياً مفاده أن الدولة كائن عقلاني بحكم تصرفاتها حسابات الربح والخسارة، ويقودها السعي الدائم لتعظيم المكاسب، وتقليص الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة، إذ تسعى الدولة إلى مشاركة الآخرين في ضمان أمنها من خلال مساهمتهم في صوغ إستراتيجياتها الأمنية، هذه الحسابات المدركة والمرشدة تحظى دائماً بأهمية وأهمية على الاعتبارات المبدئية والأخلاقية، فما يحرك الدولة عند الواقعيين هو تحقيق مصالحها وأهدافها، كيفما تأتي ذلك حتى وإن كان على حساب القيم والمعتقدات¹.

واتساقاً مع ما سبق، يلاحظ هنا ما أعلنه (دونالد ترامب-Donald Trump) بشأن مقاربة الحالة الإيرانية قد يعدّ انقلاباً جذرياً في رؤى الولايات المتحدة السابقة، لا سيما في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما-Barack Obama) ويمثل إعادة تعريف لوظيفة الولايات المتحدة على رأس هذا العالم. ففيما كانت الولايات المتحدة تتمتع في لملة تراثها الشرق أوسطي وتمعن في الانسحاب من تقاليدتها في المنطقة، تعيد إدارة (ترامب) توجيه دفة إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما يعيد لها زعامة القرار والرعاية داخل كافة ملفات هذه المنطقة، وربما العالم أجمع²، وفي الوقت ذاته انعكست سيطرة عسكريين على مفاصل السلطة التنفيذية في إدارة الرئيس الأمريكي (ترامب) في إعطاء القوة الصلبة أهمية كبرى على حساب القوة الذكية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تجلّى ذلك على سبيل المثال في زيادة عدد القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وإنهاء إستراتيجية "بناء الأمة" وهناك مع تفويض مسؤولي وزارة الدفاع في تحديد مستويات القوات في أفغانستان، وكذلك تهديد كوريا الشمالية بعواقب وخيمة إذا استمرت في جهودها النووية³.

وأصبحت هذه القراءة الجديدة في التصورات الجيوبوليتيكية للإدراك الأمريكي هي نفسها وفقاً للمقولات الواقعية تخلق طرحاً يرجع في جذوره الفكرية إلى نظرية قديمة تم التخلي عنها في عهد الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) وهي تلتزم إلى انتهاج نظرية تعيد الاعتبار للذراع العسكرية كقاعدة أساسية في خيارات الأمن الإستراتيجي الأمريكي في السياسة الخارجية

لفرض الهيمنة إذا كان ذلك في متناول يدها، وأما الواقعية الدفاعية التي يعد (كينيث والتز- Kenneth Waltz)، من أبرز مناصريها فتدعو إلى امتلاك القوة الكافية لضمان أمنها القومي وردع خصومها. نبيل برغال، "الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي بحث في الدوافع والمسارات"، مجلة رؤية تركية، العدد (3)، (أنقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2015)، ص 69

1- علي الجرباي، ولورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد (38)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 32.

2- محمد قواص، "ترامب وإيران: إطلالة واشنطن الجديدة على العالم"، صحيفة العرب اللندنية، العدد (10784)، ص 6 (2017/10/17).

3- عمرو عبد العاطي، "الرهان المراوغ.. عوامل اعاقا إستراتيجية القوة الذكية الأمريكية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، ص 10.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

تعهد إلى تموضع أميركي جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجاوز مسألة الأزمة الحالية مع إيران¹. وبالتالي توجد صلة بين المصلحة الوطنية وتعريفها بما يحققها من سياسات وقرارات من أجل الحفاظ على مصالح الدولة وهذه المسألة تحديدا هي التي كانت تعنيها الولايات المتحدة عندما أرسلت حاملة الطائرات الأميركية "أبراهام لينكولن" (Abraham Lincoln) وسفينة "يو إس إس أرلينغتون" (USS Arlington)، فضلاً عن قاذفات القنابل الاستراتيجية بعيدة المدى من طراز (B-52 Stratofortress) وصواريخ "أم أي أم باتريوت" (MIM-104 Patriot) إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفيما تبدو إيران المستهدف الرئيسي من إظهار قوة الردع العسكرية الأميركية في المنطقة، ولكنها أيضاً تحمل رسائل أخرى موجبة للمنافسين من القوى الدولية الصاعدة تحذرهم من المساس بالمصالح الأميركية في المنطقة²، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تشديد ضغوطها على إيران، في إطار ما يسمى استراتيجية "الضغوط القصوى" (Maximum Pressure) لإجبارها على إعادة التفاوض على الاتفاق النووي، الذي تعده إدارة ترامب غير كافٍ للحد من النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة³.

نتيجة لذلك، تضاعفت اتّفاقات التعاون الأمني بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أجنبية، وهو ما يفتح المجال لتكثيف الحاجات الأمنية للدولة العربية مع احتياجات القوى الخارجية، ولعلّ اتفاقيات التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الاطلسي (NATO) منذ العام (2006) دليل على ذلك، كما أنّ الولايات المتحدة مارست نشاطاً عسكرياً ضدّ دولٍ عربيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية إلى العام (2012) ما مجموعه 21 مرّة⁴، وعلى هذا الأساس أعلنت السعودية موافقتها وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي على طلب من الولايات المتحدة لإعادة انتشار قواتها العسكرية في مياه الخليج العربي وعلى أراضي دول خليجية. وذلك بناءً على اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة من جهة، ودول خليجية من جهة أخرى من اجل تعزيز تعهدات الوفاء بالردع⁵. وعليه يمكن القول ان التوجهات

1- حاملة الطائرات الأميركية في الخليج: رسالة لإيران وللحلفاء"، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11345)، ص 6، (2019/5/11).

2. المصدر نفسه، ص 6.

3- "المواجهة الإيرانية-الأميركية بعد الهجمات على ناقلات النفط.. إلى أين"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/6/17، شوهد في 2019/6/24، في: <https://www.almodon.com>.

4- وليد عبد العي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، مجلة سياسات عربية، العدد (1)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 10.

5- "دول الخليج توافق على إعادة انتشار القوات الأميركية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (14781)، ص 2، (2019/5/18).

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

الاستراتيجية للولايات المتحدة والعربية السعودية تهدف إلى إعادة رسم خارطة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالحها، وهو ما لا يتوافق مع التوجهات الإيرانية ورؤيتها الخارجية وعلى حساب مصالحها وبالتالي تمثل تهديداً لأمنها.

وفي سياق مترابط، يشير المختصون بشؤون الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹، بالموازاة مع رصد الاستراتيجيات المضادة ضد إيران أنّ قرار الادارة الأمريكية بشأن التعاون العسكري مع السعودية يندرج ضمن سعي أمريكي لدعم المتطلبات الدفاعية للسعودية، في خطوة تكشف حجم الرهان الأمريكي على السعودية التي نجحت في إعادة التوازن بالمنطقة²، على هذا الأساس يشير (مركز ستراتفور) (Stratford Centre) إلى أنّ إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة سيؤدي إلى فراغ في السلطة لأن قدرة إيران تتفاهم على بسط سلطاتها على منطقة نفوذ تمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل الأبيض المتوسط وهذا لا يثير مخاوف اللاعبين الإقليميين مثل إسرائيل والسعودية وتركيا وحسب ولكنها تثير قلق الولايات المتحدة أيضاً³، وبعبارة أخرى، بإمكاننا القول تسعى الولايات المتحدة من خلال حشد تأييد الدول الأخرى في إظهار قوة قدرتها على الردع العسكري مما سيعزز من التوجهات الاستراتيجية في المدى المنظور، عبر بناء تحالف "حارس" ضد إيران لحماية الملاحة، وبما يحقق لها من تخفيض في تكاليف الانفاق في حال نشوب الحرب وضمان نتائجها، هذا التحالف سيتم تشكيله على مرحلتين كالآتي⁴:

أولاً: تشكيل قوة بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة وحلفائها مهمتها حماية الاساطيل البحرية المدنية، ومن شأن ذلك أن يعزل وسيطرتها عن مياه الخليج، ويشدد الرقابة على ناقلاتها وحركة قواتها البحرية، بالتالي حصار دولي غير مباشر ضد إيران.

ثانياً: محاولة استجرار إيران لإبداء أي رد فعل ضد القوات البحرية المشتركة والتي تقودها أحد المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ليتم على الفور طلب جلسة طارئة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي تتخذ قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء، وطرح عملية عسكرية ضد إيران تحت غطاء أممي شرعي.

1 Tony Walker, US-Iran conflict escalates again, raising the threat of another war in the Middle East, June 18, 2019, theconversation.com/us-iran-conflict-escalates-again-raising-the-threa...

2- "ترامب يدعم السعودية النووية لإعادة توازن النفوذ في المنطقة"، صحيفة العرب اللندنية العدد (11266)، ص.1، (2019/2/21).

3- ريز إرليخ، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة:رامي طوقان، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 213.

4- "أزمة استهداف ناقلات النفط (طبيعتها)-الأطراف المتورطة-مستقبلها"، موقع مركز الابحاث والدراسات الانتروسراتيجية، 2019/6/19، شوهد في 2019/7/26، في: casrlb.com/?cat=14

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

وفي ضوء ما سبق ، يمكننا القول تعد الولايات المتحدة في حقيقة الأمر هي الضامن الرئيس للممرات المائية في منطقة الخليج العربي، ومع ذلك تشهد المنطقة اختباراً للقوة بين الولايات المتحدة التي تهدف إلى تعزيز مكانتها وإيران ، وتظهر لنا هذه المعطيات أن إيران لا تزال تراهن على الارتباك في الخيارات الغربية في التصعيد ضدها، فضلاً عن عدم وجود استعداداً عند الرئيس الأمريكي (ترامب) بالحرب، وإنما يعمل على مستوى التخطيط لتشكيل تحالف دولي يضمن أمن الطرق البحرية والملاحة في الخليج¹.

المحور الرابع: المحددات المؤثرة في تشكيل خيارات حدود المواجهة الأمريكية حيال إيران

لا شك فيه ثمة عوامل سياسية كان لها الأثر العميق في التطورات الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل تحديات جدية كانت لها التداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية عن ليس فقط على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، بل أيضاً على الاقتصاد العالمي بوصفها مورداً عالمياً للمحروقات، نظراً لما يمثله ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز من أهمية اقتصادية وسياسية وأمنية للدول الصناعية أو الصاعدة وحتى الدول المصدرة للنفط².

انطلاقاً من ذلك أن محاولات القوى الكبرى للحفاظ على هيمنتها على المراكز الحيوية ستكون لها انعكاسات على تسارع وتيرة التنافس الدولي على تلك المراكز وتضع العالم على مرحلة تحولات جيوبوليتيكية جديدة ، من هذا المنطلق توقع (روبرت د.كابلان-Robert D. Kaplan) في كتابه "عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجية والمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين" الصادر في العام (2018)، أن هذه الخطوات يتفجر صراع محتدم للهيمنة على المجالات الحيوية في الاقليم العالمية كأوراسيا أو منطقة الخليج العربي بين القوى الدولية الكبرى ضمن اتجاهات تجدد صراعات الجغرافيا السياسية في العالم، من خلال الاهتمام بالقوة البحرية باعتبارها الأهم في المنافسة على الهيمنة العالمية، وهو ما يمكن اعتباره إعادة إنتاج لرؤى (ألفريد ماهان-Alfred Mahan) (1840-1914) حول مركزية القوة البحرية في تأسيس الإمبراطوريات والتوسع الخارجي، حيث حدد (ماهان) عدة شروط لبناء القوة البحرية، تمثل أهمها في التموضع الجغرافي المركزي وامتداد السواحل الملائمة لإقامة الموانئ وتوافر الموارد اللازمة لبناء الأساطيل واتزان التغيرات المناخية وامتداد المساحة الجغرافية للدفاع عن العمق الجغرافي للدولة وارتباط المجتمع بالبحر والتجارة والرغبة في تحقيق الهيمنة

1. خطر ابو دياب ، "المبارزة حول حرية الملاحة الدولية وأمن الخليج"، صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11420)، ص 9، (2019/7/27).

2- "إيران واستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ما المستقبل"، تقدير موقف ، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019/7/25 ، شوهد في 2019/7/28، في <https://rasanah-iiis.org>

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

البحرية¹. وعلى النحو نفسه، تصاعدت توظيف بعض المفاهيم التي تعبر عن مركزية حتميات الجغرافيا وتأثيرها على التفاعلات الدولية ويتمثل أهمها في "الجغرافيا الوظيفية" التي تركز على الممرات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية وطرق النقل العابرة للحدود وشبكات الموانئ والتي ستخلق مراكز إقليمية للتجارة والخدمات وخرائط جديدة للقوة الاقتصادية².

ومن خلال ذلك تشهد منطقة الخليج العربي تحولات استراتيجية نتيجة التنافس ما بين القوى الفاعلة وما نتج عنها ازيمات ذات تحولات متسارعة. فكانت هذه المضامين تستمد في جذورها من حرب الناقلات في مياه الخليج خلال الأعوام (1984 و 1988) انطلاقاً من كل هذا أصبحت البحرية الإيرانية وخاصة البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني أكثر جاهزية للقيام بأعمال عسكرية في المياه الإقليمية لمضيق هرمز هذه الأعمال تعيد التركيز على الحيوية الاستراتيجية والتجارية لهذه المنطقة³، وهو ما يبرهن على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به إيران في الخليج، وهذا ما يفسر إيصال رسائل سياسية بأنها تمتلك أوراق ضغط قوية ومؤثرة على حركة الملاحة الدولية، وأنَّ هناك تكلفة مرتفعة ستتحملها أي دولة قد تستهدف صادراتها النفطية، وهو ما يدفعنا إلى أن نأخذ باحتجاز الناقلات البريطانية كمحاولة ردع ضد أي طرف يستهدفها (انظر الجدول رقم (1))⁴، في مثل هذا الواقع الصراعى توجي التصورات النظرية للواقعية أن ما يزيد من قوة أثر هذا الانطباع عند الدولة التي تشعر بالتهديد هو مدة القوة والقدرة الهجوميتين اللتين تمتلكهما الجهة المهددة، ومدى قربها الجغرافي من تلك الدولة فالدول الأقرب يكون تهديدها أكبر ويتصاعد كلما زادت قوتها المادية⁵، وبناءً عليه، أرادت إيران من وراء احتجازها لناقلات النفط البريطانية اختبار ردود الفعل الإقليمية والدولية، وتحديدًا معرفة مدى الاستعداد والرغبة الأمريكية في القيام بعمل عسكري ضد إيران⁶، في هذا الإطار يمكن أن نعدَّ لحظة تأسيسية في مواجهة التهديدات الراهنة

1. احمد عثمان ، "تأثيرات متصاعدة ل الجغرافيا السياسية في التفاعلات العالمية" ، مفاهيم المستقبل ملحق مجلة اتجاهات الأحداث ، العدد (29). (أبو ظبي : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2019) ، ص 2 .

2. المصدر نفسه ، ص 2.

3. خطار ابو ديب ، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

4. إيران واستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره . تجدر الإشارة إلى أن البحرية البريطانية قد احتجت في 4 تموز/ يوليو عام (2019) ناقلة نفط إيرانية قبالة سواحل مضيق جبل طارق، كانت تحمل مشتقات نفطية إلى سوريا. للمزيد ينظر :

-Britain's seizure of the Iranian oil tanker was illegal and would be harmful to Britain: the Iranian president, JULY 28, 2019, <https://www.reuters.com/...iran-tanker/britains-seizure-of-iranian-oil-t>

5. علي الجرباوي ، ولورد حبش ، مصدر سبق ذكره ، ص 38.

6. إيران واستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره .

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

في مضيق هرمز*، عملت دول مجلس التعاون العربي، وعلى رأسها السعودية والإمارات، على إيجاد طرق بديلة لصادراتها النفطية¹.

جدول (1) : أبرز الأحداث في منطقة الخليج العربي للمدة (من 2019/5/12 ولغاية 2019/7/20)

ت	التاريخ	الحادثة
1	2019/5/12	توجيه اتهامات لإيران من جانب الولايات المتحدة والسعودية باستهداف أربع سفن تجارية بميناء الفجرة في الإمارات.
2	2019/6/13	اتهام إيران بالهجوم على ناقلتين نفطيتين لهجوم في بحر عمان.
3	2019/7/10	محاولة 3 سفن إيرانية منع مرور السفينة التجارية البريطانية «بريتش هيريتيج» في مضيق هرمز، وذلك قبل تدخل الفرقاطة «مونروز» وإبعاد القوات الإيرانية.
4	2019/7/15	أعلنت وزارة الاستخبارات الأمريكية عن احتجاز الحرس الثوري ناقلة تحمل علم بنما واسمها (M/I RIAH) ويعتقد أنها عائدة للإمارات لكنّ الأخرة نفت.
5	2019/7/19	احتجاز الحرس الثوري الإيراني لناقلة النفط البريطانية «إستينا إمبرو»، التي ترفع علم بريطانيا، وطاقتها.
6	2019/7/20	إجبار قوات الحرس الثوري الناقلة النفطية (مصدر) التابعة لشركة جزائرية على تغيير وجهتها نحو المياه الإقليمية الإيرانية عندما كانت تعر مضيق هرمز.

المصدر: "إيران واستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ما المستقبل"، تقدير موقف، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،

2019/7/25، شوهده في 2019/7/28، في: <https://rasanah-iiis.org>

* لقد عرّفت محكمة العدل الدولية المضيق في قضية كورفو [Corfu7] بأنه "ممر بين جزأين من الأرض يصل بين جزأين من البحر المفتوح ويستخدم في الملاحة الدولية". أيمن سلامة، قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضائق: هرمز وباب المندب نموذجًا، مجلة آراء حول الخليج، العدد (127)، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2018)، ص 13.

1. فقد شيدت العربية السعودية خط أنابيب بطول (1200 كلم) لنقل خمسة ملايين برميل نفط من شرقها إلى غربها حيث يمكن تحميل الخام على متن بواخر في البحر الأحمر، أما الإمارات شيدت خط أنابيب بطول (406 كلم) من الإمارات في الخليج إلى الفجيرة المطلّة على خليج عمان وبحر العرب على بعد نحو 70 ميلا بحريا من مضيق هرمز. ومن المتوقع نقل (1.6 مليون برميل) من النفط في خط الأنابيب هذا إلى خزانات عملاقة في ميناء الفجيرة تستوعب (70 مليون برميل) تقريبا. ووقّعت أبوظبي مؤخرا عقدا لبناء محطة تخزين أخرى في الفجيرة تستوعب (42 مليون برميل). "إغلاق مضيق هرمز: دول الخليج لديها البدائل ماذا عن إيران"، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11352)، ص 7، (2019/5/18).

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

في المقابل أدت السياسات الأمريكية إلى فرض مزيدٍ من الضغوط على الأطراف الأوروبية وتحديد حرية حركتها تجاه التعاطي مع الأزمة، خصوصًا بعد إلغاء الاستثناءات على صادرات النفط الإيرانية بصورة كاملة، وفرض عقوبات متعلقة بالملف النووي الإيراني وبالدول المتعاونة مع إيران في هذا الشأن¹، في الوقت ذاته تأتي تصريحات المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل - Angela Merkel)²، للتعبير عن توجه آخر للسياسة الأوروبية من القرارات الأمريكية التصعيدية ضد إيران بالقول "إن الاتحاد الأوروبي يريد تجنب تصعيد الخلاف مع إيران بشأن برنامجها النووي" وأضافت "أن على إيران أن تعترف بأن مصالحها مرتبطة بمواصلة الالتزام بالاتفاق النووي". من جانب آخر صرح وزير الخارجية الألماني (هايكو ماس - Haikou Mas) قائلاً "إن برلين لا تزال تنظر للاتفاق النووي كأساس لعدم امتلاك إيران لأسلحة نووية في المستقبل، كونه يمثل بعداً وجودياً بالنسبة لأممنا" مستدركا بالقول "أن الاتحاد الأوروبي لن يرضخ لضغط الولايات المتحدة في الخلاف حول الاتفاق النووي مع إيران³. وإلى جانب ما سبق ذكره نجد أن هذه الخلافات بين الأطراف الأوروبية تصب في مصلحة إيران وتعطيها الفرصة لتعزيز سياستها في جعل الملاحه في مضيق* هرمز رهناً بإرادتها وحدها، وبالتالي ارتفاع التكلفة المالية لنقل النفط والبضائع بصورة كبيرة، فضلاً عن ذلك يتسبب في رفع أسعار النفط، ومن ثم ستمكثها من إضفاء التأثيرات التي تريدها على السياسات الغربية التي تتقيد خيارها بالاستقرار في سوق النفط، وهذا يوصلنا إلى نتيجة تخفيف العقوبات والجلوس على مائدة المفاوضات وهو بالتحديد ما تريده إيران⁴. ومن هنا يمكننا القول أن البرغماتية في السياسة الإيرانية كانت منطلقاً لفاعلية أداؤها وقد تجلى ذلك من خلال محاولة جعل ورقة مضيق هرمز أداة ضغط تفاوض عليها، إذ أثبتت قدرتها على المناورة عبر المراهنة على عامل الوقت والصبر الاستراتيجي لمواجهة التحديات الأمريكية.

1- تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 44.

2- Joel Gehrke, 'Germany's Merkel: 'Strong evidence' Iran to blame for tanker attacks, June 18, 2019, <https://www.washingtonexaminer.com/.../germanys-angela-merkel-str...>

3- صادق الطائي، الموقف الأوروبي من التصعيد الأمريكي في الشرق الأوسط، موقع صحيفة القدس العربي، 2019/5/18، شوهده في 2019/7/30، في: <https://www.alquds.co.uk>

* يعد مضيق هرمز من الناحية القانونية من المضائق الدولية، حيث يربط بين خليج عمان والخليج العربي، الذي تسكن شواطئه من الشرق: إيران، ومن الغرب: السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، ومن الشمال العراق، ومن الجنوب عُمان. ويعد المضيق ممراً طبيعياً وحيوياً للتجارة الدولية، يصل بين بحرين ويشكل مياهاً إقليمية للدول المطلة عليه، وهي إيران وسلطنة عمان، حيث تمتلك كل منهما بحراً إقليمياً محددًا باثني عشر ميلاً، ولكون مياه الخليج العربي تُعد بحرًا شبه مغلقًا، لذلك يشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية (العراق، الكويت، قطر، البحرين) التي تُعد أكثر ارتباطاً بالمضيق مقارنة بغيرها مثل إيران، وعُمان، والسعودية، والإمارات التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، ومن ثم فإن صلها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه مضيق هرمز، لذلك حُصص ممران (ذهاً وإياباً) للملاحه في المضيق وفقاً للخصائص الهيدروغرافية المحددة من قبل "المنظمة الدولية للملاحه البحرية". أيمن سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(4) كيف حوّلت إيران مضيق هرمز لورقة تفاوض مع الغرب هي الأشد فتكاً، موقع عربي بوست، 2019/7/29، شوهده في 2019/8/1، في: <https://arabicpost.net>

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

إضافة إلى كل ذلك تحاول إيران من خلال التأكيد على ربط الاستقرار والأمن الإقليمي بوقف الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها، من خلال عدة تكتيكات، الأول: التلويح باستهداف ناقلات النفط والمنشآت النفطية في منطقة الخليج، والثاني بعث رسالة بأن القوات الأمريكية لن تكون بمنأى عن الاستهداف العسكري من جانب إيران. وفي هذا السياق صرح مستشاري السيد (علي خامنئي) للشؤون العسكرية اللواء (يحيى رحيم صفوي) قائلاً "أن جميع السفن الأجنبية والقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في مرمى الصواريخ الإيرانية"، وأضاف "يسهل قدام السفن العسكرية الأمريكية إلى الخليج العربي الأمر كثيراً بالنسبة إلينا في حال أراد الأمريكيون خوض صراع"¹. وهذا بالذات ما جعل إيران تراهن على أن الولايات المتحدة ستميل إلى ضبط النفس وعدم الرد بشكل فوري على استهداف إمدادات النفط فحسب، وإنما يتيح لإيران تحريك الوسطاء واستخدام دول أوروبية بارزة مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا إزاء تضخيم المخاوف من نتائج المواجهة على أمن الملاحة الدولية وخطوط إمداد النفط²، بالتزامن مع ذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه الضغوط الاقتصادية والعسكرية على إيران³ تبرز في هذا المضممار مبادرة روسية وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف-Sergey Lavrov) فهي تبني خطة بلاده لتأمين الملاحة في الخليج من خلال بناء تحالف لمكافحة الإرهاب قد بات يمثل ضرورة، بخاصة إذا علمنا يسمح بمحاربة التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا بالضبط ما يبرر تلاقحها مع دور صيني صاعد في منطقة الخليج العربي يهدف إلى التصدي لمصادر الخطر والتهديد في المنطقة وبالتالي ضمان تدفق إمدادات النفط لها⁴، علاوة على ذلك، إذ تعد الصين أن سياسة (ترامب) بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية ضد إيران خارج إطار الشرعية الدولية ومن ثم فإنها ليست مضطرةً للالتزام بها⁵.

مما تقدم يتبين لنا أن التحركات الروسية في مسارات الأزمة الحالية تحاول تحقيق عدة أهداف استراتيجية فمن جهة تحاول التخفيف من حدة الضغوط الأمريكية على الحليف الإيراني، بالإضافة إلى محاولتها بناء علاقات اقتصادية مع دول مجلس التعاون للتخفيف من الضغوط الأمريكية عليها في الأسواق الأوروبية في ظل حالة التأزم في العلاقات بين الطرفين تجاه بعض القضايا.

1- تقرير الحالة الإيرانية، (يونيو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 47.

2- "الحوثيون يدشنون استراتيجية إيران في الحرب على إمدادات النفط"، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11349)، ص 1، (2019/5/15).

3 Parisa Hafezi, Lesley Wroughton.U.S. prods Iran for talks to ease Gulf tensions; Tehran dismisses sanctions threat, June 23, 2019,

<https://www.reuters.com/.../us...iran-usa/u-s-prods-iran-for-talks-to-ea...>

4- فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 6.

5- تقرير الحالة الإيرانية (أبريل 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 45.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

لذلك راهنت الولايات المتحدة على تعزّز وجودها العسكري في منطقة الخليج، هي في جوهرها مواقف واستجابات لردع إيران عن القيام بأي ردة فعل على سياسة العقوبات التي تستهدف خنقها اقتصاديًا، وهذا من شأنه أن يعطي المسوّغات لإيران للقيام بردود أفعال وتأثير متبادل تكمن على مستويين: المستوى الأول: التهديد بإغلاق مضيق هرمز، ومنع الآخرين من تصدير نفطهم، إذا ظلت هي غير قادرة على تصدير نفطها. المستوى الثاني: يتصل بالتزامات إيران ببنود الاتفاق النووي، عادة ما تكون متصلة بكميات اليورانيوم المخصب الذي يحق لها الاحتفاظ به¹، وعليه تشكل التحركات الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي محاصرة تحركات القوى الكبرى الصاعدة في المنطقة و التي أصبحت أكثر نفوذاً وتأثيراً في مجالها الحيوية ومنافسة لنفوذها ودورها ، وبالتالي كانت أكثر حساسية من التحركات الإقليمية لتلك القوى .

خاتمة

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول إن استمرار دالة التصعيد الأمريكي السعودي مع إيران سيكون له تداعيات محوري ، على عملية تشكيل مسارات التوازن الاستراتيجي وهياكل البنى الأمنية لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامة، وعليه يزيد الأمر أكثر وضوحاً إذا ما تم وضع مقترحات النظرية النقدية للجيوبوليتيك اوضح تفسيراً للسلوك الحالي لأطراف الأزمة ، وبالتالي سوف تستدعي تدخلات قوى خارجية وإقليمية لحماية مصالحها ، لا سيما وأن هذه الأزمة سيكون لها صداها في تشكيل الرأي العام العربي والعالمي، ومحركاً لها وهذا ما تسعى اليه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة ضد إيران ، لذلك اخذت تبحث عن ديناميكيات محرّكة للازمة الحالية مع إيران كمشاريع أمنية لحماية الملاحة الدولية في الخليج ، وبالتالي توظيفها لصالحها من خلال المخرجات المرجوة من عملية إعادة بناء وتشكيل تحالفات المنطقة والتفاعلات الإقليمية، وحتى تستطيع تحقيق ذلك كانت لغة التشديد والتصعيد ضد إيران وخلق مجالات واسعة من التوتر كانت وسيلة وجدت تأثيرها في محاولة زيادة الضغط على إيران، الأمر الذي وجدت فيه بعض القوى الدولية الصاعدة تهديداً لمصالحها وأهدافها في المنطقة فكانت تحركاتها محاولاً لتخفيف الضغط على حليفها الإيران ولتوسيع من مجالات نفوذها الإقليمي.

1- فقد أعلنت إيران وقف عمليات بيع اليورانيوم المخصب والماء الثقيل، والذي لا يجوز لها بموجب الاتفاق أن تحتفظ من اليورانيوم المخصب بأكثر من ثلاثمائة كيلوغرام في أي وقت، وأن لا يزيد ما تمتلكه من الماء الثقيل على 130 طنًا. كما تقول إيران إنها شرعت في تخصيب اليورانيوم بنسبة 4.5 % بعد أن كانت النسبة 3.67 %، وهي التي ينص عليها الاتفاق. "احتمالات المواجهة في الخليج بعد احتجاز الناقله البريطانية"، تقدير موقوف ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019/7/22 ، شوهد في 2019/7/28 ، في <https://www.dohainstitute.org>

المراجع

أولاً: العربية والمترجمة

- بتراس، جيمس، قوة اسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة: داوود صالح رحمة، ط1، دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2018.

- كامبل، دايفد، ما بعد البنيوية، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تيم دان، و ميليا كوركي، و ستيف سميث، (محررون)، ترجمة ديما الخضرا، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- ديفيتاك، ريتشارد، النظرية النقدية، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية (مجموعة باحثين)، ترجمة: محمد صفار، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.

- إرليخ، ريز، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة: رامي طوقان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

- فهمي، عبد القادر محمد، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد: كلية العلوم السياسية، 2009.

- خورشيد، فؤاد حمه، الجيوبولتيكس المعاصر (تحليل منهج سلوك)، ط1، سليمانية: المديرية العامة للأعلام والطبع والنشر، 2013.

- غريفيثس، مارتين، و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدوليّة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2002.

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

- سليم ، محمد السيد ، السياسة الخارجية ، ط2 ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1998 .
- الشيبني ، محمد عبد العظيم ، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية : النظرية والمؤشرات ، ط1 ، (مصر ، المكتب العربي للمعارف ، 2015).
- الخيري ، نوار محمد ربيع ، مبادئ الجيوبوليتيك ، ط1 ، بغداد : دار ومكتبة عدنان ، 2014 .

ثانياً: المجلات والدوريات

- احمد عثمان ، "تأثيرات متصاعدة لـ الجغرافيا السياسية في التفاعلات العالمية" ، مفاهيم المستقبل ملحق مجلة اتجاهات الإحداث ، العدد 29 ، ص2-2 ، 2019 .
- راشد ، سامح ، "المستفيدون من إشعال الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 217 ، ص 178-179 ، 2019 .
- جميل ، سيار كوكب ، المجال الحيوي للخليج العربي ، دراسة جيوسراتيجية . سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 85 ، 2003 .
- الجرباوي ، علي ، ولورد حبش ، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية" ، مجلة سياسات عربية ، العدد 38 ، ص 28-49 ، 2019 .
- العاطي ، عمرو عبد ، "التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 6 ، ص 133-148 ، 2018 .
- _____ ، "الرهان المرواغ .. عوامل اعاقا استراتيجية القوة الذكية الأمريكية" ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد 212 ، ص7-12 ، 2018 .
- _____ ، "مرتكزات عقيدة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 217 ، ص 156 - 159 ، 2019 .
- هاشم ، فراس عباس ، " تمثلات ادراكية: صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)" ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد 2 ، ص 81-99 ، 2018 .
- _____ ، "المتغير الجيوبوليتيكي ومحركاته الدافعة في بناءات التحرك السعودي تجاه القرن الأفريقي" ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 13 ، ص 59-83 ، 2019 .

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

- برغال، نبيل ، "الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي بحث في الدوافع والمسارات" ، مجلة رؤية تركية ، العدد 3 ، ص 67-93 ، 2015 .

- الجي ، وليد عبد ، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجيات الاختراق وإعادة التشكيل" ، مجلة سياسات عربية ، العدد 1 ، ص 7-22 ، 2013 .

ثالثاً: الاطاريح

- هاشم ، فراس عباس ، "الجيوبوليتيك كمدخل للتغيير في الأداء الاستراتيجي الإيراني بعد العام 2011 (دراسة في الدوافع والتحديات)" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة النهدين ، كلية العلوم السياسية ، 2018 .

رابعاً: التقارير:

-تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019) ، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019).

- تقرير الحالة الإيرانية (ابريل 2019) ،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019).

-تقرير الحالة الإيرانية ، (يونيو 2019) ، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019).

خامساً: الصحف

-إيلي يوسف ، "جون أبي زيد: أي تقليص للعلاقات الأميركية السعودية سيقوض الأمن الإقليمي" ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (14709) ، ص 2 (2019/3/7).

-ترامب يدعم السعودية النووية لإعادة توازن النفوذ في المنطقة" ، صحيفة العرب اللندنية العدد (11266) ، ص 1 ، (2019/2/21).

-حاملة الطائرات الأميركية في الخليج: رسالة لإيران وللحلفاء" ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11345) ، ص 6 ، (2019/5/11).

-الحوثيون يدشنون استراتيجية إيران في الحرب على إمدادات النفط" ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11349) ، ص 1 ، (2019/5/15).

-خطار ابو دياب ، "المبارزة حول حرية الملاحة الدولية وأمن الخليج" ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11420) ، ص 9 ، (2019/7/27).

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) _____ د. فراس عباس هاشم

-دول الخليج توافق على إعادة انتشار القوات الأميركية" ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (14781)، ص 2 ، (2019/5/18).

-محمد قواص ، " ترامب وإيران: إطلالة واشنطن الجديدة على العالم" ، صحيفة العرب اللندنية ، العدد (10784)، ص 6.(2017/10/17).

سادساً: المواقع الإلكترونية

-مصطفى كمال، " تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط " ، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2018/4/15، شوهد في 2018/12/23 ، في : www.acrseg.org/40698

-جلال خشيب ، "كيف تُفسّر الجغرافيا الأسباب العميقة للثورات العربية" ، تقارير سياسية ، (القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، 2019) ، ص 2. متاح على الرابط: <https://eipss-eg.org>

- "انتصار الخوف: المسلسلات وجيوبوليتيكا العالم الجديد" ، تقارير سياسية ، (القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، 2019) ، ص 2 . متاح على الرابط: <https://eipss-eg.org>

-أغنيتشكا لغوتسكا ، " الجيوبوليتيك الجديدة : ما الجديد فعليا في هذا الحقل " ، ترجمة : جلال خشيب ، ص 11 ، بحث متاح على موقع مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، شوهد في 2019/7/26 ، في :

<https://idraksy.net/new-geopolitics-what-is-actually-new>

-يميني سليمان ، " توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب " ، موقع المعهد المصري للدراسات ، 2016/5/12 ، شوهد في 2019/5/18 ، في : <https://eipss-eg.org>

-جورج سمعان ، "ترامب بين قمم الرياض وألغام المتضررين" ، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2017/5/29 ، شوهد في 2019/7/27 ، في :

<https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item>

-المواجهة الإيرانية-الأميركية بعد الهجمات على ناقلات النفط... إلى أين" ، تقدير موقف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019/6/17 ، شوهد في 2019/6/24 ، في : <https://www.almodon.com>

مرتكزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية) د. فراس عباس هاشم

-أزمة استهداف ناقلات النفط (طبيعتها-الأطراف المتورطة-مستقبلها) ، موقع مركز الأبحاث والدراسات الانتروستراتيجية ، 2019/6/19 ، شوهد في 2019/7/26 ، في :

casrlb.com/?cat=14

-"إيران واستهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ما المستقبل" ، تقدير موقف ، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019/7/25 ، شوهد في 2019/7/28 ، في :

<https://rasanah-iiis.org>

-احتمالات المواجهة في الخليج بعد احتجاز الناقله البريطانية" ، تقدير موقف ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019/7/22 ، شوهد في 2019/7/28 ، في :

<https://www.dohainstitute.org>

سابعاً: الأجنبية

-Joel Gehrke ,Germany's Merkel: 'Strong evidence' Iran to blame for tanker attacks, June 18, 2019 ,
...<https://www.washingtonexaminer.com/.../germanys-angela-merkel-str>

-Parisa Hafezi, Lesley WroughtonU.S. prods Iran for talks to ease Gulf tensions; Tehran dismisses sanctions
...threat, June 23, 2019, <https://www.reuters.com/.../us...iran-usa/u-s-prods-iran-for-talks-to-ea>

-Tony Walker, US-Iran conflict escalates again, raising the threat of another war in the Middle East, June 18,
2019, theconversation.com/us-iran-conflict-escalates-again-raising-the-threa...

-Bruce Riedel, US troops return to Saudi Arabia after 16 years, July 22, 2019, <https://www.al-monitor.com/.../us-troops-return-saudi-arabia-iran-ten...>

-Britain's seizure of the Iranian oil tanker was illegal and would be harmful to Britain: the Iranian president,
JULY 28, 2019, <https://www.reuters.com/...iran-tanker/britains-seizure-of-iranian-oil-t...>

المحور السابع:

رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي

" ليس ثمة ما يؤكد انهيار قريبا لمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أو عودة التماسك اليها في حين يبدو أو هذه المنظومة قادرة على الاستمرار دون فاعلية في ، أو التأثير في العلاقات البينية بين الدول الستة" .

من خطاب الأمير تميم بن حمد بن خليفة ال ثاني / أمير قطر

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك

The impact of Qatar crisis on the future of the Gulf common defense

د. آسيا لعمراني، أستاذة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3

ass_lamrani@yahoo.fr

ملخص

يعتبر الدفاع الخليجي المشترك استجابة لمختلف التهديدات الأمنية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ ظهوره، خاصة و أن المسائل الأمنية الناشئة في جوار دول المجلس، يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على هذا الأخير بسبب قربها الجغرافي، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون الفعال بين دول المجلس لمواجهة تداعياتها.

غير أن الدور الإقليمي المتزايد لدولة قطر أصبح يشكل تهديدا لاستمرار التعاون الأمني الخليجي، خاصة بعد تبني قطر لسياسة إقليمية تتعارض مع مصالح مجلس التعاون الخليجي، مما خلق حالة من التنافس التي ظهرت بين دول المجلس تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة، وقطر من جهة أخرى ، والتي أفضت إلى أزمة حقيقية في أعقاب فضيحة القرصنة الإلكترونية في 23 مايو 2017، بلغت تداعياتها مجالات إقليمية ودولية واسعة.

وبالتالي، أضحت الأزمة القطرية تشكل أكبر تحدي لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، سواء تعلق الأمر بقوة درع الجزيرة أو نظام الدفاع الصاروخي الخليجي، مما يثير العديد من التساؤلات حول آفاقه المستقبلية في ضوء التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة، خصوصا التهديد الإيراني.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، قطر، الخليج، مجلس التعاون الخليجي، الدفاع المشترك.

Abstract

The Common Gulf Defense is a response to the various security threats faced by the GCC since its inception, especially that security issues arising in the neighborhood of the countries of the Council, can have major implications for the latter due to its geographical proximity, which requires effective coordination and cooperation between the GCC countries to face its repercussions.

However, the increasing regional role of the State of Qatar has become a threat to the continued Gulf security cooperation, especially after the adoption of a regional policy contrary to the interests of the Gulf Cooperation Council, which created a state of competition between the GCC countries led by Saudi Arabia and the United Arab Emirates on the one hand and Qatar on the other, which led to a real crisis emerged following the scandal of electronic piracy on May 23, 2017, the repercussions of which are wide regional and international.

Thus, the Qatar crisis is considered the greatest challenge to the concept of Gulf common defense, whether for the Peninsula Shield Force or the missile defense system in the Gulf, which raises many questions about its future prospects in light of the increasing security threats in the region, especially the Iranian threat.

Key words: *Crisis, Qatar, Gulf, Gulf Cooperation Council, Common defense.*

مقدمة:

يعتبر الدفاع الخليجي المشترك استجابة لمختلف التهديدات الأمنية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، بداية من الثورة الإيرانية، مروراً بالحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والثورات الشعبية التي عرفتها عدة دول عربية بما في ذلك البحرين في 2011، وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يعرف بتنظيم "داعش"، وظهور الحوثيين في اليمن.

غير أن اختلاف المصالح بين دول مجلس التعاون الخليجي (بالتحديد بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين)، أفضى إلى أزمة حقيقية ظهرت على إثر فضيحة القرصنة الالكترونية في 23 ماي 2017، وإن كانت هذه الأزمة تعتبر نتاجاً لخلافات تاريخية سابقة، إلا أن تداعياتها بلغت مجالات إقليمية ودولية واسعة.

أهمية الدراسة:

إن تحقيق الأمن أصبح يشكل معضلة حقيقية في منطقة الخليج في ظل تعدد مصادر التهديد وتباين سياسات دول مجلس التعاون الخليجي.

لذلك فإن الوضع الإقليمي الخليجي الراهن يستوجب أكثر من أي وقت مضى، البحث عن صيغة جديدة لتحقيق الأمن الجماعي من جهة، وللحفاظ على مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأزمة القطرية من خلال دراسة مسبباتها وتداعياتها على تكتل دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما انعكاساتها على الدفاع المشترك.

وكذا كيفية التعامل مع التهديدات المشتركة وبعض القضايا الإقليمية في ظل استمرار الأزمة القطرية. مما يجعل إعادة بناء الثقة وفتح الحوار الخليجي- الخليجي أكثر من ضرورة.

إشكالية الدراسة:

تشكل الأزمة القطرية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول آفاقه المستقبلية في ظل تزايد التهديدات الأمنية بالمنطقة خاصة التهديد الإيراني.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

فكيف يمكن للأزمة القطرية أن تؤثر على فعالية الدفاع الخليجي المشترك؟ وإلى أي مدى يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتغاضى عن خلافاتها من أجل رسم استراتيجية دفاعية مشتركة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة؟

فرضية الدراسة:

غياب تصور موحد لدول مجلس التعاون الخليجي حول التهديدات الأمنية الإقليمية الجديدة يدفع نحو استمرار الخلافات الخليجية ويبقى حاجزا أمام تحقيق دفاع خليجي مشترك وفعال.

نظرية الدراسة والمنهجية المعتمدة:

النظرية الوظيفية الجديدة Neofunctionalist Theory والتي تعد من بين أهم نظريات التكامل لتفسير نشأة وتطور التجارب التكاملية عبر العالم، على رأسها المنظر "إرنست هاس" Ernest Haas الذي يعتبر أن مسار التكامل يجب أن يربط قطاعات السياسة العليا مع السياسة الدنيا من أجل احتواء أو تحقيق الأمن والدفاع. و في هذا الإطار يعتبر مجلس التعاون الخليجي أحد التجارب الجديرة بالدراسة خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة التكامل في المجالين الدفاعي والأمني.

نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory والتي تشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن أية دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى على النحو المحدد عند "باري بوزان" Barry Buzan . وبالتالي أهمية توحيد الانشغالات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة.

ومن أجل تفسير وتحليل هذه الدراسة تم اعتماد المناهج التالية :

المنهج التاريخي: لبحث ما تحويه الأحداث الدولية الماضية من علاقات بين المتغيرات والفواعل، في فترات زمنية سابقة ومختلفة من مسيرة مجلس التعاون الخليجي التكاملية. وبالتالي دراسة التطورات الماضية للتنبؤ بمستقبل الدفاع الخليجي المشترك انطلاقا من التطورات الإقليمية الراهنة.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

منهج دراسة الحالة: وذلك بالتركيز على دراسة الأزمة القطرية كحالة للتأكيد على مدى تأثير مسار مجلس التعاون الخليجي بهذه الأزمة، لاسيما في مجال الدفاع المشترك الذي اعتبر إلى وقت قريب أهم آلية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

للإجابة على الإشكالية السابقة الذكر، تم تناول هذه الدراسة في أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي

المحور الثاني: تطور الدفاع الخليجي المشترك

المحور الثالث: الأزمة القطرية: خلفيات وأسباب

المحور الرابع: مستقبل التعاون الأمني الخليجي في ضوء الأزمة القطرية: السيناريوهات المحتملة

المحور الأول: البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي:

1- الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي:

تعتبر قضية الأمن في منطقة الخليج العربي إحدى الأولويات الاستراتيجية ليس فقط لدول مجلس التعاون الخليجي، وإنما لكل القوى الإقليمية والدولية، وذلك للأهمية الجيوستراتيجية التي تحظى بها المنطقة والتي تميزها عن بقية أقاليم العالم، وتنبع هذه الأهمية من اعتبارات جغرافية وأخرى اقتصادية:¹

أ- أهمية الموقع الجغرافي: تتحكم المنطقة في عدة ممرات مائية ذات أهمية كبيرة للتجارة والأمن الدوليين، إذ يمثل الخليج العربي منطقة محورية وملتقى المياه الدافئة فكان ذلك أحد أسباب الصراع الدولي على هذه المنطقة، كون الخليج العربي حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط وأوربا. فالخليج العربي هو بحر شبه مغلق ويعد ذراعا بحريا للمحيط الهندي، يمتد من مصب شط العرب في العراق شمالا حتى مضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، وما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يقع في القسم الجنوبي منه والذي يشكل وسيلة المرور إلى المحيط الهندي عن طريق خليج عمان، وبالتالي فإنه يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة لمصالح عدة دول من العالم.

¹ - مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2003، ص 12-14.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

ب-الأهمية الإقتصادية: كونها مصدرا للمواد الأولية لاسيما النفط الذي يعد شريان الحياة في العالم الغربي الرأسمالي، حيث تمتلك منطقة الخليج أكثر من 60% من احتياطي النفط المؤكد عالميا، ونسبة مهمة من الاحتياطات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، حيث تشكل 60% من واردات أوروبا الغربية، و 76% من واردات اليابان النفطية و30% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن أسواقها المالية تتسم بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، كما أن الأسواق الخليجية تتسم بقوتها الشرائية العالية والمتزايدة لاسيما في ضوء الوفورات المالية.

وبالتالي احتلت منطقة الخليج العربي موقعا استراتيجيا متميزا منذ بداية الحرب الباردة، حيث أصبحت المنطقة تشكل من جهة ضرورة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية، ومن جهة أخرى استخدامها كنقطة مركزية لضرب النظم القومية المعادية للتواجد الأمريكي في المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وعليه تواجه منطقة الخليج العربي وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التهديدات التي تتعدد مصادرها، وتتداخل أبعادها.

2- مهددات أمن دول مجلس التعاون الخليجي:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي منذ انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة 1971، عدة تهديدات خارجية قديمة ومتجددة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-التهديد الإيراني: تشكل إيران بؤرة التهديد الخارجي الأخطر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لسياساتها العدوانية التوسعية، وذلك منذ الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة "الخميني" سنة 1978-1979، والتي جاء في دستورها تصدير الثورة إلى دول الجوار من خلال استثارة الأقليات الشيعية في منطقة الخليج، لتندلع بعدها الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، ويكمن التهديد الإيراني فيما يلي¹:

• امتلاك إيران للسلاح النووي له تهديد ليس فقط على الأمن الإقليمي وإنما على أمن دول الخليج العربي، من خلال سعيها لتعظيم دورها في المنطقة والمساهمة في الترتيبات الأمنية الخاصة بالخليج العربي، إن هذا الطموح النووي

¹ - سالم الكتيبي، "الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي". العرب، بتاريخ: 26 / 03 / 2017. على الموقع التالي: <https://alarab.co.uk>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

الإيراني يعتبر "الأزمة الكبرى" التي تنضوي تحت لوائها كافة مشاكل المنطقة، خاصة في ظل غياب توازن القوى المحلي بعد تدمير القوة العراقية التي كانت تمثل ثقلا موازنا للقوة الإيرانية.¹

• فرض طوق حصار استراتيجي حول دول مجلس التعاون بشكل مباشر أو غير مباشر عبر توسيع النفوذ الإيراني في دول مثل سوريا والعراق ولبنان شمالا واليمن جنوبا، من خلال حزب الله اللبناني والحشد الشعبي الشيعي، وجماعة الحوثي، فضلا عن تمويل وتحريض جماعات مناوئة للدولة في البحرين، وتحريك الشيعة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى مد النفوذ الإيراني في منطقة القرن الإفريقي، بل وفي دول أخرى ذات تأثير في الأمن الوطني الخليجي مثل باكستان وأفغانستان وبعض الدول الإفريقية.

• استخدام المردود الاقتصادي الذي ترتب على تنفيذ الاتفاق النووي الموقع بين إيران والقوى الكبرى، وتوجيه معظم الأموال والأرصدة الإيرانية المجمدة في دول العالم بعد الإفراج عن الكثير منها نحو تمويل مخططات التوسع المذهبي الإيراني .

• إطلاق يد الحرس الثوري بما يملكه من موروث طائفي عدائي لدول الجوار الخليجية والعربية في إدارة العلاقات الإيرانية إقليميا.

• تنفيذ عمليات تطهير عرقي وخطط إعادة هندسة ديمغرافية في المدن والمحافظات العراقية والسورية التي يتم تحريرها من قبضة تنظيم "داعش"، وتسكين مهجرين شيعة من باكستان وأفغانستان وإيران، ومناطق عراقية أخرى بدلا من سكانها الأصليين السنة من أجل تهيئة المجال أمام خيارات التفكيك والانفصال في كل من العراق وسوريا، بهدف تغيير موازين القوى الإقليمية وتعديل هيكلها لصالح إيران.

• سعي إيران للضغط استراتيجيا على السعودية وذلك عبر مخططات مختلفة مثل التوظيف السياسي للشعائر الدينية، وتنفيذ مخططات فتنة واضطراب خلال موسم الحج الذي يجمع نحو 3 ملايين مسلم في الأراضي المقدسة بمكة والمدينة، والسعي لإفشال جهود السعودية في تنظيم الحج وتطبيق مخطط تدويل الأماكن الإسلامية المقدسة، ومحاولة إضعاف قبضة المملكة أمنيا وتنظيميا، وإحراجها إقليميا ودوليا من خلال تدبير عمليات التفجير الطائفية والحوادث خلال مواسم الحج الماضية.

¹ جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 373.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. أسيا لعمراني

- مواصلة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طناب الكبرى، طناب الصغرى، وأبو موسى)، إضافة إلى مطالبها بأحقية إيران المزعومة في جزيرتي " زاركورة" و " أريانا".
- امتلاك إيران آلة إعلامية جبارة مكونة من عشرات الفضائيات والصحف والمواقع الالكترونية التي تعمل على التحريض الطائفي وبت نار الفتنة المذهبية.
- قيام إيران بإجراء مناورات وتدريبات واستعراض القوة العسكرية في مياه الخليج العربي بشكل دوري كرسائل واضحة لدول الجوار، فضلا عن تطوير منظومات صاروخية تمثل خطرا على دول مجلس التعاون خاصة وأن هذه المنظومات قصيرة المدى، تستهدف مدن خليجية، إضافة إلى التهديد الاقتصادي الاستراتيجي من خلال التهديد بإغلاق مضيق هرمز وتهديد الملاحة البحرية في هذا المضيق الحيوي الذي تمر عبره معظم صادرات النفط الخليجية إلى الخارج.
- ويبدو أن التهديد الأكثر خطورة هو الاحتمال الدائم لوقوع الحرب في المنطقة خاصة في ظل تفاقم التوترات بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى، على خلفية الملف النووي الإيراني، فاليئة الأمنية في الخليج انتقلت من حالة " اللأرب واللاسلم" إلى حالة " الحرب الوشيكة".¹

ب-اللاستقرار السياسي والأمني في العراق: لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى تدهور الوضع السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي لهذه الدولة، حيث دخلت العراق في حالة من الصراع السياسي والفرأغ الدستوري والانفلات الأمني، الأمر الذي فسح المجال أمام إيران لتوسيع نفوذها في المنطقة. لذلك فإن الوضع السياسي والأمني في العراق أدى إلى عدة تطورات:²

- الخطر الطائفي والمذهبي في المنطقة: احتمالات دخول منطقة الخليج في نوع من الحرب المذهبية، خاصة في الدول التي توجد بها أقليات شيعية والتي تختلف نسبة وجودها من دولة إلى أخرى.
- تنظيم "داعش" واستهداف دول الخليج: إن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يعتبر تهديدا أمنيا خطيرا بالنسبة لدول الخليج، خاصة بعد التهديد الذي أطلقه هذا التنظيم في ماي 2014 للتمدد إلى الدول الخليجية، ردا على الإجراءات التي اتخذتها السعودية لمكافحة الإرهاب بشأن العائدين من سوريا، كما أن هذا التنظيم كان قد نشر

¹ عبد الجليل المرهون، " أمن الخليج من منظور جيوسياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 28 /06/ 2010، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011721234251515839.html>

² أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الخطر الطائفي: الارتدادات المحتملة لتنظيم "داعش" على دول الخليج"، صوت الخليج الحر، بتاريخ 06/09/ 2014 ، على الموقع التالي: <http://www.gulfvoice.com>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

خريطة جديدة للعراق شملت حدودها دولة الكويت، مما يهدد دول المنطقة ككل، فنموذج "داعش" في العراق يمكن أن يتكرر في دولة أخرى مهمة بالنسبة لدول الخليج مثل اليمن.

● مشكلة اللاجئين العراقيين: حيث تشير بعض التقارير الأولية إلى أن أكثر من 150 ألف شخص غادر مدينة الموصل باتجاه المناطق أو الدول المجاورة.

ج- تداعيات الحرب الأهلية في سوريا واليمن: تمر المنطقة العربية منذ بداية 2011 بظروف إقليمية خطيرة، أهمها تداعيات ثورات الربيع العربي، وتحولها في بعض الدول إلى حروب أهلية لاسيما في سوريا واليمن، فالوضع الأمني في سوريا وانتشار الأزمة في جميع الاتجاهات الإقليمية والدولية، بدأ تأثيرها يلوح في الأفق لتلقي بظلالها على مستقبل المنطقة برمتها، والتخوف من النفوذ الإيراني لا سيما في ظل تحالفه مع نظام "بشار الأسد"، الأمر الذي يسمح بالتواجد الدائم لإيران في المنطقة. كما أن دخول اليمن في حرب أهلية كانت لها انعكاسات على أمن الخليج، خاصة وأن اليمن تحتل موقعا حيويا من خلال إشرافها على مضيق "باب المندب" ذي الأهمية الاستراتيجية، ومايزيد من خطورة الوضع هو ضعف قدرة الدولة اليمنية على بسط نفوذها على المناطق الحدودية، خاصة في ظل الفراغ السياسي والأمني الناتج عن اتساع النطاق الجغرافي للمناطق التي تسيطر عليها بعض الميليشيات داخل الدولة والتي تشهد صراعات داخلية مستمرة، إضافة إلى زيادة معدلات التوظيف السياسي للشعارات الدينية وانتشار المد القاعدي الأصولي،¹ وتورط إيران في تسليح وتمويل جماعات تعمل بالوكالة مثل جماعة الحوثي، الأمر الذي يهدد أمن السعودية التي لديها حدود برية مع اليمن وهو ما دفعها إلى تشكيل "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن" بمشاركة بعض الدول العربية.

د- السباق نحو التسليح: لا يزال الإنفاق العسكري مستمرا في منطقة الخليج خاصة بين عامي 2012 و 2015، فحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2016، أنفقت دول الخليج العربية باستثناء قطر، أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع كنسبة من ناتجها القومي 3.9 %، وأنفقت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ما يقارب 91 مليار دولار عام 2016، كما أنفقت السعودية 87 مليار دولار أي 13.7 % من ناتجها القومي و5.2 % من الإنفاق العام على التسليح سنة 2015، واحتلت السعودية المرتبة الثالثة عالميا في الإنفاق العسكري بعد الولايات

¹ نفس المرجع.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

المتحدة الأمريكية والصين، وذلك على حساب برامج التنمية الداخلية مع العلم أن هذا السباق نحو التسليح لم يحقق حتى الأهداف الاستراتيجية والعسكرية المرجوة في المنطقة.¹

لذلك فإن السباق نحو التسليح في منطقة الخليج سيزيد من احتمالات عدم الاستقرار الداخلي لدول المنطقة، لاسيما في ظل استمرار توجهات إيران النووية. مما يزيد من احتمال ظهور التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

هـ- الإرهاب والتطرف والعنف: والذي يعتبر مصدرا للتهديد الداخلي والخارجي على حد سواء. فقد تعرضت بعض دول المجلس مثل السعودية والكويت وقطر في السنوات الأخيرة لسلسلة من التفجيرات الإرهابية تزامنت مع ظهور العديد من التنظيمات والجماعات الراديكالية في دول الخليج، والتي تدعو إلى مهاجمة المصالح الأمريكية والغربية عامة في المنطقة، كما تشكل البيئة الإقليمية الراهنة تهديدا لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لانفلات الأوضاع الأمنية في سوريا والعراق واليمن، والتنظيمات الإرهابية الموجودة فيها، لاسيما تنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش".

من خلال ما سبق ذكره، فإن كل هذه التهديدات باتت تشكل مصدر قلق لدول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يجعل من التعاون الأمني المشترك أكثر من ضروري لمواجهة هذه التهديدات وتداعياتها الخطيرة على المنطقة.

المحور الثاني: تطور الدفاع الخليجي المشترك:

1- مراحل تطور التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر البعد الأمني أحد الدوافع الأساسية وراء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981، ويمكن تقسيم هذا التعاون إلى عدة مراحل:²

المرحلة الأولى (1981-1990): والتي بدأت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981 وكان هناك اتفاق حول ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن، وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، ومن مبادئ هذا المجلس الأساسية أن أمن الخليج واستقراره هما مسؤولية دوله، خاصة في ظل تمركز الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية.

¹ سامية بن يحيى، "تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2017/08/31، على الموقع التالي: <https://www.democraticac.de/?p=48796>

² أشرف سعد العيسوي، "تقييم الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي خلال ربع قرن"، آراء حول الخليج، بتاريخ: 2014/07/27، على الموقع التالي: <http://araa.ae>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

المرحلة الثانية: تبدأ من الغزو العراقي للكويت في أوت 1990، إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث لم يعد أمن دول مجلس التعاون أمنا خليجيا فحسب أو مسؤولية دوله، بل تم الربط بين الأمن الدولي وأمن دول مجلس التعاون، لذلك اكتسب أمن دول المجلس أبعادا جديدة أبرزها أولوية التهديدات الخارجية على التهديدات الداخلية، والقبول بالتواجد العسكري الأجنبي باعتباره أهم ضمانات هذا الأمن، الأمر الذي جعل دول المجلس تفقد ثقمتها في الارتباط بالأمن القومي العربي، وأصبح أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: يبدأ منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى الآن: ما يميز هذه المرحلة هو عودة الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتصدر قائمة الأولويات الخليجية خاصة ما تعلق الأمر بالتطرف والعنف، وجماعات ذات الصلة بتنظيم "القاعدة"، حيث بدأت دول المجلس بالاهتمام بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية، والشروع بالقيام بإصلاحات سياسية ديمقراطية، مع عدم الإغفال عن تهديدات البيئة الإقليمية سواء المرتبطة بالأوضاع في العراق أو المتعلقة بتصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة .

ولقد ترجم التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي في وضع استراتيجيات أمنية ودفاعية تشمل مجموعة من الاتفاقيات والآليات.

2- مجالات التعاون العسكري المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي:

اتسم التعاون العسكري بين دول المجلس الخليجي بالعمل الجاد في بناء وتطوير القدرات العسكرية والدفاعية المشتركة، بداية بقوات درع الجزيرة، إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك ومن ثم وضع رؤية استراتيجية دفاعية مشتركة وقيادة عسكرية موحدة، وإنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع إضافة إلى حزام التعاون للإنذار المبكر والاتصالات المؤمنة¹:

● اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي: وقعت الدول الأعضاء في المجلس على اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك لمجلس التعاون في دورته الحادية والعشرون بالمنامة في ديسمبر 2000، والتي تكفلت بردع التحديات الخارجية عبر التحول من مرحلة التعاون العسكري لمرحلة الدفاع الخليجي المشترك، فاتفقت الدول الأعضاء على أن أي

¹ "العمل العسكري المشترك - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، موقع منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، استرجعت بتاريخ: 2018/11/10، على الموقع التالي: <http://www.gcc-sg.org>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها، وأي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعا، ويوجب المبادرة لمساعدة المعتدي عليها باتخاذ أي إجراء ضروري بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. كما تضمنت الاتفاقية دعوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير قوة درع الجزيرة وتأمين التعاون العسكري بين قواتها بإجراء التمارين المشتركة، وتعزيز التسليح عبر تطوير قاعدة الصناعة العسكرية الخليجية، وتنسيق التعاون من خلال مجلس للدفاع المشترك تحت توجيه وإشراف المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث تتبع مجلس الدفاع للجنة العسكرية العليا التي ينسق اجتماعاتها الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية.¹

هذه الاتفاقية جاءت تويجا للتعاون العسكري الخليجي، وتأكيد المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد دولها، هذه الاتفاقية تعتبر خطوة لتعزيز الدفاع الخليجي المشترك والتخلي تدريجيا عن المظلة الأمنية والدفاعية الخارجية.

• الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي: لقد تم الاعتماد على " الاستراتيجية الدفاعية" المحددة للسياسات والمفاهيم العامة التي تحكم وتحدد التوجهات الدفاعية. هذه الاستراتيجية لم تر النور إلا في قمة الكويت بالدورة الثلاثون للمجلس في 30 ديسمبر 2009، حيث أقر المجلس وضع استراتيجية دفاعية خليجية موحدة من خلال تنسيق وتعزيز تكاملها وتطوير إمكانياتها الدفاعية، والتعاون لمواجهة التحديات والأزمات من خلال العمل المشترك والبناء الذاتي وإجراء التقييم الاستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية الاستراتيجية والتهديدات والتحديات والمخاطر بصفة دورية.

• قوات درع الجزيرة: تعتبر قوة " درع الجزيرة " أول تعاون عسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة تهدف إلى توفير الأمن لحماية دول المجلس، والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها، حيث تمت موافقة المجلس الأعلى في دورته الثالثة في نوفمبر 1982 على إنشاء " قوة درع الجزيرة " بحجم لواء مشاة من 5 آلاف رجل من دول مجلس التعاون الستة، وقد أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1983، لتتمركز منذ 1986، في مدينة "الملك خالد" العسكرية في "صقر الباطن" شمال شرقي السعودية.

¹ ظافر محمد العجوي، "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2015/01/15، على الموقع التالي: <http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/11/2014112510224430877.html>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

ويمكن القول أن قوة "درع الجزيرة" تشكلت بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، إلا أن تغير الظروف دفع قادة دول المجلس سنة 2000، إلى زيادة قوة درع الجزيرة إلى 22 ألف رجل، وتم التأكيد على هذا التوجه بالعاصمة العمانية مسقط في أكتوبر 2002، حيث تم دعم قوات الدرع في تشكيل قتالي في دولة الكويت في فيفري 2003 أثناء الاستعدادات الأمريكية لاحتلال العراق. وفي نوفمبر 2006 اقترحت السعودية توسيع قدرات الدرع وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة، حيث عززت بجهد بحري وجوي وفقاً للمفاهيم العملياتية، وذلك لرفع كفاءتها القتالية، بما يكفل تنفيذ مهام التعزيز والإسناد للقوات المسلحة الوطنية لدول مجلس التعاون بصورة كاملة. وفي ماي 2008 تم الاتفاق على تمركز قوات درع الجزيرة في بلدانها الأصلية ودعمها بقوات بحرية وجوية لرفع كفاءتها ثم تقرر تعزيزها بقوة تدخل سريع عام 2009¹.

ويبدو أن دخول قوات درع الجزيرة لمملكة البحرين في 14 مارس 2011، لتأمين المنشآت الاستراتيجية كان المثال الوحيد الناجح، فقد حقق مبادئ الحرب كقوة محترفة تميزت بوضوح الاتجاه، والتصميم، لصد الخطر الخارجي تنفيذاً لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، وتلبية لدعوة المنامة، وهو ما أثبت تعويض فشل هذا الدرع في مواجهة جيش النظام السابق للرئيس العراقي "صدام حسين" بعد غزوه للكويت سنة 1990.

ورغم أن عدد منتسبي قوات درع الجزيرة يتجاوز حالياً 30 ألف عسكري، إلا أن هناك عدة عوائق تحول دون تحقيق هذه القوة للهدف المنشود من قيامها، مثل ضعف الصلاحيات الممنوحة لدرع الجزيرة، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تفتقر إلى توحيد هيكل تعاونها من خلال وحدة القيادة، وتفتقد إلى وضع عقيدة قتالية مشتركة توضح كيفية القتال في الميدان بالأسلوب نفسه والأولويات نفسها، الأمر الذي دفع المجلس بوضع استراتيجية دفاعية موحدة وقيادة مشتركة².

• القيادة العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي: شغل موضوع القيادة العسكرية الخليجية الموحدة حيزاً كبيراً من النقاش حين طرح في ختام القمة الخليجية الثالثة والثلاثون بالمنامة 24-25 ديسمبر 2012، فتشكيل القيادة العسكرية الموحدة رسالة ذات أبعاد إقليمية ودولية وهو جزء من جهود عسكرية خليجية لتحقيق الدفاع الذاتي عبر مبدأ الأمن الجماعي، هذه القيادة تعنى بتخطيط وإدارة العمليات العسكرية المشتركة، ومساندة وتعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس، للدفاع عن أراضيها وأجوائها ومياهها، ولمواجهة التهديدات المحتملة على دول المجلس و مصالحها في إطار اتفاقية الدفاع المشترك، مع بقاء كل قوة في بلدها وتستدعي فقط عند تنفيذ التدريبات

¹ ظافر، "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

المشتركة أو مواجهة التهديدات، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناء على توجيهات قادة المجلس ووزراء دفاعهم، كما ستمنح القيادة العسكرية الصلاحيات الحقيقية لكي تبدي آراءها وتخطط وتتصرف في الشؤون العسكرية حسب مقتضيات الظروف سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب¹.

ونظراً إلى أهمية وجود قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون، قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة والثلاثين بالكويت في ديسمبر 2013 إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، طبقاً للدراسة التفصيلية التي رفعها مجلس الدفاع المشترك، وتمت المصادقة على قرارات مجلس الدفاع المشترك ذات العلاقة بإنشاء هذه القيادة وتفعيلها . كما تم تطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون ، وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع الجزيرة"، كما يجري العمل حالياً على استكمال ترتيباتها من القوى البشرية والتسليح.

• **مركز العمليات البحري الموحد:** تحقيقاً للأهداف الرئيسة لمجلس التعاون في التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين بما في ذلك التعاون والتنسيق في مجالي الأمن والدفاع البحري، لتعزيز وتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية وبما يحفظ لدول المجلس أمنها واستقرارها وسيادتها، فقد بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة والثلاثين بالدوحة في ديسمبر 2014 قرار وزراء الدفاع بدول المجلس في الدورة الثالثة عشرة في 11 و 12 نوفمبر 2014 ، بإنشاء آليات لحماية الأمن البحري والمتمثل في مركز العمليات البحري الموحد ، على أن يكون مقر المركز في مملكة البحرين. ولقد تم افتتاح هذا المركز في 4 فيفري 2016.

• **الاتصالات المؤمنة:** حظي موضوع الاتصالات العسكرية المؤمنة على مستوى القوات المسلحة بدول المجلس باهتمام خاص ودائم ، وذلك بهدف رفع القدرات الجماعية لأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات وتبادل المعلومات فيما بينها . وفي الدورة السادسة عشر للمجلس الأعلى بمسقط في ديسمبر 1995 تم إقرار الدراسات المتعلقة بمشروع الاتصالات المؤمنة والخطوات الرامية إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات عسكرية مؤمنة، وبدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام 2000 . كما تم إنشاء مكتب خاص يعنى بمتابعة جميع الأعمال الإدارية والفنية والمالية لمشاريع الاتصالات المؤمنة، والتنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء .

¹ نفس المرجع.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

وسعيًا من دول مجلس التعاون لضمان مواكبة التطور المتسارع في مجال التقنية الرقمية والمعلومات والاتصالات المؤمنة، وإدامة وتطوير وإضافة العديد من القدرات والإمكانيات للشبكة من خلال المشاريع المشتركة، فقد قرر المجلس الأعلى في دورته الرابعة والثلاثين بالكويت في ديسمبر 2013 تنفيذ مشروع المسار المكمل لشبكة الاتصالات المؤمنة، وكذلك قرر مجلس الدفاع المشترك في دورته الثانية عشرة بمملكة البحرين في ديسمبر 2013، الموافقة على استخدام خدمة الاتصالات الفضائية كوسيلة رديفة لنقل البيانات المهمة في حالة انقطاع أو توقف الخدمة في كابل الاتصالات المؤمنة من خلال كابل الألياف البصرية. ويعد المشروعان الجديدان داعمين كبيرين لشبكة الاتصالات المؤمنة لتلبية الطلبات المقدمة من وزارات الخارجية، ووزارات الداخلية، والجهات الأمنية بدول المجلس لربطها مع بعضها البعض من خلال هذه الشبكة، والاستفادة من الإمكانيات والخدمات التي توفرها.

• ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي: وافق قادة دول مجلس التعاون في دورته السادسة عشر التي عقدت بمسقط عام 1997، على تنفيذ المشروع المشترك المعروف بـ "حزام التعاون"، الهدف منه ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي في القوات المسلحة بدول المجلس ألياً، والذي تم تشغيل المرحلة الأولى منه في نهاية عام 2001. ويجري بصورة مستمرة إدامة وتحديث أجهزة التشغيل لمنظومة حزام التعاون لتواكب التطور في مجال أنظمة القوات الجوية والدفاع الجوي، ولتكون بدرجة جاهزية عملياتية وفنية عالية.

• التمارين المشتركة: في مجال التدريب والتعليم العسكري، تم توحيد العديد من الكراسات العسكرية، ومناهج الدورات العسكرية، بالإضافة إلى تنظيم ووضع آليات الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات التدريبية العسكرية المتوفرة في المدارس والمعاهد والكليات العسكرية بدول المجلس، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لجعل القوات المسلحة بدول المجلس أكثر تجانساً وتوافقاً خلال تنفيذ العمليات المشتركة، فإنه يتم وبصورة دورية ووفقاً لبرامج زمنية محددة، تنفيذ وتخطيط العديد من التمارين المشتركة بين القوات البرية، والجوية، والدفاع الجوي، والبحرية، ووحدات الخدمات الطبية، وقوات درع الجزيرة المشتركة.

وفي هذا الإطار بذل مجلس التعاون لدول الخليج العربي الجهود من أجل توحيد الأسس والمفاهيم للعمل المشترك في مجال الأمن العسكري، بهدف تسهيل تبادل المساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس، وقد شمل ذلك:¹

¹ "قراءة في الإستراتيجية الخليجية للأمن والدفاع"، بتاريخ: 2010/12/06، على الموقع التالي:

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

- التمارين المشتركة وتمارين ثنائية وثلاثية بحرية وجوية بصورة سنوية كما يتم إجراء تمرين بري كبير بمشاركة قوة درع الجزيرة كل سنتين بالتناوب بين دول المجلس.
- الكراسات والمناهج العسكرية، تم توحيد أكثر من 100 كراس عسكرية، كما تم توحيد أكثر من 100 منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس ومراكز التدريب العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج.

للإشارة شمل التعاون العسكري لدول المجلس أيضا مجالات عديدة أخرى من أبرزها الاستخبارات العسكرية، الخدمات الطبية، منظومة السلاح، الاتصالات، القوات الجوية، القوات البحرية، الأمن البيئي، الدفاع ضد الأسلحة الكيماوية، الحرب الالكترونية، الدفاع ضد الصواريخ الباليستية. حيث تم توحيد ووضع آليات عمل مشتركة لتبادل المساعدة الفنية في مجال الإمداد والتموين والصيانة والتزويد الفني بين القوات المسلحة بدول المجلس . كما تم في مجال البيئة وضع عدد من المفاهيم والأسس الخاصة بتقريب السياسات البيئية ، وتوحيد الأنظمة والتشريعات وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، وتنمية الموارد البشرية ، ورفع مستوى الوعي البيئي للحفاظ على الموارد الطبيعية في نطاق القوات المسلحة بدول المجلس .

إن اختلاف دول المجلس لتقديرات مصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، جعلها غير قادرة على تحقيق نجاحا مهما في المجال العسكري والأمني، لاسيما وأن دول المجلس لا تزال تعاني من غياب سياسة تسليح موحدة، في ظل غياب عقيدة قتالية واضحة. فهناك جيشان قويان في السعودية والإمارات لكن مؤسسة المجلس لم تضع شيئا يذكر بعد الإعلان عن درع الجزيرة.

فبعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية مع أواخر الثمانينات، تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة، وتقلصت المساهمات وكانت من تبعات ذلك أن قوة درع الجزيرة لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت في أوت 1990، هذه القوة كانت عبارة عن تعاون عسكري شكلي فقط بين دول المجلس، وبالتأكيد فإن من المهم أن يستمر الاحتفاظ بهذه القوة وتنمية قدراتها وإمكاناتها خاصة في ظل وجود القوات المتحالفة بالخليج لكن مع تعديل مهامها¹.

ورغم أن القضايا الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي متصلة ببعضها البعض نظرا لتجاورها الجغرافي وفق مركب الأمن الإقليمي، إلا أن غياب أي نظام أو ترتيب أممي مشترك على مستوى دول المجلس، أدى إلى غياب آليات لحل

<https://www.assakina.com/news/news1/5834.html>

¹ محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي، الواقع وأفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص 145.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

الخلافات القائمة أو محاصرتها ومنع تطورها، الأمر الذي يجعل من الخلافات الخليجية حجر عثر أمام المشاريع العسكرية المستقبلية، والتي كان آخرها الأزمة القطرية التي لاتزال مستمرة إلى يومنا هذا.

المحور الثالث - الأزمة القطرية: خلفيات وأسباب

بدأت أزمة قطر في 23 ماي 2017 بعد التسريبات التي بثت عند اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية المتعلقة بأمر قطر الشيخ " تميم بن حمد آل ثاني"، وتآزمت بعد اتهام صحيفة " واشنطن بوست" الإمارات العربية المتحدة أنها وراء جريمة القرصنة الالكترونية، وسعيها إلى تحجيم دور قطر الإقليمي والتحريض على استهدافها أمنيا وسياسيا¹. وعلى إثر هذا قامت الدول الأربعة والمتمثلة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر بمقاطعة وحصار دولة قطر وذلك منذ 05 جوان 2017 إلى حين استجابة قطر لمطالبها والمتمثلة إجمالاً في: إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة، وقطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش"، وأن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014². ويبدو أن هذه الأزمة كانت متوقعة، وذلك بالنظر إلى وجود عدة أسباب يعود بعضها إلى خلافات تاريخية سابقة بين الدول الخليجية، وبعضها إلى فشل مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التعاون المشترك.

1. الخلافات التاريخية بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي:

أ- النزاعات الحدودية الجغرافية:

شكلت النزاعات الحدودية أحد أهم محاور الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أدت في بعض الأحيان إلى مستوى النزاع المسلح. ويمكن إدراج بعض الأمثلة عن النزاعات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدًا بين قطر ودول الحصار الخليجية، والمتمثلة فيما يلي:

¹ بن يحيى، "تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج"، مرجع سابق.

² أيمن الزبي، "تداعيات الأزمة القطرية على مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2017/07/21، على

الموقع التالي: <https://democraticac.de/?p=47902>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

• النزاع القطري-الإماراتي: يرجع هذا النزاع خلال الأعوام 1836-1869، حيث تحركت عشيرة "القبيسات" من أبوظبي لتستقر في منطقة "خور العديد" في قطر هرباً من سلطة حكام أبوظبي، ومع مرور الزمن أصبح "خور العديد" منطقة نزاع لمدة طويلة من الزمن، وقد أخذ النزاع شكلاً عشائرياً مسلحاً بين حكام أبوظبي وعشيرة "القبيسات" المتمردة على سلطتهم، وشكلاً شخصياً بين حكام أبوظبي وحكام قطر، وسياسياً بين العثمانيين والبريطانيين خلال الأعوام التي تلت 1870.¹ ولقد ازداد التوتر عندما قرر الاحتلال البريطاني الانسحاب من شبه الجزيرة العربية، حيث بدأت القبائل العربية وبالتحديد سعي "راشد آل مكتوم" شيخ إمارة دبي ومعه "زايد آل نهيان" شيخ إمارة أبوظبي في محاولة لتشكيل تحالفات لكسب حدود جديدة، لكن قطر رفضت التحالف مع قبائل المنطقة لتوحيدها وأعلنت استقلالها، وقد تحول النزاع فيما بعد إلى نزاع بين حكام قطر وحكام أبوظبي إلى أن تم حل النزاع ودياً بين قطر والإمارات عام 1974 .

• النزاع القطري-البحريني: بدأ النزاع الحدودي بين البلدين حول منطقة "الزبارة" التي كانت تابعة للبحرين والواقعة ضمن شبه الجزيرة القطرية في الناحية الشمالية الغربية منها، وحسب الاتهامات البحرينية، فإن قطر لم تكتف بانتزاع المقر الأصلي "لال خليفة" الأسرة الحاكمة في البحرين، بل سعت للسيطرة على مجموعة جزر "حوار" و "فشت الديبل"، وجزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين، حيث نزلت قوة مسلحة قطرية سنة 1986 على شعاب مرجانية "شفت الديبل" شمال جزيرة "المحرق" البحرينية واحتجزت عشرين عاملاً أجنبياً كانوا يقومون بإنشاء محطة لخفر السواحل البحرينية هناك، واستمر النزاع الحدودي بين البلدين إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث رفعت قطر قضية النزاع الحدودي مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 1991، على الرغم من اعتراضات البحرين.²

بقيت العلاقات بين البلدين متأزمة إلى درجة أن البحرين قاطعت مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة عام 1996. وفي عام 2001 أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً ملزماً حرم البحرين من سيادتها على منطقة "الزبارة" في شبه الجزيرة القطرية، وجزر "فشت الديبل" و"جنان" لصالح قطر، فيما حكمت بإعطاء السيادة للبحرين على جزيرة "حوار". لكن الأزمات بين البلدين لم تنته بإنهاء الخلاف الحدودي عبر التحكيم الدولي.³

فعلى الرغم من أن الخلاف بين البلدين كان حدودياً، و تم التوصل إلى حل بشأنه عبر تحكيم دولي، إلا أن الجانب

السياسي-التاريخي منه استمر في توتر العلاقة بين البلدين.

¹ عبدالله عبد الأمير، الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة، بغداد: مركز البين للدراسات والتخطيط، 2017، ص 19.

² نفس المرجع، ص 18.

³ نفس المرجع، ص ص 18-19.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

• النزاع القطري- السعودي: يذكر التاريخ أن السعودية حاولت احتواء إمارة قطر قبل تأسيس الحدود الحالية، حيث كانت تطالب بضم قطر إليها باعتبارها جزء من إقليم " الأحساء"، واستمرت السعودية في هذه المطالب حتى تدخلت بريطانيا لتعترف السعودية بحدود قطر، ووقعتا اتفاقية ترسيم الحدود سنة 1965، لكنها لم تقض على المشكلة لاسيما بسبب حقوق التنقيب عن النفط.¹

كما وصلت أزمة الحدود بين قطر والسعودية إلى درجة المواجهة المسلحة المباشرة، وذلك في 30 سبتمبر 1992 انتهت بمقتل ضابط سعودي وجنديين قطريين، وسيطرة السعودية على منطقة "الخفوس" الحدودية على خلفية تجمع قبلي في المناطق المتنازع عليها بين البلدين حيث يتوزع أفراد قبيلة " مرّة" فيها.²

ويبدو أن الأمر ازداد تأزما بعد إحباط الانقلاب العسكري في قطر سنة 1995، حيث كشفت الحكومة القطرية عن تفاصيل تتعلق بتورط السعودية في الانقلاب بالتعاون مع بعض أفراد القبيلة والتعاون مع الأمير القطري السابق (الوالد) "خليفة آل ثاني" سعيا للعودة للحكم، الأمر الذي أدى بقطر إلى إسقاط جنسية المئات من قبيلة " آل مرة" وتهجيرهم إلى السعودية، وبالتالي اتهمت قطر الإمارات والسعودية والبحرين بالتآمر ضد الأمير الجديد " حمد بن خليفة آل ثاني". ثم جاءت أزمة 2014 التي شملت تدخلا عسكريا عبر تمرين (زايد 1) الذي أريد له أن يكون تمهيدا لتدخل عسكري في الدوحة (أو ما يسمى بأزمة سحب السفراء)، وذلك بعد قرار كل من السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائهم من قطر، واتهامها باستهداف أمن واستقرار دول الخليج.³

الجدير بالذكر أن هذه النزاعات الحدودية تحولت فيما بعد إلى نزاعات سياسية مست العلاقات الخليجية- الخليجية، والتي لاتزال قائمة حتى الآن.

ب-التنافس السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد تحول التنافس السياسي بين دول المجلس إلى صراع بالوكالة لاسيما بعد تفجر الثورات العربية أو ما يعرف بـ" الربيع العربي" سنة 2011، حيث أخذت هذه الثورات منعطفا يتناقض مع اتجاهات بعض الدول مثل السعودية والإمارات خاصة فيما يتعلق بالثورة المصرية، ووصول الإخوان إلى الحكم، فقد دعمت قطر وبقوة الحراك الشعبي الذي أطاح بنظام "حسني مبارك" وأتى بالإخوان المسلمين لحكم مصر ممثلين بالرئيس المخلوع "محمد مرسي"، بينما أيدت

¹ " الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري.. للخرائط أحكام"، نون بوست، بتاريخ: 28 /05/ 2017، على الموقع التالي:

<http://www.noonpost.org/content/18173>

² " الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري.. للخرائط أحكام"، مرجع سابق.

³ نفس المرجع.

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

الإمارات العربية المتحدة مع المملكة العربية السعودية الحركة الانقلابية التي قام بها وزير الدفاع آنذاك "عبد الفتاح السيسي" عام 2013 ، مما فتح المجال أمام صراع المصالح بين الدول الخليجية.¹

كما أخذ الصراع القطري- الإماراتي بالوكالة شكلا دمويا خطيرا في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي عام 2011 ودخول البلد في خضم حرب أهلية، كان الإسلاميون أحد أطراف الصراع فيه، وقد دعمت الإمارات حكومة طبرق، بينما دعمت قطر الحكومة ذات التوجهات الإسلامية في طرابلس، ويعكس الصراع الإماراتي-القطري الذي يأخذ شكل الحرب بالوكالة مدى عمق وتجزد الخلاف بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي ترك وسيتترك آثاره في تشكيل وضع ليبيا الحالي والمستقبلي، إذ تقف كل من الإمارات وقطر على طرفي نقيض حيال التعامل مع حركة الإخوان المسلمين، هذه الأخيرة تعتبرها الإمارات أداة فعالة تستخدمها قطر للتأثير على وضعها الداخلي ومصالحها الوطنية.²

حسب "ارنست هاس" أن العملية التكاملية تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للدول الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، فالطبيعة التنافسية لهذه المصالح هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح. وفي الواقع فإن الوضع يختلف بالنسبة لدول المجلس الخليجي، خاصة وأن قطر تسعى لتشكيل سياسة إقليمية مستقلة إلى حد كبير عن المحور السعودي-الإماراتي، وبهذا باتت تشكل قلقا في مجلس التعاون الخليجي بسياستها الإقليمية الجديدة.

2. تصاعد الدور الإقليمي القطري:

شهدت السياسة الخارجية لدولة قطر عدة تطورات منذ استقلالها سنة 1971 (وانتهاء اتفاقية الحماية البريطانية لسنة 1916 واستبدالها باتفاقية الصداقة)، ليتولى الشيخ " خليفة بن حمد" مقاليد الحكم سنة 1972 بوصفه أمير دولة قطر بعد انقلابه على ابن عمه الشيخ "أحمد بن علي". وفي سنة 1977، صدر مرسوم أميري بتعيين سمو الشيخ " حمد بن خليفة آل ثاني" وليا للعهد ووزيرا للدفاع إضافة إلى منصبه قائدا عاما للقوات المسلحة القطرية. وفي سنة 1995 قام هذا الأخير بانقلاب أبيض على والده حيث كان يؤمن بأن قطر بحاجة لتغيير موقعها بشكل أساسي لتصبح بلدا قياديا. حيث رسم مسارها مغايرا ومستقلا للسياسة الخارجية القطرية، وصولا إلى تنازله عن السلطة لئانه وولي عهده الشيخ " تميم بن حمد آل ثاني" في جوان 2013.³

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، " أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مجلة شؤون عربية، العدد 171، خريف 2017، ص 35.

² عبد الأمير، "الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة"، مرجع سابق، ص 20.

³ جمال عبد الله، "السياسة الخارجية القطرية، إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 21/10/2014، على الموقع التالي:

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

تعتبر دولة قطر شبه جزيرة تطل على الخليج العربي ولا تتجاوز مساحتها 11 ألف كم² وعدد سكانها حوالي مليوني مواطن يشكل فيها الأجانب المقيمين نسبة ثلاثة أضعاف. كما تعتبر عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وتملك ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران، وتعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ما يجعل ناتج إجمالي محلي للفرد الواحد في العالم 88 ألف دولار.¹ ويعتبر نظام الحكم في قطر نظاما وراثيا دستوريا في أسرة "آل ثاني"، وذلك مع دخول أول دستور منذ الاستقلال حيز التنفيذ سنة 2004 بعد استفتاء 2003.

حاولت قطر تعويض نقاط ضعفها الديمغرافية والجغرافية، ببناء استراتيجية مستقلة اعتمدت من خلالها على سياسة خارجية انفتاحية تركز على تفعيل أدوات القوة الناعمة كالديبلوماسية، والمساعدات الإنسانية والاقتصادية. وبالتالي أضى الدور القطري يركز على عدة مقومات أهمها:

• المقوم السياسي:

إن الأمر الأبرز الذي قامت به قطر في أوائل التسعينات هو تأسيس علاقات مميزة مع عدة دول، وتوسيع دائرة تحالفاتها الخارجية لاسيما مع القوى العظمى والقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فمع التغيير الأمني الهام بعد عام 1990 والغزو العراقي للكويت، انتهزت قطر هذه الفرصة لتوقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992 لتأسيس قواعد عسكرية أمريكية (بعدها كانت متواجدة في المملكة السعودية)، وبهذا أصبحت قطر حليفا أكثر أهمية من أي وقت مضى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة باستضافتها أكبر قاعدة عسكرية لتحديد المواقع خارج أمريكا، والقاعدة الأساسية التي منها أديرت الحرب على أفغانستان في 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق في 2003.²

وفي عام 1992 كانت قطر منخرطة في محادثات مع تل أبيب ليس لتأسيس علاقات بشكل مكتب تجاري فحسب والذي افتتح سنة 1996، وإنما للشروع بمناقشات مفصلة لبيع الغاز القطري لإسرائيل. إضافة إلى هذا اهتمام السلطات القطرية بعد تولي "الشيخ تميم" للسلطة بالشراكة مع تركيا، حيث شهدت العلاقات بين الدولتين تطورا كبيرا على الصعيدين السياسي والدبلوماسي والعسكري، إذ يشكل التحالف القطري التركي حجر الأساس في السياسة الخارجية للبلدين، تجاه قضايا الشرق الأوسط، في وقت تواجه فيه هذه المنطقة عدة تحديات، أبرزها تحدي الإرهاب الذي يمثله

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102181825936405.html>

¹ Simon Henderson, « Qatar's Quest to become the leading Arab State ». The Washington Institute. 31/03/ 2011 : <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-arab-state>

² ديفيد ب. روبرتس ، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مكتب الدوحة لمعهد الخدمات الملكية للأمن والدفاع، بتاريخ 2012، على الموقع التالي: <http://www.rsgleb.org/article.php?id=350&cid=25&catidval=0>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في كل من العراق وسوريا. هذه العلاقات توجت في 19 ديسمبر 2014 بتأسيس "اللجنة الاستراتيجية العليا"، والهدف منها الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين¹.

وفي نفس الإطار تبنى البرلمان التركي، في 7 جوان 2017، لاتفاقيتين تسمحان بنشر قوات عسكرية بقاعدة تركية في قطر، تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها البلدين عام 2014. كما تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات الهامة في مجال الطاقة، والسياحة، والإنشاءات، والدفاع، والأمن، وستصدر بموجبها تركيا أجهزة عسكرية إلى قطر، تبلغ قيمتها ملياري دولار منها مركبات مدرعة، ورادارات، وطائرات دون طيار، ومعدات عسكرية متنوعة للاتصالات. وتم كذلك توقيع أكثر من 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم وتعاون لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات شتى، أهمها التعاون العسكري، حيث تمركز قرابة 150 عنصراً من أفراد الجيش والبحرية والقوات الخاصة التركية مؤقتاً في قاعدة عسكرية قطرية منذ أكتوبر 2015، في انتظار الانتهاء من بناء القاعدة العسكرية التي ستصبح مقراً دائماً للقوات التركية هناك، في إطار عزم تركيا زيادة قواتها هناك إلى ثلاثة آلاف عنصر، حالما تجهز قاعدتها العسكرية الخاصة¹.

إلى جانب هذا، وقعت قطر مع إيران في أكتوبر عام 2015 اتفاقية أمنية وعسكرية تحت مسمى "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة"، والتقى في ذلك الوقت قائد حرس الحدود الإيراني "قاسم رضائي" بمدير أمن السواحل والحدود في قطر "علي أحمد سيف البديد"، وانتهى هذا اللقاء بتوقيع اتفاقية تعاون باسم "حماية الحدود المشتركة" بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعاً سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين من كلا البلدين عام 2015. وتضمن الاتفاق العسكري الأمني أيضاً "إجراء تدريبات عسكرية مشتركة"، غير أن قطر تعرضت للكثير من الانتقادات العربية واعتبر تصرفها هذا بمثابة الخروج عن الصف العربي، وهاجمت أوساط عربية وخليجية بشدة قطر لتوقيعها هذا الاتفاق مع إيران لما يتضمنه من السماح للبحرية الإيرانية بالدخول إلى المياه الإقليمية القطرية، وبالتالي دخولها للمياه الإقليمية لدول المجلس الخليجي. كذلك قيام إيران بمساعدة وتدريب القوات البحرية القطرية في "جزيرة قشم" الإيرانية، واعتبر الخبراء هذا الإتفاق بأنه تهديد لأمن جيران قطر الخليجين².

¹ أنور الخطيب، باسم دباغ، "قطر وتركيا: تعاون استراتيجي"، العربي الجديد، بتاريخ: 20/12/2014، على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/>

¹ "قطر وتركيا.. علاقات استراتيجية وعسكرية مشتركة"، الخليج أونلاين، بتاريخ: 08/06/2017، على الموقع التالي:

<http://alkhaleejonline.net/>

² "طبيعة التقارب القطري الإيراني"، مركز المزملة للدراسات والبحوث، بتاريخ: 07/06/2017، على الموقع التالي:

<http://almezmaah.com/>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

كما أن دعم قطر لحركات إسلامية، يعتبر إحدى بصمات السياسة الخارجية القطرية حتى الآونة الأخيرة، حيث اتهمت قطر بدعم الإخوان المسلمين في كل من مصر وسوريا وليبيا وتونس، كما يعتبر عرض حق اللجوء السياسي في قطر جزء من الوساطة القطرية، واستضافة المعارضين والمنفيين من دولهم، مثل "عباسي مدني" الرئيس الأسبق لجمهورية الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، "خالد مشعل" قائد حماس ونجله، "ساجدة حسين" الزوجة السابقة "لصدام حسين" وابنتها رغد ورناء، الرئيس الموريتاني السابق "معاوية ولد السيد أحمد طايح"، أحد أولاد "أسامة بن لادن" على الأقل، والقائد الشيشاني السابق "زلخان بندريبيق" و"يوسف القرضاوي"¹.

لهذا غالبا ما كانت هذه العلاقات سببا في الخلافات بين قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن قطر بدأت تظهر كقوة إقليمية مؤثرة في الشؤون الإقليمية، من خلال تبنيها لسياسة القوة الناعمة.

ب-المقوم الدبلوماسي:

سعت قطر إلى بناء سياسة خارجية قائمة على مبدأ توطيد السلم والاستقرار، فالمادة السابعة من الدستور القطري تنص على أن السياسة الخارجية للدولة "تقوم على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين". لهذا حظيت قطر على مدى نحو عقدين من الزمن بسمعة في مجال الوساطة لحل النزاعات الإقليمية المعقدة، واعتقادها بأن القيام بدور الوسيط المحيط يعطيها نفوذا إقليميا مثل النزاع بين إثيوبيا واليمن، وبين السودان وإثيوبيا، ودورها في تحقيق السلام في أزمة دارفور، وتحقيق الاستقرار في لبنان سنة 2008، وفتح قنوات الحوار مع الفصائل الفلسطينية².

إلا أن هناك تحول جوهري حدث في الدبلوماسية القطرية، نقلها من دور الوسيط الحيادي إلى دولة أصبحت طرفا في عدد من النزاعات الإقليمية لاسيما بعد الثورات العربية، والتي وجدت فيها فرصة يمكن من خلالها توسيع نطاق نفوذها الإقليمي. فعلى سبيل المثال أدت قطر دورا أساسيا في الإطاحة بنظام العقيد "معمر القذافي"، وفي سوريا تبنت مواقف بعض فصائل المعارضة ضد نظام "بشار الأسد"، ومارست ضغوطا من أجل إدانته، وتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وانخرطت في محادثات مع الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين. كما أصبحت قطر داعما أساسيا للتيار

¹ ديفيد ب. روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مرجع سابق.

² نبيل الناصري، "سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 02 /07/ 2014، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201462411230518576.html>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

الإسلامي المتمثل في "جماعة الإخوان المسلمين" ووصوله إلى السلطة في بعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر في عهد الرئيس الراحل "محمد مرسي"¹.

لقد استغلت قطر تراجع أدوار القوى التقليدية العربية المحورية، لاسيما مصر والسعودية بسبب اهتمامهما بشؤونهما الداخلية، وتراجع جهودهما الإقليمية في المنطقة، ومحاولة قيادة المنطقة العربية من خلال التأثير على مؤسسات جامعة الدول العربية.

وهذا تحولت قطر إلى راع وداعم للثورات التي تمكن الشعوب العربية في تقرير مصائرهما، وفق دستور الدولة الذي تنص المادة السابعة منه على "دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها"، إعلاميا وماليا وإنسانيا.²

ج- المقوم المالي:

تحتل قطر المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاستثمارات الخارجية، فقد سجل حجم أصول جهاز قطر للاستثمار نموا بنسبة 15% بين جويلية وسبتمبر 2012 ليبلغ نحو 115 مليار دولار وفق معهد الصناديق السيادية في نشرته لسبتمبر 2012، كما أشارت بعض المصادر إلى أن الدوحة بدأت محادثات مع سبعة بنوك كانت تعاني من أزمات مالية متراكمة بسبب الكساد الاقتصادي في أوروبا، مع الإشارة إلى أن قطر استثمرت في "نادي باريس سان جرمان" لكرة القدم واليد، ودخلت في رأسمال المجموعة النفطية "توتال" الفرنسية بنسبة 3% و"شل" النفطية البريطانية، واستثمرت 5 مليارات دولار في سوق الأسهم الصيني، وشراء المبنى الذي يضم صحيفة "لوفيغارو" في باريس وشراء 6% من حصة "إيبرد رولا" في إسبانيا، و"متجر هارودز" في لندن بـ 2.2 مليار دولار سنة 2010، بالإضافة لتمويلها 95% من مشروع "برج شارد" في لندن. وهذا بلغت قيمة استثمارات قطر الخارجية خلال عام 2011 نحو 6.027 مليارات دولار، وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للاستثمار عام 2012.³

إن النفوذ القطري المالي من شأنه دعم نفوذه السياسي في عدة دول، لاسيما وأن حجم الاستثمارات القطرية في الدول العربية بالتحديد يمكن أن تكون نافذة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول مستعينة بذلك بقوتها الإعلامية.

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سابق، ص 35.

² نبيل الناصري، "سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه"، مرجع سابق.

³ محمد جاسم، "قطر والعباءة السعودية سياسة تغيير مبدأ القوة في المنطقة"، دنيا الوطن، بتاريخ: 2012/12/10، على الموقع التالي:

• المقوم الإعلامي:

يعد إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيرا سنة 1996، والتي أنشئت على غرار مشروع قناة "أوربت" الفضائية بين المملكة العربية السعودية وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي انسحبت من المشروع بسبب الرقابة السعودية.

وعليه تعاقدت الجزيرة مع العديد من الصحفيين الذين تدرّبوا في (بي بي سي) وتأسست القناة القطرية بوصفها قناة فضائية تجارية، لكن مجلس الإدارة الذي تعلم من فشل التجربة السعودية منح القناة هامشا واسعا جدا من الحرية التحريرية، من خلال بث برامج انتقادية تحليلية حول السياسات العربية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المثيرة للجدل، ولهذا تسببت القناة الإخبارية في حدوث مشاكل دبلوماسية كثيرة للدوحة، فقد ضغطت الولايات المتحدة مرارا على قطر بسبب مواقف الجزيرة المناهضة للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتغطية السلبية للغزو الأمريكي للعراق. كما قامت المملكة العربية السعودية بسحب سفيرها لدى قطر سنة 2002 بعد التغطية الإعلامية الناقدة للشؤون المحلية السعودية.¹

لذلك لعبت قناة الجزيرة دورا كبيرا سواء في عرض الثورات الشعبية التي أطاحت بالانظم السياسية في تونس ومصر وليبيا، أو في تعزيز "الشرعية" لها، من خلال حشد دعم الرأي العام العربي والعالمي لهذه الأحداث، الأمر الذي أثبت قدرة الإعلام على تحفيز عمليات التغيير، وهو ما أثار العديد من الخلافات بين الدول العربية لدرجة حظر هذه القناة في بعض الدول العربية وغلق مكاتبها باعتبارها قناة تحريضية، لاسيما في ظل استمرار استضافتها لبعض المعارضين السياسيين للأنظمة العربية عامة والخليجية خاصة.

من خلال ماسبق ذكره يمكن القول أنه إذا كان عامل المصلحة شرط أساسي في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي للدول المتكاملة حسب الوظيفيون الجدد. إلا أن الواقع يثبت أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تحكمها القيم النفعية-المادية، بقدر ما تحكمها القيم الرمزية من إيديولوجية وقومية.

3- ضعف آليات تنسيق المواقف والسياسات الخليجية:

¹ PAUL SALEM. HUIB DE ZEEUW. « Qatari Foreign Policy: the Changing Dynamics of an Outsize Role » . Moyen Orient, 31/12/ 2012: <http://carnegie-mec.org/2012/12/31/qatari-foreign-policy-changing-dynamics-of-outsize-role-pub-50967>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

من المعروف أن مجلس التعاون الخليجي لا يتمتع بصلاحيات فوق وطنية، حيث يتخذ قراراته بالإجماع، وهو عادة يتبناها بالتراضي والتوافق بين الدول الأعضاء، وقد سعى المجلس لإيجاد آلية لتنسيق السياسات والمواقف الخارجية، وتمثل ذلك في الاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الخارجية التي تتخذ شكل الترويكا لضمان التنسيق بين التوجهات كوسيلة للتعامل مع العالم الخارجي بشكل يصون مصالح الدول الأعضاء، وحتى يتم تجنب التعارض بين مواقفها، لاسيما أن منطقة الخليج مليئة بالتوترات والصراعات ووجود قوى إقليمية لا تخفي أطماعها التوسعية في المنطقة، والتزام الدول الأعضاء في مجلس التعاون بالاعتبارات الجماعية يجعل لها هيبه وتأثيرا في مواجهة هذه الأطماع ويتطلب ذلك بطبيعة الحال الحرص على ارتباط الدول الأعضاء بالكل الخليجي، فالدبلوماسية المشتركة عادة ما تؤتي ثمارها عندما تمنح الفرصة والوقت الكافي وتتوافر عناصر نجاحها، وهو أمر لم يتوافر بالقدر المطلوب في حالة مجلس التعاون فظلت هناك فجوة تعارض السياسات الجماعية التي يتبناها المجلس وتلك التي تتبعها الدول الأعضاء المحصنة بمبدأ السيادة¹.

ووفق " ستانلي هوفمان" أنه إذا كان من الصعب اندماج السياسة الخارجية بحجة مؤثراتها الرمزية الأكثر قوة لمفاهيم الدولة والسيادة والهوية والوطنية. فإن الدفاع حقيقة مدركة كقضية حيوية ومتمركزة في قلب السيادة الوطنية، فهي بكل وضوح خارج حقل الاندماج فوق الوطني. أي غياب مؤسسات مركزية فوق وطنية « Supranationale » للاندماج في القطاعات المعنية بالسياسة العليا أي بالدفاع والأمن.

إن نجاح واستمرار أي تكتل يعتمد على وجود أجهزة لتسوية الخلافات، فما هي الوسائل المتبعة في مجلس التعاون لتسوية النزاعات؟ وهل هناك تفكير في المستقبل لإيجاد أطر سياسية جديدة لحل المشاكل في المجلس؟ تعتبر الإجراءات التي يتبناها دول مجلس التعاون الخليجي لحل مشاكله مؤقتة، فهي عبارة عن تدابير إجرائية ومسكنة للأزمة. وهو ما يعني أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لاتسير بنفس الإيقاع من حيث تحديد أولويات التهديدات الأمنية. الأمر الذي يدفع نحو دراسة مستقبل التعاون الأمني الخليجي في ضوء الأزمة القطرية.

المحور الرابع: مستقبل التعاون الأمني الخليجي في ضوء الأزمة القطرية: السيناريوهات المحتملة

يمكن عرض ثلاثة سيناريوهات أساسية للأزمة القطرية وانعكاساتها على مستقبل التعاون الأمني الخليجي المشترك، تتراوح هذه السيناريوهات ما بين التشاؤمي والتفاؤلي والبقاء على الوضع القائم:

¹ مصطفى عبد العزيز، " أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سابق.

1- سيناريو التعقيد والتصعيد:

هذا السيناريو يعكس استمرار التعقيد في الأزمة القطرية وتصعيد التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال استمرار الحصار على دولة قطر، وزيادة الإجراءات العقابية تجاهها، والتي قد تفضي إلى خروج قطر من مجلس التعاون الخليجي، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدفع نحو تآزم العلاقات بين دول المجلس أهمها:

• إنهاء مشاركة قطر في التحالف العربي، وهو ما أعلنته قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن في إطار عملية "عاصفة الحزم" (وفق بيان صادر عن قيادة التحالف يوم 5 جوان 2017)، حيث تم اتهام قطر ببعض الممارسات التي تعزز الإرهاب، ودعمها تنظيماته في اليمن، مثل تنظيمي "القاعدة" و"داعش"، وتعاملها مع الميليشيات الانقلابية في اليمن (الحوثيين)، مما يتناقض مع أهداف التحالف التي من أهمها محاربة الإرهاب¹.

• اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو سباق تسلح غير مسبوق منذ بداية الأزمة الخليجية، ففي عام 2017 تم الكشف عن 11 صفقة تسليح ضخمة لدول الخليج الست (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عُمان)، حيث أعلنت البحرين توقيع أكبر صفقة طائرات عسكرية مع أمريكا في تاريخها، لشراء 16 طائرة من طراز (إف 16) المطورة وعقود توريد قطع غيار ومستلزمات صيانة نفس الطراز بقيمة 3.8 مليار دولار. وأقرت أمريكا صفقة مع الكويت تقدر قيمتها الإجمالية بـ 342.6 مليون دولار، كما وافقت الخارجية الأمريكية على صفقة محتملة لبيع نظام "تاد" الدفاعي الصاروخي إلى السعودية، في صفقة تبلغ قيمتها 15 مليار دولار. وتم عقد صفقة طائرات أمريكية مقاتلة بقيمة 5 مليار دولار للكويت، كما وقعت قطر مع أمريكا اتفاقاً قيمته 12 مليار دولار لبيع طائرات مقاتلة من طراز "إف-15". والصفقة الأضخم أبرمتها السعودية في ماي 2017، حيث أعلن البيت الأبيض عن صفقة أسلحة مع السعودية بقيمة 110 مليار دولار، تشمل معدات دفاعية وخدمات صيانة. كذلك وقعت أبوظبي عقود 31 صفقة عسكرية بلغت قيمتها نحو 3 مليار دولار².

• انتهاج دول الحصار سياسة استفزازية تجاه قطر مثل إرسال القوات أو القيام بمناورات حربية على الحدود أو قبالة الشواطئ القطرية، أو حرق مجالها الجوي. وفي المقابل زيادة التقارب القطري مع تركيا وإيران، فعلى سبيل المثال خصصت إيران ثلاثة موانئ هي "بوشهر" و"بندر عباس" و"لنجه" لتصدير المواد الغذائية إلى قطر، كما أن تركيا بدورها

¹ "التحالف العربي يعلن إنهاء مشاركة قطر في العملية العسكرية باليمن". العالم العربي، بتاريخ: 2017/06/05، على الموقع التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201706051024393969

² "صفقات السلاح مع دول الخليج ترفع مبيعات السلاح الأمريكي". موقع (لا) الإخباري، بتاريخ: 2018/12/30، على الموقع التالي:

<http://www.laamedia.com/news.aspx?newsnum=24222>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. أسيا لعمراني

أعلنت وقوفها إلى جانب قطر ولم تكثف بذلك بل أرسلت عددا من جنودها إلى قطر التي تحتضن قاعدة تركية، وأجرت تدريبات مشتركة مع القوات القطرية¹. إضافة إلى هذا تنافس دول المجلس الخليجي على استرضاء "إسرائيل" كجسر لتوظيف اللوبي اليهودي في الدوائر الأمريكية لجر الموقف الأمريكي لصالح هذا الطرف أو ذاك. وسيكون ذلك مدخلا لإسرائيل لتطبيع علاقاتها مع دول عربية أكبر، خصوصا أن هناك توجهها إسرائيليا متزايدا نحو تسوية تقوم على أساس أولوية التطبيع العربي بأوسع قدر ممكن مع إسرائيل على حساب أولوية تسوية القضية الفلسطينية².

● قرار انسحاب قطر من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على نحو مفاجئ، (بعد انضمامها للمنظمة منذ عام 1961)، لا سيما أن قرار قطر لا يمكن فصله عن السياق الإقليمي، وتحديدًا أزمة الخليج، فضلا عن الأوضاع داخل المنظمة فيما يخص آلية اتخاذ القرار فيها، و"الانتماءات" بشأن "سيطرة" الدول الكبرى في إنتاج النفط على قراراتها، وفرضها على الدول الأقل إنتاجا من جهة، والعلاقات بين الدول، خاصة السعودية التي تقود مقاطعة ضد قطر، من جهة أخرى. إلا أن قرار قطر يعكس واقعها السياسي وليس الاقتصادي، وربما يمهد قرار انسحابها من أوبك إلى انسحابات أخرى، كالانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد يتبع قرار انسحاب قطر إجراءات محتملة ومتناقضة في آن واحد. فربما تكون هناك سياسة قطرية مستقبلية لتأسيس تجمع دولي لمنتجي الغاز الطبيعي، خصوصا أن قطر أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي، وكذلك من المحتمل أن تراجع قطر عن قرار الانسحاب، إذا ما عولجت الإشكاليات القائمة ما بين قطر والدول المقاطعة لها³.

من خلال هذا السيناريو فإنه من المستبعد أن تحدث مواجهة مباشرة بين أطراف الأزمة، غير أن خروج قطر من مجلس التعاون الخليجي ومن كل الترتيبات المتعلقة بالدفاع المشترك يبقى واردا، وبالتالي استمرار اعتماد دول المجلس على المظلة الأمنية الأمريكية مستقبلا في حماية أمنها.

2- سيناريو التعثر والجمود:

¹ مربي، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مرجع سابق، ص 41.
² "تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية (تقدير استراتيجي)"، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ: 2017/07/20، على الموقع التالي: <http://palestine.paldf.net/news/2017/7/20/>
³ هديل أبوعمرو، "خروج قطر من أوبك"، مسارات: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 2018/12/15، على الموقع التالي: <https://www.masarat.ps/article/5210/>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

تشير التطورات الحالية للأزمة الخليجية إلى أنها ستستمر فترة ليست بالقصيرة لاسيما في ظل استمرار العوامل

التالية:

● استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية والفنصلية، على سبيل المثال اتهام قطر للسعودية بتسييس شعيرة الحج ، حيث لم يتمكن المواطن القطري من أداء مناسك الحج للموسم الثالث على التوالي. بعد أن رفضت السلطات السعودية التعامل مع بعثات الحج القطرية الرسمية وحملات الحج القطرية، كما رفضت وصول حجاج دولة قطر مباشرة إلى الأراضي المقدسة في ظل إغلاق المنفذ البري الوحيد الذي يربط قطر بالسعودية، منذ الخامس من جوان 2017. وفي هذا الإطار صرح المتحدث الرسمي باسم حملات الحج القطرية "يوسف الكواري"، بأن "المواطن القطري يتم استغلاله في موضوع الحج استغلالا سياسيا،...". وبالمقابل، تحدث رئيس قسم التسجيل والمتابعة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية "إبراهيم النعمة"، عن معاناة القطريين للسنة الثالثة على التوالي، ومنعهم من أداء فريضة الحج، رغم محاولات العديد من شركات الحج والعمرة أن تتخطى ذلك المنع، لكنها فشلت لتعنت السلطات السعودية وإصرارها على موقفها، وقال: "إن المحاولات الشخصية للتسجيل للحج صارت لا تفلح بسبب حجب المواقع الإلكترونية عن قطر".¹

● لجوء قطر إلى المنظمات الدولية المتخصصة، حيث تقدمت بعدة شكاوى لها ضد الإجراءات التي تبثها الدول الأربع، كمنظمة الطيران الدولية ومنظمة التجارة العالمية، مرددة في شكاوها قيام هذه الدول بعملية "حصار" لدولة قطر بالمخالفة للقوانين الدولية. وردت الدول الأربع على ذلك بأن ما قامت به هو أمر سيادي، لكل بلد لحماية أمنها، وأن "الحصار" يفرض عن طريق قرارات تصدر من الأمم المتحدة . ولقد أبلغت دولة قطر مجلس الأمن الدولي والأمن العام للأمم المتحدة قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 23 جويلية 2018 بالموافقة على طلب دولة قطر اتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة في القضية المتعلقة بالمعاملة التمييزية ضد المواطنين القطريين، من خلال انتهاكها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي سبتمبر 2018 دعت دولة قطر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وآلياته المعنية، إلى السرعة والجدية في اتخاذ إجراءات فاعلة ومباشرة للتصدي للانتهاكات التي ارتكبتها دول الحصار بحق المواطنين القطريين لاسيما الطلبة والعمال.²

¹ "للعام الثالث على التوالي.. حجاج قطر محرومون من الحج". موقع العالم، بتاريخ: 2019/08/05، على الموقع التالي:

<https://www.alalamtv.net/news/>

² "قطر تدعو مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ إجراءات فاعلة لوقف انتهاكات دول الحصار". العربي الجديد، بتاريخ: 2018/09/13، على الموقع التالي: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/9/13>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

• اتهام قناة الجزيرة القطرية من خلال تغطيتها الإعلامية المستمرة لمقتل الصحفي السعودي المعارض "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية بإسطنبول (منذ اختفائه بعد دخوله لها بتاريخ 2 أكتوبر 2018 حيث بقي هذا الخبر غير رسمي إلى غاية صدور بيان النيابة العامة السعودية في 20 أكتوبر من نفس السنة يؤكد وقوع الحادثة وإيقاف المتسببين فيها) وتحميل الأمير "محمد بن سلمان" ولي العهد السعودي بمسؤوليته المباشرة عن مقتله. كما اعتبر بعض المسؤولين القطريين أن مقتل الصحفي السعودي لا يمكن اعتبارها قضية داخلية للمملكة العربية السعودية. و شددت قطر من خلال ناطقها الرسمي بالأمم المتحدة "عبد الله السويدي" في إطار أعمال الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان على ضرورة ضمان عدم إفلات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الصحفيين من العقاب ، لاسيما التحقيق في الإعدام غير القانوني للسيد جمال خاشقجي¹.

من خلال ما سبق ذكره، فإن التطورات المتتالية للأزمة الخليجية القطرية تشير إلى صعوبة إن لم نقل استحالة تنشيط التعاون الأمني بين دول المجلس، خاصة في ظل تباعد المواقف بين طرفي الأزمة، وتمسك كل طرف بموقفه، حيث تصر دول المقاطعة على استجابة قطر لمطالبها، فيما ترفضها قطر وتعتبرها لا تتوافق مع سيادتها. كما أن العامل الخارجي سيزيد من عزل الدول الخليجية عن بعضها البعض، لاسيما ارتباطاتها الخارجية في إطار اتفاقيات أمنية، ومن شأنه أيضا تغذية الخلافات والانقسامات التي تصب في مصلحة الدول الأجنبية. فدول الخليج العربي أصبحت عرضة للاختراق، وبعيدة عن بناء دفاع خليجي مستقل.

3-سيناريو الانفراج وحل الأزمة:

وذلك من خلال استمرار الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية بهدف الوصول إلى تسوية، فقد نجحت الوساطة الكويتية في تفادي تصعيد الأزمة إلى مستوى المواجهة المباشرة، ناهيك عن إشراك قطر في مناورات "درع الجزيرة المشترك 10"، والتي انطلقت في 20 فبراير 2019، بمشاركة القوات المسلحة والقطاعات الأمنية السعودية، بالإضافة إلى قوات دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة بالقوات البرية والبحرية والجوية، وبمشاركة قطرية هي الثانية منذ الأزمة الخليجية، إذ سبق أن شاركت قوات قطرية سنة 2018 في تمرين "درع الخليج المشترك 1" الذي استضافته المملكة العربية السعودية.

¹ "أول تعليق من قطر على اتهام مقرر الأمم المتحدة لابن سلمان بقتل خاشقجي". موقع العالم العربي، بتاريخ: 2019/06/27، على الموقع التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201906271041978361-

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

هذه المناورات تأتي لرفع قدرات وكفاءة القوات المشاركة ضد أي تهديد معاد لأمن وسلامة دول المجلس، ومصالحها الحيوية والاقتصادية¹.

وفي ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات الخارجية التي تفرض عليها ضرورة التعاون من أجل تجاوز هذه الأزمة، من بينها:

• استمرار الأزمة سيمنح مكاسب استراتيجية لإيران التي تبقى تشكل بؤرة التهديد الخارجي الأخطر بالنسبة لدول المجلس في ظل الظروف الإقليمية السائدة نظرا لسياستها العدوانية التوسعية، خاصة بعد نجاحها عمليا في العراق وسوريا ودعمها السياسي والعسكري للحوثيين في اليمن. الأمر الذي لن يكون في مصلحة دول المجلس الخليجي، خاصة وأن المعادلة الأمنية الحالية مختلفة عما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية، بفعل ميزان قوى الذي يميل لمصلحة إيران مقابل دول المجلس، وذلك بعد تدمير قدرات العراق العسكرية وسقوط نظام صدام حسين.

• استمرار الأزمة من شأنه تشتيت الموقف الخليجي من القضايا الإقليمية وبالتالي التأثير على عدم استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة للصراعات الإقليمية، لاسيما الأوضاع الأمنية المتدهورة في سوريا واليمن والوضع غير المستقر في العراق الذي من شأنه أن تمتد إلى دول الجوار الخليجي، الأمر الذي يضر باستراتيجية دول الخليج لاسيما الدور السعودي. فالتحولات الراهنة تركت أثارا عميقة على مفاهيم الأمن والدفاع في الخليج، خاصة وأن هذه التحولات قد تشكل تهديدا محتملا لاستقرار دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي ضرورة وجود نموذج جيوسياسي جديد للأمن والتنمية في دول الخليج يحميها من التهديدات الإقليمية. فالأزمات الإقليمية الراهنة رتبت تحديات جديدة لدول الخليج خاصة على مسار الأزمة السورية المستفحلة منذ ما يقارب الثمانية سنوات، فبعد أن كان المحور الأمريكي – الخليجي – التركي مستمرا في وجه المحور الروسي – الإيراني – السوري، بدأت هذه المعادلة بالتفكك لتستبدل بأخرى مغايرة تماما من حيث المعطيات والمخرجات². كما تشهد سواحل اليمن عمليات تهريب أسلحة إيرانية للحوثيين، وإمكانية لجوء الجماعات الإرهابية للعمل في البحار، والتهديدات الإيرانية لكل من مضيق "هرمز" و "باب المندب" اللذان يعدان ممرين حيويين لدول مجلس الخليج، فباب المندب يمر منه حوالي 40% من النفط المنقول بحريا وحوالي 90% من ناقلات النفط

¹ "مشاركة قطرية.. اختتام مناورة "درع الجزيرة المشترك 10" في السعودية". TRT عربي، بتاريخ: 2019/03/9، على الموقع التالي:

<https://www.trtarabi.com/now/>

² منصور أبو كريم، "انعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية". المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2017/10/26، على الموقع التالي: <https://democraticac.de/?p=50091>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

الخليجية، ويلاحظ سعي إيران لتوظيف ذلك المضيق ضمن صراعتها مع الدول الغربية، ومحاولة إقامة أسطول عسكري في بحر عمان وأسطول في المحيط الهندي، وبناء قواعد بحرية على سواحل كل من اليمن وسوريا، وتطوير قدرات إيران الاستخباراتية العسكرية من خلال طائرات من دون طيار، وهذا حسب تصريح رئيس هيئة الأركان الإيرانية " محمد باقري"¹.

• استمرار التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج من شأنه تأجيج الخلافات وإيجاد حالة من الصراع المستمر بين دول المنطقة، إذ يعتبر الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي حالياً، أضخم وجود مباشر من نوعه في هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال تجمع ضخّم من القوى العسكرية البرية والبحرية والجوية. ويأتي انتشار هذه القوات والقواعد بموجب اتفاقيات دفاعية، فمنذ حرب الخليج الثانية ازداد الوجود العسكري الأمريكي فيه، وأصبح أكثر عدداً وأوسع انتشاراً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، حيث استخدمت تلك القواعد في عملياتها العسكرية آنذاك، ثم في الحرب على تنظيم "داعش" منذ 2014. وتضم قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الخارج وهي قاعدة «العديد»، فيما يتمركز الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، ويوجد بالإمارات أكبر عدد من القواعد لدول مختلفة (الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا)، بينما تضم قطر القاعدة التركية الوحيدة في الخليج الفارسي ضمن اتفاقية تعاون عسكري وقعها البلدان في 19 ديسمبر 2014، وصادق البرلمان التركي عليها في جوان 2017. فيما أنهت السعودية وجود القواعد العسكرية على أراضيها عام 2003، وإن بقي عدد محدود من الجنود في إطار مهام التدريب والتعاون العسكري بين البلدين. ووفقاً لتقرير نشرته مجلة «نيوزويك» الأمريكية في نوفمبر 2017، فإن عدد الجنود الأمريكيين والمدنيين العاملين لمصلحة الدفاع الأمريكية في الكويت قدر بـ 16.592، والإمارات بـ 4.240، والبحرين بـ 9.335، والسعودية بـ 850، وعمان بـ 32، فيما أعلنت قطر أنها تستضيف أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي².

وبالتالي فإن دول المجلس الخليجي عليها أن تدرك بأن الحرب على الإرهاب ارتبطت بالمشاريع الأمريكية لإعادة بناء وهندسة المنطقة من جديد وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة سنة 2004، حيث يمس دول الخليج المطالبة بتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية قد لا تتوافق بالضرورة مع خصوصياتها

¹ أشرف محمد كشك، "الإرهاب البحري تحد جديد لأمن الخليج العربي"، أخبار الخليج، بتاريخ: 2017/07/22، على الموقع التالي:

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1082020>

² "خارطة انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في الدول الخليجية"، قناة العالم، بتاريخ: 15/04/2018، على الموقع التالي:

<https://www.alalam.ir/news/>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

المجتمعية، وبالتالي الترويج لمشاريع إقليمية جديدة في المنطقة. ناهيك عن أسلوب الإبتزاز الذي يستعمله الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مع دول المجلس الخليجي.

الخاتمة:

تبنت دول الخليج العربي الستة منذ بداية الثمانينات وعلى خلفية تجربتها التاريخية، أسلوب التكامل الإقليمي كحل لتحقيق السلم والأمن، إلا أنها لا تزال تبحث عن قدرات دفاعية تؤكد ذاتها في أفق القرن الحادي والعشرين بما ينسجم مع واقعها كقوة إقليمية. خاصة وأن دورها الإقليمي بات يعتمد على الدرجة التي سيستجيب بها للتحديات والتطورات الأمنية في المنطقة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- أن استمرا الأزمة الخليجية سيفتح المجال إلى التدخل الخارجي من خلال إقامة نظام دفاعي غربي يتكفل بحماية الأمن الخليجي والمصالح الغربية في ظل غياب الإتفاق على محددات الأمن الإقليمي بين دول مجلس التعاون.
- تجاهل بحث أسباب عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج وتحديد الصيغ المناسبة لاستيعابها من شأنه تراكم الأزمات و بروز مشاكل إقليمية جديدة وتعقد جهود بناء الثقة المتبادلة.
- أن الخلافات الخليجية ستؤثر على القضايا الإقليمية، فالمسائل الأمنية الناشئة في المنطقة المجاورة لمجلس التعاون الخليجي ، يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على هذا الأخير بسبب القرب الجغرافي. الأمر الذي يدفع بها إلى تحمل مسؤولية مباشرة وأخذ زمام المبادرة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، الذي يعتبر ضرورة لأمن دول المجلس نفسها.
- أن الدفاع الخليجي المشترك أضحى أكثر من ضرورة، وذلك بالاستفادة من التطورات الحاصلة بالمنطقة ، والبحث عن آليات جديدة لتفعيله أو على الأقل الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، خاصة وأن المقاربة التكاملية باتت ذات أهمية كبيرة كمدخل لتحقيق الأمن الإقليمي.

بيبليوغرافيا:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- الشمري (مصطفى إبراهيم سلمان)، عسكرة الخليج، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2003.
- مظلوم (جمال)، عطية (ممدوح حامد)، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
- أمن الخليج العربي، الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.
- عبد الأمير (عبدالله)، الصراع السعودي-القطري: الأسباب والنتائج المحتملة، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.
- مرسي (مصطفى عبد العزيز)، أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون عربية، العدد 171، خريف 2017، ص ص 34-47.
- أبو عمرو (هديل)، "خروج قطر من أوبك". مسارات: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 2018/12/15، على الموقع التالي:
- <https://www.masarat.ps/article/5210/>
- أبو كريم (منصور)، "إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية". المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2017/10/26، على الموقع التالي:
- <https://democraticac.de/?p=50091>
- الكتبي (سالم)، "الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي". العرب، بتاريخ: 26 /03/ 2017، على الموقع التالي:
- <https://alarab.co.uk/>
- المرهون (عبد الجليل)، "أمن الخليج من منظور جيوسياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 28 /06/ 2010، على الموقع التالي:
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011721234251515839.html>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

-العيسوي (أشرف سعد) ، "تقييم الأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي خلال ربع قرن"، آراء حول الخليج، بتاريخ: 27/07/2014، على الموقع التالي:

<http://araa.ae/>

-العجبي (ظافر محمد) ، "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 15/01/2015، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2014/11/2014112510224430877.html>

-الزبي (أيمن)، "تداعيات الأزمة القطرية على مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 21/07/2017، على الموقع التالي: <https://democraticac.de/?p=47902>

- الخطيب (أنور)، دباغ (باسم) ، "قطر وتركيا: تعاون استراتيجي"، العربي الجديد، بتاريخ: 20/12/2014، على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/>

- الناصري (نبيل) ، "سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 02/07/2014، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201462411230518576.html>

-بن يحي (سامية) ، "تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 31/08/2017، على الموقع التالي:

<https://www.democraticac.de/?p=48796>

- جاسم (محمد) ، "قطر والعباءة السعودية سياسة تغيير مبدأ القوة في المنطقة". دنيا الوطن، بتاريخ: 10/12/2012، على الموقع التالي:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/279400.html>

-كشك (أشرف محمد)، "الإرهاب البحري تحد جديد لأمن الخليج العربي"، أخبار الخليج، بتاريخ: 22/07/2017، على الموقع التالي:

<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1082020>

-عبد القادر (أشرف عبد العزيز)، "الخطر الطائفي: الارتدادات المحتملة لتنظيم "داعش" على دول الخليج"، صوت الخليج الحر، بتاريخ 06/09/2014، على الموقع التالي:

<http://www.gulffreevoice.com/>

-عبد الله (جمال)، "السياسة الخارجية القطرية، إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 21/10/2014، على الموقع التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102181825936405.html>

- روبرتس (ديفيد. ب) ، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مكتب الدوحة لمعهد الخدمات المتحدة الملكية للأمن والدفاع، بتاريخ 2012، على الموقع التالي:

<http://www.rsgleb.org/article.php?id=350&cid=25&catidval=0>

- "أول تعليق من قطر على اتهام مقرررة الأمم المتحدة لابن سلمان بقتل خاشقجي". موقع العالم العربي، بتاريخ: 27/06/2019، على الموقع التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201906271041978361-

- "التحالف العربي يعلن إنهاء مشاركة قطر في العملية العسكرية باليمن". العالم العربي، بتاريخ: 05/06/2017، على الموقع التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201706051024393969

- "العمل العسكري المشترك - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، موقع منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، استرجعت بتاريخ: 10/11/2018، على الموقع التالي:

<http://www.gcc-sg.org>

- "الجدور التاريخية للخلاف الخليجي القطري.. للخراط أحكام"، نون بوست، بتاريخ: 28/05/2017، على الموقع التالي:

<http://www.noonpost.org/content/18173>

الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك ————— د. آسيا لعمراني

-بمشاركة قطرية.. اختتام مناورة "درع الجزيرة المشترك 10" في السعودية". TRT عربي، بتاريخ: 2019/03/9، على الموقع التالي:

<https://www.trtarabi.com/now/>

-"للعام الثالث على التوالي.. حجاج قطر محرومون من الحج"، موقع العالم، بتاريخ: 2019/08/05، على الموقع التالي:

<https://www.alalamtv.net/news/>

-"قطر تدعو مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ إجراءات فاعلة لوقف انتهاكات دول الحصار". العربي الجديد، بتاريخ: 2018/09/13، على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/9/13>

-"خارطة انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في الدول الخليجية"، قناة العالم، بتاريخ: 2018 /04/ 15، على الموقع التالي:

<https://www.alalam.ir/news/>

-"صفقات السلاح مع دويلات الخليج ترفع مبيعات السلاح الأمريكي". موقع (لا) الإخباري، بتاريخ: 2018/12/30، على الموقع التالي:

<http://www.laamedia.com/news.aspx?newsnum=24222>

-تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية (تقدير استراتيجي)"، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ: 2017/07/20، على الموقع التالي:

<http://palestine.paldf.net/news/2017/7/20/>

-"قطر وتركيا.. علاقات استراتيجية وعسكرية مشتركة"، الخليج أونلاين، بتاريخ: 2017/06/08، على الموقع التالي:

<http://alkhaleejonline.net/>

-"طبيعة التقارب القطري الإيراني"، مركز المزمأة للدراسات والبحوث، بتاريخ: 2017/06/ 07، على الموقع التالي:

<http://almezmaah.com/>

" قراءة في الإستراتيجية الخليجية للأمن والدفاع"، بتاريخ: 2010 /12/06، على الموقع التالي:

<https://www.assakina.com/news/news1/5834.html>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

-PAUL SALEM. HUIB DE ZEEUW. « **Qatari Foreign Policy: the Changing Dynamics of an Outsize Role** ». Moyen Orient, 31/12/ 2012:

<http://carnegie-mec.org/2012/12/31/qatari-foreign-policy-changing-dynamics-of-outsize-role-pub-50967>

-Henderson- Simon, « **Qatar's Quest to become the leading Arab State** ». The Washington Institute. 31/03/ 2011:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-a>

الخاتمة:

"...منطقتنا اليوم تمرّ بظروف وتحديات تستدعي تكاتف الجهود لمواجهةها..."

مقتطف من كلمة ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز

قمة دول المجلس التعاون الخليجي 2019 / 12 / 19 .

الخاتمة :

يكتسي موضوع أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة بالنظر لأنه تجربة تكاملية و نظام إقليمي له خصائص سياسية و اقتصادية و اجتماعية امنية محددة، ساهمت عدة عوامل في انشائه سنة 1981 أهمها نجاح الثورة الإسلامية في ايران 1979 و الغزو السوفيتي لأفغانستان 1979 والحرب الإيرانية - العراقية في التسعينات القرن الماضي و الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ، فكل تلك العوامل عجلت في انشائه لحماية الامن الخليجي من التهديدات الخارجية.

ساهمت المكانة جيوسراتيجية و الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي سواء تلك المتعلقة بالموقع الجيوبولتيكي الحيوي المحيط بالمضائق و البحار وما يوفره من مكاسب سياسية و استراتيجية لدول الخليج العربي، فضلا عن ذلك يضطلع النفط و الغاز الطبيعية لدول المجلس بدور أساسي رفع المكانة الجيوبولتيكية لدول المجلس سواء من قيمة و نسب الإنتاج و الاحتياط و التصدير نحو الأسواق العالمية، كما جعله في موقع ساحة للتنافس الإقليمي و الدولي.

في المقابل تؤثر المتغيرات الداخلية ، إقليمية ودولية سلبا على عمل دول مجلس التعاون الخليجي و تهدد وحدته مستقبلا ، فكانت الازمة القطرية التي نشأت 2017 اختبارا حقيقي لوحدة مجلس التعاون الخليجي ، فرغم تضارب التصريحات الخليجية حول أسبابها و سبل حلها ، تراهن دول الخليج العربي على ان لا تؤثر الازمة علة وحدة و عمل مجلس التعاون الخليجي ، وان لا يتم تصعيدها أكثر بتفعيل الأداة الدبلوماسية .

إقليميا ، نال النزاع اليمني منذ 2011 النصيب الاوفر من اهتمام و انخراط دول مجلس التعاون الخليجي فيه، نظرا لتأثيراته العكسية على الأوضاع الداخلية لدول المجلس، فمنذ الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح ، وانقلاب 2014 الذي استولى الحوثيون عبره على السلطة وتدخل التحالف الذي تقوده السعودية 2015 فيها كل تلك التطورات الديناميكية اثرت على جهود التسوية السلمية للنزاع ، و أيضا اثرت على بلدان المجلس على نحو خطير ، حيث ان استهداف التحالف لمواقع الحوثيين في اليمن يرد عليه الحوثيون باستهداف لمواقع و نفطية للدول المتدخلة و تأثرت شركة أرامكو السعودية و مصافيها النفطية بتلك الاستهدافات .

الخاتمة ————— أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

من جهة النزاع الخليجي - الإيراني التاريخي و تصاعده في الراهن بشكل خطير مس أمن دول مجلس التعاون الخليجي، فوجهة نظر هذه الأخيرة ترى ان التحركات الإيرانية في المنطقة لاسيما منها في اليمن و لبنان و سوريا و العراق تهدف لزعزعة الامن الإقليمي ، خاصة علاقتها مع الحوثيون و حزب الله و الحشد الشعبي ودعمها لهم ... ، فضلا عن ذلك أخذ البرنامج النووي الإيراني حيزا كبير من الاهتمام الخليجي به ، فدول المجلس تتخوف من البرنامج النووي الإيراني و ترى فيه تهديدا لأمنها القومي ، بالتالي تؤيد الخطوة الامريكية بالانسحاب من البرنامج و بالتالي الغاءه و إعادة العقوبات الغربية على ايران لدرع تحركاتها في المنطقة .

في السياق الإقليمي تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي و تركيا بوزن حضاري قيم في المنطقة العربية و مواردها الاقتصادية مهمة يمكن استثمارها لتطوير العلاقات التركية - الخليجية و رغم ذلك تأثرت العلاقات الخليجية - التركية مؤخرا بقضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي بعد مقتله في تركيا و اتهام الأخيرة للملكة بمقتله و اخذه الموضوع من جدل كل ذلك جعلت العلاقات بين الطرفين باردة.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات جيدة مع دول العالم خاصة مع الأقطاب الدولية الولايات المتحدة الامريكية و روسيا الاتحادية و الاتحاد الأوروبي ، فالنسبة للولايات المتحدة الامريكية تعد العلاقات الخليجية . الامريكية علاقات تحالفية قديمة و الوجود الأمريكي في دول الخليج له تاريخه و مصالحه التي تحكمه على رأسها التحالف الأمريكي الخليجي في مواجهة ايران والطاقة ، اما بالنسبة للعلاقات الروسية - الخليجية فيمكن القول ان تمتد لعقود طويلة و لكنها لم تتطور بشكل الإيجابي المطلوب بفعل الهيمنة الامريكية و تواجدتها في منطقة الخليج و رغم ذلك يغلب التقارب الاقتصادي و الاستثماري التجاري و التعاون العسكري على العلاقات السياسية ذات التوجهات المتباينة و المصالح المتناقضة خاصة فيما تعلق بالنزاع السوي و العلاقة مع ايران ... أوروبا وليكونها تتموقع في الصف الأمريكي الغربي و العلاقات القديمة معها تربطها علاقات برغماتية و تعاون في جميع المجالات. ومنه فأن التوصيات التي يمكن استخلاصها من موضوع أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي هو:

• التمسك بمسيرة مجلس التعاون الخليجي والتي بلغت عقدها الرابع وتطوير نظامها الإقليمي بما

يخدم مصلحة الدول الخليجية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية...

الخاتمة ————— أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

- تفعيل الدبلوماسية لتسوية الازمات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضرورة استمرار العمل الخليجي المشترك و للحفاظ على الوحدة الخليجية.
- استمرار تطوير المكانة الجيوستراتيجية و الاقتصادية لتنمية دول الخليج إقليمي و دوليا.
- العمل على تطوير أساليب للتعامل مع ايران انطلاقا من مبادئ القانون الدولي و مبادئ حسن الجوار لدرء أي مواجهة عسكرية ليست في مصلحة ايران ولا دول الخليج العربي.
- العمل على عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول الأخرى ولا التدخل الخارجي في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي كمقاربة سياسية لحل النزاعات.
- العمل مع جميع المنظمات الإقليمية والدولية لحماية الامن و السلم الخليجي و العربي و حتى العالمي.
- ضرورة التخلي عن سياسة الاصطفافات و التحالفات المضادة التي توتر في المنطقة الخليجية .
- تحييد دول مجلس التعاون الخليجي من الانخراط في النزاعات الإقليمية لحماية الامن الخليجي.

وفي الختام نأمل ان يكون هذا المؤلف الجماعي المتواضع وهو خلاصة اسهامات متعددة شارك فيها نخبة علمية مميزة من الباحثين الاساتذة والدكاترة من مختلف الدول العربية نأمل ان نكون قد أجابنا من خلاله على التساؤلات التي تطرح إزاء تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وهي مسائل ستبقى محل بحث ودراسة مستمرين في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية و الخليجية على وجه التحديد.

الفهرس

الفهرس	
10-8	مقدمة
الصفحة	المحاور
11	المحور الأول: المكانة الجيوبوليتيكية لدول مجلس التعاون الخليجي
50-12	المكانة الجيو- استراتيكية و الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة .
19	المحور الأول: مجلس التعاون الخليجي: النشأة و الأهمية
29	المحور الثاني: الطاقة و الغاز و مكاسب التكامل الخليجي
41	المحور الثالث: مستقبل المكانة الجيو استراتيكية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التوترات الراهنة
51	المحور الثاني : المتغيرات الاقليمية و الدولية و مجلس التعاون الخليجي
86- 52	استراتيديات البقاء عند الواقعيين الجدد: دراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي .
57	المحور الأول: المحددات النظرية للحق في البقاء عند الواقعيين الجدد
62	المحور الثاني: القوة و الثروة لدول مجلس التعاون الخليجي
69	المحور الثالث: التفاعلات الإقليمية المؤثرة على مجلس التعاون الخليجي
73	المحور الرابع: دول مجلس التعاون الخليجي وتحديات البقاء
114- 87	البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي .
90	المحور الاول: نشأة و تطور البرنامج النووي الإيراني
98	المحور الثاني: اثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي
102	المحور الثالث: المواقف الرسمية لدول الخليج العربي من البرنامج النووي الايراني
133- 115	الخلاف الاماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: اعادة توزيع للدوار ام تضارب للمصالح (2015 - 2019)

119	المحور الأول : طبيعة الازمة اليمنية خصوصيتها
122	المحور الثاني: اهداف السعودية و الامارات من عملية التحالف وعاصفة الحزم
125	المحور الثالث: مؤشرات تصدع التحالف الاماراتي السعودي في اليمن
128	المحور الرابع: مستقبل التحالف السعودي الاماراتي في اليمن
134	المحور الثالث: الدور السياسي و الإقتصادي و الأمني لمجلس التعاون الخليجي بعد 2003
165 - 135	دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الإقليمي. (2010 - 2019)
138	المحور الأول : ماهية مجلس التعاون الخليجي (النشأة ، الأهداف وأجهزته الرئيسية).
141	المحور الثاني : تدابير الدفاع و الأمن لمجلس التعاون الخليجي.
145	المحور الثالث : تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع و الأمن الإقليمي.
150	المحور الرابع : أسباب تعثر العمل الأمني والعسكري المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي.
166	المحور الرابع : العلاقات الاقليمية لنول مجلس التعاون الخليجي
187 - 167	العلاقات التركية . الخليجية بين الثوابت و المتغيرات.
170	المحور الأول: مجالات العلاقات التركية الخليجية.
176	المحور الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الخليجية.
180	المحور الثالث: مستقبل العلاقات التركية الخليجية
188	المحور الخامس: العلاقات الدولية لنول مجلس التعاون الخليجي
222 - 189	إستراتيجية العلاقة بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والأفاق)
194	المحور الأول: نبذة تاريخية للعلاقات الدبلوماسية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي

206	المحور الثاني: الأفاق المستقبلية لتعزيز العلاقات الأمريكية- الخليجية
248.223	العلاقات الروسية. الخليجية: دراسة في عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية منذ 2011
229	المحور الأول: العلاقات الروسية. الخليجية (موجز تاريخي)
234	المحور الثاني: العلاقات الروسية. الخليجية بعد 2011: عوامل التباين والانسجام تجاه القضايا الدولية
242	المحور الثالث: مستقبل العلاقات الروسية. الخليجية إزاء القضايا الدولية
277. 249	العلاقات الأوروبية – الخليجية من 1981 إلى 2019: المسار، الأهمية والقضايا
252	المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي
256	المحور الثاني: إرهابات التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي
259	المحور الثالث: واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية الأوروبية
264	المحور الرابع: أوجه التعاون في المجال السياسي والأمني
268	المحور الخامس: مستقبل الدور الأوروبي إزاء دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الدولي على المنطقة
278	المحور السادس: دول مجلس التعاون الخليجي في الازمة الامريكية - الإيرانية
303.279	مركزات التحرك الأمريكي السعودي تجاه إيران في فضاءات الصدام الإقليمي (مقاربة في منظورات الجيوبوليتيك النقدية)
282	المحور الأول : مدخل تمهيدي
286	المحور الثاني: تناول إنتاج البعد الإدراكي بتجاوز الطروحات التقليدية إلى الوظيفية الجديدة
290	المحور الثالث: تأصيل دالة القوة المركزية في خريطة التصورات المكانية للشرق الأوسط
294	المحور الرابع: المحددات المؤثرة في تشكيل خيارات حدود المواجهة الأمريكية حيال إيران

الفهرس _____ أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

304	المحور السابع: رؤية استشرافية لمستقبل مجلس التعاون الخليجي
342- 305	الأزمة القطرية وتداعياتها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك.
309	المحور الأول: البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي
314	المحور الثاني: تطور الدفاع الخليجي المشترك
321	المحور الثالث: الأزمة القطرية: خلفيات وأسباب
330	المحور الرابع: مستقبل التعاون الأمني الخليجي في ضوء الأزمة القطرية : السيناريوهات المحتملة
346- 344	الخاتمة
351-348	الفهرس



اصدارات

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية
والاقتصادية

برلين - ألمانيا

الطبعة الأولى 2020



The impact of regional and international changes on the future of the Gulf Cooperation Council

المركز العربي
للدراسات والبحوث
السياسية والاقتصادية
والثقافية



Germany: Berlin 10115
Gensinger Str. 112
<http://www.arabcenter.de>